

٦٧

تاريخ المصريين

مساعي السلام العربية الإسرائيلية (الأصول التاريخية)

د. عبد العظيم رمضان

17/6/2012

Sunday Riyadh

يسرني أن أقدم للقارئ العزيز هذا الكتاب الذي يضم
البحوث التي القيت في ندوة: الأصول التاريخية لمساعي
السلام العربية الإسرائيلية ، التي عقدتها لجنة التاريخ والآثار
بالمجلس الأعلى للثقافة ، بالإشتراك مع قسم التاريخ بكلية
البنات بجامعة عين شمس في دار الضيافة بجامعة عين شمس
في الفترة من ١٣ - ١٥ ابريل ١٩٩٣ .

فقد انكشف الآن للرأي العام العربي زيف وتفاق الهجوم
الذي صدر من بعض الدول العربية ضد مبادرة السلام المصرية
التي قام بها الرئيس الراحل السادات ، فلم يثبت حتى الآن أن
دولة من هذه الدول التي تظاهرت بالغيرة على القضية
الفلسطينية ، وتذرعت بها في الإعتراض على مبادرة السادات قد
قدمت شيئاً من المساعدة للقضية الفلسطينية غير الكلام
والخطب ، والتهديدات الشفوية العنترية !

وإن الرأي العام العربي حالياً ، بما فيه منظمة التحرير
الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني ، قد
تكتلت جميعها في مساندة مساعي السلام العربية الإسرائيلية
التي تلعب مصر دوراً مهماً فيها بحكم صلاتها بإسرائيل
وما تملك من تأثير ، وبالتالي فإن عقد ندوة عن مساعي السلام
في هذه الآونة يعد قاصيلاً تاريخياً لها ، ومساهمة من التاريخ
في العمل السياسي الإيجابي لخدمة قضايا امتنا العربية

مساعى على اسلام العربيه الاسلاميه (الأصول التاريخيه)

د. عبد العظيم رمضان

المئنه العربيه العامه للمكتاب

١٩٩٣

تقديم

يسرني أن أقدم للقارئ العزيز هذا الكتاب الذي يضم البحوث التي أقيمت في ندوة : الأصول التاريخية لمساعي السلام العربية الاسرائيلية ، التي عقدتها لجنة التاريخ والآثار بالمجلس الأعلى للثقافة ، بالاشتراك مع قسم التاريخ بكلية البنات بجامعة عين شمس في دار الضيافة بجامعة عين شمس في الفترة من ١٣ - ١٥ ابريل ١٩٩٣ .

كان صاحب الفكرة في اقامة هذه الندوة هو قسم التاريخ بكلية بنات جامعة عين شمس ، الذي يضم ثلاثة من علماء التاريخ في لجنة التاريخ والآثار ، وهم الأساتذة : الدكتورة سيدة اسماعيل كاشف ، والدكتور صلاح العقاد ، رئيس سمنار التاريخ الحديث بكلية بنات جامعة عين شمس ، والدكتور يونان لبيب ، رئيس قسم التاريخ بكلية البنات بجامعة عين شمس .

وعندما عرض موضوع الندوة في لجنة التاريخ والآثار أثار اهتماما واسعا ، كما أثار اعتراضا من البعض أيضا . ذلك أن موضوع السلام كان قد ارتبط في أذهان الكثيرين بالاعتدال والتهاون منذ شنت الدول العربية هجوما على مبادرة السلام المصرية التي أعلنها الرئيس الراحل محمد أنور السادات في

٩ نوفمبر ١٧٧ ، واتهم بالخيانة ، وترتب على ذلك وقف عضوية مصر في جامعة الدول العربية في مؤتمر بغداد .

وقد خشي بعض أعضاء لجنة التاريخ والآثار أن تعتبر موافقة اللجنة على عقد ندوة تتحدث عن الأصول التاريخية لمساعي السلام العربية الاسرائيلية بمثابة مساندة لمساعي سلام لقيت من التنديد ما لم تلقه مساعي سلام حدثت في التاريخ !

وكان روى أن هذه النظرة الى مساعي السلام تعد نظرة قديمة لاتدخل في اعتبارها المتغيرات الجديدة .

فمن ناحية ، فقد انكشف الآن للرأى العام العربى زيف ونفاق الهجوم الذى صدر من بعض الدول العربية ضد مبادرة السلام المصرية التى قام بها الرئيس الراحل السادات ، فلم يثبت حتى الآن أن دولة من هذه الدول التى تظاهرت بالغيرة على القضية الفلسطينية ، وتذرعت بها فى الاعتراض على مبادرة السادات ، قد قدمت شيئا من المساعدة للقضية الفلسطينية غير الكلام والخطب والتهديدات الشفوية العنترية !

بل لقد ثبت أن احدى هذه الدول ، وهى العراق ، التى اتخذت من بغداد قاعدة لطرد مصر من جامعة الدول العربية فى مؤتمر بغداد الشهر عام ١٩٧٨ ، كانت تعد قوتها لكل شئ الا القضية الفلسطينية ! لقد أعدتها لمحاربة ايران ، ثم أعدتها لمحاربة الكويت ، ولم توجه صاروخا واحدا لاسرائيل الا عندما احتشلت فى مواجهتها قوات ثلاثين دولة .

وكل ذلك أثبت أن الحملة التى شنتها دول الرفض ضد مساعي السلام كانت حملة مضللة لم يقصد بها سوى التجارة

بالقضية الفلسطينية ، والاستفادة منها في تأسيس زعامة في العالم العربي على حساب الزعامة المصرية .

أما الناحية الأخرى ، فهي أن الرأي العام العربي حالياً ، بما فيه منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني ، قد تكتلت جميعها في مساندة مساعي السلام العربية الاسرائيلية التي تلعب مصر دوراً مهماً فيها بحكم صلاتها بإسرائيل وما تملك من تأثير ، وبالتالي فإن عقد ندوة عن مساعي السلام في هذه الآونة يعد تأصيلاً تاريخياً لها ، ومساهمة من التاريخ في العمل السياسي الإيجابي لخدمة قضايا أمتنا العربية .

وبالفعل فقد كان من المصادفات الموائية أنه في نفس الأيام التي عقدت فيها الندوة ، وهي أيام ثلاثة كما ذكرنا من ١٣ - ١٥ أبريل ١٩٩٣ زار القاهرة ياسر عرفات وتلاه أسحق رابين رئيس الوزارة الاسرائيلية الاجتماع بالرئيس المصري محمد حسني مبارك .

على هذا النحو تمت الموافقة على اشتراك لجنة التاريخ والآثار مع قسم التاريخ بكلية البنات بجامعة عين شمس على إقامة هذه الندوة عن الأصول التاريخية لمساعي السلام العربية الاسرائيلية التي أثبتت أنها من أهم وأخطر الندوات العلمية التي عقدت بالقاهرة .

فقد قدم الدكتور عبد الله الأشعل ، نائب مدير معهد الدراسات الدبلوماسية بحثاً قيماً عن « الإطار القانوني لمشروعات تسوية الصراع العربي الاسرائيلي » وقدم الدكتور محمد عبد الرؤوف سليم أستاذ مساعد التاريخ الحديث بكلية بنات عين شمس بحثاً عن الاتفاق بين العرب واليهود قبل قيام دولة إسرائيل في ضوء المفهوم الصهيوني . وقدم الدكتور أحمد

عبد الرحيم مصطفى أستاذ التاريخ بكلية الآداب بجامعة عين شمس
بحثه عن « مهمة الياهو ساسون في القاهرة ١٩٤٦ » . وقدمت
الدكتور فادية سراج الدين بحثا عن « المساعي الأمريكية البريطانية
لتحقيق السلام في الشرق الأوسط ١٩٥٤ - ١٩٥٦ » . وقدم الدكتور
رفعت السعيد بحثا عن « اليسار المصرى والصراع العربى
الاسرائيلى » كما قدم الدكتور رشاد الشال بحثا عن « حركة السلام
الآن » فى اسرائيل وقدم الدكتور صلاح العقاد بحثا عن « معاهدة
السلام المصرية الاسرائيلية فى مجال التطبيق » ، ثم قدم الأستاذ
عماد جاد ، الباحث بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية
بالأهرام بحثا عن « انعكاسات المتغير السكانى على عملية التسوية
السياسية للصراع العربى الاسرائيلى » ، وقدم الدكتور يونان لبيب
بحثا عن « قضايا التاريخ فى مدريد » .

وقد اشتركت ببحث عن « مبادرة يارنج بين الحرب
والسلام » واشترك الدكتور محمد عبد الوهاب ببحث من خارج
الندوة عن « مبادرات السلام الأمريكية فى الخمسينيات أثناء
ادارة ايزنهاور ، وعوامل فشلها » .

وقد كان بودى أن أنشر المناقشات المهمة التى جرت أثناء
الندوة بين المحاضرين من الأساتذة والباحثين وبين أصحاب البحوث،
لولا أنها لم تسجل للأسف الشديد لأسباب خارجة عن ارادة قسم
التاريخ بكلية البنات ، وإن كانت الأبحاث التى قدمت تحوى من
الردود على أصحاب التساؤلات ما يغطى الكثير منها .

وعندما أخذت فى اعداد أعمال الندوة للنشر ، لم أتقيد
بالترتيب الذى أقيمت به هذه الأعمال فى الندوة ، فقد غلبت
الترتيب الزمنى للأحداث ما أمكن ، فقدمت - بالترتيب - مساعى

السلام قبل ثورة يوليو ، ثم فى عهد عبد الناصر ، فعهد السادات ،
فعهد مبارك ، وأتبعته ذلك بالأبحاث ذات الصلة الموضوعية ،
وهى : الإطار القانونى لمشروعات تسوية الصراع العربى الاسرائيلى ،
وانعكاسات المتغير السكانى على عملية التسوية السياسية للصراع
العربى الاسرائيلى .

وبالنسبة لموضوعات ذات الصلة الموضوعية الزمنية ،
مثل موضوعى : حركة « السلام الآن فى اسرائيل » و « اليسار
المصرى والصراع العربى الاسرائيلى ، فقد آثرت ترتيبها بعد موضوع
« معاهدة السلام المصرية الاسرائيلية فى مجال التطبيق »
للدكتور صلاح العقاد ، لتعلق هذين الموضوعين بهذا الموضوع .

وفى النهاية لا أملك الا أن أوجه الشكر لكل من الدكتور
عبد الوهاب عبد الحافظ رئيس جامعة عين شمس ، والدكتور
جابر عصفور الأمين العام للمجلس الأعلى للثقافة ، لرعايتهما
للندوة ، وللدكتور أحمد عبد الرحيم طه عميد كلية البنات لتفضله
بافتتاح الندوة ، ولقسم التاريخ بكلية البنات ورئيسه الدكتور
يونس لبيب لتحمله مع لجنة التاريخ والآثار أعباء تنظيم الندوة .
وللجنة التاريخ والآثار لموافقتها على الاشتراك مع قسم التاريخ
بكلية بنات عين شمس على عقد هذه الندوة ، كما أوجه الشكر
لكل من اشترك فى أعمال الندوة من الأساتذة والباحثين .
والله الموفق .

مصر الجديدة فى ٢٠ ابريل ١٩٩٣ .

د . عبد العظيم رمضان

مقرر لجنة التاريخ والآثار

ورئيس تحرير سلسلة « تاريخ المصريين »

المفهوم الصهيوني للاتفاق بين العرب واليهود قبل قيام دولة اسرائيل

د . محمد عبد الرؤوف سليم

ظهر في أواخر القرن الماضي اتجاه داخل الحركة الصهيونية الحديثة ينادى بضرورة التغلب على التضارب المتوقع بين المصالح العربية ومسألة تهويد فلسطين ، ومن هنا برزت فكرة التوفيق بين العرب واليهود .

وقد تبنى هذه الفكرة عديد من الشخصيات الصهيونية التي بادرت منذ أوائل القرن الحالي الى الاتصال بعدد من الزعماء العرب في العاصمة العثمانية دون تحقيق شيء ملموس . ثم جرت محاولة فاشلة لعقد وفاق صهيوني عربي على هامش المؤتمر العربي الأول الذي عقد في باريس عام ١٩١٤ .

وقد تزعم جودا ماجنس - أول رئيس للجامعة العبرية في القدس - فريقا من الصهيونيين الذين تميزوا بالثقافة الغربية الليبرالية ، للعمل على تحقيق نوع من التقارب والتعاون بين العرب واليهود في فلسطين . وأسفرت جهودهم عن تكوين جمعيات تضم المؤمنين بأفكارهم ، منها : جمعية قيد مزارحا أي الى الشرق ، وبريت شالوم أي عهد السلام ، وعصبة التقارب والتعاون بين العرب واليهود في فلسطين ، وأخيرا جماعة ايحود أي الاتحاد .

وكان هؤلاء يؤمنون بأن التوفيق بين العرب واليهود ، من الممكن أن يتحقق من خلال اقامة دولة ثنائية القومية في فلسطين تضم العرب واليهود . ومع أن مبادئ ماجنس وفريقه كانت تقع في تناقض مع المبادئ الصهيونية ، إلا أن الصهيونيين ومن ظاهريهم اتخذوا من جهود التقارب والتفاهم بين العرب واليهود وسيلة لستر مآربهم . فأجروا اتصالات مع بعض من الزعماء العرب طوال فترة الانتداب البريطاني على فلسطين ، وبددوا آمال ماجنس وفريقه . فكيف كانت مفاهيمهم عن التوفيق بين العرب واليهود ؟

تحقق ناحوم جولدمان - زعيم الراديكاليين الصهيونيين - من الأهمية الحيوية لايجاد نوع من التفاهم والتقارب بين العرب واليهود ، وكان السلام بين الطرفين بالنسبة اليه يمثل أولوية تفضيلية تهيمن على عقله وفكره . ولما استشعر بعض الأمل في الاتفاق مع العرب ، اقترح تأجيل اعلان الدولة اليهودية ليتحقق مما اذا كان هناك وسيلة لتجنب الحرب .

لقد اعتقد أن الموقف العربي من الصهيونية ، يمثل عامل الحسم في فلسطين ، وقال انه يرى أن تصريح بالفور عربي ، يفضل تصريح بالفور البريطاني عشرات المرات من حيث القيمة . حقيقة أن جولدمان لم يتطرق اليه الشك في الرغبة البريطانية الصادقة في تنفيذ ما جاء في تصريح بالفور ، ولكنه رأى أن العقبة الرئيسية تكمن في معارضة العرب . وقال : « لا تدعونا نخدع أنفسنا ، بل دعونا نكون أمناء ، اننا لم نحقق نجاحا تجاه تعاملنا مع المعارضة العربية . لقد كان العرب أعداءنا ، واستمروا كذلك » .

واستخدم جولدمان عبارة « تصريح بالفور عربي » ، لجذب الانتباه الى أهمية الموقف العربي بالنسبة للصهيونية . ولكن ربما

كانت هناك أهمية أخرى تفوق تلك التي تحقق منها جولدمان .
لقد كان للعرب مصلحة في المساعدات المالية والتقنية والسياسية
التي يمكن أن يقدمها اليهود لهم . ولم يعارضوا الهجرة اليهودية -
كأساس لحياء روجي وثقافي ، طالما أنها لن تؤدي إلى إقامة وحدة
ذات سيادة سياسية منفصلة في بلادهم . ولذلك فقد استنتج
جولدمان أن الصهيونيين يتجنبون الحقيقة بتجنبهم مسألة العلاقات
مع العرب ، وارتياح طرق جانبية . وكان يؤمن بإمكان التوصل
إلى حل مع العرب فقط بالوسائل غير الدبلوماسية ، والدخول في
اتصال مباشر مع عرب فلسطين ، لمناقشة أسس إيجاد علاقات
تقوم على المودة وحسن الجوار والتعايش السلمي بين الطرفين .

وكان آحاد هاعام قد أُنذر وايزمان منذ عام ١٨٩١ ، بخطورة
المقاومة العربية المتوقعة لهجرة يهودية إلى فلسطين بهدف
استيطانها . ولم يكن لدى آحاد هاعام حلول لهذه المسألة ، ولكنه
حث على التعامل معها بجدية . ولكي يقلل آحاد هاعام من حجم
الصراع الذي توقعه ، اقترح سلوكا عقلانيا إزاء هذه المسألة ،
ومعالجتها في وقت مبكر ، واحترام عادات العرب وثقافتهم .

غير أن وايزمان أخذ بنصيحة آحاد هاعام في علاقاته مع كل
العرب ماعدا الفلسطينيين منهم . ومن المحتمل أن يكون وايزمان
قد جهل الدور الذي أداه الفلسطينيون في الحركة العربية الحديثة
منذ نشأتها ، ومن هنا استنكر أن يكون لديهم طموح نحو مستقبل
سياسي مستقل ، على أساس أنهم وجدوا أنفسهم جزءا في تكوين
عربي كبير ، فعمل على تجاهل استمرارية كينونتهم القومية .
لقد كان رجال الحركة العربية يرون أن فلسطين هي الجزء الجنوبي
من سوريا ، ولكن ذلك لم يكن يعني لدى وايزمان أن ينظر عرب
فلسطين لأنفسهم على أنهم سوريون - ينتمون للقومية العربية ،

و ادعى أنه ساد بينهم حس وطنى « غامض » ، أساسه الارتباط بالمصير الجماعى العربى . وذهب وايزمان الى أن انخراط سوريا الجنوبية فى تحركات الفكرة العربية العامة ، مجرد وسيلة للحفاظ على الهوية الفلسطينية . ودليله على ذلك ، أن عرب فلسطين ، وقد كان عددهم لا يزيد عن نصف مليون نسمة قبل الحرب العالمية الأولى ، شعروا بالعجز عن مواجهة يهود العالم الذين زاد عددهم وقتئذ عن عشرين ضعف عدد الفلسطينيين ، ويتحكمون فى مصادر مالية كثيفة ، ولهم نفوذ دولى .

وكان ديفيد بن جوريون يرى أن العرب جميعا ، فلسطينيين وغير فلسطينيين يشكلون عاملا ثانويا ضعيفا ، وأقل أهمية إذا قورن بالقوى الغربية التى تحتفظ بمصالح لها فى المنطقة العربية . وإلى جانب ذلك فقد شارك فى آراء وايزمان حول التعامل مع العالم العربى كبديل ، فى مجال الاعتراف بالفلسطينيين ككيونة قومية . وقد اتبع بن جوريون نفس الخط الذى اتبعه وايزمان عندما أقر بأنه ليس هناك صراع بين القوميتين اليهودية والفلسطينية لأن « الأمة اليهودية » ليست فى فلسطين ، كما أن الفلسطينيين لا يكونون أمة . ورأى - مثلما كان وايزمان يرى - أن تسوية المشكلة بين الفلسطينيين والسوريين لا تكمن فى نصوص اتفاقية تعقد مع العرب ، ولكن تلك التسوية تتحقق فى بيئة من الاتفاق مع فيدرالية عربية ، القائم على المساعدة المالية والتقنية التى يقدمها اليهود للعرب ، وتدخل فلسطين اليهودية عضوا فى هذه الفيدرالية العربية .

كذلك رفض بن جوريون ، مثله فى هذا مثل وايزمان ، الاعتراف بالفلسطينيين كحزب أكبر فى الصراع العربى اليهودى . لقد نظر إلى المشكلة على أنها مواجهة بين الأمة اليهودية التى كان

اليشوف جزءا منها ، والأمة العربية التي تنتشر على مساحة من الأرض تمتد بين المحيطين الأطلنطي والهندي . ولم تكن الأمانى الوطنية لدى كل من الطرفين - فى رأيه - غير قابلة للامتزاج فى خليط متجانس ، بل رأى أن جمع الأمة اليهودية فى جزء ضيق من الأرض العربية (فلسطين) لن يعترض سبيل الوحدة العربية ، فى دولة ذات سيادة خاصة بالعرب . وأوضح هذا المفهوم فى حديث له مع فؤاد بك حمزة فى إبريل عام ١٩٣٧ ، فقال : « . . . ان الهجرة اليهودية الى فلسطين لن تلحق الضرر بوضع العرب الذين يعيشون فى أرض اسرائيل سياسيا أو اجتماعيا ، ذلك لأن هؤلاء يكونون جزءا صغيرا فقط من مجتمع عربى كبير . كما أن النظر الى مشاكل عرب فلسطين فى إطار الوطن العربى الكبير يجعلها مشاكل خاصة بقطعة من الأرض تقل عن اثنين فى المائة من اجمالى الأراضى التى يشغلها العرب فى الشرق ، يعيش عليها ثلاثة فى المائة فقط من اجمالى عدد العرب فى العالم وليس هناك مجال لمقارنة قيمة أرض اسرائيل بالنسبة للعرب ، بأهمية هذه الأرض بالنسبة للشعب اليهودى » . وقال لموسى العلمى : « . . . لو أننا أقمنا تحالفا ، ووظفنا قوة العمل ، والتنظيم ، والتقنية ، والمال - فى تنظيم اقتصاديات العرب ، لأمكن أن يتغير وضع العرب اقتصاديا وثقافيا بشكل كلى . . . يمكننا أن نسهم فى تنمية ليس فلسطين وشرق الأردن وحسب ، ولكن العراق أيضا . ذلك لأن البلاد تمتلك امكانيات هائلة . . . انها تمتلك كما هائلا من الأرض والمياه . ونحن مهتمون بالحد الأعلى لتنميتها فى كلا المجالين السياسى والاقتصادى » . ويرى كاتب صهيونى أن اعتقاد بن جوريون فى جدوى هذا المدخل للمسألة العربية كان عميقا لدرجة أنه قرّر مقترحات مشابهة لشكيب أرسلان ، بتقديم مساندة سياسية لسوريا ، واستثمار رؤوس أموال يهودية فى العراق والمملكة العربية السعودية واليمن .

غير أن بن جوريون لم يسلك طريق وايزمان ، إذ لم يحاول أن يستميل العرب أو أن يهدىء من مخاوفهم وإنما فضل أن يعلن المبادئ والأهداف الصهيونية عليهم بشكل فظ . وفى خطاب القاء أمام اللجنة التنفيذية للوكالة اليهودية فى يونيو ١٩٣٦ قال : « أن العرب يرون فى الخرافة القائلة بسيطرة اليهود على العالم حقيقة واقعة . . . وفيها يكمن منبع المخاوف التى سيطرت على عقول كل زعماء العرب . ورغم أن هذه المخاوف تسبب لنا كما هائلا من المتاعب ، فإنها يمكن أن توظف كعامل تنبيه ، يحرك نحو التوصل الى اتفاق . ذلك لأننا لو تمكنا من تهدئة مخاوفهم من خلال ترتيبات معينة فإن قبولهم باتفاق دائم لن يكون مشكلة ، ويحتوى هذا الاتفاق على حماية لنا ، الى جانب أنه يقلل الخطر بالنسبة اليهم ، كما تتصوره عقولهم ، رغم أن هذا الخطر لا يستمر كحقيقة ، أو ربما كان أقل كثيرا مما يتصورونه » .

أخذ بن جوريون المبادرة فى أوائل الثلاثينيات ، وعقد عدة اجتماعات مع عدد من الزعماء العرب . وكانت روح من الثقة بالنفس قد سيطرت على السياسة الصهيونية فى ذلك الوقت ، مع اتجاه نحو الاسراع فى تنفيذ الأهداف الصهيونية . وكانت فكرة العروبة تشكل علامة على الحياة السياسية العربية فى فلسطين وسوريا والعراق . وقد اقترب بن جوريون من زعماء عرف معروفين بأرائهم المؤيدة للفكرة العربية ، وكان يأمل فى كسب اعترافهم بشرعية الأهداف الصهيونية ، فى مقابل المساعدة على تحقيق الوحدة العربية فى المجالات السياسية والاقتصادية . لقد طالب بن جوريون العرب بأكثر مما طالبهم به البريطانيون : التخلي عن حقوقهم السياسية والوطنية فى فلسطين . لقد وعد الانتداب بوطن قومى لليهود بينما طالب بن جوريون بدولة ذات سيادة تمتد حدودها على أراضى فلسطين وشرق الأردن . . . وقال : « لقد حضرنا الى هنا وسوف

نستمر سواء تفاهم العرب معنا أم لم يتفاهموا » . ولما سأله جورج أنطونيوس عما اذا كان اليهود على استعداد لتعديل هدفهم لو حدثت استحالة للتوفيق بين أمانى كلا الجانبين العربى والصهيونى ، فشل بن جوريون فى تقديم اجابة .

لقد كانت أطماع بن جوريون فى الأرض العربية كبيرة ، وكثيرا ما ذكر من تحدثوا اليه من العرب بالحدود التاريخية لأرض اسرائيل . وكان يقتبس من التوراة لكى يبرهن على أن اليهود استقروا على كلتا ضفتى الأردن . ولم يكن غريبا أن يطالب فى محادثاته مع موسى العلمى بإسستيطان يهودى لا يعوقه عائق فى شرق الأردن كضمن للتسوية مع العرب ، رغم أن هذا الأمر استثنى فى الكتاب الأبيض لعام ١٩٢٢ الذى لم تعترض عليه المنظمة الصهيونية العالمية وقت اعلانه .

غير أن تلك المحادثات التى أجراها بن جوريون بين عامى ١٩٣٤ - ١٩٣٦ مع بعض الزعماء العرب ومنهم عونى عبد الهادى وموسى العلمى وجورج أنطونيوس وشكيب أرسلان أذهلت العرب وأخافتهم ، وسببت لهم حزنا . لقد تأكدت لهم الشكوك التى سبق أن ساورتهم فى أن تلك البيانات التى عمد الزعماء الصهيونيون الى اذاعتها كانت غير صحيحة . ذلك لأن عروض بن جوريون كانت تقتضى قبولهم بدولة يهودية فى كل فلسطين وشرق الأردن عن طريق الاحلال السكانى وتوطين يهودى فى سوريا والعراق ، مقابل المساندة الصهيونية فى بناء فيدرالية عربية تضم فلسطين ، بينما يعلن الصهيونيون غير ذلك . وتفجرت ردود الفعل الحزينة فى العديد من مراكز النشاط السياسى العربى ، من خلال الفارق بين النغمة التوفيقية التى عزف عليها وايزمان ، ومدخل بن جوريون المولع بالقتال ، وكذلك من خلال التناقض الضارب بين أقوال بن جوريون الخاصة والبيانات الصهيونية العامة .

ولما فشلت محادثات بن جوريون وغيره من الزعماء الصهيونيين مع العرب ، وقامت الثورة الفلسطينية الكبرى عام ١٩٣٦ ، وأعلنت خطة التقسيم الواردة في تقرير لجنة بيل ، اختلف الزعماء الصهيونيون حول قبول الفكرة أو رفضها وفي مؤتمرهم الصهيوني العالمي العشرين (زيوريخ ١٩٣٧) ، خيروهم وايزمان بين ابقاء الحال اليهودي على ما كان عليه وقتئذ وبين القبول بتحقيق الحلم الصهيوني بقيام دولة على جزء من أرض فلسطين تكون منطلقا لتوسعات صهيونية مستقبلية . ومارس ضغوطا هائلة على المؤتمرين حتى وافقت أغلبيتهم على قبول مبدأ التقسيم مع تعديل في حدود الدولة اليهودية ، بحيث تفي بمتطلبات الهجرة اليهودية الى فلسطين وقتئذ ، وحتى لا تضيق الفرصة التي أتاحها لهم البريطانيون . وتركوا الحديث عن مبدأ الاحلال السكاني ، الى اشاعة مبدأ التكافؤ في الحقوق بين سكان فلسطين ، عرب ويهود بغض النظر عن أن اليهود يكونون أقلية .

وكان موشى شاريت مقتنعا بالاتفاق مع العرب القائم على مبدأ التكافؤ ، ليس لأنه كان يعتقد في أن الاتفاق هو الحل ، ولكن لأنه كان يأمل في أن يسمح هذا الاتفاق باستمرار الهجرة اليهودية الى فلسطين . ذلك لأنه كان يرى أن المصير الصهيوني لن تصممه الصيغ السياسية ، ولكن يصممه عدد اليهود في فلسطين . لقد كان يعتقد - مثله في هذا مثل بن جوريون - أن قوة اليهود يمكن أن تقدم حلا للمشكلة مع العرب . وقال : « ... اني لا أعتقد أننا سوف نتوصل الى اتفاق دائم مع العرب حتى تنمو حركتنا . غير أنني أثق أن الوقت سوف يأتي عندما نكون أقوى ، وسوف نحقق تحالفا راسخا مع بريطانيا العظمى كقوة تتفق مع قوة ، وسوف ننجز اتفاقا مع العرب كقوة تتفق مع قوة . الشرط المسبق هو ألا ينظر العرب إلينا على أننا يحتمل أن نكون

أقوياء ، ولكن على أننا أقوياء بالفعل » . لقد شارك شاريت خطط
بن جوريون في اقترابه من الاستراتيجية الصهيونية ، وشاركه
الاعتقاد في أن خلق أمر واقع ديمغرافي واقتصادي وعسكري
سريع يجب أن يكون الهدف المركزي والمنيع للاستراتيجية
الصهيونية .

وكان ارتباط الوجود اليهودي في فلسطين بالقوة العسكرية
قد وضع مع مولد الحركة الصهيونية الحديثة . وكان في تصور
هرتسل أن الوطن القومي اليهودي يحتاج الى جيش يهودي صغير
مزود بالأسلحة ، كما وردت في يومياته اشارات عديدة الى وجوب
انشاء تشكيلات عسكرية يهودية .

وفي عام ١٩٠٧ ، تكونت منظمة هاشومر - الحارس
الصغير - كأول تشكيل عسكري يهودي أنشئ في العصر الحديث
للذود عن « حق اليهود المطلق في العيش في فلسطين » . ثم نجح
جابوتنسكى في تكوين كتائب أبناء صهيون - فرقة راكبي البغال ،
عام ١٩١٥ وهي التي حلت في العام التالي . بعد ذلك نشطت دعوة
جابوتنسكى الى تجميع الشبان اليهود العاملين في جيوش
الامبراطورية البريطانية في جيش واحد يحمل الراية ذات النجمة
السداسية ، ولكن السلطات البريطانية وافقت على تكوين كتيبتين
فقط من حملة البنادق المتطوعين وليس النظاميين ، انضمت اليهما
كتيبة ثالثة كونها بن جوريون من يهود أمريكا ، وشاركت الكتائب
الثلاث جانبيا في المرحلة الأخيرة من تقدم جيوش اللنبي نحو
القدس عام ١٩١٨ ، ثم انحلت بعد غزو فلسطين .

وفي ديسمبر عام ١٩١٩ تمكن جابوتنسكى من تجميع بقايا
عناصر هذه الكتائب وكون ما سمي بقوات الدفاع اليهودي
أو الهجاناه ، التي تقلد بن جوريون رياستها فيما بعد بحكم عمله

كمستول عن الدفاع فى الوكالة اليهودية . غير أن جابوتنسكى انتقد انقياد الهاجاناه لليسار الصهيونى بقيادة بن جوريون ، وعمد الى تكوين منظمة البيطار ، كتنظيم شبابى تصحيحى يتولى اعداد أعضائه للحياة فى فلسطين بالتدريب على العمل الزراعى والعمل العسكرى . وتكونت منظمة « الارجون زفاى لثومى » أى « المنظمة العسكرية القومية » ، ثم تكونت منظمة شترن . وفى النهاية انضمت كوادر هذه التشكيلات الى الهاجاناه لتكوين ما سعى بجيش الدفاع الاسرائيلى الذى أصبح بالقوة التى هى عليها الآن .

وكان جابوتنسكى شديد الاهتمام بتكوين قوة عسكرية يهودية لتوظيفها فى فرض مفهومه عن الاحلال السكانى واقامة الدولة اليهودية فى فلسطين . ذلك أن جابوتنسكى كان يرى اجراء نقل سكانى بحيث ينقل كل عرب فلسطين وشرق الأردن الى البلاد العربية المجاورة ، وفى المقابل ، ينقل يهود البلاد العربية الى فلسطين وشرق الأردن حيث تتكون دولة يهودية محضة .

فشل جابوتنسكى فى أن يحشد خلف قيادته سكان اليشوف والشعب اليهودى خارج فلسطين ، اذ رفضت معظم أفكاره السياسية والعسكرية ، غير أنه ترك علامة يتعذر محوها على الموقف الصهيونى من عرب فلسطين . لقد زرع جابوتنسكى فى السيكولوجية اليهودية صورة للعربى كقاتل ، كما أرسى قواعد مبدأ عدم تجنب الصراع واستحالة حل مشكلة الوجود العربى فى فلسطين الا من خلال القوة العسكرية فقط .

من هذا العرض يتضح أن الصهيونيين وهم الذين أضمروا العداء للمنادين بالتوفيق بين العرب واليهود ، سعوا نحو استغلال جهودهم للصالح الصهيونى ، دون أن يتحقق شئ من التوفيق . لقد ساروا جانباً مع أنصار التوفيق ، واستجابوا ظاهرياً لنداءاتهم،

وجرت لقاءات عربية بزعماء الوكالة اليهودية ، ثم تخلى الصهيونيون عن الفكرة تمسكا بالمبادئ الأساسية الصهيونية . وقد سجل كالفرسكى زعيم بریت شالوم والذي لعب دورا مهما في محاولات اجراء مفاوضات عربية يهودية ، أن اليهود مدوا أيديهم بالسلام ، ثم استعادوها - فورا - عندما أعلن الطرف الآخر عن استعداده لقبولها . ويستطرد كالفرسكى متناولا رد الفعل بين العرب فيقول : « . . . ولم تجد هذه اللعبة الخطيرة في زيادة احترامنا في أعينهم كأشخاص صادقين ، وانما اتهمونا بأننا نسير على سياسة النفاق . فمن ناحية نتظاهر أننا نريد الاتفاق ، ومن ناحية أخرى نريد أن نكسب وقتا . وهذا الاتهام له أساس » .

دكتور / محمد عبد الرؤوف سليم

على هامش مفاوضات صدقي - بيفن مهمة الياهو ساسون في القاهرة ١٩٤٦

بقلم

د. أحمد عبد الرحيم مصطفى

شهد عام ١٩٤٦ المفاوضات المصرية - البريطانية التي عرفت باسم مفاوضات صدقي - بيفن والتي استهدفت تعديل بنود معاهدة التحالف المعقودة بين البلدين في عام ١٩٣٦ أو أن تستبدل بها معاهدة جديدة تتمشى مع مطالب مصر القومية الخاصة بالجلء ووحدة وادى النيل . وقد أكدت الحكومة البريطانية رغبتها في تدعيم تحالفها مع مصر واقترحت ان تنسحب من الاراضى المصرية كل القوات البريطانية وأن تحدد بالمفاوضة أدوار وتاريخ اجراء هذا السحب والاجراءات التى تقوم بها الحكومة المصرية وتجعل فى حيز الامكان تبادل المساعدة فى حالة الحرب والتهديد بخطر الحرب الداهم طبقا للمحالفة وقد أبدت الحكومة البريطانية قبولها لمبدأ الجلء عن مصر وقناة السويس بحيث يتم الجلء عن القاهرة والاسكندرية عام ١٩٤٧ وعن منطقة قناة السويس فى عام ١٩٤٩ .

وفى ٧ مايو ١٩٤٦ تقدم وفد المفاوضات المصرى بالمقترحات الآتية :-

١ - أن تكون المعاهدة اتفاقا بين دولتين متساويتين تماما في
السيادة .

٢ - أن هدف المعاهدة الجديدة هو التعاون المشترك ضد كل اعتداء
مسلح الى أن يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لصون السلام
والأمن الدوليين .

٣ - أن تتجنب المعاهدة كل نص يمكن أن يؤول على أنه يدل على
نية بريطانيا في التدخل في شئون مصر .

٤ - تتكفل مصر وحدها بقواعد ادارية تشمل مطارات ومنشآت
للدفاع البحرى والبرى والجوى .

٥ - يوافق الوفد المصرى على تعاون وثيق بين هيئتى أركان حرب
الدولتين بشرط الا تتضمن المعاهدة أية اشارة الى استخدام
الحكومة لخبراء أو فنيين فى الشئون العسكرية من
البريطانيين .

وما لبث ان نشب الخلاف بين الطرفين نتيجة لاصرار الحكومة
المصرية على الا تحتوى المعاهدة الجديدة على أى شروط من شأنها
أن تجعل الدفاع المشترك بين البلدين يسرى على الأحوال السابقة
على حالة خطر الحرب أو الحرب ذاتها ، فى حين ذهبت بريطانيا الى
أن من المتعين فى ضوء الحرب الخاطفة الحديثة وضرورة اقامة قواعد
فى مصر ، التوصل الى اقرار هذه المسألة قبل عقد أى معاهدة ،
ومن ثم اصرارها على ضرورة قيام دفاع مشترك يشمل بلدان الشرق
الأوسط التى تهددها ظروف الحرب الباردة أكثر من غيرها - أى
ايران وتركيا واليونان ، بحيث اذا حدث أى عدوان على الشرق
الأوسط تتحول مصر بصورة آلية الى قاعدة حربية (١) .

والخلاف بين وجهتى النظر المصرية والبريطانية هو الذى أدى
الى تعثر المفاوضات بين الطرفين . وفى تلك الأثناء سعت الدوائر

الصهيونية الى استغلال الموقف للاصطياد في الماء العكر - فاوفدت الوكالة اليهودية الى مصر الياهو ساسون رئيس القسم الشرقى بها على أمل أن يعرض على صدقى مساعدة الدوائر الصهيونية لمصر فيما يتعلق بالجلاء فى مقابل أن يسعى صدقى الى اقناع الجامعة العربية بقبول تقسيم فلسطين وهو التقسيم الذى كان صدقى ذاته من أنصاره - فقد أبدى استعداداه لمساندة بريطانيا بصدد فلسطين فى مقابل أن تقدم له تنازلات فى مفاوضات المعاهدة ، بحيث توقعت الدوائر البريطانية أن يحتمل ان يستطيع ان يضم الى صفه العدد الكافى من أعضاء الجامعة العربية لكى يساندوه فى التوصل الى حل وسط على أساس التقسيم (٢) . ورغم ان صدقى كان موقنا من رفض عرب فلسطين للتقسيم ، فانه كان يرى ان عدم التوصل الى حل من شأنه ان يجعل من فلسطين بؤرة لانتشار الشيوعية ، وهو ما يمكن تلافيه فى حالة اقرار السلام . على ان صدقى لم يكن يتمتع فى الدوائر العربية بالنفوذ الذى يؤهله لاقناع الدول العربية بالموافقة على التقسيم فى الوقت الذى كانت فيه بريطانيا لا تعرض عليه من التنازلات ما يجعله يساند موقفها من المشكلة الفلسطينية .

ويتضح من الوثائق التى سنوردها فيما يلى ان (٣) ساسون قد التقى باسماعيل صدقى وبعض المسئولين المصريين وحاول اقناعهم بأفضلية التقسيم على الحلول الأخرى . فقد ذهب الى انه فى حالة قبول الجامعة العربية لأى الحلول ، ويفضل التقسيم ، يتعهد اليهود بأن يقدموا للعرب ما يشاءون من الضمانات التى تقنعهم بأنهم ليسوا توسعيين . كما وعد صدقى بأن تسعى الدوائر اليهودية الى أن تلقى بثقلها داخل حزب العمال وخارجه لصالح مصر ، ملوحين لبريطانيا بقاعدة فى فلسطين من شأنها ان تعرضها عن أى تنازلات تقدمها بصدد المعاهدة المرجوة مع مصر ، وذلك على اعتبار انها على أتم الاستعداد لأن تقدم للحكومة البريطانية أى تسهيلات فى

فلسطين ، خاصة وان هذه الدوائر كانت على قناعة بأن بقاء القوات البريطانية في فلسطين أمر لازم لهم (٤) .

وفي الوقت الذي كان فيه ساسون يتقدم بعروضه للمستولين المصريين نجده يتقدم بعروض مماثلة الى مستولين عرب آخرين (٥) - الا أن مساعيه أخفقت نتيجة للتضخم القومي العام في البلدان العربية ، في حين أن وزير الخارجية البريطاني ارنست بيغن رفض أن يجعل كلا من المسألتين المصرية والفلسطينية مجالاً للمساومة (٦) وتمسك بموقفه المبدئي الذي أدى الى فشل مفاوضات صدقي بيغن .

الملحق (١)

رسالة من رونالد كامبل R. Campbell سفير بريطانيا في القاهرة
الى وزارة الخارجية البريطانية بلندن بتاريخ ٢٥/٤/٤٦

تناول صدقي باشا المسألة الفلسطينية معني اليوم
وصرح بأنها مشار لقلقه باعتبارها ذات تأثير مباشر على مصر وفلسطين
مجاورة لمصر ، وكان (صدقي) يرغب في تعزيز التجارة معها -
ولولا هذه المقاطعة الى حد ما ، فان قدرته على تحقيق ذلك محدودة .
ولما كان موقنا من شدة رغبة حكومة صاحب الجلالة البريطانية في
التوصل الى حل نهائي ، فانه يشاركها هذه الرغبة . وقد عبر عن
قناعته المستمرة بأن الحل الوحيد هو التقسيم - وفي معرض تعليقه
على اشارتي الى رد الفعل السيئ الذي لقيته هذه الفكرة في الماضي
ذهب الى ان عرب فلسطين سيقبلون به وسيجدون في المستقبل
القريب ان بإمكانهم العيش في سلام مع القسم اليهودي وانهم لا شك
سيعبرون عن رغبتهم في الاتصال بهم ، وأبدى من جديد رغبته
الشديدة في التوصل الى حل نهائي ، مضيفا ان فلسطين ستظل
تشكل بؤرة خطرة للفيروس الشيوعي طالما بقيت المسألة دون حل .
ورغم اعتقاده بأن الحل لن ينهي التجارب الشيوعية اليهودية التي
تجرى في فلسطين فانه يعتقد أن الحلول المفضية الى السلام الداخلي
ستمد من احتمال تفشي الفيروس . وقد تكلم صدقي باعجاب عن
ارتفاع مستوى المعيشة والتعليم لدى الجماعات اليهودية في فلسطين
وعن نوعية العلماء اليهود الموجودين فيها ، وذهب الى انه يود لو

أمكنه الاستعانة بهم فى تعليم المصريين فى أكثر من مجال ولو ان تحقيق ذلك سيظل فى حيز الاستحالة طالما بقيت المشكلة الفلسطينية دون حل .

(وفى تعليق منفصل عن هذه المحادثة يعيد كامبل الى الأذهان ان صدقى لا يحس بما يعتمل فى الأفق العربى وانه على صلة وثيقة بالمصالح اليهودية فى مجال الأعمال) .

الملحق (٢)

مذكرة (مؤشر عليها « سرى جدا ») بتاريخ ١٣/٨/١٩٤٦
من السفارة البريطانية بالقاهرة الى وزارة الخارجية
بلندن

صرح لى مصدر بوليسى مصرى على اتصال بالوكالة اليهودية بأن اليهود أوضحوا له أنهم يعتقدون أن المشكلتين المصرية والفلسطينية شديدتا الارتباط ، وبالتالي فاذا ما كان المصريون جادين فى محاولة اخراجنا من مصر فعليهم أن يسعوا الى أن يسود السلام فلسطين مما يتيح لنا الانتقال اليها .

وقد جرت محادثة بين (هذا) المصدر وبين عزام الذى ذهب الى أن حل المسألة الفلسطينية قد يتعثر ما لم يتسن التخلص من المتطرفين فى كلا الجانبين . ورغم ان (عزام) لا يعترض على قيام الوطن القومى اليهودى الا أنه لن يوافق على قيام دولة يهودية وسيبذل كل ما فى وسعه - بالتعاون مع بلدان عربية أخرى - للتوصل الى اتفاق بصدد الوطن القومى اليهودى ، وان يكن مركزه صعبا فى مواجهة الدول العربية على اعتبار انه لا يمكنه تبنى حل لمصالح مصر وحدها ، اذ من واجبه أن يمثل كل البلدان العربية .

على انه اذا ما خطا أحد المندوبين الخطوة الأولى فانه سيقدم لها مساندته التامة .

ومن الجدير بالذكر ان اليهود يعتقدون ان العراق وشرق الأردن سيقبلان بالتقسيم وانهما تقدا بمقترحات تنص أما على التقسيم أو على (قيام) دولة ذات قوميتين متساويتى العدد . وحين سئل المندوب اليهودى عن التقسيم صرح بأن فلسطين الآن سبعمائة ألف يهودى وان تساوى أعداد كل من العرب واليهود يستدعى هجرة ثلاثمائة ألف يهودى .

وقد التقى المصدر البوليسى بصدقى وطلب منه الادلاء بوجهات نظره . ويدرك صدقى الصلة بين المسألتين الفلسطينية والمصرية ولو انه غير مستعد لاتخاذ أى خطوة قبل التأكد من اتجاهنا ومدى اعترافنا بالارتباط بين المسألتين - وبمعنى آخر فانه لا يرغب فى التدخل فى شئون فلسطين الا اذا حصل على مقابل فيما يتعلق بالمعاهدة . غدا من فلسطين عن طريق الجو الوسيط بين المصدر البوليسى وبين الوكالة اليهودية ، وهو الوسيط الذى صرح بأنه سيحمل مكتوبا ليس عليه أى توقيع ، وذلك رغم ما أكده المصدر من أن يحظى بمساندة شرتوك (٨) . وسيصل المصدر وممثل الوكالة اليهودية الى الاسكندرية غدا وهناك ستتصلان من جديد بصدقى . كما سيتصل بى المصدر وقد أقابل ممثل اليهود الذى أعرفه بالفعل

والمصدر حريص على ألا يعلم صدقى أنه قد تم ابلاغنا فعلا وذلك باستثناء امكاننا الحصول على الخبر من اليهود (وهناك تعليق فى أسفل هذه المكاتبة يشير الى أن المصدر البوليسى صرح بأن اليهود سيتفاوضون مع المفتى (٩) اذا ما اقتضى الأمر ذلك) .

الملحق (٣)

مكاتبة بتاريخ ١٩٤٦/٨/١٤ عليها تأشيرة من السفير البريطاني في القاهرة

(« سير رونالد كامبل » بتاريخ ١٩٤٦/٨/٢٠)

حاول شرتوك باستمرار ان يغرى دوائر مصرية بالعمل بالشكل الذى يعود بالفائدة على الصهيونية واننى أشك فى كون هذه المقترحات قد صيغت نهائيا بالشكل الذى سبقت الاشارة اليه ، و (لهذا) فعلى انتظار (وصول) مزيد من المعلومات .

ويصعب اعتقاد ان العرب سيكونون على استعداد لبذل مثل هذه التضحية من أجل مساعدة المصريين . ويبدو أن زعم اليهود بأن العراق والأردن سيقبلان بالتقسيم لا يستند الى أى أساس فالعراق كان باستمرار أكثر تشددا من غيره فيما يتعلق بفلسطين .

الملحق (٤)

فحوى مذكرة يقال انها صدرت من دوائر الوكالة اليهودية بالقدس تحمل هذه المكاتبة تأشيرة « سرى جدا » وبها ملحوظة يذهب كاتبها - وهو غير واضح التوقيع الى أن البريجادير كلايتون قد سلمها اليه لى يقوم بتوصيلها وتاريخ التأشيرة ١٩٤٦/٨/١٥ .

تشير المذكرة الى أن اليهود كانوا يهدفون الى العمل على استمرار الهجرة وتطوير الوطن القومى ويبدو أن اليهود كانوا على يقين من استحالة تحقيق مثلهم الأعلى الخاص باقامة دولة يهودية تشمل كل فلسطين ، ومن ثم سعيهم الى التوصل الى حل وسط .
يضمن تحقيق أهدافهم الأساسية .

أما أهم مطالب العرب فهي كالآتي : (أ) ضمان الأغلبية العربية في فلسطين في تقرير مصيرهم وفتح الأبواب أمام مواجعتهم وآمالهم (ب) قصر المخططات الصهيونية على منطقة محددة بهدف الحيلولة دون حدوث مزيد من التوسع ودون ان يصبح اليهود عنصر قلق في العالم العربي .

ولن نتوقف الهجرة اليهودية - فاليهود الآن يشكلون عنصرا يسعى الى التوسع ، وبالتالي فانه كفيلا بأن يصبح مصدر قلق . أما اذا ما اندمجوا في العالم العربي فقد يشكلون فيه عنصرا نافعا . وسيكون عليهم أن يعملوا الكثير لاستيعاب الهجرات اليهودية وتطوير جماعاتهم الحالية . وهم يسعون الى حل سلمي ، اذ بدونه سيضطرون الى أن ينفقوا على القوات المسلحة الأموال المخصصة للتطوير .

واليهود شعب زراعي الى حد كبير ، وبالتالي فانهم لن ينافسوا البلدان العربية ، بل سيكون عليهم أن يشتروا منها الكثير - وحتى الآن كان الميزان التجاري مع البلدان العربية لغير صالح اليهود باستمرار ومن الممكن توقع استمرار ذلك . أما صناعتهم فهي متخصصة الى حد كبير ، وبالتالي لن تنافس الصناعات العربية اذا ما تطورت هذه الأخيرة .

ولا يمكن تحقيق طلب مصر الخاص بالجلء التام عن أراضيها وعن منطقة قناة السويس الا اذا أمكن العثور على قاعدة بديلة تستقر فيها القوات البريطانية ولا يمكن العثور على هذه القاعدة الا في فلسطين ، ولن تكون ذات جدوى في فلسطين المسألة . لهذا لن تتحقق مصلحة مصر الا بالتوصل الى حل وسط سلمي في فلسطين ، ولن يتم ذلك الا على أساس نوع من العزل Segregation وسيكون للرأي العام اليهودي ، وبخاصة في أمريكا ، وزن كبير بصدد التوصل الى حل للمسألة المصرية - فاذا ما أمكن حل كل

هذه المسألة والمسألة الفلسطينية فسيشكل اليهود عنصرا صديقا بدل كونه معاديا . وبإمكانى أن أقوم بدور الوسيط والدلال الأمين فيما بين المصالح البريطانية والمصالح المصرية ، وبالإمكان تفادى حدوث صدام بين مصالح الطرفين متى ما تم العثور على قاعدة للقوات البريطانية فى فلسطين .

ان الموقف الدولى خطير ويشكل اليهود قوة هامة سواء فى فلسطين أو فى العالم . ومن الأهمية بمكان التوصل الى أوضاع سلمية فى فلسطين فى إطار الشرق الأوسط وبمساندة من الرأى العام والمصالح اليهودية فى شتى أنحاء العالم .

الملحق (٥)

الرسالة رقم ٩٧٥ المؤرخة ١٩٤٦/٨/٢٩ والمرسلة من رونالد كامبل الى وزارة الخارجية بلندن - قدم المصدر البوليسى المصرى المتصل بالوكالة اليهودية التقرير التالى الى البريجادير كلايتون :

أفهمه اليهود أن المشكلتين المصرية والفلسطينية مرتبطتان تماما وأن المصريين اذا ما سعوا حقيقة الى اخراجنا من مصر فعليهم التأكد من احلال السلام فى فلسطين لكى تنتقل اليها . كما ذكر المصدر البوليسى انه تكلم مع عزام باشا الذى ذهب الى انه لا يمكن التوصل الى حل الا اذا تم التخلص من المتطرفين من كلا الجانبين ولا يعترض عزام على الوطن القومى اليهودى ولكنه يعترض على اقامة رحلة يهودية . وسيعمل على التوصل الى وفاق مع بلدان عربية أخرى بخصوص الوطن القومى اليهودى ، وان يكن موقفه صعبا ازاء الدول العربية الأخرى بحكم انه لم يتمكن من الحث على حل المسألة المصرية وحدها ، بمعنى تسهيل جلائنا عن مصر - اذ من واجبه ان يكون ممثلا للبلدان العربية كلها . ولكن اذا ما خطا أحد المندوبين

العرب الخطوة الأولى فانه سيبذل أقصى ما يمكنه المساعدة وقد ذكر المصدر البوليسى ان اليهود يعتقدون ان العراق وشرق الأردن سيقبلان بالتقسيم وان اليهود قد اقترحوا اما التقسيم أو اقامة دولة ذات قوميتين تتساوى أعداد سكانها وحين سأل المصدر البوليسى هذا ممثل اليهود عن الهجرة أشار هذا الأخير الى أنه يوجد في فلسطين الآن ٧٠٠.٠٠٠ يهودى - وحتى يتساوى عدد كل من العرب واليهود سيحتاج الأمر الى هجرة ٣٠٠.٠٠٠ يهودى . وللمحافظة على توازن السكان يستلزم الأمر استمرار الهجرة لمواجهة زيادة معدل السكان العرب .

وقد أشار المصدر البوليسى الى أنه قابل صدقى باشا وطلب منه الادلاء بوجهات نظره . وطبقا لما ذكره هذا المصدر البوليسى كان صدقى يدرك الارتباط بين المسألتين المصرية والفلسطينية وان لم يبد استعداده لاتخاذ أى خطوات قبل التعرف على اتجاهنا والتأكد من اقرارنا الارتباط بين المسألتين - وبمعنى آخر فانه لم يبد رغبته فى التدخل فى شئون فلسطين قبل الحصول على مقابل خلال مفاوضات المعاهدة الانجليزية - المصرية .

وأضاف المصدر البوليسى (١٢) ان اليهود قد أبلغوه بأنهم سيجلسون اذا ما دعت الأمور حول مائدة مستديرة مع المفتى السابق . ثم قدم هذا المصدر البوليسى للبريجادير كلايتون الملخص الملحق لمذكرة يقال انها صدرت عن مندوب الوكالة اليهودية فى القدس وان المصدر البوليسى قدمها لصدقى فى ١٣ أغسطس مما نجد ملاحظته أن المذكرة تتضمن قبول اليهود للتقسيم ولكن ربما مع تحفظات تتعلق بتوفير حل نهائى حقيقى . كما تتضمن المذكرة عرضا محددا للمصريين بمساعدتهم فى قضيتهم اذا ما ساندوا القضية اليهودية فى الدوائر العربية .

وفى ١٩ أغسطس صرح المصدر البوليسى للبريجادير كلايتون بأنه قابل صدقى باشا مرة أخرى وبأن صدقى قد تناقش مع (وزير الخارجية المصرى أحمد) لطفى السيد باشا ومع كامل عبد الرحيم بك وكيل وزارة الخارجية حول احتمال مباشرة الضغط فى الجامعة العربية بصدد فلسطين فى مقابل أن تقدم تنازلا بصدد مصر . . . وطبقا لما ذكره المصدر البوليسى فان صدقى كان لا يزال شديد الرغبة فى معرفة ما اذا كانت خطة التنازلات البريطانية بصدد مصر فى مقابل أن تبذل مصر مساعدتها بصدد فلسطين موضعها لاهتمامنا على أن صدقى باشا لم يشأ اتخاذ المبادرة ، وأضاف المصدر أن الصهيونيين الموجودين فى لندن سيتصلون بحكومة صاحب الجلالة . وقد ثبتت صحة هذا الخبر بالذات على ضوء الاتصالات التى وردت فى برقيتك التى سأتولى الرد عليها . . .

وقد أخبر المصدر البوليسى المشار اليه البريجادير كلايتون بأن الوكالة اليهودية ذهبت الى أنه (كلايتون) وأربعة من العرب (هم عزام باشا والملك عبد الله ونورى السعيد وموسى العلمى) (١٣) يفضلون التقسيم . . . وقد أبدى عزام باشا باستمرار اعتدالا غير متوقع بصدد فلسطين وصرح مرارا بأنه سيمضى الى آخر الشوط لحسم المشكلة الفلسطينية وان يكن قد أبدى معارضته للتقسيم أيا كان شكله . ومن الصعب الجزم بإمكان الاعتماد على ما يذكره المصدر البوليسى المشار اليه - فربما يكون قد اتفق مع الوكالة اليهودية على مبانة الحل القاضى بالتقسيم ولو أن رأى الوكالة اليهودية الخاص بالتقسيم مخالف لرأى حكومة صاحب الجلالة - ومن المعروف انه كان على اتصال بالوكالة اليهودية فيما يتعلق بمنع النشاطات الارهابية الصهيونية فى مصر . وكما هو الحال بالنسبة الى أمثال هؤلاء العملاء فيجتمل انه يخلع شيكلا أكثر تحديدا على تصريحات أدلى له بها المصريون المشار اليهم بشكل أكثر غموضا . وعلى أية حال فيبدو أن الوكالة اليهودية كانت تسعى الى حملنا على

الاعتقاد بأنها على اتصال مباشر بالشخصيات المصرية فى الوقت الذى كانت فيه الاتصالات فى الواقع غير مباشرة وعن طريق وسيط .
مصرى .

الملحق (٦)

برقية رقم ١٣٩٩ مؤرخة ١٩٤٦/٨/٢٩ من كامبل الى لندن
(عليها تأشيرة « مصرى جدا وهام »)

يبدو أن الوثيقة التى قدمها (ناحوم) جولدمان (١٤) الى (هارولد) (١٥) بيلي قد استندت الى حد كبير الى نشاطات معينة قامت بها الوكالة اليهودية فى القاهرة ووصلت الى علمنا عن طريق الوسيط المستخدم وهو ضابط بوليسى مصرى كان لبعض الوقت على صلة بالوكالة اليهودية فيما يتعلق بمسائل الأمن المتصلة باليهود المقيمين فى مصر .

وقد ذهب ضابط البوليس المصرى الى أنه تحدث مع عزام الذى صرح بعدم امكان التوصل الى حل الا اذا تمت ازالة المتطرفين من كلا الجانبين وعزام على استعداد للمطالبة بوفاق مع الدول العربية الأخرى بصدد الوطن القومى وان لم يبد استعدادا لقبول قيام دولة يهودية على ان وضعه صعب ازاء الدول العربية الأخرى بحكم انه لا يمكنه أن يضغط فى سبيل حل لمصلحة مصر وحدها ، بمعنى تسهيل جلائنا عن مصر اذ عليه ان يمثل كل البلدان العربية ، ولكن اذا ما اتخذ مندوب عربى آخر الخطوة العملية فسيبذل أقصى ما فى وسعه من مساعدة .

وقد صرح المصدر البوليسى بأنه قابل صدقى مرتين فان صدقى ، رغم ادراكه للعلاقة بين المسألتين المصرية والفلسطينية ،

لا يود التدخل فى شئون فلسطين الا اذا أمكنه الحصول على مقابل يصدد مفاوضات المعاهدة الانجليزية المصرية وعلى حين ان صدقى أراد أن يتبين ما اذا كانت هذه المساومة تهمنا فانه لا يرغب فى اتخاذ المبادرة . وعلى حين انه يوجد بعض التشابه بين القصة التى رواها جولدمان وبين تلك التى رواها المصدر البوليسى فان تقرير جولدمان يحملنا على الاعتقاد بأن ما يعزى الى المصريين قوله قد وجه الى ممثل للوكالة ، فى حين أن ما صرح به المصدر البوليسى لا يدل على ان المندوب المصرى كانت له علاقة مباشرة بعزام صدقى برغم ان من المحتمل أن تكون له مثل هذه الصلات بمصريين آخرين .

الملحق (٧)

مسودة البرقية رقم ١٤٠٨ المؤرخة ٣١ أغسطس ١٩٤٦ ، وُشر عليها
« مري جدا »

فيما يلى ملخص للتقرير الذى قدمه المصدر البوليسى المشار اليه الى البريجادير كلايتون فى ٢٩ أغسطس ١٩٤٦ : قابل المصدر البوليسى وساسون صدقى فى ٢٦ أغسطس وقد أشار ساسون الى أربعة مشروعات للتسوية المحتملة :

- ١ - الاتحاد الفدرالى .
- ٢ - وحدة فدرالية تضم دولتين احدهما يهودية والاخرى عربية مع قيام حكومة مركزية فى القدس .
- ٣ - دولة ذات قوميتين على أساس تساوى السكان .
- ٤ - التقسيم .

وقد أشار ساسون الى أن اليهود يفضلون التقسيم على اعتبار أنه يوفر احتمالا أكبر للتوصل الى حل نهائى ، وذلك على أساس

أن أيا من الحلول الأخرى لابد أن يؤدي الى تجديد المتاعب في المستقبل القريب .

وقد استفسر صدقي عما اذا كان ساسون قد اتصل بعرب فلسطين وكان رد ساسون هو أن اليهود قد حاولوا ذلك دون أن يتوصلوا الى أية نتيجة بحكم أن الزعماء الفلسطينيين يتمسكون بأفكار عنيفة ولأن مراكزهم تستلزم تصليبهم . على أن ساسون ذهب الى أن اليهود سيقدمون أى ضمان يطالب به العرب لمواجهة التوسع اليهودي وذلك في حالة قبول الجامعة العربية لأي الحلول التي سبقت الإشارة اليها .

واستطرد صدقي مصرحا بأنه كان يعتقد طيلة السنوات العشر الماضية بأن التقسيم هو الحل الوحيد وان يكن قد تساءل عما يمكن أن يقوم به اليهود لمساعدة مصر ، فرد ساسون بأن اليهود سيحشدون كل من هم على صلة بهم داخل حزب العمال وخارجه وبأنهم سيتصلون بالحكومة البريطانية ويلفتون نظرها الى أهمية وجود قاعدة في فلسطين تعويضاً عن أى تنازلات تتقدم بها بصدد المعاهدة الانجليزية - المصرية وبأن اليهود على استعداد لتقديم أى تسهيلات لحكومة صاحب الجلالة في فلسطين وذلك على اعتبار ان الوجود المستمر للقوات البريطانية في فلسطين أمر لازم لها . وفي النهاية صرح صدقي بأنه لن يتخذ أى خطوة الا اذا اتصلت به حكومة صاحب الجلالة ، ثم طلب من المصدر البوليسى وساسون أن يقابلا لطفى السيد وأكد على ضرورة بقاء هذه المحادثات في حيز السرية التامة .

ولم يبد لطفى صراحة آراء شبيهة بما أبداه صدقي وأشار الى صعوبة التوفيق بين هذه الآراء وبين مقررات بلوران (١٦) . وصرح عزام الذي حضر المقابلة مع لطفى بأنه لا يعترض على نوع ما من الوطن القومي وأعاد الى الأذهان الرأي الذي طرق على شرتوك في عام ١٩٣٩ بصدد اقامة مدينة فاتيكان لليهود في فلسطين تساعد

اليهود على مواصلة الهجرة الى دولة فلسطينية بشرط ألا يشكوا
أغلبية .

وأبدى حافظ عفيفى الذى أتى بعد بدء المحادثة استعداداً
للموافقة على استمرار الهجرة اليهودية الى دولة فلسطينية وأدلى
عزام بتصريح خاص بعد المقابلة فحواه أنه فى حالة استطاعة حكومة
صاحب الجلالة حل المشكلة الليبية على أساس الاستقلال والوصاية
المصرية وحسن المسألة المصرية وفق شروط تقبل بها مصر فإنه
سيوافق حتى على التقسيم .

كما صرح المصدر البوليسى بأن ساسون قابل (الملك) عبد الله
الذى أبدى استعداده لقبول التقسيم وأصدر تعليمات الى وفده بأن
يتجنب معارضته اذا ما استطاع الى ذلك سبيلاً . كما صرح ساسون
وكان تعليق كلايتون على هذا التقرير كما يلى : « رغم ان المصدر
البوليسى يذهب الى أن كلا من اليهود والمصريين لا يعلمون انه على
اتصال بكلايتون فليس ثمة شك كبير فى أنه على اتصال به بموافقة
الطرفين ان لم يكن بتعليمات منهما . ومن الممكن أن يكون ما روى
عن عزام مطابقاً لما قيل عنه وذلك على اعتبار ان استقلال ليبيا هو
الحلم الذى يراوده وسيحمله على الموافقة على التقسيم » .

مبادرات السلام الأمريكية في الخمسينات أثناء ادارة أيزنهاور وعوامل فشلها

د . محمد عبد الوهاب سيد أحمد

هدفت السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط الى احتواء المد السوفيتي وكان أصدق تعبير عن هذا هو اصدار مبدأ ترومان في ١٩٤٧ وتزايد هذا الاتجاه خاصة بسقوط الصين في ١٩٤٩ ونما وتعالى هذا المد تحت تأثير حمى الماركسية في الولايات المتحدة في نهاية عهد الرئيس ترومان وبداية عهد أيزنهاور .

واذا كان موضوعنا يختص بدور الولايات المتحدة في صانع السلام والمبادرات الأمريكية للسلام في الشرق الأوسط في مطلع الخمسينيات وبالتحديد مع ادارة ايزنهاور فان هذا لا نستطيع أن نعزله بالضرورة عما سبق وان أشرنا اليه من قبل وكذا فان هنالك عاملين لعبا دورا مهما في تشكيل السياسة الأمريكية في المنطقة أولهما : -

* انهيار مكانة بريطانيا في المنطقة مع فقدانها القدرة على الاحتفاظ بها ودليل ذلك ما حدث في ايران ، والضغط المصري المتزايدة من أجل اجلاء القوات البريطانية عن منطقة قناة السويس مما يجعل المنطقة خالية من الدفاعات الغربية القادرة على احتواء الخطر السوفيتي آنذاك .

✳ ثانيهما : أن الفترة موضع الدراسة شهدت تحولا في العلاقة بين اسرائيل والاتحاد السوفيتي مما دفع بالأولى الى زيادة ترابطها مع الغرب عامة والولايات المتحدة خاصة ، مما جعل هذا الارتباط أداة جذب للشعوب العربية تجاه الاتحاد السوفيتي كنوع من التوازن .

يضاف الى هذا وذاك حالة التوتر السائدة بين أطراف النزاع العربي الاسرائيلي فاتفاقيات الهدنة لم تكن تعنى انتهاء حالة الحرب بين الطرفين وانطلاقا من هذا فان مصر قد منعت مرور السفن الاسرائيلية في قناة السويس . وأخذ الطرفان في تبادل التراشقات عبر الحدود التي رسمتها اتفاقيات الهدنة ولم يكن هنالك أدنى ثقة بينهما ، فاسرائيل ترى نفسها جزيرة محاطة بالأعداء يسعون للتخلص منها . والجانب العربي يصر على ضرورة عودة الشعب الفلسطيني الشريد الى أرضه ودياره وفي نظر الولايات المتحدة والغرب فان الاتحاد السوفيتي هو المستفيد الأول والأخير من استمرارية حالة التوتر في المنطقة .

وقد أدى هذا الموقف بإدارة أيزنهاور منذ بداية عملها في محاولة تدارك هذا الموقف وقد بنت سياستها بناء على تقرير أعدته لجنة جاكسون في الأول من مارس ١٩٥٣ والذي تضمن تحذيرا يفيد بأن « سياسة الولايات المتحدة المتحيزة لاسرائيل في فترة الرئيس ترومان سوف تعطي للاتحاد السوفيتي فرصة ذهبية لأن يلعب دورا نشطا في المنطقة وسوف يؤدي الى بنائه لحلفه الخاص ... أو ما أطلق عليه مجازا « الناتو السوفياتي » .

وقد أكدت تقارير ادارة الشرق الأدنى بوزارة الخارجية الأمريكية نفس المعنى محذرة من مغبة الانحياز الواضح والصريح تجاه اسرائيل التي سوف يكون لها انعكاسها الضار على الأنظمة العربية المعتدلة بل ان هذه التقارير قد طالبت بضرورة التزام

السياسة الأمريكية بمبدأ الصداقة غير المتحيزة تجاه دول المنطقة .
وقد كرر دلاس وزير الخارجية الأمريكية هذه الأفكار بصورة
أكثر غموضاً قبيل رحلته الى المنطقة في مايو ١٩٥٣ .

لقد كانت ادارة أيزنهاور حاشرة بين صداقة الولايات المتحدة
لاسرائيل والنمو المتزايد لمصالحها البترولية والاستراتيجية والذي
يترتب عليه بالضرورة تحسين صورتها في أذهان شعوب المنطقة ،
ولذا فانه كان لزاماً عليها أن تفضل نفسها عن القوى الاستعمارية
التقليدية ، وأن تحاول أن تمارس سياسة تبدو أكثر حييدة تجاه
الصراع العربي الاسرائيلي .

لقد لعبت المتغيرات الدولية دورها في التأثير على سياسة
أيزنهاور فبينما تأثرت ادارة ترومان بقوى الضغط الداخلي في صنع
سياستها تجاه الصراع العربي الاسرائيلي ، فان ادارة ايزنهاور كانت
تري المنطقة من منظور الصراع بين الشرق والغرب والذي حكمته
أيضا تطورات أوضاع المنطقة بدءاً من أحداث ايران الى ثورة يوليو
١٩٥٢ . والنمو المتزايد للروح القومية الراضية للسيطرة الغربية
والوجود الاسرائيلي .

ولذا فانه في هذا المضمار قامت الولايات المتحدة بالسعي الى
انتهاج سياسة جديدة رامية الى تحقيق أهدافها خلعت منها كافة
الأقنعة السابقة التي عملت من خلفها ففي الأربعينيات كانت تلعب
هذا الدور من خلال لجان الأمم المتحدة أو من خلف الستار ، أما في
الخمسينيات فقد لعبت دوراً نشيطاً واضحاً للجميع في سبيل
تحقيق السلام أو ان شاءت فرص السلام على ما يقبله .

وكان محركها في هذا الدور الجديد هو تفاؤلها بإمكانية تحقيق
السلام وزاد من أملها في ذلك هو ما أبداه الطرفان من رغبة في
السلام .

أما من خلال التصريحات السياسية التي نطق بها قادة الطرفين والتي أعلنوا فيها صراحة عن رغبتهم في إقامة جسور السلام فيما بينهما ، أو من خلال المقابلات السرية التي تمت في باريس وأنقره ، وكانت مرصودة من خلال وكالة المخابرات المركزية ، بل ان الخارجية الأمريكية قد تلقت تأكيدات من أحمد حسين سفير مصر في واشنطن بإمكانية تحقيق السلام بين مصر وإسرائيل ، وأكد عبد الناصر على الموقف السابق أثناء لقاءاته المتعددة مع السفير الأمريكي كافرى وكذا كيرميت روزفلت مسئول مخابرات الشرق الأوسط .

لقد أعطت هذه المؤشرات ادارة ايزنهاور الأمل في إمكانية تحقيق السلام . وقد آمن دلاس وزير الخارجية الأمريكية آنذاك بمبدأ التدرج في معالجة الموقف وقد وضع هذا في تقريره الذي أعده عن رحلته في المنطقة فقال بهذا الخصوص : ان الولايات المتحدة سوف تستخدم نفوذها من أجل تخفيف حدة التوتر خطوة خطوة من أجل الوصول الى سلام عادل ودائم بالمنطقة . لقد كان في رأيه أن المشكلة الأساسية تتركز في عدة نقاط أولها : وضع القدس ثم مشكلة الحدود وكذا مشكلة اللاجئين والمياه ومن رأيه أنه يمكن تناول كل منها على حدة ولذا فان المبادرات الأمريكية في الفترة من ١٩٥٣ - ١٩٥٤ تركزت على حل مشاكل الحدود . وكذا محاولة الاتفاق مع تطوير وتوزيع مياه نهر الأردن بين الأطراف المعنية وقد عرف هذا باسم مشروع جونستون نسبة الى أريك جونستون الذي أرسله ايزنهاور الى المنطقة كسفير فوق العادة في أكتوبر ١٩٥٣ من أجل الاتصال بالأطراف المعنية لاقامة مشروعات مشتركة حول نهر الأردن بهدف إيجاد فرص عمل لقراية ٨٠٠٠٠ فلسطيني وذلك استفادة من المشاريع التي يمكن اقامتها على نهر الأردن . ورغم أن المشروع قد لاقى ترحيبا من بعض الدوائر العربية سرا الا أن عدم احترام إسرائيل لقرار التقسيم الخاص لسنة ١٩٤٧ جعل أي ترحيب رسمي عربي به يمثل نوعا من المخاطر مع مثل هذه الأنظمة فطبقا

للوثائق فان الحكومة المصرية رغما عما قدمته من معونات فنية للمشروع فانها لم تعلن عن تأييدها لهذه الخطة بصورة علنية . ويرجع البعض فشل هذا المشروع الى الخوف الاسرائيلي من السلام والذي كان معناه في نظرهم نهاية لدورهم في المنطقة وأنه سوف يفتح صفحة جديدة في العلاقات بين العرب والغرب خاصة بعد عقد اتفاق الجلاء بين مصر وانجلترا .

وكان أوضح مثال يشير الى موقف اسرائيل تجاه هذه المشاريع هو ما عبر عنه هنري بايرون مساعد وزير الخارجية الأمريكية لشئون الشرق الأدنى في رسالته السرية الى دلاس في ٣٠ أغسطس ١٩٥٤ بعنوان تأكيدات محتملة لاسرائيل فقد ذكر « . . . حينما تتكلم اسرائيل عن السلام فانه يكون انطلاقا من مفهومها الخاص بفرض السلام على جيرانها وقبولهم لسياساتها الرامية الى فرض الأمر الواقع عليهم » .

لقد أصبحت الادارة الأمريكية تواجه موقفا صعبا فعلى الرغم من ادراكها لسياسة اسرائيل وايمانها بأن اجهاز محاولات السلام يفتح الباب على مصراعيه لامكانية التقارب بين العرب والسوفييت على حساب المصالح الأمريكية فانها في الوقت نفسه كانت تواجه ضغوطا داخلية متزايدة فرغما عن أن صنع السياسة الخارجية الأمريكية كانت من اختصاصات السلطة التنفيذية المتمثلة في الرئيس ومعاونيه الا أن السلطة التشريعية المتمثلة في مجلس الشيوخ والنواب كانت لها دور لا ينكر في توجه السياسة الخارجية خاصة مع حكومة كانت تفتقد الأغلبية في داخل المجلسين .

لقد حاولت هذه الادارة تدارك الموقف ، وقد وضع ذلك فيما قامت به قبل غارة غزة في فبراير ١٩٥٥ ، فلقد بدأ هنالك نوع . . . التنسيق مع الحكومة البريطانية ، فقد أنشئ فريق عمل مشترك

وكان على رأسه من الجانب الأمريكى فرنسيس رسل - الذى كان صاحب الخبرة الطويلة بالمنطقة من خلال عمله كوزير مفوض بالسفارة الأمريكية بتل أبيب الذى عين مساعداً لدلاس بغرض وضع خطة السلام الشامل فى المنطقة وبدأت الاتصالات بين الجانبين الا أن توقيت هذه الخطة يوضح لنا حقيقة مهمة وهى أنه اذا كان الجانب المصرى قد قبل محتواها فان ذلك كان لما أصابه من أضرار مادية وأدبية نتيجة لغارة غزة ورغبة منه فى عدم ايجاد الأبواب مع الغرب ، الا أن اسرائيل قد أبدت تعنتاً فى مواجهتها وذلك لاحتساسها بقوة مكانتها وأنه لا بد للعرب أن ينساقوا لقبول شروط السلام الاسرائيلية ، خاصة بعد اختبار قوتهم الحربية فى مواجهتها ووضوح ضعف أكبر قوة تمثلهم .

ورغماً عن ذلك فان الحكومة الأمريكية قد بدأت تتحرك وبسرعة لتلافى الموقف وكان أوضح مثال على ذلك هو خطبة دلاس فى أغسطس ١٩٥٥ أمام مجلس العلاقات الخارجية بمدينة نيويورك وقد أوضح فى خطبته أن هنالك مشاكل رئيسية تشكل العائق فى سبيل تحقيق السلام وكان أهمها فى نظره مشكلة اللاجئين وكذا مشكلة الحدود بين الدول العربية واسرائيل .

ولذا فانه اقترح حلاً شاملاً من وجهة نظره للمشكلتين السابقتين عارضاً امكانية قيام الولايات المتحدة بالمساهمة المادية بمساعدة اسرائيل فى دفع التعويضات للاجئين ، ولتخفيف حدة الخوف والقلق المسيطرين على المنطقة فانه اقترح مشاركة الولايات المتحدة فى معاهدة لضمان حدود جديدة ثابتة للمنطقة تكون بديلاً عن اتفاقية الهدنة الموقعة فى ١٩٤٩ .

الا أن مقترحات دلاس لم تلق ترحيباً فى العواصم العربية ذلك لأنها أنكرت حق الفلسطينيين فى الرجوع الى بلادهم اكتفاء بالتعويض

المادى وكذا فان الجانب الاسرائيلي رفضها بسبب نصها صراحة على ضرورة رسم حدود دائمة تحل محل خطوط الهدنة .

وكالعادة فان هنالك عدة أسباب لا سببا واحدا كانت وراء فشل مقترحات دلاس . لقد ألقى دلاس خطبته كما أوضحنا فى ٢٦ أغسطس ١٩٥٥ فى وقت كانت فيه مصر على وشك الانتهاء من توقيع صفقة السلاح مع الاتحاد السوفيتى وان شئنا أن نكون أكثر تحديدا استسلام السلام منه ، وهذا التطور بلا شك قد دعم مركزها أمام الضغوط الغربية وربما تكون أداة ضغط لتحقيق مزيد من المكاسب فى علاقتها مع الغرب ، لقد كان من الصعب على جمال عبد الناصر قبول شروط أقل من قرارات الأمم المتحدة فى ١٩٤٧ خاصة فى فترة احتدم فيها الصراع بينه وبين نوري السعيد حول زعامة المنطقة يضاف الى هذا وذاك أن الولايات المتحدة لم تكن تملك السلطة فى فرض ارادتها على طرفى النزاع بقبول المبادرة السلمية .

الا أن هذا الرفض لما طرحه دلاس لم يكن يعنى نهاية المطاف فلقد تحركت الحكومة الأمريكية ، خاصة بعد اعلان عبد الناصر عن صفقة السلاح مع تشيكوسلوفاكيا فكان هذا دافعا بهم مرة أخرى الى تنسيق مواقفهم مع البريطانيين ، فالقى سير أنتونى ايدن خطبته الشهيرة فى « الجيلد هول » بايحاء من دلاس ، طالب فيه بضرورة قيام الطرفين بالمواءمة بين حدود التقسيم فى ١٩٤٧ وخطوط الهدنة فى ١٩٤٩ وكان الدافع من هذه الخطبة ليس صفقة السلاح ، بل أيضا احتلال اسرائيل لمنطقة العوجة المنزوعة السلاح ، وقد رحب العرب بمقترحات « الجيلد هول » ورفضها الجانب الاسرائيلي ، مما دفع بالولايات المتحدة لاستخدام قنوات الاتصال التحتية ممثلة فى رجال المخابرات المركزية ، الا أن هذه الخطوة قد واجهها الفشل أيضا . وازاء هذا وذاك فان الولايات المتحدة سعت الى انتهاز سياسة جديدة بناء على اقتراح ادارة المخابرات المركزية وتتلخص

فى أن مفتاح السلام متعلق بشخصية عبد الناصر ورغبته فى زعامة المنطقة وتحقيق آماله بالنسبة للقضايا الداخلية ومن هذا المنطلق فانهم قد سعوا الى ركيزتين أولاهما : العمل الى تحقيق نوع من التقارب بين عبد الناصر ونورى السعيد ، ثانيتهما طرح المشاركة الأمريكية فى مشروع السد العالى بصورة أكثر جدية يشاركهم فى ذلك الحكومة البريطانية والبنك الدولى .

ومن هذا المنطلق أرسل روبرت أندرسون مبعوثا شخصيا للرئيس ايزنهاور وأخذ يجوب المنطقة فى رحلة ما بين يناير ومارس ١٩٥٦ سابقا فى ذلك كسينجر يعاونه مجموعة من رجال المخابرات المركزية .

الا أن هذه المبادرة قد أصابها الفشل كما أصاب غيرها . وترجع عوامل فشلها الى أكثر من عامل وليس الى عامل واحد . وقبل أن نفحص عوامل الفشل ، فعلينا أن نلقى نظرة سريعة نحدد فيها العوامل التى كان يمكن أن تساعد على نجاحها وليس العكس . أولها يتعلق بالوسيط أو بالأحرى الدولة التى قامت بعملية الوساطة نجد أن الولايات المتحدة كانت ذات مكانة لدى الطرفين بحيث كان من المتعذر عليهما اتخاذ سياسة تنبئ بمعاداتها أو تظهر المناوأة بصورة صريحة لمخططاتها ثانيا : اذا انتقلنا من اطار الدولة الى اطار الأفراد نجد أن شخصية الوسيط روبرت أندرسون كانت تنبئ بإمكانية نجاح المبادرة حيث ان مركزه كوزير سابق فى الحكومة الأمريكية - وزير المالية - وصلته الشخصية بايزنهاور جعلته محل ثقة من الطرفين حيث نظر اليه على انه لديه القدرة على اتخاذ خطوات جادة فى سبيل انجاح المهمة المكلف بها من حكومته .

كما أن هدف مبادرته لم يكن يحوى الكثير من التعقيدات ، بل كان مركزا بالضرورة على تخفيف حدة النزاع بين مصر واسرائيل

وليس حل المشكلة ككل ولم يكن هدفه هو الوصول الى عقد معاهدة سلام بين الطرفين بل الوصول الى نوع من الاتفاق على ازالة نقطة من نقاط الخلاف الرئيسية بينهما .

الا ان هنالك عوامل رئيسية لعبت دورها مع ذلك في افشال هذه المبادرة : اولها عوامل الوقت فان هذه المبادرة قد طرحت في وقت ظن أحد الطرفين أنه أقوى من الآخر ، ناظرا الى الطرف المقابل أنه في حالة ضعف واستكانة وان عامل الزمن في صالحه أكثر من الآخر مما يجعل التقاء الطرفين ضربا من المستحيل فبالنسبة لعبد الناصر فانه بعد حصوله على صفقة السلاح وتحقيق زعامته في باندونج واكتساب شعبية في المنطقة في مواجهة نوري السعيد ظن أن الموقف في صالحه وأن تشدده في رفضه الاذعان للمطالب الأمريكية أو بالتحديد المطالب الاسرائيلية في المفاوضات المباشرة على حد قول السفير هنري بايرود للباحث سوف يجعل الغرب يعيد حساباته من جديد تجاه المنطقة .

وعلى الجانب الآخر ظن الاسرائيليون أنهم قد وضعوا عبد الناصر في مأزق مع الغرب وأن عليهم استثمار الموقف لصالحهم باظهاره دائما وأبدا بمظهر المتعنت تجاه مشاريع السلام الأمريكية كما سبق في ذلك الوقت ، بحيث يمكن لهم الحصول على سلاح يضمن تفوقهم العسكري الشامل ، الذي يمكنهم من اخضاع العرب لمفهوم السلام الاسرائيلي .

لقد كان الاسرائيليون يرون في الدور الأمريكي أنه سوف يؤدي الى اخضاعهم للسلام الذي يترتب عليه حرمانهم من السلاح لتحقيق أهدافهم في المنطقة .

ورغما عن هذا فان اسرائيل ظلت تلعب دورها في اظهار رغبتها في السلام وكان السلام المشروط .

الا أنه مع ذلك فأننا لا نستطيع أن نعفى كلية الجانب الأمريكى من اللوم فلقد تركزت كل مبادراته فى إطار الصراع بين الشرق والغرب . ولم يكن السلام هو المقصود بذاته بل ان احتواء الدور السوفيتى كان هو المحرك الأساسى لمبادرات السلام الأمريكية آنذاك .

وجاء عدوان ١٩٥٦ . ووضح فيه انه من الصعوبة بمكان تحقيق السلام وظل الأمر معلقا على محاولة احتواء الموقف أو الإبقاء على الوضع الراهن . بحيث ان حدة الشك قد زادت بين الطرفين فلقد تأمرت واعتدت اسرائيل على مصر ولم يعد بإمكان صانع السياسة الأمريكية أن يمحو من الأذهان هذا . فأصبح السلام أملا لا يمكن تحقيقه الا بزرع الثقة بين شعوب المنطقة .

المساعي الأمريكية - البريطانية لتحقيق السلام في الشرق الأوسط ١٩٥٤ - ١٩٥٦

د. فادية سراج الدين

أثار وصول ثورة يوليو الى الحكم في مصر آمالا لدى الولايات المتحدة وبريطانيا في امكانية اقامة سلام بين العرب واسرائيل ، وتحقيق الانتقال من نظام الهدنة ، الذي ينظم العلاقات بين الدول العربية واسرائيل ، الى سلام رسمي وتسويات لمسائل الخلاف المتبقية من حرب فلسطين .

فلقد أطل النظام المصري الجديد على ساحة الصراع العربي/ الاسرائيلي بمعطيات تتواءم مع متطلبات الأمر الواقع ، بالنسبة للتطورات الاقليمية والدولية .

فقد وضعت الثورة القضية الفلسطينية جانبا ، وأعطت الاولوية التامة للمصالح المصرية عند تخطيطها لاستراتيجيتها السياسية ، ومن ثم رسمت سياساتها تجاه اسرائيل على أساس التهدئة وتجنب المواجهة وقبول وجودها كدولة من دول المنطقة .

فنجاح الحكم الثوري في المحافظة على السلطة كان يرتبط بقدرته على حل المشاكل التي عجز النظام السياسي السابق عن

حلها ، ويعتمد على كسب الشعبية ، ومن هنا كان لابد من تركيز الجهود على الاصلاح والبناء فى تلك المرحلة كى توطد الثورة أقدامها .

ومن ناحية أخرى ، كان من المنطقى ان تعتمد الثورة فى مراحلها الأولى ، الى محاولة ايجاد نصير لها ، تستند اليه فى حركتها لايجاد الحلول للمشكلات السياسية والاجتماعية الملحة التى اقتضت قيامها ، باعتبار ذلك أفضل الوسائل لاجداث تطورات سريعة تدعم الثورة بموجبها مركزها .

ولم يكن هناك من يملك الامكانيات اللازمة لمساندة الثورة غير الولايات المتحدة ، فهى الدولة الوحيدة التى كان بيدها مساعدة قيادة الثورة على تخطى ما يكتنف تلك المرحلة من صعاب فعلية وأخطار . فهى التى تستطيع الضغط على بريطانيا كى تسوى قضية الجلاء بشكل يحقق طموح مصر الوطنى ، وهى التى تملك الدعم المالى والعسكرى الذى يحتاج اليه النظام .

ومن هنا أصبح نجاح النظام فى تحقيق أهدافه الوطنية يرتبط بنجاحه فى بناء توافق مصرى - أمريكى فى المصالح والاستراتيجيات ، على النحو الذى يدفع الولايات المتحدة الى تأييد النظام ماديا ومعنويا .

غير أن مفاتيح الموقف الأمريكى كانت ترتبط بقضية الترتيبات الأمنية فى الشرق الأوسط ومشروعات الدفاع عن المنطقة ، كما كانت ترتبط أيضا بمسألة السلام مع اسرائيل ، ومن ثم فان حصول النظام على المساندة الأمريكية كان يفرض قبول مبدأ التعاون مع الغرب فى ترتيبات أمن المنطقة ، بالاضافة الى السلام مع اسرائيل .

وكان على ضوء هذه الظروف ان اتجه زعماء الثورة الى العمل على استثمار مسألة السلام مع اسرائيل لخدمة أهدافهم الخاصة ،

فصرحوا فى أحاديثهم مع السفير الأمريكى فى القاهرة ، وفى مذكرات رسمية للحكومة الأمريكية ، بأنه ليس لديهم أية نوايا عدوانية تجاه إسرائيل ، وإن السلام مع إسرائيل هو أحد أهداف النظام الأساسية .

واتجهت تكتيكات الثورة نحو محاورة الولايات المتحدة بمنطق المصالح المتبادلة ، فعرضت مبادلة التأييد الأمريكى المادى والمعنوى لمصر ، بالتعاون المصرى مع الغرب فى موضوع الدفاع عن الشرق الأوسط ومسألة السلام مع إسرائيل (١) .

وهكذا اضطر قادة الثورة الى انتهاج سياسة المساومات لتحقيق النجاح السريع لنظام حكمهم ، واتجهوا نحو مسألة إسرائيل لكسب

(١) فى ١٨ سبتمبر ١٩٥٢ سلم عبد المنعم أمين خطابا بتوقيع محمد نجيب الى السفارة الأمريكية يطلب مساعدات أمريكية مقابل تعهدات سرية من قبل حكومة الثورة عن سياسات النظام ونواياه فيما يتعلق بمسألة الدفاع عن الشرق الأوسط والصلح مع إسرائيل .

F.R.U.S. 1952-1954, Vol. IX. The Ambassador in Egypt to the Dept. of State, Cairo, Sept. 18, 1952. No. 730. secret.

- وفى ١٠ نوفمبر سلمت حكومة الثورة مذكرة رسمية للسفارة الأمريكية تؤكد أنه بعد أن تم جلاء القوات البريطانية عن مصر ، فإن مصر ستتعاون فى ترتيبات الدفاع عن الشرق الأوسط والصلح مع إسرائيل .

R.R.U.S. 1952-1954 Vol. IX. The Ambassador in Egypt to the Dept. of State, Cairo, Nov. 10, 1952, No 1167. Secret.

- وأعلن قادة الثورة نفس الموقف فى المحادثات التى دارت بينهم وبين فوستر دالاس وزير الخارجية الأمريكى فى القاهرة فى مايو ١٩٥٣ ، فقال محمد نجيب : « ان حل المشكلة الانجليزية - المصرية سوف يفتح الطريق أمام حل كثير من المشاكل التى تواجه دول الغرب ، مثل مشكلة إسرائيل ودفاع المنطقة » .

R.R.U.S. 1952-1954 Vol. IX. The Ambassador in Egypt to the Dept. of State, Cairo, May 13, 1953, No 2422. secret.

المساندة الأمريكية ، وتركيز جهودهم وطاقاتهم على الأهداف الأساسية التي قضت بوقوع الثورة ، وهي الإصلاح الداخلي وتحقيق الاستقلال الوطني .

ولقد كان من الطبيعي في هذه الظروف ان تعلق الولايات المتحدة وبريطانيا الآمال على النظام الجديد لتسويق مشروع منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط وتحقيق السلام مع اسرائيل .

ووصل تفاؤل وزارة الخارجية الأمريكية الى حد الاعتقاد بأن « النظام الجديد قد خلق أول فرصة حقيقية لحل المشاكل التي تهدد الاستقرار في الشرق الأوسط » وخاصة ما يتعلق بالدفاع عن المنطقة وحل النزاع العربي / الاسرائيلي (٢) .

ومن هذا المنطلق قررت الحكومة الأمريكية تأييد النظام الجديد وتقديم الدعم المادي والمعنوي له لضمان بقائه في سلطة ، بأمل تطويع النظام ليكون في خدمة الأهداف الأمريكية في المنطقة (٣) .

ولهذا بدأت الولايات المتحدة تعيد النظر في سياساتها تجاه مصر والدول العربية الأخرى ، وأصبحت على قناعة تامة بوجوب اتباع سياسة أكثر انصافاً في الشرق الأوسط ، والتوقف عن التحيز السابق لاسرائيل ، كما توصلت الادارة الأمريكية الى ضرورة اعطاء الأولوية لتسوية النزاع بين مصر وبريطانيا ، كخطوة ضرورية للتحرك نحو تسوية النزاع العربي / الاسرائيلي (٤) .

(٢) F.R.U.S. 1952-1954. Vol. IX. The Assistant Secretary of state For Europe Affairs to the Secretary of State, Washington, Dec. 31, 1952, Top Secret.

(٣) F.R.U.S. 1952-1954. Vol. IX. Department of State Position paper Washington, May 7, 1953. Secret.

Ibid.

(٤)

وقد كانت هذه السياسة الأمريكية الجديدة محبطة بالنسبة لإسرائيل ، فتزايدت شكاواها من اتجاه الإدارة الأمريكية نحو ارضاء العرب على حساب مصالح إسرائيل وتزايد قلقها بسبب ما شهدته هذه الفترة من تقدم المفاوضات بين مصر وبريطانيا حول الجلاء، واستولى عليها قلق عميق بسبب احتمال نجاح المفاوضات وتسليم قاعدة السويس ومعداتها للمصريين ، وما ينتج عن ذلك من انقلاب فى ميزان القوى فى المنطقة لصالح مصر (٥) .

ولم تقف إسرائيل مكتوفة الأيدي أمام مصالحها ، ورأت ضرورة مواجهة هذه النكسات بالعمل على تصعيد المشكلة الى الذروة التى قد تتيح حلها حلا شاملا وليس تهدئتها ، من خلال اثارة الاضطراب والتوتر على الحدود ، للتدليل على ان اتفاقية الهدنة قد فقدت مفعولها وتركت فراغا لابد من اشغاله باتفاقية أو اتفاقيات أخرى ، ومن ثم شرعت إسرائيل فى القيام بأعمال عدوانية ضد مصر لاجبارها على السلام .

ومن هنا ارتبط النزاع المصرى الاسرائيلى بشكل غير مباشر بالنزاع المصرى البريطانى وكان أحد تداعياته الخطيرة ، **فان تصفية النزاع بين مصر وبريطانيا أدى الى تفجير النزاع بين مصر واسرائيل** . ومن داخل هذه العلاقة المركبة برز أحد الأسباب الرئيسية التى أدت الى اشعال الموقف على خطوط الهدنة بين مصر واسرائيل والذى استمر حتى عدوان ١٩٥٦ .

وقد جعلت سياسة التصعيد الاسرائيلى الولايات المتحدة وبريطانيا تشعان بسخونة الصراع ووجوب التحرك العاجل

(٥) F.R.U.S. 1952-1954. Vol. Memorandum of Conversation by the Officer in Charge of Palestine-Israel-Jordan Affairs. Washington Jan. 15 1954.

F.R.U.S. 1952-1954. Vol. IX. The Secretary of state to the Embassy in Israel, Washington, Aug. 4, 1954, No 1. Secret.

لمعالجته قبل ان تتطور الأمور فى اتجاه الحرب ، ومن ثم فانها قد دفعت الولايات المتحدة وبريطانيا الى الانتقال من مرحلة التأييد المعتوى لاقامة سلام بين العرب واسرائيل الى مرحلة المشاركة الفعلية فى تحقيق السلام .

ولقد جاءت المبادأة من جانب بريطانيا ، التى ما ان وقعت اتفاقية الجلاء مع مصر ، حتى بادرت بالاتصال بالولايات المتحدة ، وقدمت لها مذكرة رسمية فى ٥ نوفمبر ١٩٥٤ ، تدعوها الى تنسيق الجهود بينهما لحل النزاع العربى / الاسرائيلى سلميا ، قبل ان يتدهور الموقف بين العرب واسرائيل بشكل يصعب اصلاحه . واقرحت الحكومة البريطانية عقد لقاء فى لندن بين مسئولين من الجانبين ، البريطانى والأمريكى ، لبحث أسس حل المشكلة الاسرائيلية (٦) .

وقبلت الحكومة الأمريكية الدعوة البريطانية للتعاون فى وضع خطة عمل مشتركة لتسوية قضية فلسطين والمشاكل الناتجة عنها ، وقررت اعطاء أولوية تامة لجهود تحقيق السلام (٧) . وبذلك بدأت الجهود الأمريكية البريطانية للاتفاق على مشروع تسوية يحقق السلام فى الشرق الأوسط ، عرف بمشروع الفا ALPHA .

فلقد أخذت تدور مباحثات سرية بين الولايات المتحدة وبريطانيا للبحث عن امكانيات تحقيق السلام ، وتحديد نطاق هذا السلام ، وعناصره ، ووسائل بنائه ، والأهداف التى سيبنى عليها وينطلق

F.R.U.S. 1952-1954. Vol. IX. Aide. Memoire From the (٦)
British Embassy to the Dept. of State, Washington, Nov. 5, 1954.
Secret.

F.R.U.S. 1952-1954. Vol. IX. Memorandum by the Assis- (٧)
tant Secretary of State for Near Eastern, South Asian, and Afri-
can Affairs to the Secretary of State, Washington, Nov. 22, 1954.
Secret.

منها : وتحديد أدوات التأثير المتاحة لهما ، ثم تقرير شكل ومدى الجهد العربي في عملية السلام ، وتحديد الأطراف المؤهلة للقيام بهذا الجهد واختيار الوسيلة الدبلوماسية المثلى لبدء عملية السلام ، وكيفية مواجهة التحديات التي تواجه تحقيق السلام .

وقد بلورت جلسات المباحثات الأمريكية - البريطانية الأولى العقبة الأساسية التي تواجه التسوية ، في الرفض العربي للصلح والسلام مع إسرائيل ، والرفض الإسرائيلي لتقديم تنازلات للحصول على السلام (٨) . فإسرائيل تدعى انها تريد السلام ولكنها تتشبث بالأرض مع الحصول على السلام ، والعرب يتعاملون مع القضية على انها قضية أرض محتلة ويصرّون على استعادة الأرض دون عقد سلام (٩) .

واتفقت الآراء على ان اجتياز هذه العقبة والتقدم نحو مفاوضات السلام يقتضى ان تستخدم الولايات المتحدة وبريطانيا كل الامكانيات المادية المتاحة لهما لتلين الموقف العربي وتطويع الموقف الاسرائيلي ، وان نجاح جهود السلام سيتوقف بدرجة كبيرة على ما ستقدمه الولايات المتحدة وبريطانيا من حوافز لأطراف النزاع ، ثمنا لتعاونهم في تحقيق السلام ، ولهذا رأى الجانبان الأمريكي والبريطاني وجوب تقديم مكافآت سخية للعرب واسرائيل لحثهم على تعديل مواقفهم والسير في طريق السلام (١٠) .

F.O. 371/115864. Tel Aviv to F.O, Jan. 11, 1955, VR (٨)
1076/3 G. Secret.

F.R.U.S. 1955-1957. Vol. XIV Memorandum of Conversation, Dept. of State Washington, Jan. 27, 1955 Report on Discussion with the British on ALPHA. (٩)

F.R.U.S. 1955-1957. Vol. XIV Memorandum of Conversation, Dept of State Washington, Jan. 27, 1955, Operation ALPHA.

Ibid.

(١٠)

واهتمت الولايات المتحدة وبريطانيا بصفة خاصة بالحوافز التي ستقدم لمصر ، والتي يمكن ان تحثها على التعاون في جهود التسوية . فلقد كانت التصورات ان مصر هي **الباب الذي يتعين الدخول منه لتحقيق السلام** ، باعتبار انه ليس من المتصور ان توافق أى دولة عربية على تسوية سلام مع اسرائيل ما لم تكن مصر تؤيدها ، وانه اذا ما سارت مصر في طريق السلام ، فسوف تتبعها الدولة العربية الأخرى ، وبالتالي فان الموقف الذي ستتخذه مصر سوف يؤثر بالضرورة على الدول العربية الأخرى ، ومن هنا « فان للتعاون المصرى أهمية أساسية فى أية محاولة للتوصل الى تسوية » (١١) .

ونظرا لهذا التصور لأهمية تعاون مصر ، قررت الولايات المتحدة وبريطانيا تقديم حوافز اضافية لمصر لاغرائها على المشاركة في جهود التسوية من ناحية ، ولتقوية مركز مصر فى المنطقة كى تتمكن من اداء دورها فى عملية التسوية من ناحية أخرى ، اذ ان فعالية التعاون المصرى تتوقف بشكل أساسى على درجة نفوذ مصر وتأثيرها على الدول العربية ، والا فان تعاونها لن يكون له قيمة . ومن هذا المنطلق اتجه التفكير الى اعطاء مصر مساعدات عسكرية ، يتوقف مداها وشروطها على التقدم فى ترتيبات السلام مع اسرائيل ، ومساعدات اقتصادية ضخمة تتضمن المساهمة فى تنفيذ مشروع السد العالى ، بالاضافة الى دعم خطط عبد الناصر وطموحاته القومية (١٢) .

واتفق الطرفان ، الأمريكى والبريطانى ، على ضرورة دخول مصر كشريك كامل فى عملية التسوية ، وبناء على ذلك تقرر ان

R.R.N.S. 1955-1957 Vol. XIV Memorandum From F. Russel (١١)
to the under Secretary of State (Hoover), washington, Feb. 2,
1955 Discussion with shuchburgh.

R.R.U.S. 1955-1957. Vol XIV. F. Russel to the Under Sec- (١٢)
retary of State for Near Eastern, South Asian, and Affrican
Washington, Jan. 14, 1955. Military Aid to Egypt.

تقدم المفاتحة الأولى لمصر ، باعتبار أن كل العوامل الحاكمة للنتائج النهائية لتلك الجهود تتوقف على موقف مصر منها (١٣) .

وكان الموضوع الثانى الذى طرحته الاجتماعات الأمريكية - البريطانية للمناقشة يدور حول العناصر الأساسية لمشروع التسوية ، التى تتلخص فى تعديل الحدود العربية - الاسرائيلية ، وحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين ، وتسوية وضع مدينة القدس ، وانهاء حالة الحرب بين العرب واسرائيل وما يترتب عليها من آثار .

وفىما يتعلق بالتعديلات الاقليمية ، قامت التقديرات الأمريكية البريطانية على وجوب تقديم تنازلات من جانب اسرائيل للعرب ، ولكن نظرا لأن اسرائيل لن توافق على التنازل عن مساحات شاسعة من الأرض التى تحتلها ، فان تلك التنازلات ينبغى ان تكون جزئيا رمزية ، وجزئيا مخططة بهدف اقامة حدود دائمة لا تسمح الا بالحد الأدنى من الاحتكاك بين الطرفين (١٤) .

وتشمل تلك التعديلات تعديلا للحدود الاسرائيلية - الأردنية يؤدى الى استعادة المزارعين العرب للأراضى الزراعية التى أخذت منهم وأصبحت فى حوزة اسرائيل بمقتضى حدود الهدنة ، كما يؤدى أيضا الى اقتسام اسرائيل والأردن للمناطق المنزوعة السلاح فى اللطرون

R.R.U.S. 1955, 1957 Vol. XIV. Memorandum of Conversation, (١٣) Dept of State Washington, Jan. 27, 1955 Report on Discussion with the British On ALPHA.

F.O. 371/115864. washington to F.O., Feb. 2, 1955. No. 311, Immediate.

F.R.U.S. 1955-1957. Vol XIV. Memorandum From F Russel (١٤) to the Under Secretary of State. Washington, Feb. 2, 1955.

الواقعة بينهما ، باعطاء معظم هذه المنطقة للأردن ، مقابل السماح
لإسرائيل بإعادة بناء طريق تل أبيب - القدس القديم (١٥) .

كما تشمل التعديلات الإقليمية أيضا تنازل إسرائيل عن جزء
من الأرض في جنوب النقب بهدف تحقيق الاتصال الجغرافي بين
مصر والأردن (١٦) .

أما فيما يتعلق بمشكلة اللاجئين ، فقد قامت التصورات
الأمريكية - البريطانية لامكانات حل هذه المشكلة على أساس سماح
إسرائيل بعودة عدد من اللاجئين الفلسطينيين الذين يرغبون في
العودة إلى الوطن ، قد يصل إلى حوالي ٧٥ ألف لاجئ وان يمارس
هؤلاء اللاجئون العائدون إلى إسرائيل جميع حقوق والتزامات
المواطنين الإسرائيليين . وان تتعهد إسرائيل بتعويض الباقين عن
ممتلكاتهم العقارية المفقودة ، وتساعدها في ذلك الدول
الغربية (١٧) .

أما القدس ، فقد نص المشروع الأمريكي - البريطاني على
ان تكون منطقة منزوعة السلاح ، وان تقوم الأمم المتحدة بالاشراف
على الأماكن المقدسة فيها (١٨) .

وينص المشروع أيضا على انتهاء حالة الحرب بين العرب
وإسرائيل ، والقيود الاقتصادية الناشئة عنها ، فترفع الدول
العربية المقاطعة العربية الثانوية ، وتوقف جميع التدابير التي اتخذتها

F.R.U.S. 1955-1957, Vol. XIV. Memorandum of Conver- (١٥)
sation, Dept. of state, Washington, Jan. 27, 1955. Report on Dis-
cussion with the British on ALPHA.

Ibid. (١٦)

Ibid. (١٧)

Ibid. (١٨)

لمنع الدول غير العربية والشركات غير العربية من المتاجرة مع إسرائيل .
كذلك تلغى مصر القيود المفروضة على الملاحة الاسرائيلية في قناة السويس (١٩) .

وأخيرا بحثت الولايات المتحدة وبريطانيا الدور الذي ستقوم به الدول الغربية والأمم المتحدة في عملية السلام ، واستقر الرأي فيما بينهما على ان تلعب الولايات المتحدة وبريطانيا دور الضامن للاتفاق ، وان تشترك فرنسا وتركيا معهما في تلك المهمة ، اذا ما قبلت الدول العربية واسرائيل اشراكهما (٢٠) وان تتولى الأمم المتحدة مهمة الاشراف على تطبيق الاتفاق ، فتستمر في الاشراف وفي مراقبة الحدود بين اسرائيل وجيرانها العرب ، بالإضافة الى الاشراف على الأماكن المقدسة في القدس (٢١) .

تلك كانت التصورات الأمريكية البريطانية لطبيعة المناخ الملائم والضمانات كافة التي تحقق السلام والهدوء في المنطقة ، وتقييمهما لدور كل دولة من الدول المعنية والدول المؤثرة في عملية السلام .

وتعطى جلسات المباحثات الأمريكية - البريطانية انطبعا أكيدا بأن الجهود الأمريكية لايجاد تسوية للنزاع العربي / الاسرائيلي كانت تنطلق من منطلقين أساسيين ، الأول هو احساس الولايات المتحدة بقدرتها على فرض رغبتها واملاء ارادتها على هذه المنطقة التي تبدو عاجزة عن الاعتماد على قدراتها الذاتية في الدفاع عن مصالحها السياسية والاقتصادية والأمنية . وهذا ليس استنتاجا وانما

Ibid.

(١٩)

Ibid.

(٢٠)

F.R.U.S. 1955-1957. Vol. XIV. Memorandum from F. Russel to the Under Secretary of State, Washington, Feb. 2, 1955. Discussion with Shuckburgh. (٢١)

مجرد اقتباس من محاضر الاجتماعات • فقد قال دالاس أثناء المناقشات « ان ناصر يجب ان يرد ردا ايجابيا على مقترحات السلام الأمريكية - البريطانية ، ولن يسمح له بأن يشعر بأنه يستطيع أن يقول لا وتبقى الأمور على وضعها الحال الى أن يكون مستعدا لأن يقول نعم » • وطلب دالاس من معاونيه وضع بدائل تستخدم في حالة رفض مصر التعاون على الفور في تسوية النزاع ، لاقتناعها بأن الولايات المتحدة وبريطانيا جادتان ، وانهما لن يسمحا باستمرار الموقف الحال القائم بينها وبين اسرائيل (٢٢) •

أما المنطلق الثاني ، فهو علاقة المشكلة الاسرائيلية بالسياسات الأمريكية الداخلية ، حيث أصبح التنافس على ارضاء الأمريكيين اليهود ، الذين يمثلون قوة ضغط مؤثرة في الرأي العام والقرار الأمريكي ، جزءا مهما وأساسيا في الممارك الانتخابية الأمريكية •

وكان من رأى دالاس « ان تعثر جهود الادارة الأمريكية لحل النزاع سلميا وارضاء الأمريكيين اليهود ، سيؤدي الى فوز الحزب الديمقراطي المنافس ، الذي سوف يسرف في بذل الوعود للأمريكيين اليهود بالعمل على اتخاذ اجراءات ترضيهم اذا ما فاز بالرئاسة » (٢٣) •

ولهذا فان السلام يجب ان يتحقق قبل بدء سنة الانتخابات الأمريكية بأن ثمن وبأية وسيلة •

ومن هنا فانه على الرغم من ان التكلفة المادية لعملية السلام كانت باهظة ، حيث قدرت الحوافز التي ستدفعها الولايات المتحدة

R.R.U.S. 1955, 1957 Vol. XIV. Memorandum of Conversation, Dept. of State, Washington Jan. 27, 1955. Operation ALPHA.

Ibid.

في شكل مساعدات للأطراف المعنية ، لحثهم على التعاون في تحقيق السلام ، بمبلغ مليار دولار ، الا ان الادارة الأمريكية قد اعتبرت ان أرباح المشروع السياسية أعلى من خسائره المادية ومن ثم وافقت على المضي في جهود التسوية (٢٤) .

وبعد ان تم تنسيق الجهود الأمريكية والبريطانية ، بدأت محاولات استكشاف امكانات تعاون عبد الناصر في عملية التسوية . وقد أثبتت المحاولات الأولى في مجموعها ان الحصول على التعاون المصري ليس مسألة يسيرة مذكلة .

فعلى الرغم من ان تصريحات عبد الناصر للسفيرين ، الأمريكي والبريطاني ، كانت تشير الى انه يحمل منظورا مختلفا للعلاقات العربية / الاسرائيلية ، ومن ثم لعملية السلام ، يقترب كثيرا من الأهداف الأمريكية - البريطانية ، حيث ابدى عبد الناصر مرونة في التعامل مع المشكلة الاسرائيلية وخاصة فيما يتعلق بقبول مبدأ الوجود الاسرائيلي ، وأكد اقتناعه التام بوجوب التصالح مع اسرائيل ، الا أنه كان يؤكد أيضا وفي نفس الوقت صعوبة تحركه في اتجاه الصلح مع اسرائيل في الوقت الحالي ، بسبب تخوفه من ردود الأفعال المحلية والعربية (٢٥) .

وهكذا لم يكن بالأمر السهل ان يقبل عبد الناصر التورط في مشروع سلام مع اسرائيل بكل ما يترتب عليه من آثار ، كما أنه

F.R.U.S. 1955-1957. Vol. XIV. Memorandum of Conversation between the President and the secretary, of State, white House, Washington, Feb. 14, 1955.

F.O. 371/115837. Cairo to F.O., Jan. 6, 1955. No. 19 (٢٥)
Secret.

F.O. 371/115837. Cairo to F.O. Feb. 14, 1955. (1427/3/55). Confidential. F.R.U.S. 1955-1957 Vol. XIV. The Ambassador in Egypt to the Dept. of State, Cairo, April 5, 1955. No. 1482.

لم يكن من السهل أيضا ان يرفض عبد الناصر تسوية توفر له كل الضمانات اللازمة لتحقيق تطلعاته الوطنية والقومية ، التي أرجأت **الولايات المتحدة النظر** في تحقيقها الى حين قبول عبد الناصر المشاركة في انتهاء النزاع ، ولهذا لجأ عبد الناصر الى **مراوغة** الولايات المتحدة وبريطانيا ، فلا يرفض صراحة التعاون في تصفية النزاع مع اسرائيل ، ولا يقبل صراحة التحرك نحو تسوية النزاع ، ويطلب الاستمرار في التباحث في مسألة التسوية ، ويشترط السرية التامة ، ويقول « ان الوقت الحالى ليس وقتا مناسباً للاقتراب من مشكلة فلسطين » (٢٦) .

غير ان أحداث عقد صفقة الأسلحة المصرية - التشيكية وما ترتب عليها من تداعيات قد فرضت على عبد الناصر موقفا جديدا ، ودفعته الى السير باتجاه التسليم للارادة الأمريكية والبريطانية ، في موضوع المشاركة في جهود تسوية المشكلة الاسرائيلية ، كنوع من التهرب عن اللجوء الى الاتحاد السوفيتي .

فبرغم ان عبد الناصر قد حرص في بداية الأزمة على تأكيد استقلالية القرار المصرى ، واتخذ موقفا حاسما في رفض الازعان لرغبة الولايات المتحدة ودول الغرب في وقف الصفقة ، الا أنه قد عمل بكل الوسائل على منع الأزمة من الانعكاس على العلاقات مع الغرب .

ولما كانت قضية تسوية النزاع العربى / الاسرائيلى هي القضية الوحيدة التي يمكن ان تثير الرضا في الدوائر الغربية ، فلقد اندفع عبد الناصر ، في اطار رغبته في استرضاء الولايات

F.R.U.S. 1955-1957. Vol. Xlv. British Minutes of a (٢٦)
Meeting of Representatives of U.K. and U.S., Foreign Office,
London, sept. 21, 1955.

المتحدة وبريطانيا ، واحتواء رد الفعل الغاضب من جانبيهما ، الى اللعب بورقة تسوية النزاع مع اسرائيل . فأبدى عبد الناصر للسفير الأمريكى فى القاهرة رغبة فى مناقشة عناصر التسوية (٢٧) . وفى ٨ نوفمبر ١٩٥٥ ، بادر محمود فوزى بطلب فتح المباحثات مع الجانب الأمريكى ، بشأن تسوية النزاع العربى / الاسرائيلى (٢٨) . ثم لم يلبث الأمر ان تطور الى دخول مصر فى مفاوضات مع اسرائيل فى يناير ١٩٥٦ .

وعلى الجانب الآخر ، عملت الولايات المتحدة وبريطانيا على توظيف تلك الأزمة لخدمة جهود تسوية النزاع العربى الاسرائيلى ، فسمعتا الى الاستفادة بالتوجهات المصرية الجديدة ، وأصرتا على الحصول على تعويضات من مصر مقابل قبول التصرف المصرى ، وحددتا تلك التعويضات بتسوية مع اسرائيل .

فبرغم ان رد الفعل الأمريكى والبريطانى الاول كان عنيفا ، حيث قرر الطرفان تقديم احتجاجات الى عبد الناصر ، لكى يوقف الصفقة ، والا فان الحكومتين الأمريكية والبريطانية ، ستضطران الى ان تعيدا النظر فى سياساتهما تجاه مصر (٢٩) . الا انه بعد ان تبينت الولايات المتحدة وبريطانيا ، من المحادثات التى دارت بين عبد الناصر وجورج آلان ، مساعد وزير الخارجية الأمريكية ، من ناحية ، والسفير البريطانى تريفيليان من ناحية أخرى ، ان التراجع عن الصفقة أمر مستحيل ، وانه لا مجال لاثناء عبد الناصر عن قبول

F.R.U.S. 1955-1957. Vol. XIV. The Ambassador in Egypt (٢٧)
to the Secretary of State at Geneva, Cairo, Nov. 2, 1955.
No. 15.

F.R.U.S. 1955-1957. Vol. XIV. The Ambassador in Egypt (٢٨)
to the Dept of State Cairo, Nov. 4, 1955. No. 907.

F.R.U.S. 1955-1957. Vol. XIV. The Embassy in the U.K. (٢٩)
to Dept. of State, London, Sept 21, 1955. No. 1167.

الصفقة ، اتجهت الولايات المتحدة وبريطانيا الى العمل على دفع عبد الناصر الى ترجمة التطمينات التي قدمها لهما في ضمانات عملية ، تؤكد تطابق أقواله ونواياه مع أفعاله وتحركاته ، وذلك من خلال قيامه بخطوات جادة في اتجاه تسوية مع اسرائيل (٣٠) .

ومن هنا قرر الجانبان الأمريكى والبريطانى ، تخفيف ضغطهما على عبد الناصر والتراجع مرحليا عن أساليب العنف والشدة لفرض ارادتهما السياسية على مصر ، على ان يكون هذا التراجع مشروطا بأن يقابله تعهدات من جانب عبد الناصر بأنه سيتخذ كل الاجراءات اللازمة لمنع تغفل النفوذ السوفيتى فى مصر ، وبأنه سيتعاون فى تحقيق تسوية مع اسرائيل (٣١) .

ولم يجد الجانبان الأمريكى والبريطانى ، صعوبة فى عملية تحريك الجانب المصرى نحو تسوية المشكلة الاسرائيلية ، فقد كانت مصر تبدى من جانبها الاستعداد لمناقشة أسس التسوية ، وتعرض فتح محادثات مع الجانب الأمريكى لهذا الغرض .

ففى أول نوفمبر ١٩٥٥ ، قابل السفير بايرود جمال عبد الناصر ، وحاول ان يقنعه بمزايا التحرك العاجل نحو تسوية مع اسرائيل ، وان يستحثه على استخدام مركزه التفاوضى القوى ، الذى منحه اياه السلاح السوفيتى ، فى معالجة مشكلة النزاع العربى / الاسرائيلى دون تأخير . واقترح السفير ان يناقش عبد الناصر معه الشروط العملية لتسوية عربية / اسرائيلية ، وصرح له بأن الحكومة

F.R.U.S. 1955-1957. Vol. XIV. Memorandum of Conversation, Dept. of State, Washington, Oct. 3, 1955. (٢٠)

Ibid.

(٢١)

الأمريكية ستقوم بالضغط على إسرائيل لقبول الحل الذي سيتم الاتفاق عليه مع عبد الناصر (٣٢) .

وعلى الفور أبدى عبد الناصر استعداده لمناقشة عناصر التسوية مع الولايات المتحدة ، على أن يتم ذلك بسرية تامة (٣٣) .

وفي ٩ نوفمبر ، ابلغ محمود فوزى السفير بايروت برغبة الحكومة المصرية فى مناقشة امكانات الصلح مع إسرائيل ، فبعث السفير برقية الى وزارة الخارجية الأمريكية يطلب تخويله سلطة الدخول فى مباحثات مع الحكومة المصرية (٣٤) . وردت الخارجية الأمريكية بأن أعطت تعليمات لبايروت بأن يبلغ محمود فوزى بترحيب الحكومة الأمريكية بالمبادرة المصرية ، وطلبت من السفير ان يحاول استطلاع المواقف والآراء المصرية حول أسس التسوية التى تقبل بها مصر ، لحين الانتهاء من ترتيبات ارسال مبعوث أمريكى الى مصر واسرائيل ، لاجراء مفاوضات معهما حول السلام (٣٥) .

وتنفيذا لتعليمات دالاس ، بدأ السفير بايروت عملية تحضير أرضية مفاوضات السلام ، بعقد محادثات استطلاعية مع محمود فوزى وجمال عبد الناصر ، تم فيها توضيح آراء مصر وموقفها من

F.R.U.S. 1955-1957. Vol. XIV. The Ambassador in Egypt (٣٢)
to the Secretary of State at Geneva, Cairo, Nov. 2, 1955.
No. 51.

Ibid. (٣٣)

F.R.U.S. 1955-1957. Vol. XIV. The Ambassador in Egypt (٣٤)
to the Secretary of State at Geneva, Cairo, Nov. 9, 1955.
No. 907.

F.R.U.S. 1955-1957. Vol. XIV. The Secretary of State to (٣٥)
the Dept. of State, Geneva, Cairo, Nov. 11, 1955. Dulte 68.

F.R.U.S. 1955-1957. Vol. XIV. The Dept. of State to the Secretary
of State at Geneva, Washington - Nov. 12, 1955. Tedul 84.

أسس حل النزاع ، ويتلخص هذا الموقف في نقطتين : الأولى تتصل بمشكلة اللاجئين ، وهنا صرح عبد الناصر بأنه يتمسك بأن تعطى التسوية لكل لاجئ فلسطين حق تقرير المصير ، سواء بالعودة الى الوطن أو التعويض (٣٦) .

أما النقطة الثانية ، فتتعلق بمسألة تعديل الحدود بين العرب واسرائيل . وفي هذا الشأن أكد محمود فوزى ان المبدأ الوحيد الذى يتمسك به مصر وتصر عليه هو تعديل اقليمى يعيد الاتصال الجغرافى بين أجزاء العالم العربى (٣٧) .

أما فيما يتعلق بمشكلة القدس ، فقد أعلن محمود فوزى أن مصر على استعداد لقبول أى حل يكون مقبولا لدى المجتمع الدولى ، سواء أكان ذلك بتدويل القدس ، أم باقتسامها بين الاردن واسرائيل (٣٨) .

كذلك صرح محمود فوزى بأنه فى حالة التوصل الى تسوية ، وما يتبع ذلك من انتهاء كل دول المنطقة لحالة الحرب ، فان مصر سوف ترفع القيود عن الملاحة الاسرائيلية فى قناة السويس وتعطى اسرائيل حق حرية مرور كاملة (٣٩) .

على هذا النحو جاءت الرؤية المصرية لأسس حل النزاع تنطلق من فكرة الموازنة ما بين المصالح الاسرائيلية والمصالح العربية، فأعطت اسرائيل لأول مرة حق البقاء كدولة من دول المنطقة ، بكل ما يتضمنه ذلك من الاعتراف بها ، وانتهاء الحرب معها ، وتأمين

F.R.U.S. 1955-1957. Vol. XIV. The Ambassador in Egypt (٢٦)
to the Dept. of State Cairo, Nov. 27, 1955, No. 1027.

F.R.U.S. 1955-1957. Vol. XIV. The Ambassador in Eggyp (٢٧)
to the Dept. of State, Cairo, Nov. 15, 1955. No. 955.

Ibid. (٢٨)

Ibid. (٢٩)

حدودها ، وضمان حرية ملاحتها في الممرات المائية في المنطقة ،
وهي تنازلات مهمة لم يسبق لها مثيل ، قدمتها مصر لاسرائيل مقابل
حق لاجئي فلسطين في تقرير المصير ، وتحقيق الاتصال الجغرافي
بين مصر والعالم العربي .

وقد ساندت الولايات المتحدة وبريطانيا المشروع المصري دون
إبداء أى تحفظ على بنوده ، واعتبرت ان موقف عبد الناصر موقف
مشجع ، وذلك رغم ادراكهما لأن فكرة حق اللاجئين في تقرير المصير
سوف تثير اعتراض اسرائيل . فقد كان تصريح مصر بفكرة قبول
الوجود الاسرائيلي يشكل فرصة تاريخية غير مسبوقة لبدء عملية
التسوية على حد قول دالاس (٤٠) .

وبعد ان صرحت مصر باستعدادها لتسوية النزاع ، وحددت
الأسس التي ستفاوض بها ، أصبحت القضية التي تفرض نفسها
هي تحديد الموقف الاسرائيلي من عملية السلام فان اسرائيل هي
الطرف الذي يملك بين يديه شيئاً مادياً هو مطالب بالتخلي عنه ،
ومن ثم فان تحقيق تسوية النزاع العربي / الاسرائيلي كان امكانية
مرهونة بقبول اسرائيل للمقترحات المصرية .

وقد بدأت أولى المحاولات الأمريكية لجبر اسرائيل الى الحل
السلمي للنزاع في ٢١ نوفمبر ١٩٥٥ ، حيث سلم دالاس مذكرة
رسمية لشاريت ، تؤكد أهمية تسوية النزاع العربي / الاسرائيلي
بالنسبة للوجود الاسرائيلي ذاته على المدى الطويل ، وتطالب
اسرائيل بأن تقدم تنازلات للعرب في منطقة النقب لتوفير منطقة
عربية تربط مصر بالعالم العربي (٤١) .

(٤٠) F.R.U.S. 1955-1957. Vol. XIV. The Dept. of State to the
Embassy in the U.K. Washington - Dec. 5, 1955. No. 3132.

(٤١) F.R.U.S. 1955-1957. Vol. XIV. The Dept. of State to the
Embassy in Egypt, Washington - Nov. 22, 1955. No. 1051.

ورد شاريت على الفور بقوله ان من المستحيل ان تقبل اسرائيل ما تطالبها به الولايات المتحدة من التنازل عن أرضها « لارضاء هوى ناصر » . وصرح شاريت بأنه « اذا كانت المسألة هي مسألة هات وخذ ، فيتم تعديل الحدود في نطاق ضيق وعلى أساس مبدأ التبادلية ، فانه يمكن لاسرائيل عندئذ ان تناقش ذلك التعديل ، ولكن اسرائيل لا تستطيع ان تتنازل عن نقاط أساسية مثل ايلات أو توافق على وضع ينتج عنه قطعها الى نصفين » (٤٢) .

وبرغم ما سببه موقف الولايات المتحدة من صدمة لاسرائيل ، الا أنه لم ينتج عن ذلك أى تراجع فى السياسات الاسرائيلية ، وردت حكومة اسرائيل فى ٦ ديسمبر على المذكرة الأمريكية مؤكدة آراء وزير خارجيتها ، فأعلنت انها ترفض التنازل عن أرضها لآى دولة عربية مجاورة لها . وابتدت المذكرة استعداد اسرائيل لوضع ترتيبات مرور تحقق الاتصال بين مصر والأردن عبر اسرائيل ، مقابل منح اسرائيل حرية مرور شمالا الى لبنان وجنوبا الى مصر . كما صرحت المذكرة باستعداد اسرائيل لمنح الأردن تسهيلات فى ميناء حيفا وحقوق مرور برية من الميناء واليه مقابل قبول الأردن لاعادة حرية المرور الاسرائيلى الى حائط المبكى وجبل الزيتون وجبل المكبر . و اضافت المذكرة ، انه ينبغى على مصر ان ترفع القيود عن الملاحة الاسرائيلية فى قناة السويس ، وان تتعهد الدول العربية بوقف المقاطعة الثانوية لاسرائيل (٤٣) .

على هذا النحو وضعت الحكومة الاسرائيلية اطارا سياسيا لعملية السلام ، ورسمت خطا واضحا للموقف الاسرائيلى ، يستند

(٤٢) F.R.U.S. 1955-1957. Vol. XIV. Memorandum of Conversation, Dept. of State, Washington. Nov. 21, 1955.

(٤٣) F.R.U.S. 1955-1957. Vol. XIV. Aide — Memoire From the Israeli Embassy to the Dept. of State, Washington Dec. 6, 1955.

على الرفض المطلق لفكرة التنازل عن الأرض في مقابل الحصول على السلام ، ويتمسك بمبدأ « **تعديلات محدودة ومتبادلة** » ، وهو موقف لم يكن يبشر باقتراب إسرائيل أو قبولها لأي جهود لتسوية القضية على أساس الشروط المعروضة من جانب مصر .

كان ذلك هو موقف إسرائيل من أسس حل النزاع ، أما فيما يتعلق بأسلوب تسوية النزاع ، فقد قبلت إسرائيل التفاوض بالوساطة ، ولكن بشرط ألا يتخذ الوسيط موقفا مسبقا من مسألة النقب (٤٤) .

ومن هذا المنطلق أعلن شاريت ان حكومة إسرائيل ترفض الوساطة البريطانية ، وترى « ان ايدن قد أصبح غير مؤهل للقيام بدور الوسيط » اذ انه قد اتخذ موقفا مساندا للعرب ضد إسرائيل قبل بدء الحوار ، في الخطبة التي ألقاها في ٩ نوفمبر ١٩٥٥ (٤٥) .

وكان ايدن قد عرض في ٩ نوفمبر ، في خطابه السنوي في دار بلدية لندن ، وساطته لحسم النزاع القائم بين العرب وإسرائيل ، واقترح ان يتوصل الطرفان الى حل وسط بين مطالبة العرب بالعودة الى حدود قرار التقسيم الذي أصدرته الأمم المتحدة في عام ١٩٤٧ ، واصرار إسرائيل على الحفاظ على الحدود التي استولت عليها في حرب ١٩٤٨ ، والتي وردت في اتفاقيات الهدنة في عام ١٩٤٩ ، وعرض ايدن استعداد بريطانيا والولايات المتحدة لتأمين الحدود وتقديم المساعدات المادية اللازمة لتسوية مشكلة اللاجئين (٤٦) .

(٤٤) F.R.U.S. 1955-1957. Vol. XIV. Memorandum of Conversation, Dept. of State, Washington - Dec. 6, 1955.

Ibid. (٤٥)

(٤٦) الأهرام في ١١ نوفمبر ١٩٥٥ .

F.R.U.S. 1955-1957. Vol. XIV. The Embassy in the U.K. to the Dept. of State, London, Nov. 11, 1955 - No. 1959.

ولما كان البيان البريطاني قد تضمن معنى انه يجب على إسرائيل ان تتخلى عن بعض الأرض التي تسيطر عليها الآن ، ولم تكن إسرائيل على استعداد للتخلى عن أرض للعرب فقد أدى اقتراح ايدن الى توتر العلاقات بين إسرائيل وبريطانيا ، وبلغ التوتر فى العلاقات مداه برفض إسرائيل قبول الوساطة البريطانية فى تسوية النزاع مع العرب ، وساق شاريت سببا رئيسيا لذلك الرفض ، وهو اقتناع إسرائيل بأن بريطانيا منحازة للعرب ، وان « مقترحات ايدن قد وضعت بهدف الحصول على نفوذ بريطاني فى الدول العربية » وقال شاريت « ان الأمريكيين أكثر تعاطفا مع قضية إسرائيل » (٤٧) .

ونظرا للموقف الاسرائيلي المتشكك فى النوايا البريطانية ، قرر الجانبان الأمريكى والبريطاني ، فى اجتماع عقد بينهما فى باريس فى ١٥ ديسمبر « ان تتولى الولايات المتحدة مسؤولية التعامل مع إسرائيل ، وان تتوقف بريطانيا عن القيام بأية تحركات للضغط على إسرائيل ، أثناء ممارسة الحكومة الأمريكية لضغوطها السياسية على إسرائيل لى تقبل تقديم التنازلات المطلوبة منها » (٤٨) .

وبهذا الشكل تحملت الولايات المتحدة مسؤولية القيادة السياسية لادارة وتسوية صراعات المنطقة ، وانفردت بتولى عبء القيام بجهود التسوية .

وطوال شهر ديسمبر ١٩٥٥ كانت عملية السلام موضوعا للأخذ والرد بين واشنطن وتل أبيب ، فحاولت الولايات المتحدة اقناع إسرائيل بقبول مشروع للسلام يتضمن اعطاء مصر قطاعا فى النقب

(٤٧) F.O. 371/115849 VR. 1072/314. Dec. 13, 1955. secret.

(٤٨) F.O. 371/115889. VR. 1076/524. Dec. 16, 1955. Top secret.

يربطها بالأردن ، ورفضت اسرائيل قبول ذلك المشروع كأساس للمفاوضات ، اذ اعتبرته ، كما قال شاريت « يعادل شرطا مسبقا للمفاوضات ، بقبوله تكون اسرائيل ملزمة بتقديم تنازلات في النقب ، والنقطة الوحيدة التي ستكون محلا للتفاوض ، هي حجم تلك التنازلات » (٤٩) .

وتحت الضغط الأمريكي قبلت اسرائيل الشرط المصري كصيغة للتفاوض ، لا للتنفيذ ، فأعلن شاريت استعداد اسرائيل للتفاوض مع مصر بدون شروط مسبقة ، حتى برغم علمها بأن مسألة النقب ستناقش في المفاوضات . وكان شاريت في منتهى الحسم والوضوح عندما قال « انه لا ينبغي ان تحاول حكومة الولايات المتحدة خداع المصريين بدفعهم الى الاعتقاد بأن اسرائيل ستدخل المفاوضات وهي ملزمة أدبيا بأن تقدم تنازلات في النقب » (٥٠) .

وبرغم أن هذا الخلاف في تحديد مضمون التسوية كان كافيا لوقف مبادرات التسوية الدبلوماسية الأمريكية ، فقد واصلت الولايات المتحدة جهودها السرية لتحقيق السلام ، وقررت ايفاد مبعوثها ، روبرت اندرسون (٥١) ، لاجراء محادثات مع زعماء مصر واسرائيل (٥٢) .

(٤٩) F.O. 371/115887. VR. 1076/523. Dec. 13, 1955. Top secret.

(٥٠) F.R.U.S. 1955-1957, Vol. XIV. The Dept. Of State to the Embassy in Egypt, washington, Dec. 10, 1955. No. 1231.

(٥١) وقد شغل روبرت أندرسون منصب نائب لوزير الدفاع الأمريكي حتى ٤ أغسطس ١٩٥٥ ، وعين مبعوثا خاصا للرئيس ايزنهاور الى الشرق الاوسط في يناير - فبراير ١٩٥٦ ، ثم في أغسطس ١٩٥٦ .

R.R.U.S. 1955-1927 Vol. XIV. List of person. P. XVII.

F.R.U.S. 1955-1927 Vol. XIV. Editorial Note. (٥٢)

فلقد كان هناك العديد من المشاكل التي تلح على الإدارة الأمريكية وتحثها على الحركة بأسرع ما يمكن للتوصل الى حل للنزاع العربي / الاسرائيلي . فالاتحاد السوفيتي بدأ يتنافس بشكل مباشر مع الغرب على النفوذ في الشرق الأوسط ، وعدوانية اسرائيل قد تصاعدت الى الحد الذي أُنذر بنشوب حرب بينها وبين مصر في أية لحظة ، ومؤيدو اسرائيل في الولايات المتحدة يشيرون ضجة من أجل اعطاء اسرائيل أسلحة لموازنة ما حصلت عليه مصر من الاتحاد السوفيتي .

لذلك رأى ايزنهاور ودالاس وجوب البدء في تنفيذ مشروع السلام قبل ان يتقلص مركز الغرب في المنطقة ، أو تندلع حرب لا يمكن التكهّن بأبعادها ، ومن ثم قررا الشروع في محاولتهما لتحقيق السلام مفترضين ان الولايات المتحدة تستطيع حمل اسرائيل على قبول ما تصل اليه من حلول مع مصر .

وفي ١١ يناير ١٩٥٦ التقى ايزنهاور بدالاس واندرسون في البيت الأبيض ، لمناقشة تفاصيل المهمة التي سيقوم بها اندرسون ، وتركز الحديث على أوراق الضغط والتفاوض ، التي تمتلكها الولايات المتحدة ، والتي تستطيع مساومة كل من مصر واسرائيل عليها ، مقابل تحقيق السلام . فصرح دالاس بأن المحور الأساسي الذي يستند عليه الموقف التفاوضي الأمريكي ازاء مصر هو مسألة زعامة العالم العربي ، وقال دالاس « اني أعتقد ان ناصر مستعد لدفع ثمن كبير للحصول على مساعدة الولايات المتحدة في مسألة قصر حلف بغداد على أعضائه العرب الحاليين ، واحتفاظ مصر بزعامتها للدول العربية » (٥٣) .

F.R.U.S. 1955-1957. Vol XIV. Memorandum of Conversation, white House, Washington, Jan. 11, 1956. (٥٣)

ثم تحدث دالاس عن ورقة الضغط الثانية ، التي تستطيع الولايات المتحدة استخدامها في مفاوضاتها مع مصر ، وهي القطن المصري ، فقال « ان الولايات المتحدة تستطيع ان تدمر سوق القطن المصري ، وتستطيع أيضا ان تساعدنا » (٥٤) .

وذكر دالاس ان النقطة الثالثة التي ستستخدمها الولايات المتحدة كورقة ضغط من أجل دفع مصر الى السير قدما في عملية السلام ، هي السد العالي (٥٥) .

ثم انتقل دالاس الى الجانب الآخر ، الى الجانب الاسرائيلي ، وهنا لم يذكر دالاس أوراقا يمكن للجانب الأمريكي ان يساوم عليها اسرائيل لتحقيق السلام ، وانما تحدث عن أسس مؤيدة في جملتها لموقف المفاوض الأمريكي ، ومساندة له في دفع اسرائيل نحو السلام . وتتمثل تلك الأسس في وجود عوامل ومتغيرات جديدة في الموقف تفرض على الاسرائيليين قبول السلام ، بعد ان تغير وضعهم تماما « بدخول السوفيت الى الصورة » وفقدوا قوتهم التي كانت ترتكن الى واقعة تفوقهم العسكري من ناحية ، ولعلاقاتهم المتميزة بالولايات المتحدة ودول الغرب من ناحية أخرى (٥٦) .

ومن الواضح ان الولايات المتحدة قد حددت منهجها وبنيت مواقفها على أساس نظرية ان الاغراءات الأمريكية لمصر أصعب من أن ترفض ، وان الضغوط الأمريكية على اسرائيل أقوى من أن تقاوم ، غير ان جوهر القضية كان أعمق من ذلك بكثير .

وفي هذا الاطار ، بدأ اندرسون مهمته السلمية معتمدا على ان النفوذ والسخاء الأمريكي سيحققان السلام في منطقة الشرق

Ibid. (٥٤)

Ibid. (٥٥)

Ibid. (٥٦)

الأوسط ، فتوجه الى القاهرة ، واجتمع مع جمال عبد الناصر لأول مرة في مساء ١٧ يناير ١٩٥٦ ، في منزل زكريا محيي الدين (٥٧) .

وفي هذا اللقاء الأول ، شرح عبد الناصر كيف انه قد اضطر الى القيام بحملة اعلامية مكثفة ضد بريطانيا والاستعمار بصفة عامة ، كعمل مضاد لمواجهة حلف بغداد الذي يهدد بعزل مصر عن بقية العالم ، وأوضح عبد الناصر ان اعلامه العدائي لاسرائيل وللمغرب الذي يساندها برغم ان هدفه في الأساس كان قضية الأحلاف وليس قضية فلسطين ، الا أنه قد أشعل مشاعر الكراهية لاسرائيل في مصر وفي الدول العربية الأخرى ، الى حد يجعله لا يستطيع التراجع عن موقفه دون ان يفقد شعبيته الوطنية والعربية (٥٨) .

وبذلك أوضح عبد الناصر ان الشعبية التي اكتسبها من عدائه للمعلن لاسرائيل وما أثاره من آمال لدى الشعوب العربية في إمكانية استرداد الحقوق العربية المغتصبة ، من أهم القيود القائمة على قدرته على المشاركة في عملية السلام .

وكان هذا هو المبرر الذي استند عليه عبد الناصر في مطالبة الولايات المتحدة بأن تساعد في التغلب على هذه المشكلة الكبرى التي تعوق تحركه في اتجاه السلام ، بالضغط على حلفائها لتجميد حلف بغداد ، لما يحققه ذلك من تعزيز لقيادته ووضعه في العالم العربي ، ويمكنه بالتالي من تسويق التسوية للدول العربية ، والقيام بالدور الذي حددته له الاستراتيجية الأمريكية في عملية السلام .

F.R.U.S. 1955-1957. Vol. XV. Message From R. Anderson (٥٧)
to the Dept. of State, Cairo Jan. 19, 1956. No. 2.

Ibid.

(٥٨)

وقال عبد الناصر - حسب البرقية التي أرسلها اندرسون للخارجية الأمريكية - « انه واثق من انه يستطيع تسويق تسوية معقولة مع اسرائيل للعالم العربى ، بشرط ان يكون واثقا من ان الولايات المتحدة وبريطانيا وتركيا والعراق لن تعمل ضده » ، وطلب عبد الناصر تأكيدا من المبعوث الأمريكى عن ان « الولايات المتحدة لن تشترك فى مثل هذا النشاط المعادى له ، وأنها ستستخدم نفوذها لاقتناع الدول الأخرى بالتوقف عن هذه الأعمال » (٥٩) .

وكانت النقطة الثانية التى بحثها عبد الناصر مع اندرسون فى ذلك الاجتماع تتعلق بمسألة توقيت اعلان التسوية ، وهنا أكد عبد الناصر ان المشاعر العربية المثارة بسبب الاعتداءات الاسرائيلية على الحدود المصرية والسورية والأردنية تجعل الاعلان عن عقد تسوية فى الوقت الراهن أمرا مستحيلا . على ان عبد الناصر قد وافق على عقد تسوية مع اسرائيل على الفور ، مع تأجيل اعلانها الى ان يتمكن من تأهيل الرأى العام المصرى والعربى نفسيا لقبول الصلح مع اسرائيل من خلال القيام ببعض التدابير اللازمة لذلك ومن أهمها وقف الحملة الاعلامية المعادية لاسرائيل فى الصحف والاذاعة المصرية (٦٠) .

على هذا النحو جاء الاجتماع الأول مع جمال عبد الناصر متفقا مع الفهم الأمريكى للموقف المصرى ، ومع استراتيجية التفاوض التى رسمها دالاس ، فقد عرض عبد الناصر مبادلة تسوية النزاع مع اسرائيل بزعامة العالم العربى ، وكان ذلك هو ما تريده منه الولايات المتحدة بالضبط .

واستخلص اندرسون من ذلك اللقاء الأول مع جمال عبد الناصر نتيجة بديهية ، وهي ان قضية الزعامة العربية قد طغت على اهتمام عبد الناصر بالمشكلة الاسرائيلية واستدل اندرسون على صحة استنتاجه بأن عبد الناصر لم يقدم على أى محاولة للبحث فى جوهر التسوية ، وانما كان منشغلا تماما بمحاولة تلمس موقف الولايات المتحدة من مسألة زعامته للعالم العربى ، وباعطاء الانطباع بقوة مركزه فى مصر وفى العالم العربى ، وقدرته على تحقيق تسوية للنزاع العربى / الاسرائيلى ، اذا ما ايدته الدول الغربية بشكل ايجابى ، وأوقفت تدابيرها المعادية له فى المنطقة (٦١) .

وفى ضوء هذا التصور ، كتب اندرسون برقية مفرطة فى التفاؤل لدالاس ، اقترح فيها اعطاء تأكيدات لعبد الناصر بتجميد عضوية حلف بغداد بالنسبة للدول العربية وبأن الولايات المتحدة ستساعد فى بناء زعامته ، عن طريق التأكيد والتوضيح للقيادات العربية الأخرى ، انها تؤيد برنامجها الخاص بالوحدة العربية والأمن العربى (٦٢) .

وكان دالاس على استعداد لأن يقدم جمال عبد الناصر أى شىء فى مقابل الحصول على تسوية ، ففوض اندرسون فى ان يبلغ عبد الناصر باستعداد الحكومة الأمريكية لتأييد الزعامة المصرية والوحدة العربية بكافة الوسائل الممكنة ، فى اطار تسوية (٦٣) .

ولكن موجة التفاؤل سرعان ما انحسرت فى اللقاء الثانى مع عبد الناصر ، الذى تم فيه بحث أسس التسوية . فقد أعلن

(٦١) Ibid.

(٦٢) F.R.U.S. 1955-1957. Vol. XV. Message From R. Anderson to the Dept of State, Cairo, Jan. 20, 1956. No. 3.

(٦٣) F.R.U.S. 1955-1957. Vol. XV. Message From the Secretary of State to Anderson, Washington, Jan. 20, 1956.

عبد الناصر انه ، فيما يتعلق بمشكلة اللاجئين يتمسك بمبدأ حق اللاجئين في اختيار العودة الى الوطن أو التعويض وإعادة التوطين . وعند بحث مشكلة الحدود ، صرح عبد الناصر بأن توفير قطاع يربط مصر بالدول العربية شرط أساس لا يمكن تحقيق تسوية دائمة بدون تحقيقه ، وأضاف عبد الناصر « ان خط الحدود ينبغي ان يمتد من الضاهرية حوالى عشرة أميال جنوب غرب الخليل الى غزة » فأخبره اندرسون بأنه من المستحيل ان تقبل اسرائيل هذا التقسيم ، وان هذا الاقتراح ، من المؤكد انه سيحطم اية جهود لتسوية النزاع . وأعرب اندرسون عن أمله فى أن يعيد عبد الناصر التفكير فى مطالبه . غير ان عبد الناصر قد أعلن تمسكه بموقفه (٦٤) .

ولم تكن مسألة النقب هى وحدها سبب الاحباط الذى نشأ لدى الجانب الأمريكى فى المفاوضات مع عبد الناصر ، وانما كان هناك أيضا موقفه من مسألة توقيت اعلان التسوية .

فقد طرح عبد الناصر فكرة تحقيق السلام على مراحل ، بمعنى ان يتم بناء السلام بخطوات هادئة وتدرجية من خلال ثلاث مراحل زمنية ، فتكون محادثات المبعوث الأمريكى مع الجانبين المصرى والاسرائيلى هى المرحلة الأولى ، ويتم فيها تقريب وجهات النظر بين الطرفين ، ويتبع تلك المرحلة مرحلة ثانية يحاول فيها عبد الناصر اقناع الدول العربية بالسلام مع اسرائيل ، ويعمل على جمع كلمة الزعماء العرب على موقف عربى موحد من قضية الحرب والسلام مع اسرائيل ، ضمانا لقبول الاتفاق الذى سيصل اليه عبد الناصر

(٦٤) F.R.U.S. 1955-1957. Vol. XV. Message From R. Anderson to the Dept. of State, Cairo, Jan. 21, 1956. No. 13.

وبن جوريون . ثم يلي ذلك مرحلة أخيرة تجرى فيها مفاوضات
سلام بين العرب واسرائيل (٦٥) .

وكان من دواعي رضا الجانب الأمريكى عن منهج العمل المطروح
من جانب عبد الناصر ، أنه لم يقرر أجلا زمنيا محددا للمرحلة
الثانية ، الخاصة بخلق قبول عربى للتسوية . وصرح عبد الناصر
بأن تلك المرحلة ستستغرق فترة طويلة قد تصل الى ستة أشهر ،
وانه لن يمكن انجازها الا اذا سبقها فترة هدوء على الحدود (٦٦) .

ولم يكن الوضع الأمريكى فى الداخل يحتمل هذا التسوية
وقد أصبحت انتخابات الرئاسة الأمريكية على مرمى البصر ،
ووصلت الضغوط الاسرائيلية للحصول على السلاح وعلى ضمانات
أمن أمريكية حدا لم يعد فى امكان الادارة الأمريكية مقاومتها ،
وأثارت تقارير المخابرات الأمريكية الشكوك فى النوايا الاسرائيلية
تجاه مصر .

وهكذا أوضحت الجولة الأولى من المباحثات مع عبد الناصر
ان حلم السلام ليس من السهل تحقيقه ، فان ما عرضته مصر كحد
أدنى للحقوق العربية ، ليس من السهل انتزاعه من اسرائيل ،
وما أبدته مصر من استعداد لاستخدام ما تملك من القدرات السياسية
والمعنوية ، لا يتناسب مع حجم دور الشريك ، الذى حددته لها
الولايات المتحدة فى عملية السلام .

الا أنه فى المقابل ، نجحت الولايات المتحدة فى الحصول على
موافقة مصر على مبدأ الاعتراف باسرائيل والسلام معها ، التى كانت

F.R.U.S. 1955-1957. Vol. XV. Message From R. Ander- (٦٥)
son to the Dept of State, Cairo, Jan. 19, 1955. No. 3.

F.R.U.S. 1955-1957. Vol. XV. Message to Washington, (٦٦)
Cairo, Jan. 24, 1956. No. 22.

تعد من أهم مفاتيح تسوية النزاع ، وفي هذا الاطار اعتبر الجانب الأمريكي ، « انه برغم كل شيء قد كسب نقطة من عبد الناصر عندما جعله يوافق على ان يتحرك بشكل فعال نحو تسوية سلام مع اسرائيل » (٦٧) ، فقد كان السير في طريق السلام مع اسرائيل في ذلك الوقت يعد على حد قول عبد الناصر - « أصعب وأخطر قرار بالنسبة لأي زعيم عربي من هذا الجيل » (٦٨) .

وفي ٢٢ يناير سافر اندرسون الى اسرائيل ، لمواصلة جهود استكشاف فرص السلام ، والتقى بين جوريون وشاريت يوم ٢٣ يناير ، حيث استفسر اندرسون عن موقف اسرائيل من عملية السلام .

فتحدث بن جوريون مؤكدا رغبته القوية في تحقيق السلام ، بشرط « ان يكون السلام في اطار طموح اسرائيل الوطني » ، وشرح بن جوريون تلك النظرية بقوله « ان أرض اسرائيل صغيرة جدا ، والسلام الذي يتضمن خسارة في الأرض يكون انتحارا أكثر منه سلاما » ، وأضاف بن جوريون قائلا انه « طالما هناك أمل في الوصول الى تسوية ولو ١٪ ، فان اسرائيل ستتدخل . المفاوضات » (٦٩) .

على هذا النحو رد بن جوريون على نداء السلام ردا يجمع بين نعم ولا في وقت واحد . فهو يؤكد رغبة اسرائيل في السلام وفي نفس الوقت يعلن ان مسألة تنازل اسرائيل عن جزء من الأرض

Ibid. (٦٧)

Ibid. (٦٨)

F.R.U.S. 1955-1957. Vol. XV. Message From R. Anderson (٦٩)
to the Dept of State, Jerusalem, Jan. 23, 1956. No. 19.

التي تحتلها كـثمن للسلام ، هي مسألة خارج دائرة التفاوض ،
مما يعنى انه قد أنهى الحوار قبل ان يبدأ .

وكما رفضت اسرائيل التنازل عن قطاع يربط بين مصر
والعالم العربى ، رفضت قبول حل لمشكلة اللاجئين يضمن
للفلسطينيين حق تقرير المصير ، فصرح بن جوريون بأن « اعطاء
اللاجئين الحرية فى اختيار العودة الى الوطن أو التعويض
أمر لا مجال للبحث فيه (٧٠) » .

وهكذا رفضت اسرائيل المقترحات المصرية دون ان تقدم
اقتراحا واحدا يؤكد استعدادها للبحث فى جوهر عملية السلام ،
التي أصبحت ترتبط بانسحاب اسرائيل من جزء من الأراضى
العربية المحتلة ، ولم تكن اسرائيل على استعداد لمبادلة الأرض
بالسلام ، ومن ثم فقد رفضت كل التنازلات والمزايا التي
عرضتها مصر .

وللتهرب من تحدى السلام والتزامه اتجه التكتيك الاسرائيلى
نحو العمل على عرقلة جهود التسوية ، من خلال اثارة العقبات
الاجرائية ، التي نؤدى الى تحويل الجهود فى المباحثات الى قضايا
هامشية ، وصرفها عن جوهر القضية ، وهو مبادلة الأرض بالسلام ،
فطرح الجانب الاسرائيلى فى جلسة المحادثات الثالثة ، التي
انعقدت فى ٢٤ يناير ، اقتراح عقد محادثات مباشرة بين مصر
واسرائيل ، بدعوى ان ذلك سيكون الدليل على نوايا عبد الناصر
الطيبة ، وانه ما لم تنتهج مصر هذا السبيل ، فان حكومة اسرائيل

F.R.U.S. 1955-1957. Vol. XV. Message From R. Anderson (٧٠)
to the Dept of State, Jerusalem, Jan. 24, 1956. No. 26.

ستعتبر حديث عبد الناصر عن السلام ليس الا محاولة لخداع الرئيس ايزنهاور وخداع الاسرائيليين (٧١) .

ويلاحظ ان شاريت قد أوضح ان تلك المحادثات المباشرة ستقتصر على مناقشة مسائل ثانوية تمهيدا لمناقشة المسائل الرئيسية فيما بعد في جو من التفاهم المتبادل أفضل من الجو الحالي (٧٢) ، مما يوضح ان هدف اسرائيل هو محاولة تطويل المناقشات بقصد تهييط القوة الدافعة لجهود السلام .

على هذا النحو وضع التباين الشديد بين وجهتي النظر المصرية والاسرائيلية اذ لم يترك بن جوريون مجالا للشك لدى أندرسون في امكانية ان تقبل اسرائيل مقترحات التسوية المعروضة من جانب مصر ، وفي المقابل كان عبد الناصر يؤكد عدم امكانية المضي في عملية التسوية الا على أساس تلك المقترحات . وبذلك أصبح واضحا ان نجاح مهمة أندرسون مسألة بعيدة الاحتمال .

وكان عندئذ ان تدخل دالاس ، وطلب من أندرسون أن يركز العمل في الجولة الثانية للمحادثات على بحث تفاصيل العناصر الأخرى للتسوية ، وتحديد نطاق الاتفاق ومناطق الخلاف وطبيعته .

واقترح دالاس ان يبحث أندرسون مع عبد الناصر الخطط التي يقترحها لاعادة توطين اللاجئين الذين سيختارون التعويض واعادة التوطين ، والمبالغ التي يعتبرها عبد الناصر تعويضا

F.R.U.S. 1955-1957. Vol. XV. Message From R. Anderson (٧١)
to the Dept of State, Jerusalem, Jan. 25, 1956. No. 29.

Ibid.

(٧٢)

مناسبا . كذلك طلب دالاس من اندرسون ان يستوضح موقف عبد الناصر بخصوص امكانية ان يستخدم نفوذه للحصول على موافقة الدول العربية الأخرى على اقتسام القدس بين اسرائيل والأردن ، وان يسأله عن تصوراته بشأن كيفية تحقيق الاشراف على الأماكن المقدسة . واقترح دالاس ان يحاول اندرسون معرفة الصيغ التي يقترحها عبد الناصر بخصوص انتهاء المقاطعة الثانوية ، والغاء القيود على الملاحة الاسرائيلية في السويس وفي خليج العقبة (٧٣) .

وكان من رأى دالاس ان الحصول من عبد الناصر على نصوص محددة لكل عناصر التسوية سيكون الورقة التي تستطيع بها الولايات المتحدة الضغط على اسرائيل لكي تقدم تنازلات فيما يتعلق بمسألة النقب ، من منطلق ان التسوية قد أصبحت تتوقف على موقف اسرائيل من تلك المسألة ، وقال دالاس ان الولايات المتحدة لا تستطيع ان تضغط على اسرائيل على أساس مجرد تصريح من جانب عبد الناصر بأنه فى حالة التوصل الى اتفاق بشأن مسألتى النقب واللاجئين ، فان المشاكل الأخرى ستحل من تلقاء نفسها (٧٤) .

وفى اطار تلك الخطة الأمريكية ، تركزت جهود اندرسون فى جولة المحادثات الثانية فى محاولة حمل عبد الجاصر على البدء فى عملية التسوية .

F.R.U.S. 1955-1957, Vol. XV. Message From R. Secretary (٧٣)
of State, to R. Anderson at Cairo, Jan. 24, 1956.

F.R.U.S. 1955-1957, Vol. XV. Message From R. Secretary
of State, to R. Anderson at Cairo, Jan. 25, 1956.

F.R.U.S. 1955-1957, Vol. XV. Message From R. Secretary (٧٤)
of State to R. Anderson at Cairo Jan. 26, 1956.

F.R.U.S. 1955-1957, Vol. XV. Message From R. Secretary
of State to R. Anderson at Cairo, Jan. 28, 1956.

ففي اللقاء الذي جرى في ٢٦ يناير ١٩٥٦ ، أخبر أندرسون عبد الناصر بأن الولايات المتحدة تعتقد أنه يمكن تحقيق تسوية من خلال العمل على أساس البرنامج المرحلي الذي اقترحه عبد الناصر ، وأكد أندرسون الحاجة الى سرعة البدء في اتخاذ خطوات عملية نحو التسوية ، وأهمية عنصر الوقت . واقترح أندرسون انشاء مجموعة عمل مهمتها بحث المسائل الفنية ، ومتابعة العمل على تحضير الشعب المصري والشعوب العربية لقبول تسوية مع اسرائيل ، بالاضافة الى مناقشة عناصر التسوية .

ورد عبد الناصر بأن أبدى استعداداه للعمل على الفور وفقا للبرنامج المقترح ، ووافق على انشاء مجموعة عمل ، مكونة من زكريا محيي الدين وعلى صبرى ، لتكون على اتصال مستمر بالجانب الأمريكى ، بهدف انجاز العمل اللازم للوصول الى تسوية ، وان يتم استئناف المشاورات معه فى فترات منتظمة ، بشأن ما تم انجازه من عمل من خلال مجموعة العمل (٧٥) .

وبذلك نجح أندرسون فى ان يضيف الى المحادثات بعدا لم يكن مطروحا فى الجولة الأولى ، وهو توسيع نطاق المحادثات ليتجاوز حدود الكلام والتصريحات الى الأفعال والتحركات الفعلية نحو السلام .

بهذا الشكل اكتسبت جهود التسوية ايقاعا أسرع ، واستطاع الجانب الأمريكى ، بالتعاون مع مجموعة العمل المصرية ، انجاز الهدف الرئيسى من تلك المرحلة ، أى الوصول الى اتفاق مع مصر على كل عناصر التسوية ، فتم وضع ورقة عمل تتضمن بيانا

F.R.U.S. 1955-1957, Vol. XV. Message From R. Secretary (٧٥)
of State, to R. Anderson at Cairo, Jan. 28, 1956.

مصريا بالمبادئ العامة التي توفر أساسا مرضيا لحل النزاع العربي /
الاسرائيلي (٧٦) .

وكان الموضوع الثاني الذي طرحه أندرسون للمناقشة في
جولته الثانية مع عبد الناصر يدور حول مسألة المحادثات المباشرة
بين مصر واسرائيل فنقل أندرسون لعبد الناصر طلب اسرائيل
باجراء محادثات مباشرة مع مصر « على أى مستوى مناسب » فرد
عبد الناصر بأنه ، برغم ما أثبتته تجربته السابقة في المحادثات
المباشرة مع اسرائيل من عدم جدوى تلك المحادثات ، التي تتخذ
منها اسرائيل وسيلة لخداعه ، فانه سيعيد التفكير في اعادة فتح
قنوات الاتصال مع الاسرائيليين . وفوض عبد الناصر أندرسون في
ان يبلغ حكومة اسرائيل بأنه سيدرس امكانية تحقيق طلبها (٧٧) .

وفي ٣١ يناير سافر أندرسون الى اسرائيل ، والتقى
بين جوريون وشاريت ، وصرح لهما بأن عبد الناصر قد وافق على
ان يدرس مسألة اعادة فتح مفاوضات مباشرة مع اسرائيل ،
ثم عرض أندرسون قائمة بالبنود التي تمت مناقشتها مع
عبد الناصر ، وأشار الى انها تمثل في مجموعها نقاط اتفاق ، سواء
في المبدأ أو في التفاصيل (٧٨) .

وهكذا لم يعد لدى اسرائيل الا هامش ضيق للمناورة ،
يعد ان أثبتت مصر بالفعل وليس بالكلام انها ترغب حقيقة في

F.R.U.S. 1955-1957. Vol. XV. Message to R. Anderson at (٧٦)
Washington Cairo, Feb. 4, 1956 No. 74.

F.R.U.S. 1955-1957. Vol. XV. Message to From R. Ander- (٧٧)
son to the Dept of State, Cairo, Jan. 28, 1956 No. 34.

F.R.U.S. 1955-1957. Vol. XV. Message to From R. Ander- (٧٨)
son to the Dept of State, Jerusalem, Feb. 1, 1956 No. 66.

تحقيق السلام ، مما يعنى ان انتهاء النزاع قد أصبح يتوقف على قبول اسرائيل تقديم التنازلات المطلوبة منها مقابل السلام . وكان عندئذ ان لجأت اسرائيل الى حيلة تتحصن وراءها الى ان تتولى مصر رفع شعار الرفض بدلا منها ، فتراجعت بشكل مفاجيء عن طلب عقد محادثات مباشرة مع مصر « على أى مستوى مناسب » ، وطرح بن جوريون الخيار الوحيد المتيقن من رفض مصر له مسبقا ، وهو لقاء عبد الناصر وجها لوجه ، وأعلن بن جوريون « انه لن يصرح أبدا بالثمن الذى يود ان يدفعه مقابل السلام الى أى طرف ثالث » (٧٩) .

ولم يكن ذلك يعنى فقط ان بن جوريون ينهى مهمة أندرسون، التى هى فى الأساس التوسط بين الطرفين للتقريب بين وجهات نظرهما ، وانما كان يعنى أيضا انه ينهى المحادثات ذاتها ويفرغها من مضمونها ، من خلال تحويل الأضواء من قضية الأراضي المحتلة الى قضية التخاطب المباشر بين العرب واسرائيل .

وكما توقع بن جوريون ، رفض عبد الناصر بمنتهى الحسم والوضوح حتى مجرد التفكير فى مثل هذا اللقاء ، وقال لاندرسون ان تحقيق الطلب الاسرائيلى يعنى تعريض أمنه الشخصى للخطر ، وأضاف عبد الناصر قائلا ان ذلك اللقاء قد يكون ممكنا عندما يصبح العرب أكثر تقبلا لفكرة السلام مع اسرائيل (٨٠) .

وبذلك استطاعت اسرائيل اختلاق جدل لامبرر له ولا جدوى من ورائه ، حول مسألة لقاء بن جوريون وعبد الناصر ، سوى

Ibid.

(٧٩)

F.R.U.S. 1955-1957. Vol. XV. Message to From R. Anderson of the Dept of State, Cairo, Feb. 3, 1956 No. 72. (٨٠)

إدخال المحادثات فى حلقة مفرغة وافشال كل ما بذل من جهود لتحقيق السلام .

على هذا النحو انتهت جولة المباحثات الثانية بتأكيد انعدام أى أمل فى الحصول على استجابة اسرائيلية لنداء السلام ، بل وتأكيد اصرار اسرائيل على السير فى طريق الحرب ، حيث كشفت كل المباحثات التى أجرتها حكومة اسرائيل مع المبعوث الأمريكى ، عن انها قد جعلت لمسألة الحصول على السلاح الأولوية القصوى لاهتماماتها .

ونظرا لأن الاعداد للمرحلة التالية كان يستلزم اجراء مناقشات فى الولايات المتحدة على أعلى مستوى ، فقد قرر أندرسون العودة الى واشنطن ، واخبار الطرفين المصرى والاسرائيلى بأنه سيعود الى المنطقة بعد أسبوع واحد لاستئناف محادثات السلام (٨١) .

وفى نهاية شهر فبراير بدأت الحكومة الأمريكية فى الاعداد للجولة الثالثة والأخيرة للمحادثات بارسال خطابات من قبل الرئيس ايزنهاور الى كل من عبد الناصر وبن جوريون تخبرهما بأن أندرسون سيعود الى المنطقة فى خلال أيام لاستئناف المحادثات معهما . وقال ايزنهاور فى رسالته لبن جوريون ، ان طلب اسرائيل بخصوص الحصول على السلاح يلقى اهتمامه الشخصى (٨٢) . وصرح ايزنهاور فى رسالته لعبد الناصر باهتمامه الشديد بمتابعة

F.R.U.S. 1955-1957. Vol. XV. Message From R. Anderson (٨١)
to the Dept of State, Athens, Feb. 3, 1956 No, 72.

F.R.U.S. 1955-1957. Vol. XV. Letter From President (٨٢)
Eisenhower to the Prime Minister Ben Gurion, Washington,
Feb. 27, 1956.

المفاوضات التي تجرى فى القاهرة بشأن السد العالى (٨٣) .

وفى أوائل مارس وصل أندرسون الى القاهرة ، وكان أول لقاء بينه وبين جمال عبد الناصر وزكريا محيى الدين وعلى صبرى فى ٤ مارس ١٩٥٦ . وأهمية تلك الجلسة ترجع الى ما تم فيها من كشف للأوراق والمواقف بوضوح تام ، فطرح كل طرف الموضوعات التي يعطيها أولوية ، وحاول ان يدفع الطرف الآخر الى العمل على تحقيقها .

فتحدث عبد الناصر عن حلف بغداد ، وأفاض فى شرح قلقه العميق بسبب هذا الموضوع ، وتحدث أندرسون عن تسوية النزاع العربى / الاسرائيلى وحاول ان يقنع عبد الناصر بأن ذلك مجال مناسب لممارسة الزعامة المصرية وبأن قيام عبد الناصر بهذا الدور سيكون له دلالة كبرى على قدراته على تولى الزعامة العربية . وأكد عبد الناصر ان قلقه بشأن مسألة التسوية مع اسرائيل سيقبل بشكل كبير « اذا ما أزيل هذا الخطر عن ظهره » . وهنا سأل أندرسون عبد الناصر بشكل صريح ومحدد اذا كان سيتحرك لتسوية النزاع مع اسرائيل اذا ما أصبح واثقا من انه لن يكون هناك أية جهود لضم دول عربية أخرى للحلف ، فرد عبد الناصر على الفور بالاجاب . فعرض عليه أندرسون ان تقدم له الولايات المتحدة تأكيدا بشأن تلك المسألة ، مقابل تأكيد من جانبه بأنه سيعمل على الفور على تحقيق تسوية مع اسرائيل . وبينما لم تصل المناقشة حول هذه النقطة الى حد الالتزام الفعلى ، فان عبد الناصر قد وافق على ان هناك امكانية للاتفاق (٨٤) .

F.R.U.S. 1955-1957. Vol. XV. Letter From President (٨٣)
EisenhoWer to the prime Minister Nasser, Washington, Feb.
27, 1956.

F.R.U.S. 1955-1957. Vol. XV. Message From R. Anderson (٨٤)
to the Secretary at Karachi, Cairo March 5, 1956, No. 110.

لقد أصبح واضحا اذن ان حل قضية النزاع العربى / الاسرائيلى أصبح رهنا بحل قضية حلف بغداد وزعامة العالم العربى . وأدرك أندرسون ان تحقيق المصالح الأمريكية فى المنطقة يرتبط بتحقيق المصالح المصرية فيها، فقد « بدا واضحا ان عبد الناصر كان منشغلا فى كل المحادثات التى أجراها مع الجانب الأمريكى بموضوع حلف بغداد أكثر من أى شىء آخر » (٨٥) .

وهكذا عادت المحادثات الى نقطة البداية ، وتساءل أندرسون فى برقيته الى دالاس عن التأكيدات التى يمكن تقديمها لعبد الناصر بشأن مسألة تجميد حلف بغداد ، مقابل الحصول على تأكيدات من عبد الناصر بالسعى الجاد لتحقيق تسوية النزاع مع اسرائيل (٨٦) .

غير ان الجانب الأمريكى لم يلبث ان فوجىء فى الجلسة التى عقدت فى اليوم الثانى بتغير حساد ومفاجىء فى موقف جمال عبد الناصر ، وصل الى حد تراجع الدور المصرى فى عملية السلام .

فلقد رفض عبد الناصر ان يجتمع بمبعوث اسرائيل قبل الاتفاق مع الولايات المتحدة على خطة عمل لحل المشاكل التى تعاني مصر منها فى المنطقة ، وقبل التوصل الى حل لنقاط الخلاف الأساسية بين مصر واسرائيل . وسأله أندرسون اذا كان يقبل الاجتماع بمواطن أمريكى يهودى فرفض عبد الناصر قائلا « انه سيظل يهوديا » (٨٧) . وبذلك أغلق عبد الناصر تسانما باب امكانية الاجتماع المباشر مع اسرائيل فى أى شكل من أشكاله .

Ibid.

(٨٥)

Ibid.

(٨٦)

F.R.U.S. 1955-1957. Vol. XV. Message From R. Anderson (٨٧)
to the Secretary of State at Karachi, Cairo, March 6, 1956.
No. 111.

ثم لم يلبث عبد الناصر ان طرح موقفا يخرج عن اطار كل الحسابات الأمريكية عندما صرح بأن من الصعب على مصر القيام بمبادرة رسمية للصالح مع اسرائيل ، ومن ثم فانه لن يستطيع تقديم التسوية التي سيتم التوصل اليها مع اسرائيل الى الدول العربية باعتبارها تمثل أفكاره وآراءه الشخصية ، وانما ينبغي أن يقوم طرف خارجي مناسب بمهمة تقديم مقترحات التسوية الى كل من مصر والدول العربية الأخرى للنظر فيها .

ورد أندرسون ، الذي فوجئ بموقف عبد الناصر ، بقوله « ان ذلك عنصر جديد ، وقد كنا حتى الآن نعتقد ان مصر ستتكفل بتحقيق موافقة عربية على تسوية تتضمن المبادئ التي هي قد وافقت عليها » .

وحاول أندرسون ان يقنع عبد الناصر بأن تتولى مصر مركز الزعامة وقيادة الدول العربية في مسألة تسوية النزاع العربي / الاسرائيلي ، ورد عبد الناصر بقوله « أنتم تتحدثون باستمرار عن المشاكل مع اسرائيل كما لو كانت مشاكلنا نحن التي يجب علينا ان نحلها . انها في الواقع مشاكلكم أنتم وعليكم وليس علينا ايجاد حلول لها . دورنا الوحيد هو ان نساعدكم في محاولة اقناع الدول العربية بالموافقة على تسوية متفق عليها . اننا نريد مناقشة السياسات المصرية والأمريكية في المنطقة ، وعليكم أنتم ايجاد الوسائل الجديدة لمواجهة مشكلة عدوانية الاسرائيليين » (٨٨) .

وبهذا الشكل سحب عبد الناصر يده من مبادرات التسوية ، وأعلن موقفه بصراحة تامة بقوله « أنا لا أريد ان أخاطر بمستقبلي

ومستقبل بلدى فى أية ظروف مشابهة لحادث الملك عبد الله « (٨٩) ،
وقال عبد الناصر « أنا لا أستطيع أن أقود الدول العربية فى هذا ،
والا سأقضى على زعامتى » (٩٠) . وبذلك قضى عبد الناصر على
كل ما كان لدى الولايات المتحدة من أمل فى امكانية استخدام
زعامته القومية وتأثيرها على العالم العربى لتحقيق تسوية للنزاع
العربى / الاسرائيلى .

ولم يجد أندرسون لذلك التحول المفاجئ الذى طرأ على
موقف عبد الناصر من تفسير سوى تخوفه من تأثير محادثات السلام
على المحادثات العربية ، التى كانت تدور فى ذلك الوقت بين
عبد الناصر والملك سعود وشكرى القوتلى فى القاهرة ، لعقد
اتفاقية دفاع مشترك بين مصر والسعودية وسوريا (٩١) .

وهو تفسير منطقى ، تتأكد صحته مما قاله عبد الناصر
لأندرسون ، أثناء محاولة أندرسون اقناعه بأنه يستطيع تحقيق
زعامته القومية من خلال اتخاذ موقف قيادى للدول العربية الأخرى
للاستجابة لتسوية النزاع العربى / الاسرائيلى ، عن ان دخوله
كشريك كامل فى مفاوضات تسوية النزاع سيكسبه تأييد الرأى
العام العالمى ، ولكنه سيفقده تأييد العالم العربى (٩٢) .

وعلى كل ، فمما لاشك فيه ، ان عبد الناصر قد وضع فى
حساباته ان عمله سيلقى معارضة الزعماء العرب ، الذين لم يكونوا

(٨٩) وكان الملك عبد الله قد اغتيل عندما انتشرت أنباء اتصاله بالاسرائيليين

واتجاهه نحو الصلح معهم .

Ibid.

(٩٠)

Ibid.

(٩١)

F.R.U.S. 1955-1957. Vol. XV. Message From R. Anderson (٩٢)

to the Acting Secretary of State, Athens, March 7, 1956.

No. 117.

فى ذلك الحين قد وصلوا بعد الى مرحلة استنفاد الجهد الذى يدفعهم الى التسليم بالسلام مع اسرائيل ، وسيصدم الشعوب العربية التى التصقت به وتعلقت آمالها الوطنية عليه ، بعد ان أثار فى نفوسهم الأمل فى امكانية استرداد الحقوق العربية فى فلسطين ، بجمع شمل العرب ومواجهة اسرائيل .

وتتعلق حسابات عبد الناصر فى جزء منها ، بموقفه من قضية السلام مع اسرائيل ، وهنا نلاحظ ان عبد الناصر ، وان كان لا يوجد لديه فى تلك المرحلة أدنى نية للتورط فى حرب مع اسرائيل ، كما أوضحت التصريحات التى أدلى بها فى كل جلسات المحادثات التى أجراها مع أندرسون ، الا أن قضية السلام فى حد ذاتها لم تكن تحتل مساحة مهمة فى فكر عبد الناصر فى ذلك الوقت ، ولم تمثل بالنسبة له هدفا سياسيا ، يتبناه ويسعى الى تحقيقه ، وانما كانت بالنسبة له الطريق الى الوفاق مع الغرب ، الذى كان خطوة ضرورية لابد منها لتحقيق الزعامة القومية التى كان يحلم بها ، والتى تصدرت أولويات اهتمامه .

ويرجع موقف عبد الناصر من قضية السلام الى أن امكانية قيام اسرائيل بهجوم على مصر لم تكن تسبب له قلقا فى ذلك الوقت ، فبرغم الاعتداءات الاسرائيلية المتواصلة على الحدود المصرية ، لم يتوقع عبد الناصر ان يتطور الأمر الى حرب ، فلقد كان يعتقد - وفقا لما ذكره أندرسون - ان المصلحة الأمريكية تقتضى عدم قيام حرب فى المنطقة ، وان التأثير الأمريكى على اسرائيل نتيجة للعلاقات الخاصة بينهما كاف لمنعها من شن حرب ضد مصر (٩٣) .

F.R.U.S. 1955-1957. Vol. XV, Message From R. Anderson (٩٣)
to the Secretary of State at Karachi, Cairo, March 6,
1956. No. 115.

وعلى الرغم من أنه قد أصبح واضحا تماما بالنسبة لاندرسون « ان أية محادثات مع عبد الناصر لن تكون مثمرة » ، بعد ان اتضح ان اقناعه بقيام مصر بدور الشريك الكامل فى تسوية النزاع ليس ممكنا ، الا أنه قد طلب فى نهاية الجلسة اجراء محادثات اضافية قبل سفره الى اسرائيل ، الذى كان محدد له يوم ٧ مارس ، من أجل ان يترك الأبواب مفتوحة أمام امكانيات تجديد التحرك نحو تسوية . ووافق عبد الناصر على عقد جلسة فى صباح اليوم الثانى (٩٤) .

غير ان الجانب الأمريكى ، بعد أن أعاد حساباته على ضوء المتغيرات التى حدثت فى الموقف المصرى ، اتجهت خطته نحو العمل على تحميل عبد الناصر مسؤولية فشل المحادثات . ومن هنا بادرنادرسون بمقابلة على صبرى فى صباح ٦ مارس ، ليقول انه وان كان يسعده أن يجتمع مع عبد الناصر ، الا أنه لا يوجد لديه أية مقترحات أخرى ، غير التى قدمها من قبل ، وأضاف أندرسون قائلا ، انه سيكون ممتنا اذا ما رغب عبد الناصر فى اجراء محادثات اضافية ، واذا ما كان لديه مقترحات ايجابية لاحتراز تقدم نحو التسوية ، ويود مناقشتها معه (٩٥) .

بذلك قام أندرسون بمحاولة هجومية لالقاء الكرة فى الملعب المصرى ، انتظارا لرد الفعل ، فاما قبولا يذلل العقبات التى اعترضت طريق التسوية ، واما رفضا تتحمل مصر به تبعات عملها .

F.R.U.S. 1955-1957. Vol. XV. Message From R. Anderson (٩٤)
to the Secretary of State at Karachi, Cairo, March 6, 1956.
No. 111.

F.R.U.S. 1955-1957. Vol. XV. Message From R. Anderson (٩٥)
to the Acting Secretary of State, Athens Cairo, March 7,
1956. No. 117.

ولم ينتبه عبد الناصر لابعاد تلك المناورة السياسية ، فأرسل على صبرى بعد ظهر نفس اليوم ، ليبلغ أندرسون بأنه « لا يوجد لدى عبد الناصر مقترحات اضافية أو موضوعات تستلزم المناقشة » (٩٦) . وكان معنى ذلك ان عبد الناصر يخلق بـباب الوساطة الأمريكية .

وبذلك انقلب الوضع رأسا على عقب ، وأصبحت مصر ، وليست اسرائيل ، هي المسئولة عن فشل محادثات السلام ، وألقت الولايات المتحدة على مصر مسئولية تعنت اسرائيل ، مع كل ما يترتب على ذلك من تبعات .

والسؤال الذى يفرض نفسه الآن هو : لماذا اندفع عبد الناصر الى المبادرة بتحمل مسئولية فشل المحادثات ، مع ان كل شواهد الموقف الاسرائيلي كانت تشير الى قدر من التعنت والتشدد من جانب اسرائيل ، يكفى لتحطيم أية محادثات ؟

وفى ضوء هذا السؤال يتبين ان التسرع فى انهاء المحادثات من جانب عبد الناصر قد أعطى لاسرائيل الفرصة لتأكيد صسحة ادعاءاتها بأن مصر لا تريد السلام ، وبالتالي لتبرير اصرارها على السير فى طريق الحرب والعدوان .

ففى ٧ مارس سافر أندرسون الى اسرائيل ، واجتمع بين جوربون وشاريت فى ٩ مارس ، حيث عرض أندرسون نتائج زيارته لمصر ، ثم طرح أندرسون على المسئولين الاسرائيليين فكرة مواصلة السير فى عملية السلام على أساس تقديم مشروع سلام

أمريكي جاهز للحكومتين المصرية والإسرائيلية (٩٧) .

ورد بن جوريون على اقتراح أندرسون بقوله « تستطيعون مواصلة جهود بعثتكم ، اذا كنتم تريدون مواصلتها ، ولكن الشيء الوحيد الذي ينبغي ان أوليه اهتمامي الآن هو دفاع اسرائيل وأمن شعبها » وأعلن بن جوريون بوضوح تام ان هدفه القادم سيكون إعادة تقييم مواقفه ، وانه لن يدع الآمال الناتجة عن هذه البعثة تحركه بعد الآن . واتهم بن جوريون بعثة أندرسون بأنها قد عملت ضد مصالح اسرائيل ، بتوفيرها وقتا اضافيا لمصر . لاستيعاب الأسلحة السوفيتية وأضاف بن جوريون قائلا « ان المشكلة لم تعد مشكلة تحقيق السلام في المستقبل القريب وانما كيفية تفادي الحرب » . وأكد بن جوريون ان ذلك يمكن تحقيقه فقط ببناء قوة دفاعية لاسرائيل كافية لمنع الاعتداء عليها (٩٨) .

وكانت تصريحات بن جوريون بمثابة اعلان واضح عن انصراف اسرائيل عن الحل السلمي واتجاهها للحرب ، وهو ما أكدته شباريت لاندرسون بقوله « ان كل الطرق أصبحت تؤدي الى الحرب » (٩٩) .

وبذلك انتهت بعثة أندرسون بفشل ذريع ، بعد ان أثبتت عدم امكانية تحقيق مشروع السلام الأمريكي / البريطاني « ألفا » ولم تسفر عن أى نتيجة سوى انقلاب الولايات المتحدة والغرب ضد مصر ، وتعميق الصراع بين مصر واسرائيل .

F.R.U.S. 1955-1957. Vol. XV. Message From R. Anderson (٩٧)
to the Secretary of State at New Delhi, Tel Aviv, March 9,
1956. No. 121.

Ibid. (٩٨)

Ibid. (٩٩)

مبادرة يارنج بين السلام والحرب

د . عبد العظيم رمضان

نقطة البداية في الكلام عن مبادرة يارنج ، هي حرب يونية ١٩٦٧ وما ترتب عليها من هزيمة ساحقة منيت بها القوات المصرية في سيناء ، والقوات السورية في الجولان ، والقوات الأردنية في الضفة الغربية .

قبل هذه الحرب كانت القضية الفلسطينية تحتل مكان الصدارة في اهتمامات مصر والدول العربية المحيطة بإسرائيل ، وكانت هي أصل النزاع ، فإسرائيل لم توجد إلا لأن فلسطين قد اختفت من الوجود ، وعودة فلسطين إلى الوجود لا تتحقق إلا باختفاء إسرائيل من الوجود . وهذا هو ما عبر عنه الدكتور فايز صايغ بقوله : « ان إسرائيل موجودة لأن فلسطين قد منعت من أن توجد . فوجود إسرائيل يكمن في عدم وجود فلسطين » . ومن هنا قامت السياسة العربية على ضرورة إزالة إسرائيل حتى تعود فلسطين إلى الوجود .

على أن حرب يونية ١٩٦٧ أتت بمتغير جديد ، هو احتلال إسرائيل سيناء والجولان والضفة الغربية وغزة ، وبذلك تفاقمت المشكلة وتعقدت ، لأن الأراضي الجديدة التي احتلت تنتمي لثلاث دول هي مصر وسوريا والأردن ، وبعضها واقع تحت إدارتها ، وهذه

الدول لها حدود معترف بها دوليا ، يضمنها القانون الدولي وميثاق هيئة الأمم المتحدة وميثاق جامعة الدول العربية والمواثيق الدولية ، كما أن لهذه الدول جيوشا وعلاقات دولية وشعوبا تحكمها ، ولذلك لا تستطيع ترك اسرائيل تحتل تلك الأراضي التي احتلتها في حرب يونية ١٩٦٧ طويلا حتى لا تؤثر على مصالحها وهيبتها ، ومن هنا تغيرت أولويات الصراع العربي الاسرائيلي ، فتراجعت القضية الفلسطينية الى المقام الثاني ، وتقدمت قضية تحرير الأراضي العربية التي احتلتها اسرائيل الى المقام الأول . وفي الوقت نفسه اختفت قضية ازالة اسرائيل من الوجود ، وتقدمت قضية ازالة آثار العدوان .

وهذا هو ما عبر عنه قرار مجلس الأمن المشهور رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٦٧ ، الذي تضمنت نصوصه « احترام السيادة والحدود الاقليمية والاستقلال السياسي لكل دول المنطقة ، وحقها في أن تعيش آمنة في نطاق حدود غير مهددة باستخدام القوة » ، وذلك في مقابل انسحاب اسرائيل من الأراضي العربية المحتلة - أو كما عبر عنها القرار « أراض عربية محتلة » .

وقد برر عبد الناصر قبول هذا التغيير في استراتيجية مصر تجاه اسرائيل ، وقبوله بالوجود الاسرائيلي في مقابل الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة في عدوان يونية ١٩٦٧ بقوله : « بعد نكسة ٥ يونيو ونتائجها الخطيرة المحزنة بالنسبة لأمتنا العربية ، فقدنا الجزء الأكبر من قواتنا العسكرية ، ولم يكن عندنا بديل عن الحل السلمي ، اذ لم يكن عندنا قوات مسلحة تستطيع أن نعتد عليها » .

على أن عبد الناصر فرق بين قضيتين : الأولى قضية ازالة آثار العدوان ، والثانية القضية الفلسطينية . وبالنسبة للقضية الأولى فقد اعتبر اعترافه بالوجود الاسرائيلي كافيا كثرمن لانسحاب اسرائيل من الأراضي المحتلة ، أما بالنسبة للقضية الثانية ، وهي القضية

الفلسطينية ، فقد قرنها بالسلام مع اسرائيل ، وبمعنى آخر أنه اعتبرها الأصل في قضية السلام .

وقد عبر عبد الناصر عن ذلك في حديث له مع سولز برجر في ٢٦ فبراير ١٩٦٩ بقوله : « اذا استطعنا حل كل من مشكلة الأراضي المحتلة ومشكلة لاجئي فلسطين معا ، فان ذلك سوف ينتهي الى تسوية سلمية ، ولكن اذا سويت مشكلة الأراضي المحتلة فقط ، وأهملنا الجانب الآخر ، فلن يكون هناك سلام » .

وهنا نلاحظ أن عبد الناصر يستخدم في وصف الفلسطينيين اسم « اللاجئين » . ويرجع ذلك الى أن تصوره لحل القضية الفلسطينية كان يقوم على تنفيذ قرارات الأمم المتحدة في دوراتها المنعقدة في أعوام ١٩٤٨ و ١٩٤٩ و ١٩٦٦ ، وهي التي تقضى بحق الفلسطينيين في العودة الى وطنهم .

ونلاحظ أن فكرة قيام الدولة الفلسطينية لم تكن قد برزت الى الوجود ، اذ لم تعترف منظمة التحرير الفلسطينية وقتذاك بالقرار رقم ٢٤٢ ، على أساس أنه لم يتضمن حل المشكلة الفلسطينية ، وكان هدفها هو قيام الدولة الفلسطينية الديمقراطية على أرض فلسطين التي يعيش فيها العرب واليهود كمواطنين متساوين في الحقوق - وبالتالي لم يكن ثمة أساس لفكرة قيام الدولة الفلسطينية بمعناه الحالي الذي يشتمل - بالضرورة - على قبول وجود الدولة الاسرائيلية .

والمهم هو أنه كان من الطبيعي أن يشتمل قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٦٧ على تعيين أداة منفذة له تعمل على تحقيق شروطه ، وقد تمثلت هذه الأداة في جوناواريانج ، الذي نص القرار على أن يقوم السكرتير العام للأمم المتحدة بتعيينه كممثل خاص له للذهاب الى الشرق الأوسط ، لاجراء اتصالات مع الدول المعنية ،

من أجل الوصول الى اتفاق ، والمساعدة في الجهود الرامية الى تحقيق حل سلمي مقبول وفقا للنصوص والمبادئ الواردة في القرار .

كان جونار يارنج في ذلك الحين سفيراً للسويد في الاتحاد السوفيتي ، حين عينه السكرتير العام للأمم المتحدة ممثلاً خاصاً له لتنفيذ قرار مجلس الأمن . وقد أبلغ مصر بهذا التعيين ، فردت مصر يوم ٢٧ نوفمبر ١٩٦٧ بأنها « ترحب باستقبال مبعوث الأمم المتحدة جونار يارنج ، وانها على استعداد للتعاون معه » .

وفي الفترة من صدور قرار مجلس الأمن الى مارس ١٩٦٩ ، قام جونار يارنج بزيارة عواصم الدول المعنية في النزاع ، كما قام بسلسلة من الاتصالات مع حكومات الدول الكبرى المهتمة بالنزاع ، كما قام بزيارة عواصم دول الشرق الأوسط أكثر من مرة ، وذلك قبل أن يستطيع التقدم في مارس ١٩٦٩ بقائمة من الأسئلة الى الحكومات المعنية ، (مصر والأردن واسرائيل) بغية توضيح أحكام القرار رقم ٢٤٢ بناء على اجابات هذه الحكومات .

وقد أوضحت هذه الاجابات مدى الاختلاف الجذري الواقع بين الجانبين العربي والاسرائيلي ، ليس فقط في تفسير قرار مجلس الأمن السالف الذكر ، وانما في فهم مهمة السفير يارنج نفسها . فبينما اعتبر الجانب العربي مهمة يارنج منحصرة في العمل على تنفيذ قرار مجلس الأمن ، وبخاصة أهم فقرة من فقراته ، وهي الاشراف على عملية انسحاب القوات الاسرائيلية من الأراضي العربية المحتلة - فقد اعتبر الجانب الاسرائيلي مهمة يارنج مقصورة على التمهيد لتنظيم اللقاء بين الدول المعنية لكي تتفاوض بعد ذلك مباشرة .

والمهم هنا هو التنازلات التي قدمتها مصر في أجوبتها ، لأول مرة منذ نشأة الصراع العربي الاسرائيلي . فقد أبدت موافقتها على

التعهد بإنهاء حالة الحرب ، وأيضا تعهدها باحترام سيادة ووحدة أراضي كل دولة في المنطقة واستقلالها السياسي ، وقبلت صراحة حق كل دولة في المنطقة في أن تعيش بسلام ضمن حدود آمنة معترف بها . كذلك قبلت مبدأ حرية الملاحة في الممرات المائية في المنطقة .

على أن مصر قرنت ذلك كله بانسحاب القوات الاسرائيلية من كل الأراضي العربية المحتلة نتيجة عدوان ٥ يونية ١٩٦٧ ، وتنفيذها بنود قرار مجلس الأمن ، وأوضحت أن المقصود بتنفيذ قرار مجلس الأمن من ناحية اسرائيل أنه يشمل ، الى جانب الانسحاب الكامل ، التوصل الى تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين .

أما اجابات اسرائيل ، فقد كان العامل المشترك فيها هو عدم تضمينها أي التزام مسبق من جانب الحكومة الاسرائيلية ، وافترضها التوصل الى معاهدات صلح قبل انسحاب أية قوة اسرائيلية ، وافترضها ضمنا ان هذا الانسحاب لن يكون كاملا . كما أنها حاولت التنصل من أية مسئولية منفردة عن حل مشكلة اللاجئين .

وقد كان من أهم أوجه الخلاف التي كشفت خلال الاجابات السابقة ، هو ما تعلق بفكرة عقد معاهدة سلام بين الأطراف المعنية ، فبينما كانت اسرائيل ترى أن السلام يجب أن يجسد في معاهدات سلام ثنائية بينها وبين كل دولة عربية على حدة ، كانت مصر ترى أنه « بالنظر الى تجربتها السابقة مع اسرائيل ، والغاء الأخيرة أربع اتفاقات « اتفاقات الهدنة » ، فانها تعتقد أن الوثيقة التي توقعها وتلتزم بمقتضاها بتنفيذ التزاماتها ، يجب أن توجه الى مجلس الأمن ، على أن توقع اسرائيل أيضا وثيقة توجهها الى مجلس الأمن وتتعهد فيها بتنفيذ التزاماتها الناشئة عن قرار مجلس الأمن الصادر في ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧ .

كان هذا هو الطور الأول من مهمة جونار يارنج ، وكانت تلك هي نتائجه ، وهي نتائج أقنعت عبد الناصر بأن فرصة عقد السلام مع إسرائيل هي فرصة منعقدة تقريبا ، وأن ما أخذ بالقوة لن يسترد الا بالقوة . ومن هنا أخذ يصعد نشاطه على الجبهة ، فارتفعت نسبة قصف المدفعية المصرية الثقيلة من ٧٢ في المائة في شهر مارس ١٩٦٩ ، الى ٣٥٦ في المائة في شهر ابريل ، ثم الى نسبة ٧٧ في المائة في شهر يونية . وتكبدت القوات الاسرائيلية في خلال هذه الأشهر خسائر جسيمة .

وفي مواجهة هذا التصعيد تصاعد الدعم الأمريكي لإسرائيل بتسليمها طائرات الفانتوم سنة ١٩٦٩ ، وصعدت إسرائيل حرب الاستنزاف باستخدام الطيران الاسرائيلي على الجبهة وفي العمق في الأراضي المصرية . وواجهت مصر ذلك بتدعيم شبكة دفاعها الجوي بصواريخ سام ٢ وسام ٣ في النصف الأول من سنة ١٩٧٠ ، ثم في النصف الأول من شهر يولية من ذلك العام حدث اسبوع تساقط طائرات الفانتوم .

وازاء كل هذا التصاعد في حرب الاستنزاف أعلنت الولايات المتحدة مبادرة روجرز التي قبلتها مصر ، وتقوم على أساس العودة الى وقف اطلاق النار لمدة محدودة ، تقوم الأطراف المعنية خلالها بالتوصل - تحت اشراف السفير جونار يارنج - الى الخطوات التفصيلية اللازمة لتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ .

على أن إسرائيل لم تلبث أن تعللت بنقل عبد الناصر للصواريخ المصرية الى داخل منطقة وقف اطلاق النار ، لسحب مندوبيها من محادثات يارنج يوم ٦ سبتمبر ١٩٧٠ . ولكنها عادت فأعلنت عودتها مرة ثانية يوم ٢٨ ديسمبر ١٩٧٠ . وفي يوم ٥ يناير ١٩٧١ أعلن يوثانت ، السكرتير العام للأمم المتحدة ، رسميا عودة مبعوثه الشخصي لاستئناف مهمته .

وفي يوم ٨ فبراير ١٩٧١ ، وبعد جولة للمسبعوث الدولي يارنج بدأت منذ ٥ يناير ، تم فيها استكشاف وجهة النظر الاسرائيلية ، قام بخطوة مهمة تمثلت في توجيهه لمصر واسرائيل مذكرتين مهمتين ، كان الهدف منهما الحصول على التزامات من كل من الطرفين أساسية كمقدمات للوصول الى تسوية سلمية في المستقبل . كما عبر عن أمله في أن تصبح الالتزامات التي تربط كل من مصر واسرائيل نفسها بها أساسا لبنود اتفاقية السلام المطلوبة دوليا وعربيا .

وقد طلب يارنج في مذكرته الى الحكومة الاسرائيلية ما يلي :

الالتزام بسحب قواتها من الأراضي المحتلة التابعة للجمهورية العربية المتحدة الى خط الحدود الدولية السابق بين مصر وفلسطين في عهد الانتداب البريطاني ، على أن يرافق الانسحاب الاجراءات الآتية :

- (أ) اقامة مناطق منزوعة السلاح .
- (ب) ترتيبات أمن عملية في منطقة شرم الشيخ ، تضمن حرية الملاحة في مضائق تيران .
- (ج) حرية الملاحة الاسرائيلية في قناة السويس .

كما طلبت المذكرة المقدمة الى مصر الالتزام والتعهد بالدخول في اتفاقية سلام مع اسرائيل ، على أن تبين مصر لاسرائيل بكل وضوح اعترافها وقبولها بالأمور الآتية :

- (أ) انتهاء كل ادعاء حول حالات العداء بين الطرفين .
- (ب) الاعتراف باستقلال كل طرف واحترامه .
- (ج) الاعتراف بحق كل طرف في الحياة داخل حدود آمنة ومعترف بها ، واحترام هذا الحق .

(د) قبول كل طرف مسئولية القيام بكل ما في وسعه لضمان عدم انطلاق أية أعمال عدوانية من أراضيها ضد دولة الطرف الآخر وشعبها وممتلكاتها .

(هـ) التعهد من قبل الطرفين بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للطرف الآخر .

كانت مصر في ذلك الحين قد انتقلت من حكم الرئيس عبد الناصر الى حكم الرئيس السادات ، الذي أراد اتاحة الفرصة لجهود السلام ، وقدم بالفعل مبادرة في ٤ فبراير ١٩٧١ - أى قبل مذكرة يارنج بأربعة أيام - دعا فيها الى الانسحاب الجزئى واعادة فتح قناة السويس كخطوة أولى نحو التسوية الشاملة .

ومن هنا كان موقف الرئيس السادات ايجابيا من مبادرة يارنج . فقد تعهد بالآتى :

١ - ضمان حرية الملاحة فى قناة السويس ، وفقا لاتفاقية القسطنطينية سنة ١٩٨٨ .

٢ - ضمان حرية الملاحة فى مضائق تيران وفقا لمبادئ القانون الدولى .

٣ - القبول بوضع قوة سلام دولية فى شرم الشيخ .

كما نصت المذكرة المصرية على أنه بغية ضمان التسوية السلمية والسيادة الاقليمية لكل دول المنطقة فإن مصر تقبل ما يلى :

(أ) اقامة مناطق مجردة من السلاح على طرفى الحدود .

(ب) انشاء قوة سلام تابعة للأمم المتحدة تسهم فيها الدول الدائمة فى مجلس الأمن .

وطالبت المذكرة المصرية اسرائيل فى مقابل ذلك الالتزام
بسحب قواتها المسلحة من سيناء وغزة ، وتحقيق تسوية عادلة
لمشكلة اللاجئين وفقا لقرارات جمعية الأمم المتحدة .

وقد لقي الجواب المصرى ترحيبا كبيرا فى ذلك الحين على
المستوى العالمى ، بما ذهب اليه من تنازلات لم يكن مبعثها سوى
الرغبة الحقيقية فى اقرار السلام . ولكن هذه المحاولة السلامية من
جانب مصر لقيت التعنت والصلف الاسرائيلى على النحو الآتى :

أولا : تجاهلت اسرائيل مذكرة يارنج ، معتبرة اياها تجاوزا
منه لمهمته ، رغم أن السكرتير العام للأمم المتحدة ووزير الخارجية
الأمريكية صرحا فى ذلك الحين بأنه من حقه طبقا لكتاب تفويضه ،
القيام بأية مبادرة يرتئها لانجاح مهمته .

ثانيا : بدلا من الرد على مذكرة يارنج ، قدمت اسرائيل اليه
ردا على المذكرة المصرية السالفة الذكر فى يوم ٢٦ فبراير ١٩٧١
ليقوم بتوصيلها للجانب المصرى . وفى هذه المذكرة قدمت شروطها
لاقرار السلام ، على النحو الآتى :

فقد رحبت اسرائيل بما عبرت عنه مصر من استعدادها للدخول
فى اتفاقية سلام مع اسرائيل ، وقالت انها مستعدة لاجراء مفاوضات
حول كافة النقاط المتعلقة بهذه التسوية السلمية ، ولكنها ترى أن
اتفاقية السلام مع مصر يجب أن تشمل ، فيما تشمل ، ما يلى :

١ - قرار معلن وصريح باعتبار النزاع بين الجمهورية العربية
واسرائيل منتهايا بشكل قاطع ، وانهاء كل ادعاءات الحرب
وحالاتها ، وكل الأعمال العدوانية بين الطرفين .

٢ - الاعتراف بسيادة اسرائيل وحصانة أراضيها واستقلالها
السياسى واحترامه .

٣ - الاعتراف بحق اسرائيل فى العيش بسلام داخل حدود آمنة ومعترف بها ، تعيينها اتفاقية السلام • واحترام هذا الحق •

٤ - تحمل مسئولية ضمان عدم وقوع أى عمل حربى أو أى عمل من أعمال العنف من قبل أى منظمة أو جماعة أو فرد فى أراضى الجمهورية العربية المتحدة ضد شعب اسرائيل أو قواتها المسلحة أو ممتلكاتها •

٥ - عدم التدخل فى الشئون الداخلية لاسرائيل •

٦ - تعهد صريح بضمان حرية المرور للسفن والبضائع الاسرائيلية فى قناة السويس •

٧ - انتهاء الحرب الاقتصادية بكل مظاهرها ، بما فى ذلك المقاطعة ، وانتهاء كل تدخل فى مجرى العلاقات الدولية الطبيعية لاسرائيل •

٨ - عدم اشتراك مصر فى أية أحلاف معادية لاسرائيل • وحظر وجود أية قوات عسكرية لطرف ثالث فى حالة عداء مع اسرائيل • وعلى اسرائيل والجمهورية العربية المتحدة الدخول فى اتفاقية سلام يعبر عنها بمعاملة ملزمة وفقا للقوانين والطرق الدولية المألوفة • وتحوى المعاهدة التعهدات المذكورة أعلاه •

وبالنسبة لانسحاب من الأراضى المصرية ، نصت المذكرة الاسرائيلية على انسحاب القوات الاسرائيلية المسلحة من خط وقف إطلاق النار بين اسرائيل والجمهورية العربية المتحدة الى الحدود الآمنة والمعترف بها والمتفق عليها والتي سيجرى تقريرها فى اتفاقية السلام • ان اسرائيل لن تنسحب الى خطوط ما قبل ٥ يونيو ١٩٦٧ !

وهذه العبارة الأخيرة التي ترد لأول مرة فى وثيقة رسمية ، يمكن اعتبارها ردا على مذكرة يارنج فى ٨ فبراير التى طلب فيها من اسرائيل التعهد بالانسحاب من كافة الأراضى المصرية ، بما فى ذلك طبعاً شرم الشيخ . وقد عادت جولدا مائير فأكدت هذه العبارة فى شكل مفصل فى خطابها أمام المؤتمر الوطنى لحزب العمال الاسرائيلى الحاكم يوم ٤ ابريل ١٩٧١ ، فقالت ان اسرائيل لن تتخلى عن القدس والجولان وشرم الشيخ ، وانها ترفض ضمانات الدول الكبرى ، وترفض الضمانات الدولية للحدود الآمنة المعترف بها ، بما فى ذلك فكرة القوات الدولية على الحدود !

أما بالنسبة لحقوق شعب فلسطين ، فقد ورد بالمذكرة الاسرائيلية هذه الفقرة : « فيما يتعلق بمسألة اللاجئين ، ودعاوى الطرفين فى هذا الخصوص ، فان اسرائيل مستعدة للتفاوض مع الحكومات المعنية مباشرة حول : (أ) دفع تعويضات عن الأراضى والممتلكات المتروكة . (ب) المشاركة فى وضع خطة لاعادة توطين اللاجئين فى المنطقة . ومتى تم الاتفاق بين الطرفين على واجباتهما نحو تسوية قضية اللاجئين ، لا يعود لآى طرف من الطرفين مطالب من الطرف الآخر تتناقض مع سيادته » .

وفضلاً عن ذلك ، فقد أوضحت رئيسة وزراء اسرائيل ليانج فى بداية جولته المذكورة ، أن اسرائيل لن تبحث بالتفصيل فى أى قضية من القضايا المتعلقة بالحدود والانسحاب ، الا بعد أن تتأكد من توفر نية جدية لدى الجانب العربى لتحقيق سلام حقيقى ، كالسلام القائم بين دول العالم . ومعنى ذلك أن حل نقاط التسوية لن يتم فى خطوط متوازية ، بل وضعت اسرائيل سلماً للأولويات ، بحيث لا يبدأ فى بحث مسألة الانسحاب والحدود الا بعد الاتفاق على معنى السلام . وعندما قدم يانج مبادرته يوم ٨ فبراير ١٩٧١ سارعت الدوائر السياسية الرسمية فى القدس الى التأكيد بأن

اسرائيل تصر على الالتزام بالاولويات السالفة الذكر ، وهي البحث في جوهر السلام أولاً ، ثم ، وفي مرحلة متأخرة يأتي البحث في تفاصيل الحدود والانسحاب . أى على العكس من موقف مصر التي كانت ترفض بحث أى شيء الا بعد صدور تعهد اسرائيل بالانسحاب من كل المناطق المحتلة .

ومن هذا العرض السريع للمحاولة التي خاضتها مصر لاقرار السلام مع اسرائيل ، يتضح أن هذا السلام - حسب المواصفات الاسرائيلية التي تصر عليها - يكلف مصر وشعب مصر الآتى :

١ - الوجود الاسرائيلي في شرم الشيخ .

٢ - الوصاية على سياسة مصر الخارجية ، حيث تشترط اسرائيل ألا تدخل مصر في أية اتفاقيات مع أى دولة اذا كانت اسرائيل تعتبرها معادية . ويشبه هذا النص الاسرائيلي في ذلك نص المادة الخامسة من معاهدة ١٩٣٦ الذي ألزم مصر بالآلا تتخذ في علاقاتها مع البلاد الأجنبية موقفا يتعارض مع المحالفة مع بريطانيا ، وآلا تبرم معاهدات سياسية تتعارض مع أحكام المعاهدة .

٣ - سقوط كل الحواجز الاقتصادية بين مصر واسرائيل بما يعنيه ذلك من استباحة السوق العربية بواسطة الاقتصاد الاسرائيلي . وقد عبرت جولدا مائير عن ذلك بقولها في إحدى المقابلات الصحفية : ان السلام بالنسبة لها يعنى أن تتمكن من الذهاب في أى وقت الى أسواق القاهرة ، لتشتري حاجياتها ، ان هي أرادت ذلك !

ومن هذا العرض يتضح أن السلام الذي عرضته اسرائيل على مصر ، ردا على مبادرة يارنج ، يكلف مصر احتلال جزء من أراضيها ، بعد أن أعلنت الحكومة الاسرائيلية انها « لن تنسحب الى خطوط

ما قبل ٥ يونيو ١٩٦٧ » - وذلك لأول مرة فى وثيقة رسمية دولية ! - فضلا عن الوصاية على سياستها الخارجية ، وفتح أسواقها - فى ظل هذه الهيمنة - للمنتجات الصناعية الاسرائيلية . فضلا عن الاعتراف بها من جانب مصر ، وتأمين هذا الاعتراف ، وتأمين حدودها ، وضمان حرية ملاحقتها ، ليس فقط فى مضائق تيران ، وانما فى قناة السويس أيضا . هذا بالإضافة الى رفض عودة اللاجئين الفلسطينيين الى اسرائيل ، وانما المشاركة فى وضع خطة لاعادة توطينهم فى « المنطقة » - أى ليس فى اسرائيل ! واعتبار القضية الفلسطينية - بذلك - قضية تعويضات مالية !

وبذلك انتهت كل جهود السلام بين مصر واسرائيل فى اطار الأمم المتحدة ، فقد أعلن يارنج فى يوم ٢٢ ابريل ١٩٧١ سقوط مبادرته - أو على حد تعبيره الدبلوماسى « تأجيلها الى أجل غير مسمى » ! ومنذ ذلك الحين دخلت المنطقة فيما عرف باسم « حالة اللاسلم واللاحرب » ، وانفتح الباب الوحيد للتسوية السلمية ، وهو طريق الحرب - حرب أكتوبر ١٩٧٣ ؟

د . عبد العظيم رمضان

مساهمة السلام المصرية الاسرائيلية فى مجال التطبيق

اعداد أ.د/ صلاح العقاد

سوف نلاحظ على امتداد هذه الدراسة ظاهرة مهمة وهى أن المصريين تلقوا بحذر اجراءات تطبيع العلاقات مع اسرائيل فى حين كان الجانب الاسرائيلى يسعى الى التوسع فى التطبيق بقدر المستطاع ويمكن أن نستخلص مابين لتفسير هذه الظاهرة :

١ - كانت أجهزة الاعلام العربية وتوجهات التعليم لزمان طويل تردد المقولة التى ترى فى الاسرائيليين وافدين اغتصبوا أرضا ليست من حقهم وحينما وافق عبد الناصر على القرار ٢٤٢ الذى يعنى الاعتراف بالوجود الاسرائيلى تم ذلك بشكل ضمنى ولكى يتحول الرأى العام الى تقبل التعامل المباشر فى شتى المجالات السياسية والاقتصادية يحتاج الى وقت لتغيير مفاهيمه حول الوجود الاسرائيلى أولا ثم تقبل هذا التعاون فى مرحلة تالية . وقد أدرك السادات المهندس الأول لعملية السلام كيف أنه قطع شوطا بعيدا فى وقت قصير فأقر بأنه استخدم أسلوب الصدمات الكهربائية ولم يكن الرئيس المصرى بحاجة الى تأهيل المصريين للخطوة التى اتخذها وأعلن عنها بشكل مفاجئ فى مجلس الشعب وهى الرحلة الى القدس بل انه لم يستشر مجلس الأمن القومى وانما اقتصر التشاور على بعض خاصته وهو أمر يتمشى مع طبيعة الحكم الفردى .

٢ - أن الدولة العبرية تكونت في حقيقة الأمر على أساس هجرة وافدين والجيل الذي عاصر معاهدة السلام شهد في معظمه اسرائيل وهي تنتزع الأرض ولم تتوقف عمليات التوسع في مواقع أخرى من الأقطار العربية حتى بعد عقد معاهدة السلام مع مصر مما أعطى حجة للمعترضين على المضي في طريق التطبيع .

وخلال الفترة التي كانت حكومة السادات تتأهب فيها لعقد معاهدة السلام أحيا المثقفون جدلا حول هوية مصر فقد كاد هذا الموضوع أن يختفى منذ الخمسينيات على أساس اختيار القومية العربية أساسا لتحديد الهوية المصرية . فالذين تمسكوا بهذا المبدأ أخذوا يحذرون من المسيرة المنفردة في طريق التسوية بيد أن بعض مشاهير الكتاب والمثقفين المصريين طرحوا من جديد النظرية القائلة بأن لمصر هوية وطنية متميزة ومن ثم فهي غير ملزمة بمسايرة توجهات الدول العربية الأخرى وقد افتتح توفيق الحكيم هذا الجدل على صفحات الجرائد منذ يناير ١٨٧٨ فكتب تحت عنوان حياد مصر مقالات دلت فيها على الفوائد التي سوف تعود على البلاد من وراء التزامها بالحياد .

وتبع الحكيم مفكر آخر له وزنه في الحياة الثقافية وهو الدكتور/ حسين فوزي الأديب وعالم البحار الذي عرف من قبل بدفاعه عن الوطنية المصرية المختلفة عن طبيعة المنطقة المحيطة بها . غير أن ما يلفت النظر هو نزول هذه القضية الفكرية بشكل مبسط الى الشارع المصري فقد أثار اغتيال يوسف السباعي وزير الثقافة حينذاك في قبرص على يد مسلح فلسطيني في مايو ١٩٧٨ شعورا معاديا لارتباطات مصر العربية ولأول مرة خرجت مظاهرات تندد بالفلسطينيين وهكذا لقي السادات مناخا ملائما لمواصلة المباحثات مع اسرائيل دون معارضة مهمة . واستثمرت أجهزة الاعلام هذه الظروف فضربت على نغمة جديدة بتذكير الرأي العام المصري كيف

أن الحروب من أجل القضية الفلسطينية أدت الى فقدان ١٠٠٠٠٠٠ مصري لأرواحهم وخسارة ٤٠ مليار من الجنيهات دون جدوى .

وليس هنا مجال تقييم اتفاقيتي كامب ديفيد ومعاهدة السلام التالية لهما فقد مضى ذلك الوقت الذى اختلفت فيه الآراء حول مقارنة المكاسب التى حققتها مصر بالتنازلات التى قدمت فى سبيل تحقيق هذه المكاسب . فقد رأى دبلوماسى مثل محمد ابراهيم كامل وزير الخارجية ، على سبيل المثال ، أن الخسائر ترجح على ما حقته مصر من مكسب جوهري وهو الانسحاب من كل شبه جزيرة سيناء والعودة الى الحدود الدولية الفاصلة بين مصر وفلسطين ، وكان أهم اعتراض أثاره وزير الخارجية وأمثاله على الاتفاقية هى أنها لم تربط بشكل واضح بين السلام مع اسرائيل وما يعنيه ذلك من تطبيع العلاقات من جهة وبين تنفيذ الحكم الذاتى فى الضفة الغربية وقطاع غزة من جهة أخرى . بعبارة أخرى خشى بعض المصريين من أن تفسر معاهدة السلام على أنها صلح منفرد ، وبالفعل حاول السادات خلال الفترة التى انقضت بين عقد اتفاقيتي كامب ديفيد فى سبتمبر ١٩٧٨ وبين معاهدة السلام المصرية الاسرائيلية الموقعة بواشنطن فى ٢٧ مارس سنة ١٩٧٩ أن يتلافى بقدر الامكان الفصل بين الأمرين حتى ان مدة الأشهر الثلاثة التى جددت لتوقيع اتفاقية السلام مضت دون نتيجة مما تطلب قيام الرئيس الأمريكى جيمى كارتر برحلة الى الشرق الأوسط تردد خلالها بين مصر واسرائيل للتغلب على نقاط الخلاف التى تحول دون التوصل الى اتفاق .

وقد شملت هذه الخلافات قضايا تتعلق بمفهوم الحكم الذاتى وهل يؤدى فى نهاية الأمر الى حق تقرير المصير بما فى ذلك قيام الدولة الفلسطينية أم أنه مجرد حكم ذاتى ينطبق على السكان لا الأرض ويؤدى فى جميع الأحوال وخلال خمس سنوات الى حكم ذاتى فى اطار السيادة الاسرائيلية . واتسعت نقاط الخلاف فهل

تدخل القدس الشرقية ضمن منطقة الحكم الذاتى كما طلب المفاوض
المصرى أم تبقى المدينة موحدة باعتبارها عاصمة للدولة العبرية .
وهل يتوقف انشاء مستوطنات جديدة طوال الفترة الانتقالية أم
بجهد فقط لمدة ثلاثة أشهر . ومن سيمثل الفلسطينيين فى محادثات
الحكم الذاتى . . . الخ .

وتجنبنا لاختفاق عملية السلام التى بذلت من أجلها جهود طائلة
درك لكل فريق أن يفسر موقفه بخطاب تفاهم ألحق بالمعاهدة واتفق
على أن تستكمل مباحثات الحكم الذاتى خلال ١٢ شهرا تنتهى فى
مايو سنة ١٩٨٠ وقد حل هذا الموعد دون التوصل الى اتفاق ولم
يفقد السادات الأمل ، وفى رحلته الأخيرة الى الولايات المتحدة فى
أغسطس ١٩٨١ جدد التباحث مع الرئيس الأمريكى حول احياء
مباحثات الحكم الذاتى والتفاوض فى هذا الشأن مع منظمة التحرير
باعتبارها الممثل الشرعى للشعب الفلسطينى . غير أن مثل هذه
الأمور كانت تصطدم بالتعهدات الأمريكية السابقة للدولة العبرية
ففيما يخص منظمة التحرير على سبيل المثال كانت الحكومة
الأمريكية قد تعهدت عند توسطها فى اتفاقية فصل القوات الثانية
فى سيناء ١ سبتمبر ١٩٧٥ بعدم الاعتراف بمنظمة التحرير
الفلسطينية .

وبينما تعثرت ثم توقفت مباحثات الحكم الذاتى التى غاب عنها
الفلسطينيون تسارعت الاجراءات المترتبة على معاهدة السلام وهو
ما يمثل الجانب التنفيذى من المعاهدة . ويمكن كأسلوب أكاديمى
تقسيم اجراءات التطبيع الى ثلاث مراحل الأولى وتمتد من عقد المعاهدة
فى مارس ١٩٧٩ وحتى اتمام الانسحاب الاسرائيلى من سيناء فى
٢٥ ابريل سنة ١٩٧٢ ويقع معظم هذه الحقبة فى عهد السادات
والذى أخذت عليه [استجابته الفورية] لاجراءات التطبيع دون
انتظار تحقيق الانسحاب بخلاف استجابة مبارك الحذرة لاجراءات

التطبيع . وتمتد المرحلة الثانية من اكمال الانسحاب الاسرائيلي حتى وقوع أزمة الخليج ومؤتمر مدريد المنبثق عنها أكتوبر ١٩٩١ وخلال هذه الحقبة تأرجحت المواقف المصرية بين عاملين : عامل الرغبة في إعادة العلاقات المصرية مع العالم العربي الى سابق عهدها وهو هدف وضعه الرئيس مبارك نصب عينيه منذ توليه السلطة وبين الالتزام بمعاهدة السلام وخاصة فيما يتعلق بالنصوص الصريحة مثل التزام مصر بتصدير كمية معينة من البترول سنويا بالإضافة الى الاتفاقات الأمنية ولا شك أن إيجاد توازن بين العاملين لم يكن ليخلو من وقوع أزمات بين الحين والآخر .

أما المرحلة الثالثة والأخيرة ، فتتميز بزوال هذا التناقض القائم بين حسن العلاقات مع العالم العربي وبين الالتزام بمعاهدة السلام المصرية الاسرائيلية ولم يمنع هذا الأمر من استمرار التحفظ المصري على التوسع في التعامل الاقتصادي والثقافي مع اسرائيل . وذلك انطلاقا من توجه الرأي العام المصري وليس تحت ضغوط مجاملة الاقطار الشقيقة حيث ان جميع الأطراف في مدريد وافقت على مبدأ السلام مقابل الأرض مع [العدو الصهيوني] .

المرحلة الأولى :

اندفع السادات الى اتخاذ اجراءات غير مألوفة دستوريا لكي يتقبل المصريون المعاهدة وما يترتب عليها من نتائج فالمعتاد في عقد المعاهدات الدولية هو عرضها على المجلس التشريعي للمصادقة لكن رئيس الجمهورية لم يكتف بهذا الاجراء بل قرر طرح المعاهدة على استفتاء شعبي وحصل على موافقة بأغلبية ٩٥٪ والأغرب من ذلك أنه فرض قيда على التجربة الحزبية الناشئة فلا يسمح بقيام حزب يشتمل برنامجا على رفض المعاهدة ويشترط عند تأسيس أحزاب جديدة ألا يكون من بين مؤسسيها من اشتهر باعتراضه على المعاهدة

فكان المعاهدة المصرية الاسرائيلية اضطرت السادات الى المزيد من ممارسة السلطات المطلقة . والحق أن هذا الاسلوب كان منذ البداية يشجع المفاوض الاسرائيلي على التشدد اذ كان هذا المفاوض يحتج عند مناقشة نقطة من نقاط الخلاف بأن السادات قادر على التغلب على أية معارضة داخلية في حين أن الوزارة الاسرائيلية اذا تساهلت في هذه النقطة أو تلك فانها سوف تصطدم بمعارضة الكنيست بما قد يؤدي الى افشال المشروع أصلا .

وقد يكون للسادات عذره في هذه المرحلة التي كان المصريون ينتظرون بلهفة تنفيذ الانسحاب الاسرائيلي خاصة وأن المعاهدة انتقدت في اسرائيل من بعض الشخصيات من داخل حزب ليكود الحاكم في ذلك الوقت فكان من أبرز المعارضين لها اسحق شامير الا أنه لم ينشق مثلما فعلت مجموعة محافظة من المتدينين التي انشقت عن الحزب وكونت حزبا يمينيا متطرفا جديدا هو حزب تحيا سنة ١٩٧٩ .

وعلى الجانب المصرى كانت الحياة الحزبية ما تزال ضعيفة فالوفد جمد نشاطه منذ سنة ١٩٨٧ وحزب الأحرار الصغير وافق على المعاهدة كما أن حزب العمل وافق ضمينا مع بعض التحفظات وكانت أشد عناصر المعارضة لمعاهدة السلام تتمثل في حركات غير معترف بها كالناصرين القدامى وبعض أعضاء مجلس قيادة الثورة القديم ثم حركة الجهاد التي لم تتمتع بوجود قانونى وكان معظم نشاطها يدور فى اطار السرية . وعندما يقوم أفراد من هذه الجماعة باغتيال الرئيس السادات فإن معاهدة السلام سوف تذكر على رأس قائمة المبررات التي احتجاجوا بها خلال محاكمتهم على جريمة الاغتيال .

وكما أشرنا من قبل فإن الرئيس السادات كان بوسعه التمهّل بعض الشيء فى اجراءات التطبيع انتظارا لاكمال الانسحاب الذى تقرر على ثلاث مراحل تنتهى خلال ثلاث سنوات من توقيع المعاهدة فإبان

هذه المدة تم ١١ لقاء قمة بين رئيس جمهورية مصر وبين رئيس الوزارة الاسرائيلية أو رئيس الجمهورية ، ولم يواكب هذا التقارب على مستوى الرئاسة احساس عام بالمودة نحو الجار المعترف به حديثا يدل على ذلك أنه عندما تقرر إقامة العلاقات الدبلوماسية في فبراير ١٩٨٠ وجد الدبلوماسيون الاسرائيليون صعوبة في تأجير مساكن مناسبة لأن أصحاب العقارات ترددوا في التعاقد معهم . ومما صعب عملية التطبيع سوء اختيار الحكومة الاسرائيلية لأول سفير لها يعتمد في القاهرة فقد كان الياهو بن العازر من اليمين الاسرائيلي الذي يعتقد ان بلاده قدمت من التنازلات أكثر مما ينبغي وتصرف فيما جرى من اتصالات مع الحكومة المصرية من هذا المنطلق . وعلى أية حال فلم تطل مدة إقامة هذا السفير لأنه عاد بعد نحو سنة ليرشح كعضو في حزب الليكود للكنيست .

واذا كان السادات قد تسارع في عقد بعض الاتفاقيات كالاتفاق التجاري واتفاق النفط واتفاق ثقافي فقد كان هناك أمور اجرائية لابد من تسويتها في اتفاق منفصل حتى يتم تنفيذ الانسحاب ومن أهم تلك الأمور ما يتعلق بتنظيم عمل القوات متعددة الجنسيات وكان للولايات المتحدة دور أساسي في التوصل الى الاتفاقية التي وقعت بواشنطن في ٢٤ يوليو سنة ١٩٨١ ووجد فيها المصريون المعارضون على معاهدة السلام العديد من المآخذ فهذه القوات لا تخضع للقانون المصري كما أنها من جهة أخرى تضم عددا كبيرا من الأمريكيين وتقوم مصر مع اسرائيل بتحمل نفقات هذه القوات على سبيل المناصفة .

عندما تولى مبارك السلطة كان ما يزال أمام اسرائيل تنفيذ المرحلة الثالثة من الانسحاب وهي التي تضم مواقع مهمة في نظر الاسرائيليين مثل شرم الشيخ ورفح ومستوطنة ياميت وقد حرص الرئيس على تجنب أى عمل قد يدفع اسرائيل الى التكلؤ في التنفيذ

فلم يعقد احتفالات الا بقدر محدود عند استرجاع رفع وشرم الشيخ ولا شك أنه كان يدرك الضغوط التي يمارسها المستوطنون الذين بنوا أكبر مستوطنة في سيناء وهي ياميت حتى يساوموا على التعويض الذي ينبغي دفعه مقابل اخلائهم للمستوطنة .

وفي هذه المرحلة الأخيرة من تنفيذ الانسحاب تزعم اثنان من الوزراء هما حاييم دراكمان ودافيد شيفمان حملة لمنع تنفيذ الانسحاب الكامل مستندين الى موقف المستوطنين والذين لم يتم خروجهم الا بعد أن تدخلت قوات جيش الدفاع الاسرائيلي لاقناعهم باخلاء مستوطنة ياميت .

المرحلة الثانية :

اختلف نظام التعامل مع اسرائيل بين نوعين : النوع الأول يتمثل في الاتفاقات التي ورد فيها نص صريح كالاتفاق الأمني الخاص بتواجد قوات متعددة الجنسيات في المناطق منزوعة السلاح من سيناء وقد أشرنا الى الدور الأمريكي البارز سواء في الاعداد لهذه الاتفاقية أو لاتخاذها أداة للسيطرة باستخدام نوع قوات الانتشار السريع في تركيب هذه القوة . ويندرج تحت هذا النوع اتفاق النفط . أما النوع الثاني : فيتمثل في اتفاقات التجارة والسياحة والثقافة وفي هذه المجالات المختلفة تميزت المرحلة بتحفظ من الجانب المصري في تطبيقها اذ أنها تعتمد على مدى الرغبة من كلا الطرفين في التوسع فيها وسوف نلاحظ أن موقف المصريين اختلف في هذا المجال عن موقف الاسرائيليين الذين كانوا راغبين في التوسع في مختلف مجالات التطبيع كنوع من اثبات وجودهم في منطقة الشرق الأوسط حتى ان أحد المسئولين في اسرائيل نصح باستخدام أساليب غير ظاهرة عند تطبيق الاتفاقية الاقتصادية كالتركيز على التعامل

المالى والاستثمار دون اصرار على تبادل السلع حتى يتجنب انتقاد
الرأى العام المصرى .

أما نظام التعامل فى موضوع النفط فلم يكن محلا للأخذ والرد
أو للتحجيم والتوسع حيث حددت اتفاقية خاصة بنظام بيع النفط
المصرى لاسرائيل وعند بدء التباحث حول هذا الموضوع طالبت مصر
بالتعويض عن كميات النفط التى استنزفت من آبار سيناء ازاء
الاحتلال غمأجاب الاسرائيليون بأن تأميم أملاك الجالية اليهودية أثناء
حكم عبد الناصر دون تعويض فى ذلك الوقت يعتبر بسديلا عن
التعويض المطلوب . وعند اخلاء المنطقة الأولى التى تقع فيها أهم
آبار النفط فى سيناء تعهدت الولايات المتحدة بأن تكفى حاجات
اسرائيل من الطاقة بصرف النظر عن الحاجات الاستهلاكية المحلية .
بيد أن الدولة العبرية وجدت أن من المصلحة استهلاك النفط المصرى
لأنه يوفر الكثير من نفقات النفط وكانت ما تزال قواتها تحتل منطقة
علما حيث توجد بقية آبار النفط المصرية عندما وقعت الاتفاقية
الخاصة بهذا الموضوع فقليل انها كانت قادرة على المساومة .

وبمقتضى هذه الاتفاقية تلتزم مصر بتوريد ما يوازى مليونى
طن سنويا من النفط لاسرائيل على أن تجرى عطاءات الشراء حسب
ما هو معمول به بين شركات النفط العالمية وقد تحدثت بعض دوائر
المعارضة المصرية عن قبول الحكومة بتخفيض بلغ فى بعض الأحيان
خمسة دولارات فى البرميل وتمثل كمية النفط المنصوص عليها ربع
حاجات اسرائيل من الطاقة كما تتراوح بين ٢٠ و ٢٢٪ من تصدير
النفط المصرى خلال السنوات الأولى من الاتفاق .

لم تعرض اتفاقية النفط المصرية الاسرائيلية على مجلس الشعب
وحينما أثار النائب ممتاز نصار هذه القضية مطالبا مناقشة الاتفاق
فى مجلس الشعب اعترضت الحكومة على أساس أن الاتفاقية تعتبر

مكملة لمعاهدة السلام التي سبق للمجلس أن وافق عليها ، كما تجدد الاعتراض على هذه الاتفاقية بمناسبة الغزو الاسرائيلي للبنان في يونيو ١٩٨٢ . وكما ذكر فان مصر التزمت التزاما دقيقا بالاتفاقيات التي وردت بها نصوص صريحة مثل اتفاقية النفط . وسوف نرى فيما يلي كيف تعثرت مجالات التطبيق الأخرى على عكس ذلك الالتزام .

كانت أولى المشكلات التي أعقبت الانسحاب الاسرائيلي من سيناء وأثرت في تفسيرات المعاهدة بشأن الحدود الدولية الفاصلة بين مصر وفلسطين هي تمسك الاسرائيليين بمنطقة طابا المطلة على خليج العقبة بحجة أنها كانت داخلية ضمن حدود فلسطين ابان الحكم العثماني . ولسنا هنا بصدد البحث عن الخلافات التاريخية والقانونية التي ترتبت على هذه المخالفة بشأن الانسحاب من جميع الأراضي المصرية ، فقد كانت طابا قبل غزو يونيو ١٩٦٧ تخضع للسيادة المصرية وربما كان خطأ الحكومات المتعاقبة هو عدم الالتفات الى استغلال المواقع السياحية بل والموارد الطبيعية الأخرى عدا مشروعات التعدين في شبه جزيرة سيناء . بينما اهتمت الدولة العبرية أثناء الاحتلال بتطوير العديد من المشروعات ولاسيما المواقع السياحية مثل طابا .

ولولا أن اسرائيل كانت تدرك حقيقة تبعية طابا لمصر لما أقبلت مباشرة لدى ظهور الخلاف على توقيع اتفاق مؤقت يحيل الخلاف الى التوفيق أو التحكيم على أن تمتنع خلال هذه الفترة المؤقتة عن اقامة منشآت جديدة الأمر الذي لم تلتزم به بدقة . وخلال تولى حزب ليكود السلطة تمسك بمبدأ التوفيق وهو ما لم تطمئن اليه مصر لأنه يعنى مباحثات ثنائية بين الطرفين المتنازعين وامكانية التوصل الى حل وسط وبقيت القضية معلقة الى أن انتقلت السلطة لحزب العمل وزعيمه شيمون بيريز الذي زار الاسكندرية في صيف ١٩٨٦

وتم الاتفاق على رفع التمثيل الدبلوماسي المصري لدى اسرائيل الى درجة سفارة وكان خفض الى درجة قائم بالأعمال بمناسبة الغزو الاسرائيلي للبنان .

والواقع أن حزب العمل كان قد أزال عقبة أخرى تحول دون تجميد العلاقات بين مصر واسرائيل ففي سنة ١٩٨٤ اتخذ حزب العمل قرارا بالانسحاب من معظم المواقع التي احتلها في لبنان وان احتفظ [بشريط أمني] على امتداد ٣٠ كم داخل الحدود اللبنانية . بالإضافة الى هذين الموقفين فقد كان لحزب العمل منظور مختلف عن ليكود نحو تجربة التطبيع مع مصر اذ كان يتطلع الى اقامة صلات مجتمعية وعدم الاقتصار على الاتصالات الرسمية بينما أن اتحاد أحزاب ليكود كان يقر سلفا بمعدودية التعاون في الاطار الذي يقبله الرأي العام المصري فلم يهتم باقامة صلات مع أى من التجمعات أو الأحزاب المصرية .

وقد شجع حزب العمل بعض الشخصيات المصرية على اقامة اتصالات خاصة باسم الالتقاء بين الأحزاب المتشابهة في كلا البلدين وكان الدكتور / مصطفى خليل رئيس الوزراء ابان عقد المعاهدة من أشد المتحمسين لتوثيق هذا النوع من الاتصال فقد رأس وفدا باسم الحزب الوطنى الديمقراطى قام بزيارة اسرائيل وبقي بعد ترك منصبه ممثلا لهذا الاتجاه باعتباره مسئول الشؤون الخارجية فى الحزب الحاكم . وبما أن الحزب الوطنى الديمقراطى قد صنف نفسه ضمن مجموعة الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية فقد صار له حق الحضور فيما عرف بالدولية الثانية الحركة التى ينضوى تحت لوائها حزب العمل الاسرائيلى والأحزاب الاشتراكية غير الشيوعية التى تنتشر فى أوروبا الغربية بعبارة أخرى صارت الدولية الثانية نقطة التقاء بين الحزب الوطنى الديمقراطى وحزب العمل الاسرائيلى .

التبادل التجارى :

اتبعت مصر مثل غيرها من الدول العربية نظام المقاطعة الاقتصادية لاسرائيل . ولذلك كان الغاء المقاطعة من الأمور التى لابد من صدور تشريع جديد بشأنها فعرض الأمر على مجلس الشعب وبالرغم من أن تسلل البضائع الاسرائيلية عبر الأردن كان يتم الى بعض الدول العربية سرا بحجم قد يزيد على التبادل مع مصر فى ظل معاهدة السلام فقد تعرضت بعض الشركات المصرية للمقاطعة العربية بشبهة تعاملها مع اسرائيل .

وفيما عدا النفط وتصديره للدولة العبرية حسب النظام المنصوص عليه فإن الاتجاه العام للقطاع الخاص وبعض دوائر القطاع العام كان تحديد حجم التعامل فى أضيق الحدود فعندما طلبت اسرائيل اضافة تصدير الغاز الى النفط امتنعت السلطات المصرية عن ذلك وجرى معظم التعامل بين القطاع العام وبين الدولة العبرية لأن أصحاب الأعمال فى القطاع الخاص اما أنهم امتنعوا من تلقاء أنفسهم أو راعوا مصالحهم المرتبطة بالعالم العربى . وهكذا تدنت صادرات مصر لاسرائيل الى ٣ مليون دولار فى بعض السنوات خلال الثمانينيات . بل ان بعض البنوك عرقلت عمليات التصدير والاستيراد من اسرائيل فكانت تشترط عند فتح اعتماد للتصدير أن تسدد قيمة البضائع بنسبة ١٠٠٪ مقدما .

وقد خرج عن هذا التحفظ فى التعامل وزير الزراعة الدكتور/ يوسف والى مما يدل على أنه لم توجد سياسة منسجمة بين الوزراء فى هذه القضية ففى مجال الاسكان والبحث العلمى لا يكاد يلمس مظهر من مظاهر التعاون مع الدولة العبرية بل على العكس قاومت الجامعات ووزارة البحث العلمى مختلف أوجه التطبيع بصفة عامة . ومن المفارقات أن يتم التبادل فى مجال الزراعة قبل غيره من المجالات

الأخرى وأن يكون هذا التعاون مبنيا على فكرة تبادل الخبرات فاشتغال اليهود بالزراعة أمر مستحدث مع التفكير في الوطن القومي اليهودي بينما أن خبرة مصر تعود الى أقدم العصور . ويبدو أن الحركة الصهيونية حاولت تدارك هذا النقص فانكبت المعاهد اليهودية على دراسة علوم الوراثة النباتية ووسائل الري الحديثة وما تتطلبه من أجهزة وذلك على أساس التخطيط للتغلغل في أفريقيا حيث تقدم اسرائيل هذه الخبرات المطلوبة في الدول الافريقية الناشئة .

ومنذ سنة ١٩٧٩ أى قبل اقامة التمثيل الدبلوماسي زار وزير الزراعة الاسرائيلي مصر وكان يحتل المنصب آريل شارون أحد الجنرالات المغامرين الذين لعبوا دورا في فتح الثغرة عبر قناة السويس خلال حرب أكتوبر وسوف نشير الى مظاهر التعاون في مجال الزراعة عندما نتحدد معالمها في المرحلة التالية .

السياحة :

كان فتح الحدود بين مصر واسرائيل عملا مثيرا في حد ذاته وقد ترتب على ذلك توقيع اتفاق لانشاء خط مواصلات برى مباشر في سنة ١٩٨٢ يصل ما بين القاهرة وتل أبيب وأضيف اليه بعد قليل شركة طيران خاصة تقوم بالرحلات الجوية بين البلدين فتأسست شركة نفرتارى حتى تجنب شركة مصر للطيران احتمالات المقاطعة من دول عربية أخرى . ورغم هذه التسهيلات فقد امتنع السياح المصريون عن زيارة اسرائيل الا فى القليل النادر . وتصادف وجود نزاع بين الكنيسة القبطية وبين السلطات الاسرائيلية على ملكية دير ارثوذكسى يعرف بدير السلطان ووجه الانبا شنودة نداء الى الأقباط بالامتناع عن الحج الى الأماكن المقدسة الى أن تتم تسوية هذه المشكلة وهكذا أضيف مصدر آخر الى مصادر انعدام السياحة

الدينية المصرية الى فلسطين . وعلى العكس اتخذت السياحة الاسرائيلية
تفد الى مصر بزيادة مضطردة وبقيت هكذا أحادية الاتجاه وشجع
عليها اعفاء السياح الاسرائيليين من شرط التأشيرة بالنسبة للمواقع
السياحية على امتداد ساحل سيناء الجنوب من طابا حتى رأس محمد .
وفى سنة ١٩٨٧ بلغت السياحة الاسرائيلية ، التى ضمت بعض
العرب الاسرائيليين ، المرتبة الرابعة من السياحة الأجنبية القادمة
الى مصر وقد وجدت مصر فى نهاية الأمر ان من المصلحة توقيع
اتفاق سياحى مع الدولة العبرية لتنظيم رحلات خاصة للسياح
القادمين من أوروبا اذ أن بعض المجموعات السياحية كانت تفضل
الجمع بين مصر والأردن واسرائيل فى جولة واحدة .

تعثر التطبيع الثقافى :

وعقدت اتفاقية ثقافية بين مصر واسرائيل فى مايو سنة ١٩٨٠
حددت مجالات التعاون بين البلدين وشملت تشجيع تبادل المعلومات
فى التاريخ والآثار والترجمة ، وتشجيع التعاون فى المجالات الثقافية
والعلمية والفنية ، والاتصالات وتبادل زيارات الخبراء ، تبادل
برامج الاذاعة والتليفزيون . ولم توضع بعض هذه البنود موضع
التنفيذ حتى الآن .

ويبدو أن توقيع هذه الاتفاقية جاء وسط موجة من الحماس
فى نهاية عهد السادات تهدف الى التوسع فى تطبيع العلاقات الا أن
هذا المجال كان متأثرا بسنين طويلة درج خلالها الاعلام والتعليم
معا على تشويه صورة الطرف الآخر فى أذهان الطلبة والرأى العام
وقد جاءت المبادرة من الجانب الاسرائيلى تطلب أولا تغيير مناهج
الدراسة التى تشير الى اسرائيل باعتبارها دولة معتدية وبالفعل
عدلت بعض فقرات من الكتب الدراسية فى التاريخ والجغرافيا .
فى كتاب التاريخ المقرر على الثانوية العامة مثلا ذكر أن اتفاقيتى

كامب ديفيد أقامت السلام مع إسرائيل ولقيت ترحيبا من الدول المتحضرة وصادفت اعتراضا من بعض الدول العربية . وفى كتاب الجغرافيا حذفت الفقرة القائلة بأن الاعتداءات الاسرائيلية اقتطعت جزءا من فلسطين المحتلة وهكذا .

غير أن المطلوب لاقتلاع عوامل الكراهية الموروثة كان يحتاج الى أكثر من ذلك فقد كان من المتعذر الغاء تراث طويل من المؤلفات عالجت قضية فلسطين بشكل يثير شجون العالم العربى . ولم يكن أحد من الكتاب مستعدا لتأليف كتب أخرى تعيد قراءة النزاع العربى الاسرائيلى بالشكل الذى تطلع اليه الاسرائيليون عند عرض هذه الفكرة . يضاف الى ذلك بعض المورثات الدينية التى تعمل على تعميق الخلاف والتى لها تأثيرها البعيد على الطرفين وقد ارتكبت اسرائيل بعض الأخطاء التى عرقلت خطة التعاون الثقافى فقد سطا الاسرائيليون على آثار مصرية عثر عليها فى سيناء وكان ذلك على الأقل لارضاء ولع موسى ديان .

ومما أثار ردود فعل مضادة لدى جمهرة المثقفين المصريين قيام مركز أكاديمى اسرائيلى بالقاهرة طبقا للاتفاق الثقافى وقد نشط المركز فى عهد رئاسة المؤرخ شيمون شامير فكان يصدر نشرة دورية تهتم بالآثار اليهودية الباقية فى مصر وبيان الصالات القائمة بين اللغتين العربية والعبرية وعلاقات مصر باليهود فى التاريخ القديم . وقد اتهم المركز بالتجسس تحت ستار جمع المعلومات وأبدى حزب التجمع وصحيفته الأهالى عناية خاصة بتتبع الآثار السلبية لهذا المركز وكذلك الأساتذة المصريون الذين استجابوا لتشجيع التطبيع فى المجالات الثقافية ومنهم بعض أساتذة اشتركوا فى اقامة حلقات دراسية بين عامى ١٩٨١ - ١٩٨٢ تحت عنوان العوائق النفسية فى تحقيق السلام مما يلغى النظر أن تدرس العلاقات الدولية من خلال المؤثرات النفسية وهو أمر غير مألوف . من هنا نتساءل : هل اختيار

هذا العنوان للحلقات لأن متخصصين بالذات في علم النفس كانوا هم رواد هذه الحلقات أم أن ذلك الاختيار جاء بإيحاء من بعض تعبيرات السادات والتي كان من بينها القول بأن رحلة القدس تهدف الى [كسر الحاجز النفسى] .

ان من دلائل تعثر التطبيع أن الصحف الحكومية كانت تنشر أخباره في مواضع غير بارزة أما صحف المعارضة فقد اتخذت من هذا الموضوع مجالا للهجوم على الحكومة والحزب ولو بدرجات متفاوتة وإذا كان ضعف الحياة الحزبية قد قلل من أثر المعارضة عمليا في اثبات عملية التطبيع فإن النقابات المهنية أدت دورا أكثر فاعلية حينما أصرت على مبدأ المقاطعة وعلى رأسها نقابة المحامين والأطباء والمهندسين والصيادلة ، كما اتخذ اتحاد طلاب الجمهورية قبل حله في سنة ١٩٧٩ موقفا معارضا لمعاهدة السلام . وربما كان دافع بعض أحزاب المعارضة هو مجرد الحملة على الحزب الوطنى الديمقراطى غير ان بعض التجمعات الأخرى انتقلت من حيز الكلام الى تنفيذ عمليات مضادة لمسيرة السلام من هؤلاء بعض جماعات الجهاد والتنظيم الناصرى الذى هو مجرد تنظيم هلامى ، فقد ظهر على سطح الأحداث باسم ثورة مصر وضم عناصر مختلفة لم تعرف طبيعة الارتباط فيما بينها والذى يعنينا من ذلك هو أنه بدءا من عام ١٩٨٤ وحتى ١٩٨٧ اتخذت هذه الجماعة من الوجود الاسرائيلى فى معرض الكتاب ثم فى معرض التجارة الدولى فرصة للتربص لبعض الشخصيات العاملة فى السلك الادارى الاسرائيلى بالسفارة فى القاهرة واطلاق الرصاص عليهم . وفى عام ١٩٨٧ استخدم نفس الاسلوب بالنسبة الى دبلوماسيين أمريكيين وقد جرت محاكمة ٢٠ شخصا اتهموا بالاشتراك فى هذه الحوادث وكان على رأس المتهمين خالد عبد الناصر الذى لم تجرؤ الدولة على تطبيق الحكم عليه وهما يكن من أمر فان المشكلة التى أثارها اشتراك اسرائيل فى معرض الكتاب الدولى بالقاهرة تشير الى موقف المثقفين بصفة عامة من

التطبيع مما اضطر الحكومة الى سحب موافقتها بعد تجربة عامين من الاثارة والاضطراب على مشاركة اسرائيل فى المعرض .

المرحلة الثالثة :

تغيرت مفاهيم كثيرة بعد وقوع أزمة الخليج وهؤتمر مدريد المنبثق عنها فقد أصبحت الدول المتأثرة بالعدوان العراقى على الكويت مستعدة من خلال الولايات المتحدة للاعتراف بالوجود الاسرائيلى وشرعت بالفعل فى انهاء بعض مظاهر المقاطعة الاقتصادية مثل رفع الحظر عن شركات كانت مقاطعة بسبب تعاونها مع اسرائيل مثل فورد وموتوريلا وزيروكس وكوكاكولا . ولم يقابل هذا التغير فى المواقف العربية تعديل جوهري فى المواقف المصرية فنفور المصريين من زيارة اسرائيل واستمرار حملة صحف المعارضة على بعض المعاملات مع الدولة العبرية لم يتوقف مما يدل على أن الرأى العام المصرى لم يتردد فى التطبيع بسبب مجاملة الأطراف الغربية بل كان هذا التردد نابعا من مشاعر وطنية محلية بحتة وكان سلوك اسرائيل ازاء الفلسطينيين فى الضفة والقطاع يؤثر تأثيرا كبيرا على الرأى العام المصرى . فبمناسبة التوسع فى بناء المستوطنات شنت جريدة الوفد حملة ضد تصدير الطوب الى اسرائيل ويبدو أن الحكومة استجابت لمنع تصدير هذه السلعة التى تستخدم فى بناء المستوطنات .

وعلى المستوى الرسمى رفضت الحكومة المصرية عرضا اسرائيليا بتوقيع اتفاقية قضائية تشتمل على مبدأ تبادل المجرمين ، وقد طلبت اسرائيل عقد مثل هذه الاتفاقية لتخليص يوسف طحان أحد المهربين اليهود الذين حكم عليهم بالاعدام فى قضية تهريب مخدرات . كذلك عندما زار راين القاهرة اثر توليه رئاسة الوزارة الاسرائيلية فى صيف ١٩٩٢ أثار موضوع الاتفاق الذى قد يستخدم لتهريب

المسلحين الفلسطينيين أو على الأقل الأسلحة ، وكان المستوطنون اليهود هم الذين بنوا هذا الاتفاق لتسهيل الوصول الى اسرائيل .
غير أن الحكومة المصرية ردت على هذا المطلب الاسرائيلي باشكوى من بناء مفاعل ذرى على مقربة من طابا .

اتسمت اذن عملية التطبيع بتحفظ مستمر من الجانب المصرى وان خرجت عن هذا التحفظ وزارة الزراعة لموقف خاص اتبعه الدكتور / يوسف والى ففى عهد توليه الوزارة أدخلت بعض السلع بين الصادرات الى اسرائيل منها البطاطس وعزول القطن مما رفع قيمة التبادل فى ١٩٩١ - ١٩٩٢ وزيد عدد الطلبة الذين أرسلوا الى المعاهد الزراعية الاسرائيلية للتدريب على بعض الوسائل المتقدمة فى مجال الزراعة والرى وتوج ذلك بزيارة وزير الزراعة الاسرائيلي يعقوب تسور للقاهرة فى ديسمبر ١٩٩٢ .

خلاصة القول ان أفضل وصف ينطبق على العلاقات المصرية الاسرائيلية هى عبارة الدكتور/ بطرس غالى القائلة « بأنه السلام البارد » .

لقد صمدت معاهدة السلام المصرية الاسرائيلية أمام عدة أزمات تعرضت لها خلال السنوات الأربع عشرة التى مضت على توقيعها ويرجع ذلك لحد كبير الى الدور الأمريكى صاحب النفوذ لدى الطرفين . فتشجيعا لاستمرار حالة السلام واحتواء الأزمات خصصت الولايات المتحدة لاسرائيل ومن بعدها مصر نصف المعونات الخارجية الكلية التى تقدم لأقطار العالم وعندما دعيت الأطراف العربية الأخرى بعد مؤتمر مدريد لعقد معاهدة سلام استمر الدور المصرى متمثلا فى مساعى انجاح المباحثات الثنائية مع كل من سوريا والأردن ولبنان والفلسطينيين . غير أن فتح الحدود والتطبيع الكامل كما تريده اسرائيل مع هذه الأطراف قد تكون له عواقب مختلفة نظرا لقرب

مراكز العمران بعضها من بعض وافتقاد الكثافة السكانية التي تتمتع بها مصر مما يجعل بعض الأطراف مثل سوريا تتخوف من التطبيع الكامل في العلاقات . يضاف الى ذلك احترام المواجهة الدموية بين الفلسطينيين والاسرائيليين ومن ثم نتساءل هل تنجح التجربة المصرية في السلام مع الأطراف العربية الأخرى في ظل هذا الاختلاف في المعطيات ؟ .

كفة السلام الآن في اسرائيل

دكتور رشاد عبد الله

أستاذ ورئيس قسم اللغة العربية

كلية الآداب جامعة عين

ب. يونيو ١٩٦٧ عن عدة اتجاهات
في اسرائيل تجاه ما أسفرت عن
تلميى باحتلال الأراضى العربية عبر
وهى :

ه. رأى أن الأراضى التى تم احتلالها
الكبرى « وفق الحدود الواردة فى
بر أن هذه الأراضى هى « الأراضى
واحد » بمعنى رفض التنازل للعدو
فى ظل أى ظروف ، ومثله ذوو
ب. المتطرفة والدينيون المتطرفون .

حاول استغلال ميكانيزم الصراع الع
الواقع مع استغلال عنصر الوقت
دولى والعالم العربى باسرائيل داخل
ظل سياسة « فرض الأمر الواقع
معالم المناطق المحتلة والسعى لتحويل

مساعى

سات حول مصير الأرض لمدة
يأتى عام ١٩٨٧ إلا وسيعترف
من دولة اسرائيل ، مع است
الاستراتيجية تجاه تحرير هذه

معتدل رأى فى احتلال هذه
مساومة من أجل الحصول على
« المناطق المحتفظ بها »
سلام مقابل الأرض باعتبار أن
فى حدود ما قبل ١٩٤٨ مع ض
لعصا الغليظة القادرة باستمرار

رفض مبدأ احتلال أراضي الغ
ه المناطق هى جزء من أرض
تشكل ورقة للمساومة من أجل
تت الى دولة احتلال استعمارية
نية المثالية وأطلق على هذه المن
أصحاب هذا الاتجاه فى معظمهم
لضمان الأخلاقية من شتى الات
ناه على الجانب اللاأخلاقى الذى
معاملة أبناء الشعب الفلسطينى
رائيل . (١) .

رشاد عبد الله (دكتور) : عجز النص
دار الفكر للنشر ، القاهرة ، ١٩٩٠

وهكذا فتحت نتائج حرب يونيو ١٩٦٧ من جديد ، وربما بشدة أكثر جروحا قديمة كانت تبدو وكأنها اندملت خلال تسعة عشر عاما من الاستقرار داخل حدود « الخط الأخضر » فبرزت من جديد مسألة نظام الأولويات في أهداف الصهيونية . ماذا أولا ؟ دولة يهودية داخل فلسطين المحتلة ، أو دولة تكون حدودها متماثلة مع حدود أرض اسرائيل ؟ وهل تكون المناطق المحتلة ورقة للمساومة من أجل السلام ، أم تكون ضمانا من أجل الأمن ؟ وأثيرت مسألة الاستيطان : حجمه وتوقيته وطبيعته معاملة السكان العرب في المناطق المحتلة : ضم يؤدي الى التغيير الديموجرافي أم طرد وترحيل ... الخ .

ويكاد يتفق الباحثون على أن حرب يونيو ١٩٦٧ بنتائجها التي تجسدت في انتصار اسرائيل على جيوش ثلاث دول عربية (مصر - سوريا - الأردن) واحتلال كل من سيناء وهضبة الجولان والضفة الغربية والقدس ، كانت بمثابة منعطف مهم وفترة فاصلة في تاريخ السياسة الاسرائيلية ومرحلة تالية لها مختلفة عنها تماما في الظواهر والأدوار والدلالات والتوجهات والأساليب والتوقعات المستقبلية المرتبطة بها فيما يتصل بالواقع الاسرائيلي من الداخل ودور اسرائيل في المنطقة .

وقد تجلت بداية هذا التحول في تلك الموجة العارمة التي اجتاحت اسرائيل بأسرها ، العلمانيين والدينيين على حد السواء ، وأضفت على انتصار اسرائيل مغزى دينيا روحيا ، مفسرة الانتصار على أنه معجزة الهية تمت بمساعدة الرب ، وخاصة بعد تلك المشاهد التراجيدية التي حظيت بأكبر قدر من النشر والاعلام الموجه داخل اسرائيل وخارجها ، للحظة لقاء المقاتلين الاسرائيليين من « السابريوت » العلمانيين مع حائط المبكى والأماكن اليهودية المقدسة ، وهم في حالة عالية من التأثر والانفعال الذي وصل الى حد الانكفاء والبكاء .

وفى ظل هذا المناخ الهوسى الدينى العارم ، وفى ظل حالة الترقب الاسرائيلى لتليفون من العرب يعلن عن قبولهم السلام وفق شروط ديان ، كان من الصعب على ذوى الاتجاه الرابع من دعاة السلام مع اعادة الأراضى المحتلة أن يكون لهم صوت مسموع أو مؤثر بينما كانت البومات النصر توزع على أوسع نطاق وجنرالات اسرائيل من المؤسسة العسكرية فى حالة مبالغ فيها من الزهو والغرور والخيلاء .

وبعد نشوب حرب الاستنزاف (١٩٦٩ - ١٩٧١) بما صاحبها من استمرار لمناخ الحرب الذى ينطوى على الموت والضحايا اليومية من الاسرائيليين التى كانت تصدر صورهم الصفحات الأولى من الصحف الاسرائيلية لدرجة أنهم كانوا يخشون قراءة الصحف فى تلك الأيام حتى لا يفاجأوا بموت عزيز أو قريب ، بدأ الاحساس بالدوران فى الحلقة المفرغة من الحروب والسأم من كابوس الحروب المتعاقبة والتشكك فى جدواها يعم الكثيرين ، وبدأت تتسرب المشاعر والانطباعات التى تعبر عن مناخ الرفض لاستمرار أهوال الحرب، والتمرد على الموت بلا ثمن ، والافتقار الى الأمل فى حياة هادئة فى المستقبل ، ورفض التوالد يأسا من المستقبل ورفضاً لأن يكون الأبناء وقوداً لمزيد من الحروب (*) .

وقد شهدت فترة حرب الاستنزاف مجموعة من ردود الفعل العارمة التى اجتاحت قطاعاً عريضاً من المجتمع الاسرائيلى مطالبة بوضع حد لهذه الحروب وبالسعى الى السلام بأى ثمن مع العرب

(★) بلغ عدد الاسرائيليين الذين قتلوا منذ حرب يونيو ١٩٦٧ . ٨١٧ : ٦٢٨ جندياً و ١٨٠ مدنياً وكانت السنة الثالثة ١٩٧٠ أصعب سنة حيث قتل ٢١٩ اسرائيلياً وجرح ١١٢١ جندياً ومدنياً ، وهذه أرقام رغم قلتها الظاهرية كانت مؤثرة للغاية فى الاسرائيليين الذين لديهم حساسية خاصة على المستوى النفسى تجاه الموت (راجع ها أرتس ١٩٧٢/٦/٦) .

ولو على حساب التنازل عن الأراضي التي احتلتها اسرائيل في حرب
يونيو ١٩٦٧ . وقد عبرت عن هذه الرغبة قصيدة للشاعر الاسرائيلي
ماير شيلاف يقول فيها :

ليس هناك موطن قدم في هذه البلاد
ولو كان كل آباؤنا قد ساروا فيه
ولو كان حتى الرب قد وعدنا به
أغلى عندي من جثة الفتى المتعفنة

وكان من أشهر ردود الفعل في تلك الأيام ذلك الخطاب
المتكون من عدة سطور والذي أرسله طلاب الصف الثاني عشر في
احدى المدارس الثانوية الى جولدة ماير رئيسة الحكومة الاسرائيلية
آنذاك ، احتجاجا على عدم استجابة الحكومة لاقتراح دكتور ناحوم
جولدمان الخاص بارساله للتباحث مع عبد الناصر حول السلام .
وقد جاء في الخطاب « نحن جماعة تلاميذ الثانوية ، الذين على وشك
التجنيد في جيش الدفاع الاسرائيلي نحتج على سياسة الحكومة ازاء
قضية جولدمان - ناصر . لقد كنا نعتقد حتى الآن أننا نذهب للحرب
وللخدمة لمدة ثلاث سنوات لأنه لا خيار لنا . وبعد هذه القضية
ثبت أنه حتى حينما يكون هناك خيار ، ولو صغير للغاية ، فإنكم
تتجاهلون . وعلى ضوء هذا فإننا وكثيرين آخرين نفكر كيف نحارب
حربا دائمة لا مستقبل لها في الوقت الذي توجه فيه حكومتنا
سياستها بطريقة تضيع احتمالات السلام ، اننا ندعو الحكومة الى
استغلال كل فرصة وكل امكانية للسلام .

وكان من بين الطلاب أبناء وأحفاد رجال بارزين في النظام
السياسي الاسرائيلي . ولم يكن هؤلاء الطلاب متمردين ، بل كانوا
يرددون مشاعر آباؤهم . فقد قال شموئيل شيمطوف أحد الموقعين على
الخطاب وابن الوزير (آنذاك) فيكتور شيمطوف (من حزب المابام) :

« لقد نشأت في بيت ذي اتجاهات يسارية وتعلمت في البيت وفي المدرسة ، وبواسطة الدولة الاعتقاد بأن الهدف الأول لأعمال وأفكارى يجب أن يكون السلام » .

كما ألقى آرييه زاكس أستاذ اللغة الانجليزية والدراما بالجامعة العبرية خطابا مدويا في المظاهرة التي اتجهت الى منزل جولده مائير جاء فيه : « اننى اتهم الحكومة بالتزوير والكذب وسوء النية وبأنها تقود الدولة الى الدمار » (١) .

وكان خطاب الصف الثانى عشر وتظاهرات الطلاب بمثابة سماء سرعان ما أنبت نباتات جديدة ، وانضم الشباب علانية مؤيدا حركة « متسبين » (البوصلة) وهى « المنظمة الاشتراكية الاسرائيلية » (*) والتي أصبحت فجأة موضوع اهتمام اسرائيليين كثيرين وحركة « سياح » (اليسار الاسرائيلى الجديد) (**) .

(١) نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، العدد ١٥ (أغسطس ١٩٧٢) ، ص ٤٧١ .

(*) الاسم الرسمى لمتسبين هو « المنظمة الاشتراكية الاسرائيلية » (اسى) ، أسست عام ١٩٦٢ بعد انسحاب ١٢ عضوا من « ماكى » (الحزب الشيوعى الاسرائيلى) على رأسهم موشيه محوفر وعكيبا أور وعوديد بيلافسكى ، وذلك بسبب توجيههم انتقادات للاتحاد السوفيتى . وعالمهم مثقل بالاقتباسات من ماركس ولينين وتروتسكى والمصطلحات الجدلية المعقدة .

(**) كان اليسار الاسرائيلى الجديد (سياح) هو نتاج التغيرات السياسية التى أعقبت حرب يونيو ١٩٦٧ وضم عددا من أعضاء الكيبوتسات والشبيبة اليسارية من حزب « الميام » لتقريبه من حزب العمل الاسرائيلى وسكون نضاله السياسى والاجتماعى . وعدد من أعضاء « ماكى » بعد تحولها للخطاب الصهيونى ، وعدد من الطلاب الباحثين عن يسار خارج النظام ، وبعيدا عن « متسبين » التى بدت لهم حركة متطرفة جدا . لم يكن للمنظمة برنامج سياسى بل اجماع فكرى على عدة اتجاهات هى :

« وكان هناك من وزعوا صحفا سرية تحمل أسبماء مثل « جغشوش » (الكتلة الداعية للسلام) ، « نعشوش » (الشباب الداعي للسلام) ، متوجة بأسلوب براق وتحوى كلمات احتجاج صارخة ضد سياسة العدوان والتوسع والحرب الاسرائيلية . وقد خفلت هذه المقالات بصرخات مثل : « لن يبعد اليوم اذا ما استمرت الظروف الحالية ، الذى نصل فيه حقا الى الحالة التى سيكون فيها مقابل كل شاب ثلاث فتيات » أو عبارات مثل : « أنت أيها الشاب المتيقظ لمشاكل الساعة ، أنت أيها الشاب الهادى الذى لا يتمرد على المجتمع ، أنت أيها الشاب الذى تسمى ذئبا على ألسنة العجائز ولا تخجل من هذا ، أنت أيها الشاب الميت ، المتعب قم وتخلص من جمودك ، وتخلص من وصاية آبائك وأجدادك ، قم وتظاهر واخرج ضد الزعامة المجنونة التى بسبب غبائها الشديد أوصلتنا الى هذا . كف . كف عن أن تقول آمين لكل كلمة تقولها جولدة أو ديان . . . اخرج الى الشارع وتخط الحواجز وحارب من أجل السلام . لا تقل ان الموقف الأمنى لا يسمح بهذا ، حارب من أجل تغيير هذا الموقف الأمنى . ان السلام يجب أن يصل بأى ثمن ، وكان سيصل لولا غباء الزعامة لا تقل ان الحرب قد فرضت علينا . ان هذا القول من الممكن أن يردده الأمريكيون فى فيتنام والنيجر فى بياقرا . »

= ١ - رفض ضم المناطق المحتلة واعتبار خطوط الرابع من يونيو خطوطا للمفاوضات مع تعديلات معينة على الحدود .

٢ - سلام اسرائيلى عربى مرتكز على الصلح مع الفلسطينيين ، وعلى أساس مناهضة الامبريالية .

٣ - مع المظلومين وضد الظالمين .

٤ - الموافقة على كيان دولة اسرائيل كدولة يهودية ذات سيادة وأغلبية يهودية .

٥ - بناء مجتمع اشتراكى فى اسرائيل .

انهم لم يفرضوا علينا الحرب بل فرضتها أنت على نفسك لانك
أيدت طريق زعمائك » (١) .

وهكذا فان حرب الاستنزاف بمرارة تجربتها من الناحية
المعنوية على الاسرائيليين ، مما كان يدفع زعماء اسرائيل دوما الى
التأكيد بأنهم لن يسمحوا بأن تجر اسرائيل الى حرب استنزاف ،
وسيحاولون تصعيدها الى حرب شاملة ، هي الأرضية التي مهتت
لنشأة حركات السلام المنظمة في اسرائيل بعد حرب يونيو ١٩٦٧ ،
وبالرغم من أن صوتها ظل ممقوعا ومحدودا .

ويمكن القول بأن أنصار حركات السلام في اسرائيل بعد
حرب يونيو ١٩٦٧ كانوا من خلفيات متعددة ، وكان البارزون من
بينهم هم الملقبون بـ « الأساتذة » في المصطلح الاسرائيلي الدارج ،
وهم جماعة متمركزة أساسا في الجامعة العبرية ، والى حد ما في
الجامعات الأخرى ، وليس هؤلاء أكثرية الأساتذة ، لكن اللقب يرتبط
بموقف السلام ، اذ ينظر اليهم على أنهم يحملون تراث « بریت
شالوم » (حلف السلام) التي كانت تتألف في معظمها من
الأساتذة . وكانت هذه الجماعة التي سبقت قيام الدولة وضمت
مارتن بوبر ويهودا ماجنس وارنست سيمون مستعلة في بحثها عن
اتفاق مع العرب للذهاب الى أبعد من أية جماعة صهيونية أخرى ،
من أجل تحقيق المطالب العربية أملا في الحصول على قبول العرب
لليهود كأقلية دائمة في فلسطين ومن بين « الأساتذة » المعاصرين
شبان من أصل أوروبي شرقي ، تثقفوا في القدس ، وفي الجامعات
الانجليزية والأمريكية ، مثل يعقوب تالمون ، يهوشوع أريئيلي ،
شلومو أفنيري ، يهوشوع برهليليل ، وبعض الشبان الأصغر مثل

(١) الشامي . رشاد عبد الله (دكتور) : الأدب والحرب في اسرائيل ، مقال
في مجلة « فكر » ، أكتوبر ١٩٨٨ ، ص ١٢٧-١٢٩ .

جاد ياتسيف ، مدرس علم الاجتماع الذي يرأس « قائمة السلام »
(رشيقات هشالوم) التي فشلت في انتخابات ائكنيست التاسع
(١٩٦٩) .

وهناك منشأ ثان مهم لحركات السلام في اسرائيل هو حركة
« هشومير هستعير » (الحارس الفتى) ووريثها السياسى حزب
« الميام » . وتتألف حركة « بريت هسمول » (حلف اليسار) من
المرتدين المتقدمين فى السن الذين بقى لينين وحركة « هشومير
هتسعير » القديمة مثالا لهم ، وكانوا ينظرون الى الحركة القومية
العربية على أنها حركة تقدمية والى الصهيونية على أنها حركة رجعية .
أما الجيل الجديد من أعضاء « الميام » الساخطين ، فيشكل أغلبية
القيادة فى « سياح » (سمول يسرائيلى حاداش) أى « اليسار
الاسرائيلى الجديد » ، والذي يعتمد على جيل الجامعات ، ويتعاطف
مع جماعات اليسار الجديد فى البلاد الغربية (١) .

وقد حظيت حركة السلام الاسرائيلى بتأييد عدد كبير من
الأدباء الاسرائيليين الشبان . وقد ذكر عاموس أعيون ، وهو نفسه
من المتعاطفين مع هؤلاء الأدباء : « تميز الأدب الاسرائيلى الجديد
باتجاه سلمى غريزى وبرغبة جامحة فى تفهم « العدو » والتعاطف
معه ، بلغيا حدا دفع بعض النقاد الى التحذير من الاتجاهات
« الانتحارية » التى قد تعكسها هذه التيارات » (٢) .

وكانت الفكرة الرئيسية التى تجمع هؤلاء هو حث اسرائيل
على الانسحاب من المناطق المحتلة بعد حرب ١٩٦٧ ، بهدف تخليص

(١) نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، العدد ١٥ (أغسطس ١٩٧٢) .

ص ٤٦٦ .

(٢) Elon. Amos : The israelis, Founders and sons, Holt. Rinehart, Wiston, 1971, p. 248.

اسرائيل : أولا وقبل كل شيء ، من المناطق ومن العرب الذين يعيشون فيها ، مقابل السلام ، اذا أمكن الحصول عليه ، ومقابل الوضع القديم ، اذا كان ذلك أفضل ما يمكن الحصول عليه ولم يكن يهمهم ، بشكل خاص ، لمن ستذهب هذه المناطق ، واقتراح كثير من منهم اعادتها لحكامها السابقين . كذلك عالجوا مسألة حق تقرير المصير للفلسطينيين على أنها جوهر الصراع العربي الاسرائيلي وانتهوا الى القول بأنه في اللحظة التي يكون فيها الفلسطينيون دولة ستتبخر أسباب الصراع » ويتضمن هذا في جوهره ، اعادة مشروع الأمم المتحدة عام ١٩٤٧ « (٣) .

واذا كانت الساحة الاسرائيلية بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ قد كانت مهياة لاقتحام توجهات اليمين الصهيوني الفاشيستي المتطرف والجماعات الدينية المتطرفة ، التي كانت قد استطاعت عبر سنوات سابقة أن تنظم صفوفها وتستقطب الاتباع والمؤيدين لوجهة نظرهم بشأن الاستيطان وعدم اعادة الأراضي العربية المحتلة وضرورة التخلص من عرب المناطق المحتلة ! استنادا الى أقوال الحاخامات ، فإن عبارة « التقصير » التعبير البارز الذي ارتبط بنتائج في حرب أكتوبر ١٩٧٣ في اسرائيل ، مع ذكريات الرعب من المواقع الاسرائيلية المحاصرة والرسائل الاذاعية التي بعث بها الأسرى عبر اذاعة القاهرة العبرية الى ذويهم ، والخلافات اللانهائية بين الجنرالات الاسرائيليين والاتهامات المتبادلة ، ثم صدور نتائج لجنة تحقيق « اجرانات » ، التي ألقت مسؤولية الهزيمة الاسرائيلية على أخطاء تقنية ارتكبتها شخصيات في الجيش والمخابرات الاسرائيلية قبل الحرب وأثناءها ، كل هذا أدى الى بروز حركات احتجاج وتظاهرات طالبت بعزل جيل كامل الزعماء ، وكانت الاحتفالات الوحيدة التي تقام بمناسبة حرب أكتوبر تقام في المقابر دون نصب تذكارية .

(٣) نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية : المرجع السابق ، ص ٤٦٩ .

وإذا كانت حركات الاحتجاج على هزيمة إسرائيل في حرب أكتوبر ١٩٧٣ قد تلاشت بنفس السرعة التي ظهرت بها ، فإن مجموعتين فقط من بين هذه الحركات واصلتا التواجد في اتجاهين متناقضين تماما : المجموعة الأولى هي جماعة « جوش ايمونيم » الدينية الأصولية التي كان لديها حل جاهز ينطوي على تعزيز الايمان بالخلاص والعبادة وحدث أن ميادئها هي : لا تنازل ولا انسحاب ولا تخلي عن طريق الايمان بضرورة استيطان كامل « أرض إسرائيل » التاريخية ، وحركة « السلام الآن » التي نادت بأن نتائج حرب أكتوبر ١٩٧٣ تقود الى الطريق العكسي وهو حتمية التفاوض حول اعادة الأراضي المحتلة مقابل السلام ، وهي حركة ذات طابع صهيوني عمالي ليبرالي معتدل تعد امتدادا لحركة السلام الاسرائيلية بعد حرب ١٩٦٧ وضمت في صفوفها أيضا العديد من أبرز رموز الثقافة والفكر في إسرائيل . وقائمة الزعماء النشيطين في هذه الحركة تضم شخصيات متنوعة تضم أساتذة جامعات ، وأدباء مشهورين ، ورجال أعمال ، وقادة سابقين في جيش الدفاع الاسرائيلي وشخصيات عامة قيادية من بينهم عشرة من الوزراء السابقين في الحكومات الاسرائيلية فعرض فيما يلي لأسمائهم من باب التوثيق :

- ١ - أفراهام أجمون
رجل أعمال - شركة البترول
- ٢ - يهودا عميحاي
شاعر وأديب
- ٣ - ريتشارد أرمون
مدير شركة تأمين ومدير بنك العمال
- ٤ - جنرال شمعون أفيلان
عضو كيبوتسي وأحد قادة جيش إسرائيل في حرب ١٩٤٨

- ٥ - الحاخام شموئيل أفيدور هكوهين
- ٦ - هانوخ برطوف
أديب وصحفي في صحيفة « معاريف »
- ٧ - يتسحاك بن أهارون
عضو كيبوتس وجنرال سابق ووزير سابق
- ٨ - البروفسور جبرائيل بن دور
جامعة حيفا
- ٩ - أوري برنشتاين
شاعر - رجل صناعة في شركة أمكور
- ١٠ - الجنرال موشيه كرميل
أحد قادة حرب ١٩٤٨ ووزير سابق
- ١١ - البروفيسور نعومي حازان
أستاذ علوم سياسية في معهد ترومان بالجامعة العبرية
بالقدس .
- ١٢ - روث ديان
سيدة أعمال
- ١٣ - البروفيسور يورام رينشتاين
أستاذ القانون الدولي ورئيس سابق لجامعة تل أبيب
- ١٤ - البروفيسور أفيفا دورون
أستاذ الأدب بجامعة تل أبيب .
- ١٥ - أهارون دوفرات
رجل أعمال

- ١٦ - عاموس ايلون
مؤلف ومحرر في صحيفة « هاآرتس »
- ١٧ - البروفيسور يارون آذراحي
أستاذ علم الاجتماع بالجامعة العبرية بالقدس
- ١٨ - اكسل فيدرمان
رجال أعمال - مدير سلسلة فنادق ران
- ١٩ - البروفيسور ميخائيل فيلدمان
أستاذ بيولوجي في معهد وايزمان للعلوم
- ٢٠ - البريجادير جنرال جيورا فيورمان
أحد القادة السابقين لسلاح الطيران الاسرائيلي وعضو
كيبوتس
- ٢١ - البروفيسور شلومي فرايدلاندر
مؤرخ بجامعة تل أبيب وجامعة جنيف
- ٢٢ - أرنون جفتي
رئيس مجلس ادارة شركة كور ومحاكم سابق لبنك اسرائيل
- ٢٣ - البروفيسورة روث جامنسيون
كلية الحقوق بالجامعة العبرية بالقدس ورئيسة منظمة حقوق
الانسان
- ٢٤ - البروفيسورة جاليا جولان
عالمة اجتماع بالجامعة العبرية بالقدس وزعيمة حركة « السلام
الآن »
- ٢٥ - أوري جوردوني
رئيس قسم الهجرة بالوكالة اليهودية

- ٢٦ - اليعزر جرانونت
السكرتير العام لحزب « الميام » وعضو كنيست سابق .
- ٢٧ - شلومو جور
مهندس
- ٢٨ - حليم جبعاتي
عضو كيبوتس ووزير سابق
- ٢٩ - البروفيسور يهوشافاط هركاني
الرئيس الأسبق للمخابرات الاسرائيلية ومؤرخ وأستاذ
بالجامعة العبرية بالقدس .
- ٣٠ - ايلي هلالى
رجل أعمال
- ٣١ - البروفيسور دان هوروفتيس
أستاذ علوم سياسية بالجامعة العبرية
- ٣٢ - البروفيسور اليعزر كابلانسكى
رئيس قسم الكارديولوجى - مستشفى تل هشومير
- ٣٣ - دكتور اسرائيل كاتس
مدير معهد أبحاث السياسة الاجتماعية ووزير سابق
- ٣٤ - داني كارافان
- ٣٥ - دكتور ايدي كوفمان
مدير معهد ترومان بالجامعة العبرية
- ٣٦ - البروفيسور كلود كلاين
أستاذ القانون الدولى بالجامعة العبرية

- ٣٧ - ثيو كلاين
الرئيس السابق للمؤسسة CRIF بفرنسا
- ٣٨ - برونو لاندزبرج
رجل أعمال
- ٣٩ - البروفيسور شنيور ليفسون
محلل نفسي ورئيس سابق لمعهد وايزمان للعلوم برحوبوت
- ٤٠ - جبرائيل ملكا
مدير شئون الطلاب بجامعة حيفا
- ٤١ - البروفيسور موشيه ماعوز
مستشرق بمعهد تزومان بالجامعة العبرية
- ٤٢ - البروفيسور أفيشاي مرجاليت
أستاذ الفلسفة بالجامعة العبرية
- ٤٣ - أهارون مائير
رجل أعمال
- ٤٤ - ابراهيم ملاميد
عضو قيادي بالحزب الديني القومي
- ٤٥ - حنا ميرون
ممثلة - حاصلة على جائزة إسرائيل
- ٤٦ - دافيد موشيفتيس
رجل أعمال
- ٤٧ - عاموس عوز
أديب إسرائيلي

- ٤٨ - البروفيسور يوحان بيرز
أستاذ علم الاجتماع بالجامعة العبرية
- ٤٩ - البروفيسور ألن بولاك
المشرف على UJA بكنسدا
- ٥٠ - اسراييل بولاك
رجال أعمال فى مجال الصناعة •
- ٥١ - داليا راييكوفتيس
شساعرة •
- ٥٢ - البروفيسور آفى رافيتسكى
نائب معهد الدراسات اليهودية بالجامعة العبرية •
- ٥٣ - افرايم رينر
رجل أعمال •
- ٥٤ - يوسف روزين
رجل أعمال •
- ٥٥ - ناتان شاحام
أديب ومدير دار نشر « سفريات بوغاليم » وقائد عسكري
سابق فى حرب يونيو ١٩٦٧ •
- ٥٦ - البروفيسور اليس شالفي
من خبراء التعليم ورئيسة جمعية الحقوق المدنية •
- ٥٧ - آريه سيمون
من خبراء التعليم وحاصل على جائزة اسراييل للتعليم •
- ٥٨ - البروفيسور أوريشيل سيمون
أستاذ دراسات العهد القديم بجامعة برايلان •

٥٩ - ساميخ يزهار سميلانسكى
أديب وعضو كنيست سابق وحاصل على جائزة اسرائيل
للأدب عام ١٩٩٢ .

٦٠ - يهوشوع سوبول

٦١ - البروفيسور ساسون سوميخ
أستاذ الأدب العربى بجامعة تل أبيب .

٦٢ - جنرال افراهام تامير
المدير السابق لمكتب رئيس الوزراء ووزير سابق للخارجية

٦٣ - بنى تمكىمن
السكرتير العام لحزب « راتسى » - أستاذ العلوم السياسية
بجامعة تل أبيب .

٦٤ - أهارون أوزان
رئيس الطائفة الاسرائيلية السفاردية ووزير سابق .

٦٥ - البروفيسور دافان فايتس
رئيس مركز دراسة الاستيطان برحوبوت والرئيس السابق
لقسم الاستيطان بالوكالة اليهودية .

٦٦ - الكولونيل داني وولف
قائد كتيبة سابق بالجيش الاسرائيلى .

٦٧ - أ . ب . يهوشوع
أديب اسرائيلى .

٦٨ - دكتور يوسف يونا
أستاذ فلسفة اليكلم بالجامعة العبرية .

٦٩ - البروفيسور يرمياهو يوفال
رئيس قسم الفلسفة بالجامعة العبرية .

٧٠ - حنا سيمير
مدير تحرير صحيفة « دافار » .

٧١ - موشيه زنبر
رئيس بنك لثومي ومحافظ سابق لبنك اسرائيل .

٧٢ - نسيم زفيلي
رئيس حركة « الموشاف » (١) .

وبطبيعة الحال فان العضوية في حركة « السلام الآن » كانت تضم اضافة لهذه الاسماء التي تعتبر بمثابة الزعامة النشيطة للحركة ، المثات من المثقفين والكتاب المتعاطفين من كافة قطاعات المجتمع الاسرائيلي علمانيين ودينيين ، والآلاف من المتعاطفين مع الحركة وأهدافها . واذا جاز لنا أن نقول ان نشاط الحركة لم يكن خاضعا لنفوذ أو تأثير أى حزب اسرائيلي حيث فضل أعضاؤها عدم الانضواء تحت لواء أى حزب من أحزاب اليسار الصهيوني الاسرائيلي قد تتفق في برامجها وأهدافها مع توجهات الحركة وخاصة حزب « الميام » الماركسي بصفة خاصة وبعض قطاعات من حزب « العمل الاسرائيلي » ، فان هذه السياسة قد أعطت للحركة حرية اتخاذ القرار والدعوة للتظاهر في الشوارع الاسرائيلي والاتصال الحر بكافة المؤسسات والجماعات والأحزاب والأفراد سواء من الجانب الاسرائيلي أو الجانب الفلسطيني على حد سواء ، وخاصة بأعضاء منظمة التحرير الفلسطينية حتى لا يكون

(١) New Letter, Bullitin of "International Center For Peace
in Middle east, No. 16, p. 2.

الارتباط الحزبي والسياسي قيدها ، بالرغم من وجود قانون
اسرائيلي سنه الكنيست الاسرائيلي يحظر الاتصال بأعضاء منظمة
التحرير الفلسطينية .

وقد حددت حركة « السلام الآن » أهدافها وتوجهاتها
الرئيسية أثناء ندوة عقدتها مع أعضاء من منظمة التحرير
الفلسطينية في يوليو ١٩٨٦ برعاية معهد كارل رينر بفيينا كانت
أبرز خطوطه هي :

١ - أن السلام يجب ان يسود منطقة الشرق الأوسط بحيث تتمتع
شعوب المنطقة بما في ذلك الشعبين الفلسطيني والاسرائيلي
بالحقوق المتساوية وتسوية الصراع الاسرائيلي الفلسطيني
على أساس من اقرار الاعتراف المتبادل بين دولة اسرائيل
ودولة فلسطين .

٢ - أن التسوية يجب أن تضع نهاية للاحتلال الاسرائيلي الذي
ترتب على حرب ١٩٦٧ .

٣ - أن التسوية يجب أن تتضمن حلاً لمشكلة اللاجئين
الفلسطينيين من كافة وجوهها .

٤ - أن كافة الخلافات ينبغي أن تحل من خلال مفاوضات تتم
بين ممثلين معترف بهم من كافة الأطراف ، من حكومة اسرائيل
ومنظمة التحرير الفلسطينية بهدف التوصل الى حل جذري
يتضمن حق شعوب المنطقة في العيش داخل حدود آمنة
ومعترف بها وعدم اللجوء للعنف في حل الخلافات .

٥ - أن المفاوضات بين الأطراف يجب أن تتم في إطار مؤتمر دولي للسلام (١) .

وقد التقت هذه الأهداف مع قطاعات العديد من الشخصيات البارزة والفاعلة في أوساط اليسار الصهيوني المعتدل أمثال شولاميت ألوني عضو الكنيست وزعيمة كتلة « ميرتس » (*) التي خاضت انتخابات الكنيست الثالث عشر في يونيو ١٩٩٢ وفازت بعدد من المقاعد أهلها لدخول الائتلاف مع حزب العمل الاسرائيلي، وتولت وزارة التعليم في اسرائيل في حكومة رابين وكانت مع أعضاء حزبها في الكنيست من أهم العوامل التي أثرت في اتخاذ الكنيست لقرار برفع الحظر عن الاتصال بأعضاء منظمة التحرير الفلسطينية في فبراير ١٩٩٣ ، وياعيل ديان الكاتبة الاسرائيلية ابنة القائد العسكري المعروف موشيه ديان والتي قامت باتصالات مباشرة مؤخرًا مع ياسر عرفات بتونس في مارس ١٩٩٣ الأمر الذي أثار عليها عاصفة من الغضب داخل اسرائيل لم تأبه لها ، وامون روبنشتاين عضو الكنيست عن حزب « شينوى » (التغيير) أحد فصائل كتلة « ميرتس » ، وحيم صادق وزير العدل السابق ورئيس « المركز الدولي للسلام في الشرق الأوسط » ICPME ، وكانوا جميعًا على اتصالات مستمرة مع العناصر القيادية في منظمة التحرير الفلسطينية داخل الأراضي المحتلة وخارجها أمثال محمود درويش وياسر عبد ربه ونمير حامد ، وحنان سنيورة وفيصل الحسيني وحنان عشراوي وليلى شديد وابراهيم نمير حسين وحسين

(١)

Ibid, p. 10.

(*) كتلة « ميرتس » (حيوية) تضم كلا من الأحزاب : راتس وشينوى ومابام ، وهي تعتبر بمثابة أحزاب السلام في اسرائيل . وتشدد حركن « راتس » بصفة أساسية على الحقوق المدنية ومعارضة الاكراه الديني .

أبو حسين وغيرهم سواء بشكل مباشر أو عبر الندوات الدولية للسلام التي كان يقوم بتنظيمها « المركز الدولي للسلام في الشرق الأوسط » .

ويمكن القول بأن المجهود الرئيسي والفعال الذي تقوم به حركة « السلام الآن » في إسرائيل والتي لا يعرف عدد الأعضاء، المنتمين إليها تحديداً ، بينما يصل عدد من يتجاوبون مع أهدافها إلى عشرات الآلاف ، ينحصر في الدعوة للمظاهرات الاحتجاجية ضد السياسات الإسرائيلية التي لا تتوافق مع توجهاتها مثل التظاهر ضد « حرب لبنان عام ١٩٨٢ » وضد « ضم الأراضي المحتلة » وضد « الاستيطان في المناطق المحتلة » ولتأييد مبادرات السلام ، كما حدث عند عقد مؤتمر مدريد في سبتمبر ١٩٩١ حيث استطاعت حشد مظاهرة تأييد ضمت حوالي أربع مائة ألف متظاهر إسرائيلي (بما يقابل خمسة ملايين مصري) ، وكتابة المقالات في الصحف الإسرائيلية والصحف الأجنبية وعقد الندوات . وبالرغم من هذا التأييد العام لتوجهات حركة « السلام الآن » من الشارع الإسرائيلي ، فإن عدد الإسرائيليين اليهود المستعدين لاعتبار حركة « السلام الآن » خارجة على القانون أكبر من عدد الذين يميلون إلى اعتبار حركة « جوش إيمونيم » غير شرعية (٢٢٪ مقابل ٢٧٪) (١) .

ومن الجديد بالذكر ، أن نشير إلى أن حركة « السلام الآن » تحظى بمعارضة شديدة من جماعة « جوش إيمونيم » التي شاع بينهم اعتبارها حركة ممثلة للتخلي المطلق عن الصهيونية ومصدرا لغتور الهمة واضعاف العزيمة عند الإسرائيليين : « بمزيد من الحزن نشهد اليوم تحت ستار الصهيونية العاقلة تسارعا في نفى

(١) استطلاع أجراه مركز « داهاف » لمجلة « كوتيرت داشيت » ٩ مارس

الصفة التاريخية والتنكر للصفة الصهيونية ، من خلال عملية تشجيع اليهود على تكتيف اليدين وتقويض الايمان بعدالة قضيتنا » (٢) . وهم عادة ما يضعون حركه « السلام الآن » في سلة واحدة مع منظمة التحرير الفلسطينية ويعتبرونها الناطقة الرسمية بلسان المنظمة في اسرائيل ، ويحذرون من مغبة الانسياق وراء دعوة التنسازل عن الأراضي المحتلة التي ترفعها حركة « السلام الآن » : « ان من لا يريد العيش في دولة « السلام الآن » ، التي باتت خططها توضع موضع التنفيذ هنا والآن ، فالأجدر به أن يباشر احتواء الفيضان الآن ، والا فانهم سيستيقظون يوما في يهودا والسامرة وغزة والجولان وربما في اورشليم أيضا ، كما استيقظنا في سيناء ، بعد فوات الأوان » (٣) .

وقد عانت حركة « السلام الآن » كثيرا ابان حكم كتلة « الليكود » اليمينية المتطرفة لاسرائيل (١٩٧٧ - ١٩٩٢) وبدا أنها أصبحت أكثر فاعلية عندما حدث ذلك الذي يطلقون عليه في اسرائيل « الانقلاب الثاني » عندما استعاد « حزب العمل الاسرائيلي » السلطة من حزب الليكود في يونيو ١٩٩٣ ، وذلك بصعود اليسار الصهيوني المعتدل المتمثل في كتلة « ميرتس » الى الحكم الائتلافي في حكومة رابين وتولى بعض عناصره البارزة من أعضاء حركة « السلام الآن » لمناصب حكومية مؤثرة وزيادة فاعليتهم على القرار السياسي في الكنيست الاسرائيلي .

واذا كانت حركة « السلام الآن » هي بمفهوم ما حركة للمثقفين ورجال الفكر في اسرائيل من ذوى الاتجاه اليساري

(٢) لوستيك ، ايان : الاصولية اليهودية في اسرائيل - مؤسسة الدراسات الفلسطينية . بيروت ، ١٩٩١ ، ص ١٢٨ .
(٣) نفس المرجع ، ص ١٦٦ .

الصهيوني المعتدل لها مواقف محددة ازاء عدد من القضايا السياسية التي تواجه اسرائيل منذ احتلالها للأراضي المحتلة في عام ١٩٦٧ ، وهي مواقف تقف في الطرف الآخر ، كما أشرت من قبل من مواقف اليمين الصهيوني المتطرف الداعي لضم الأراضي ، ومن حركة « أرض اسرائيل الكاملة » التي تضم المثقفين ورجال الفكر الاسرائيليين من ذوى التوجهات اليمينية الصهيونية ، ومن حركة « جوش ايمونيم » الدينية الأصولية الداعية للاستيطان وسياسة طرد الفلسطينيين . فان دورها الذي تقوم به ربما يكون مناسباً للقاء الضوء على دور المثقفين ورجال الفكر في اسرائيل وخاصة خلال فترة حكم « الليكود » لاسرائيل (١٩٧٧ - ١٩٩٢) ، وذلك من خلال ما كتبه واحد من أبرز أعضاء حركة « السلام الآن » وهو رئيس المخابرات الاسرائيلية الأسبق والمستشرق وأستاذ العلوم السياسية بجامعة تل أبيب يهوشافاط هركابى . يقول هركابى : « ان من الظواهر الأخيرة المحزنة في اسرائيل تخلى رجال الفكر عن دورهم التقليدى فى التأثير على الجماهير بصورة عامة . وليس ثمة شك فى أن هناك العديد من الأسباب لذلك . لقد كتبوا كتباً ومقالات مثيرة ثم اكتشفوا أن كلماتهم ليس لها تأثير ، وبدأوا فى سؤال أنفسهم لماذا يفعلون ذلك . ولا بد أن أعترف بأننى سألت نفسى هذا السؤال مراراً . اذ يبدو أن كل شىء قد قيل بالفعل ، وأن النقد والفكر لم يعد لهما نفوذ أو تأثير . وفى السنوات الأخيرة اتجه التليفزيون الذى يمثل القناة الرئيسية لوسائل الاعلام ، الى وضع نفسه فى خدمة السياسيين ، ونادراً ما توجه الدعوة للأكاديميين لعرض آرائهم كخبراء فى القضايا الحساسة ، كما أن خطورة القرارات واحتمال قسوة النتائج تعمل أيضاً على منع الأكاديميين » . ويواصل هركابى حديثه قائلاً : « ان من عادة المفكرين التعبير عن أنفسهم بشروح معتدلة ومستقلة ، ولكن خطورة الموقف الراهن من القوة بحيث تتطلب كلمات شديدة اللهجة . »

وقد جعلت العقلية الشعبية التي جلبها الليكود معه ، أهل الفكر لايشعرون بالراحة ، اذ أنهم لا يستطيعون منافسة مهيجي الدهماء . غير أن ردود الفعل المعتدلة والحذرة لاتعتبر مناسبة في وقت الطوارئ الوطنية . والمفكرون يودون التفسير ، ولكن الساحة السياسية تحتاج الى نضال متواصل لكي يدافع المرء عن آرائه . ومن الصعب بالنسبة لعلماء الاجتماع والمختصين بالدراسات الانسانية التوصل الى لغة مشتركة للتفاهم مع الناس البسطاء . كذلك لا يتمتع المفكرون بالشجاعة والصراحة التي يجب ان يتمتعوا بهما . وقد أصبت بالانزعاج حينما رأيت أصدقاء يقررون أنه من الحكمة الامتناع عن التعبير عن آرائهم علنا . وليست المشكلة فيما يقدر المرء على البوح به ، بل فيما يتعين عليه قوله ، ولا أعتقد أنني افترى على أحد اذا قلت ان كثيرين من المفكرين قد فشلوا في أداء واجبهم بالوقوف في وجه التطورات التي يؤمنون ايماننا راسخا بأنها تنطوي على كارثة .

والمفكرون والاكاديميون ، مثل سائر الرجال والنساء . يعانون من الغرور ، ولكن غرورهم يأخذ شكلا فرديا بدرجة اكبر فاذا ظهروا ، على سبيل المثال ، في مناقشة عامة وكانت لهم تقريبا وجهات النظر نفسها - لنقل في عملية السلام مثلا - فان كلا منهم يسعى في المقام الأول للتأكيد على وجه الخلاف بين موقفه أو موقعها ومواقف الآخرين . وفي النهاية يمتنى الجميع بالخسران . ولكن يكون للمفكرين نفوذ ، فانهم يجب أن يشرعوا في تكوين جماعات تشترك في موقف واحد تدافع عنه « (١) » .

(١) هركابي . يهوشافاط : « مخراعات جوراليوت » (عمليات حسم مصيرية » ، دار نشر « عم عوفيد » تل أبيب ، ١٩٨٦ ، ص ٢٨٠-٢٨١ .

واستنادا الى هذا التقييم الموضوعى لوضع المثقفين والاكاديميين وأهل الفكر فى اسرائيل ، واستنادا الى المحصلة العامة للدور الذى قام به أعضاء حركة مثل « السلام الآن » على الساحة فى اسرائيل بشأن اجتذابهم لقطاعات من الجمهور الاسرائيلى لتأييد وجهات نظرهم يمكن القول بأنهم ينجحون فى غرس الأفكار وتشكيلها عندما تكون القضية التى يدافعون عنها قضية تسمح الظروف العامة داخل المجتمع الاسرائيلى سياسيا بجعل قطاعات واسعة من الجماهير مهياة لقبولها والاستجابة لها مثلما حدث ابان حرب لبنان التى فرضت بنتائجها ضرورة تغيير فى الاتجاهات ومراجعة الأفكار الخاصة بحدود القوة الاسرائيلية والالتجاء للقوة ولشيوع حالات التمرد والرفض فى صفوف الجيش الاسرائيلى للمشاركة فى هذه الحرب ، ومثلما حدث عندما لاحت فى الأفق آمال التوصل لتسوية سلمية لدى عقد مؤتمر مدريد ، وعندما تجمعت اتجاهات لدى قطاعات واسعة من الاسرائيليين ذوى الضمير ضد الممارسات اللا انسانية ضد الشعب الفلسطينى وغيرها .

ولكن فى المقابل فان التجربة أثبتت أن النفوذ الانتخابى لحركة مثل « السلام الآن » هو نفوذ جعل المفكرين فى اسرائيل محلا للسخرية ، بينما تكون قوتهم هائلة فيما يتصل بغرس الأفكار وتشكيلها . ولاينطبق هذا الأمر على حركة « السلام الآن » فحسب ، بل على الحركات الأخرى غير الحزبية مثل حركة « جوش ايمونيم » التى منيت بهزيمة ساحقة فى انتخابات يونيو ١٩٩٢ ، وذلك بسبب طبيعة الحياة السياسية والحزبية فى اسرائيل ، والتى تجعل المنظمات التى تشكل ائتلافا من الاتجاهات والشخصيات المتباينة تواجه حتما صعوبات فى صياغة مواقف موحدة أو تعبئة الجماهير حول مجمل القضايا التى تعنيهم على المستوى السياسى والاقتصادى والاجتماعى والأمنى . الخ .

وعلى ضوء ما سبق ، فإن حركة على غرار « السلام الآن »
لكى تقوم بدور فعال فى الساحة السياسية فى اسرائيل ينبغي
ألا تقف عند حدود القيام بالمظاهرات المتناثرة مهما كان حجم
المشاركين فيها ، ويتعين عليها أن تتجاوز عقلية « الحدث » وأن
تكون مستعدة للقيام بحملات مكثفة ومتواصلة للتعليم السياسى
من خلال اتخاذ موقف متماسك ومقنع ، ونشر هذا الموقف على أوسع
نطاق ممكن من خلال الخطب والمناقشات والكتيبات وعقد الندوات
داخل اسرائيل وخارجها وتناول المشكلات الشائكة الخاصة بالتوصل
الى تسوية وتقديم تحليلات موضوعية للتغيرات فى مواقف العرب
التي تنطوى على امكانية تحقيق السلام ، سعيا للتأثير على الاتجاهات
التي تنبع منها السياسات واجراء تغيير كلى فى مناخ الراى العام
على مستوى المعتقدات والاتجاهات التي تشكله .

وفى اطار التقييم الموضوعى لدور حركة « السلام الآن »
نستطيع القول بأن أعضاءها قد شرعوا بالفعل منذ فترة فى التعامل
مع الاتجاهات كوسيلة لتفادى السياسات التي يشعر الأفراد
والجماعات أنهم ملتزمون بها . فعلى سبيل المثال ، نجد أن كتابهم
بدلاً من مهاجمة عملية الضم بدأوا فى تفسير وإبراز الخطر
الديموجرافى الذى ينطوى عليه الضم على هوية اسرائيل كدولة
يهودية ، وبدلاً من الاصرار على التفاوض بين اسرائيل والمنظمة
يكتبون عن حتمية التوصل الى اتفاق بين اسرائيل والفلسطينيين ،
والتأكيد على أن تأخر التوصل الى اتفاق يعد بمثابة هزيمة للذات
الاسرائيلية على نحو مطرد . . وهكذا .

وختاماً ، فإنه مما لا شك أن دوراً كهذا الذى قامت وتقوم به
حركة من أبرز المنظمات الاسرائيلية المعتدلة مثل « السلام الآن » ،

هى رغم كل شىء ظاهرة ايجابية تؤكد مدى امكانية الدور الذى
يمكن أن يقوم به المفكرون والمثقفون فى اسرائيل للقيام باعادة
صياغة برنامج العلمانية اليهودية المتنورة فى اسرائيل بما يتلاءم
مع المتغيرات التى تشهدها ليس المنطقة فحسب بل العالم بأسره
فى الحقبة المقبلة .

اليسار المصرى والصراع العربى الاسرائيلى

د • رفعت السعيد
ثمة قضايا تبقى المواقف فيها دوما
على طرفى نقيض •

لعل قضية ما •• لم تكن ملتبسة وظلت كذلك ، مثل قضية
موقف اليسار المصرى من الصراع العربى الاسرائيلى •

ولعل سر الالتباس هو أن موقف اليسار ظل وعلى الدوام
نقيضا لموقف اليمين • لم يتقارب الموقفان ، ومن ثم ظل الالتباس
المقصود درعا يحتوى به اليمين أو يحاول •

وابتداء نعتقد أنه من الضرورى أن نحدد المواقف ازاء
« العروبة » ومسألة التوحيد العربى فى مواجهة النقيض •• استعمارا
كان أو صهيونية •

ففى الوقت الذى كانت فيه البرجوازية المصرية تنأى بنفسها
عن أى معترك عربى (منذ اشتعال ثورة ١٩١٩) تعرف اليسار
المصرى على واجباته العربية سريعا وفور النشأة المبكرة لحزبه
(١٩٢١) • وبدأت شعارات « وحدة الشعوب العربية » ضد
الاستعمار • تتردد كثيرا فى بياناته • وعندما تأسست « عصبة

النضال ضد الامبريالية « فى بروكسل لعب الشيوعيون المصريون دورا نشطا فى دعم افكارها على نطاق الوطن العربى كله محاولين تأسيس شعبة لها فى مصر تضم ممثلى مختلف القوى الوطنية المصرية ، ثم شعب مماثلة فى مختلف البلدان العربية بأمل أن تتكون لها قيادة مركزية تقرر أن تسمى « عصابة تحرير البلدان العربية » .

وفى وثائق الخارجية البريطانية نجد وثيقة تقول « انه قد تم الاتصال بالفعل بعدد من الشخصيات المصرية لتكوين فرع للعصابة بالقاهرة ، وان هناك اقتراحا بعقد مؤتمر عربى للنضال ضد الامبريالية بالقاهرة وذلك بهدف تعزيز النضال العربى المشترك » وتمضى الوثيقة قائلة « ان اتصالا قد تم بعدد من الشخصيات المصرية لبحث مسألة عقد هذا المؤتمر معها ومن بين هذه الشخصيات عضو البرلمان المصرى » وسوف يدعى الى هذا المؤتمر أيضا مندوبون من الصين وأندونيسيا وانجلترا والهند « (!) .

كذلك فان بيانا صادرا عن « عصابة النضال ضد الامبريالية » تحت عنوان « النضال من أجل حرية الشعب العربى » (لاحظ تسمية الشعب العربى وليس الشعوب العربية) يقول « لقد أوضحت أحداث فلسطين الأخيرة حقيقة أن القضية الوطنية العربية تشكل فى الوقت الراهن احدى القضايا المهمة فى السياسة العالمية ، والعرب يمتلكون كل الحق فى القضاء على تقسيم وطنهم ، وأن يكونوا دولة موحدة ، قوية مستقلة وحررة تماما . دولة عربية عظمى يتحدد شكلها ومستقبلها ليس بواسطة الامبرياليين الأجانب ، وانما وفقا لمصالح و ارادة الجماهير العربية الكادحة ، فلاحين

وعمالا وبدوا » ويمضى البيان قائلا « ان العصبية وقد تابعت باهتمام المظاهرات الرائعة التي تفجرت في فلسطين كتعبير عن النمو الهائل للحركة الوطنية في البلدان العربية جميعها لترسل بأحر تحياتها الى المناضلين دفاعا عن حقوق الأمة العربية ، (لاحظ عبارات : وطنهم ، دولة واحدة ، الأمة العربية) . ويمضى البيان ليدعو العرب في كل مدينة وقرية الى تكوين لجان قاعدية لمناهضة الاستعمار على أساس برنامج وطني ، وبحيث تنتخب هذه اللجان ممثلين بلجنة أعلى حتى تتكون لها قيادة ثورية في كل بلد عربي ، ثم تنتخب هذه اللجان المجلس القومي العربي (all Arab National Council) ، ومثل هذا التنظيم يقوم على أساس تعبئة كل القوى الشعبية في مجرى التحرير الوطني ، لتخوض كفاحا لا ينتهي الا بالنصر الحقيقي . ويختتم البيان بالشعارات الآتية « عاش النضال التحرري للشعب العربي » و « فليسقط الامبرياليون » و « ليسقط انقسام البلدان العربية » و « لتحيا الدولة الفيدرالية العربية الموحدة الحرة » (٢) .

ولعل الشعارات كانت مبالغا فيها من حيث صبغتها العربية ، ولعل الطموحات كانت من قبيل الأحلام صعبة التحقيق لكنها - وعلى أية حال - تعبر عن موقف ينتمي للعروبة في وقت كان فيه كل اليمين المصري يتباعد عنها بل ويتنكر لها .

فاذا ما أتينا الى القضية الفلسطينية نجد اليسار المصري هو أيضا الأسرع الى تأييدها في وقت وقف فيه اليمين أو أغلبه - اما متجاهلا القضية ، أو في الاتجاه المضاد لها .

ففي الوقت الذي كانت فيه القوى الصهيونية تنشط سافرة في مصر ، وكان ليون كاسترو (الذي ساند سعد زغلول في

بداية الثورة) يعمل جاهدا لتأسيس « الاتحاد الصهيوني بمصر »
فى ظل صمت رسمى ، وصمت يمينى أيضا ، ربما كان أحد
أسبابه تجاهل فكرة العروبة ، وربما كان أيضا ذلك التأخى فى
مجالات الاستثمار الاقتصادى بين النخبة اليهودية المصرية وطبقة
كبار الملاك وكبار المستثمرين المصريين . فى هذا الوقت وقف
اليسار المصرى وحده لىواجه خطر الصهيونية .

فى عام ١٩٢٥ وعندما افتتحت « الجامعة العبرية » فى
تل أبيب ، لم يجد أحمد لطفى السيد باشا أية غضاضة فى
السفر لحضور حفل الافتتاح على أساس أن افتتاح جامعة هو خطوة
مهمة نحو التنوير بالمنطقة ، بينما تنشر « الحساب » الجريدة
العنانية التى كان يصدرها الحزب الشيوعى المصرى (دون أن يضع
عليها اسمه) مقالات عديدة تستنكر هذا النشاط الصهيونى وتدعو
العرب جميعا لمواجهته . وتقرأ على صفحات « الحساب » ..
« احتفل الصهيونيون فى فلسطين بتأسيس جامعتهم العبرية يوم
أول أبريل الجارى فدعوا لحضور ذلك نخبة رجالهم وجميع الذين
يحطفون على قضيتهم ويساعدونهم فى عملهم الاستعمارى وكان فى
مقدمة المدعوين اللورد بلفور صاحب التصريح المشهور الذى أصدره
باسم الحكومة الانجليزية ، والذى بموجبه أعطت انجلترا فلسطين
 لليهود الصهيونيين ، رغم ارادة سكانها ، وضد كل شرع وعرف
وقانون » .. « وقد أعلن أهل فلسطين الاضراب العام بمناسبة
وصول بلفور الى بلادهم فأغلقت المتاجر والمصانع والورش وحوانيت
البقالة .. وامتنع التلاميذ عن حضور دروسهم .. ووضع أهل
فلسطين شارات الحداد على دورهم ومتاجرهم ، وأنا لنحى هذه
النهضة البديعة فى فلسطين ، ونأمل أن يواظب الفلسطينيون
الكرام على أمجادهم وجهادهم فى سبيل استقلال بلادهم » (٣) .

(٣) الحساب - ١٠-٤-١٩٢٥ .

فاذا انتقلنا الى الثلاثينات فاننا نتوقف أمام فقرة مهمة في البرنامج الجديد الذى أصدره الحزب الشيوعى المصرى فى عام ١٩٣١ تقول : « النضال من أجل تحرير كل الشعوب العربية من القهر الاستعماري ومن أجل وحدة عربية شاملة تنتظم فيها كل الشعوب العربية الحرة » (٤) .

كذلك فقد حرص يسار مصر فى هذه الفترة على التواصل مع القوى التقدمية العربية فى مختلف البلدان . وفى قضية الشيوعية التى اتهم فيها عصام الدين حفى ناصف (١٩٣١) ضبطت لديه مخطوطات لمقالات نشرها فى مجلة « الحديث » اللبنانية ، والاخاء الوطنى العراقية ، و « القبس » اللبنانية ، و « ألف باء » السورية . . . وعندما سأل المحقق عن سر اهتمامه بالنشر فى هذه المجلات قال انها « مجلات تجديدية » (٥) .

كذلك فقد نشط شيوعيون مصريون فى صفوف الحزب الشيوعى اللبناني والحزب الشيوعى الفلسطينى أمثال (محمد دويدار) كما نشط شيوعيون سوريون ولبنانيون فى صفوف الحزب الشيوعى المصرى (أنطون مارون - شفيق باسيور - رفيق جبور - محمد وهيب المالك) .

فاذا أتينا الى الأربعينات نجد الحرص اليسارى على التلاقى مع قضايا اليساريين العرب والدفاع عنهم والدعوة للعمل المشترك

(٤) راجع النص الكامل للبرنامج فى :
Ivor Spector — The Soviets and the Muslim World (1959) —
p. 141-156.

(٥) لمزيد من التفاصيل حول هذه العلاقات راجع : د . رفعت السعيد - عصام الدين حفى ناصف . سلسلة طلائع الفكر الاشتراكي فى مصر .

معهم مثل الدعوة لتأسيس « اتحاد عام لعمال الشرق العربى » (٦) كما دافع الشيوعيون المصريون عن شيوعى البلدان العربية حال وقوع أى اضطهاد عليهم .

« يا أيها الوطنيون فى مصر والشرق العربى أوقفوا هجوم الاستعمار . طالبوا بزوال المشانق . وأوقفوا الاستبداد عن جماهير شعبنا » .

انها عناوين مقال نشرته « الجماهير » استنكارا لحكم الاعدام ضد الرفيق فهد سكرتير عام الحزب الشيوعى العراقى واثنين من رفاقه وتتساءل « الجماهير » بتهمة الشيوعية اعدام ؟ سجن خمسة عشر عاما ؟ أية جريمة ارتكبها القوم » (٧) .

.. كان هذا عن الموقف تجاه العروبة بشكل عام فماذا عن الموقف من الصراع العربى الاسرائيلى تحديدا ؟

كما قلنا كانت الصهيونية تجد لنفسها مرتعا خصبا فى مصر .

فبعد نشاط واسع عبر الثلاثينات بدأت تتبلور حركة صهيونية نشطة ومنظمة أسمت نفسها « الاتحاد الصهيونى بمصر » .

وفى لائحة الاتحاد التى وزعت باللغة الفرنسية نقرأ « م ١ : الاتحاد الصهيونى بمصر يتكون من تجمع الصهيونيين المقيمين على أرض مصر ، وهو يمثل الفرع المصرى فى المنظمة الصهيونية العالمية . ويسعى الاتحاد لتوحيد جميع الصهيونيين الموجودين

(٦) الضمير : ٧-١١-١٩٤٥ .

(٧) الجماهير ٣٠-٦-١٩٤٧ .

بمصر بهدف تحقيق الافكار الصهيونية وتأكيد برنامج بازل والقرارات التي يتخذها المؤتمر الصهيوني ، والقيادة التي يختارها هذا المؤتمر « . أما المادة ٢٢ من اللائحة فتتضمن : « يختار الاتحاد الصهيوني بمصر مندوبيه الى المؤتمر الصهيوني العالمي » (٨) .

وقد نشط الاتحاد الصهيوني وسط الشباب اليهودي وفي أندية المكابي نشاطا عاليا واضحا واتخذ لنفسه مقرا في شارع عماد الدين ، وأخذ علنا في تحريض اليهود على الهجرة الى فلسطين دون أن تتحرك الحكومة لاتخاذ أى اجراء ضده ولعله من المثير للدهشة أن الذين تحركوا ضد هذا النشاط كان بعض عقلاء اليهود ومنهم رينيه بك قطاوى رئيس الجالية اليهودية ، وكذلك اليهود الشيوعيون .

أما رينيه قطاوى فقد وجه رسالة عنيفة الى ليون كاسترو رئيس الاتحاد الصهيوني يحذره فيها من ممارسات الاتحاد التي « تؤدي الى تشكيك الشبان اليهود في ولائهم للبلد الذى نشأوا فيه والذى عاملهم بترحاب » وأكد قطاوى فى رسالته « أن مثل هذه الممارسات والتي يتحمل الاتحاد الصهيوني مسئوليتها تؤدي الى استفزاز الرأى العام المصرى » (٩) .

وقد سبق لقطاوى أن وجه رسالة الى كاسترو ينتقد فيها بشدة عملية تهجير « النصاب اليهود من الجنسين » وتقول :

(٨) Statuts de la Federation Sioniste d'Egypte.
مكتوبة بالآلة الكاتبة الفرنسية ومطبوعة بالرونو (نسخة أصلية)

(٩) رسالة بالآلة الكاتبة الفرنسية مؤرخة ١ يناير ١٩٤٥ موقعة : رئيس الجالية - رينيه بك قطاوى - مودع صورة منها بالأرشيف العام بالمتحف البريطانى تحت رقم : F. 0371-45404

« ان الحاخام الأكبر لليهود قد تلقى عدة شكاوى من عديد من الأسر بسبب الدعايات التى تدعو أبناءهم من الجنسين للهجرة الى أرض الميعاد تاركين عائلاتهم » وتمضى الرسالة قائلة : « ان جاليتنا تعتبر أن مثل هذه الدعايات تضر بالعلاقات الأسرية وتهدد استقرار الأسر تهديدا خطيرا » ثم تقول : « اننا كيهود ، وكمواطنين فى بلد ديمقراطى نعتقد أن لكل يهودى كامل الحرية فى اعتناق ما يشاء من أفكار ولكننا كمستولين عن الدفاع عن مصالح الجالية اليهودية بمصر فان مجلسنا لايمكنه أن يقبل بالأنشطة اليهودية الجماعية التى تضر باستقرار الجالية ، أو التى تضر بغالبية المجتمع المصرى التى تعتبر الجالية اليهودية نفسها جزءا منه » (١٠) .

وباستثناء هذه الصرخة اليهودية التى لم تدم طويلا ، فان مجمل اليمين المصرى قد سكت سكوتا مريبا عن النشاط الصهيونى فى مصر ، بل كان المريب حقا ذلك النشاط الارهابى والعدوانى الذى مارسه جماعتا الاخوان المسلمين ومصر الفتاة ضد أبناء الجالية اليهودية فى مصر ، الأمر الذى أسهم اسهاما مباشرا فى انجاح خطط الاتحاد الصهيونى لتهجير اليهود من مصر . فقد قدمت الأعمال الارهابية دليلا لايدحض على أن اقامة اليهود فى مصر لم تعد أمرا سهلا ولا آمنا .

أما اليمين المصرى الحاكم فقد التزم الصمت المريب .

وحتى عندما قبض البوليس المصرى بالمصادفة البحتة على ثلاثة من اليهود كانوا يحاولون فى ١٩٤٦ « شراء ستمائة مسدس

(١٠) رسالة بالآلة الكاتبة مورخة ١١ يناير ١٩٤٤ ، موقعة رينيه بك قطاوى ، ووبرغم أن الرسالة موجهة الى شخص غير محدد الاسم الا أن الرسالة مؤثر عليها بالحبر بعبارة رسالة الى ليون كاسترو وهى مودعة بالمتحف البريطانى ، تحت ذات الرقم السابق .

من أمين أحد مخازن الأسلحة الحكومية بقصد تهريبها الى الحركة الصهيونية فى فلسطين » . . فان الحكومة لم تحرك ساكنا .

بل ان هناك أدلة قانونية على أن الحكومة الوفدية وحتى بعد حرب فلسطين قد تغاضت فى عام ١٩٥٠ عن تصدير القطن المصرى الى اسرائيل عبر ايطاليا أو فرنسا (١٢) .

. . ولكن الشيوعيين المصريين يخوضون المعركة المستمرة ضد الحركة الصهيونية ، يخوضونها بالكتابة وبالنشاط. العمل وبالمواجهة فى أماكن تجمع اليهود وأنديتهم .

وفى عام ١٩٤٧ تنشر « صوت الأمة » (الوفدية المعارضة) خبرا يقول ان الشيوعيين والديمقراطيين اليهود تجمعوا أمام نادى مكابى الظاهر واقتحموا أبوابه التى أغلقها الصهاينة بدعم من البوليس وكان المقتحمون يهتفون « تسقط الصهيونية » « يحيا الشعب المصرى » ووقع صدام عنيف وقبض على العديد من الطرفين، وتستمر « صوت الأمة » قائلة : « ولقد بلغت القحمة بأحد الصهيونيين وهو ألبرت خاتشويل الى حد الاعلان أمام رجال البوليس المصرى بأنه صهيونى لحما ودما ، وأنه ينتمى الى عصابة شيترن وأنه سيمضى فى طريقه ، ولن تستطيع قوة أن تحد من عمله » (١٣) .

. . وفى يونيو ١٩٤٧ تأسست « الرابطة الاسرائيلية (اليهودية) لمكافحة الصهيونية » وقد تشكلت أساسا من عناصر

(١٢) على هامش قضايا الغدر - نعلم من هنا « كتاب أصدره حزب الأحرار الدستوريين ، وكتب مقدمته ابراهيم دسوقي أباطة باشا (١٩٥٢) - ص ١٢٨ .

(١٣) صوت الأمة ٢٦-٤-١٩٤٧ .

شيوعية منتمية الى منظمة حدثو ، وعناصر تقدمية ويسارية يهودية
•• وثمة برقية من السفارة البريطانية بالقاهرة الى وزارة الخارجية
فى لندن تقول « ان هذه الرابطة هى شيوعية بالأساس » (١٤) •

وكان شعار الرابطة « ضد الصهيونية فى صالح اليهود - فى
صالح مصر » •

وقد بدأت هذه الرابطة نشاطها باصدار كتيب حللت فيه
وبشكل علمى ظاهرة الصهيونية وأدانت الفكر الصهيونى ودعت
اليهود المصريين الى مواجهتها ورفض دعايتها ، وفى ختام الكتيب
نتوقف أمام عبارة بالغة الدلالة « لقد اقتضت الرابطة الاسرائيلية
لمكافحة الصهيونية على قبول اليهود دون غيرهم كأعضاء عاملين
فيها ، لأنها تعتبر نفسها حركة يهودية تعمل أساسا بين الجماهير
اليهودية ، وبمناهضتها للصهيونية تخدم المصالح الحقيقية للطائفة
اليهودية المصرية » (١٥) •

كذلك أصدرت الرابطة عدة منشورات من بينها منشور
معنون « نداء الى يهود مصر » جاء فيه « أيتها الأمهات نريد أن نحمى
أطفالكن من أكاذيب الدعاية الصهيونية التى ترمى الى ارسال
أولادكن ليعيشوا فى فلسطين وسط عداء أغلبية السكان وفى نظام
كله استبداد واضطهاد » •

أيها اليهود - أيتها اليهوديات : تحاول الصهيونية الجر بنا
فى مغامرة • تساهم الصهيونية فى جعل فلسطين بلادا لا يمكن
العيش فيها • تريد الصهيونية عزل اليهود عن جماهير الشعب

F.O. 371-61759 — No. 882-112/13/47 Cairo 25-10-1957. (١٤)

(١٥) كتيب مطبوع بالمطبعة صادر عن « الرابطة الاسرائيلية لمكافحة
الصهيونية مؤرخ يونيو ١٩٤٧ (نسخة أصلية) •

المصرى • الصهيونية عدوة اليهود • فلتسقط الصهيونية •
ولتحيا أخوة العرب واليهود - وليحيا الشعب المصرى « (١٦) •

واذا كانت منظمة حدثو قد انفردت بقيامها بأعمال تنظيمية
ضد الحركة الصهيونية سواء داخل أندية المكابى أو بتأسيس
الرابطة ، فانه يمكن القول ان جميع الفصائل الشيوعية قد أسهمت
وبحماس فى الحملة الاعلامية ضد الصهيونية •

ولعله من الصعب سرد عشرات بل مئات المقالات والمنشورات
والكتيبات والكتب التى أصدرها الشيوعيون فى هذا الصدد ولهذا
سنكتفى بنموذج واحد من كل تنظيم شيوعى •

فاذا بدأنا بالحركة التروتسكية نجد أن أنور كامل قد أصدر
فى ١٩٤٤ كتيباً عنوانه « الصهيونية » يحلل فيه أسباب نشوء
الحركة الصهيونية ويعلن « نحن نحارب الصهيونية ، نحاربها حرباً
لا هوادة فيها حتى نشهد مصرعها الأخير .. نحاربها هذه الحرب
لا لأن بنا كراهية طبيعية نحو اليهود ، وانما لأننا نعتقد أن
الصهيونية حركة استعمارية مركبة (استعمارية بحكم أهدافها
الذاتية ، واستعمارية لاستخدام القوى الكبيرة لها » (١٧) •

أما مجموعة الفجر الجديد التى تسمت قيما بعد بأسماء
متعددة لعل أكثرها شهرة هو « طليعة العمال » فقد حشدت فى
مجلتها « الفجر الجديد » عدداً من المقالات ضد الحركة الصهيونية
نورد نموذجاً واحداً منها « الصهيونية حركة استعمارية ليست فى
واقع سوى شكل قديم جديد لتصدير رأس المال والاستيلاء على
الأسواق .. ان الصهيونية لم تكن فى يوم من الأيام لتدافع عن

(١٦) أعيد نشر هذا المنشور فى الجماهير ٢٦-٥-١٩٤٧ •

(١٧) أنور كامل - الصهيونية - ط ٢ - ص ٧٤ •

اليهود أو لتحارب أعداءهم انما كانت فى الواقع الصحيح الصريح تستغل آلامهم وتستفيد من مآسيهم ومصائبهم لتستعمر فلسطين وتستغل مواردها « (١٨) •

أما منظمة ايسكرا فقد أصدرت عن طريق مؤسستها العننية « دار الأبحاث العلمية » كراسا عن القضية الفلسطينية وقد تضمن هذا الكراس عديدا من المقالات والدراسات والقصائد تساند كلها الحق الفلسطينى وتدين الصهيونية •

فلطيفة الزيات تكتب مقالا بعنوان « ما هى الصهيونية ؟ » تقول فيه : « الصهيونية كلمة تذكر فيذكر معها الاستعمار والرجعية فالصهيونية هى حليفة الجشع والاستعمار وعملية الاحتكار والاستبداد » •

أما عبد الرحمن الشرقاوى فيدين فى قصيدته عدوان هما الاستعمار والصهيونية ويقول :

همان •• صهيونية مدفوعة مجنونة للتخريب والافناء
ونكير بطشك فوق أعراف الربى كالعار يرهق خاطر العذراء (١٩)

أما الحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى فقد أصدرت فيضا من المنشورات والبيانات وكرست عديدا من مقالات جريدتها « الجماهير » لهذه المسألة •• وفى أحد المنشورات التى وزعتها حدثوا نقراً « اننا نطالب بحل عادل للقضية الفلسطينية يكفل الحقوق العربية فى كل الشرق الأوسط ، ويكفل تحرير فلسطين

(١٨) الفجر الجديد ١٦-٦-١٩٤٥ •

(١٩) كراس صادر عن دار الأبحاث العلمية منزوع الغلافين الأول والأخير وكله دراسات ومقالات وقصائد عن المسألة الفلسطينية •

وكل الدول العربية المحتلة ، ويختتم المنشور بشعارات تقول
« عاش الكفاح الفلسطيني المشترك ضد الامبريالية والصهيونية -
تسقط الامبريالية الأنجلو - أمريكية - تسقط الصهيونية عدوة
الشعوب » (٢٠) .

وبعد هذا الاستعراض المتعجل .. نأتى الى المسألة الأكثر
التباسا وهى الموقف من قرار التقسيم . وقد أثار موقف الشيوعيين
المصريين بقبول قرار التقسيم الكثير من الأقاويل والالتهامات ..
وسنحاول أن نقدم وجهة نظرهم فى هذا الأمر مستندين الى
وثائقهم ، لعل هذه المحاولة تقدم تفسيرهم لهذا الموقف .

ولست أعتقد أنه من الضرورى أن نتعرض هنا للملابسات
صدور قرار التقسيم (١٩٤٧) ولا ملابسات الحرب العربية -
الاسرائيلية الأولى فقط سنتعرض لموقف الشيوعيين من هذه
القضية .

وابتداء نقرر أن الشيوعيين وافقوا على قرار التقسيم مؤكدين
أنه أفضل الحلول السيئة . كما أنهم عارضوا التورط فى حرب
فلسطين دون استعداد جدى ، وفى ظل السيطرة العسكرية
البريطانية على مسار القوات المصرية ومجال تحركها الأساسى .

كذلك نقرر أن حمة شرسة قد وجهت ضد هذا الموقف ،
وفسره الكثيرون ولم يزالوا على أحد أساسين ، أو عليهما معا :

١ - سيطرة اليهود على الحركة الشيوعية المصرية .

٢ - التزام الشيوعيين المصريين بالموقف السوفيتى .

(٢٠) لم نعثر على الأصل العربى لهذا المنشور ، لكننا عثرنا على ترجمته
الفرنسية مودعة فى أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية فأعدنا ترجمته الى العربية .

فكيف يفسر الشيوعيون موقفهم ؟

فى البداية ٠٠ شكلت الأمم المتحدة لجنة تحقيق لبحث القضية الفلسطينية ، لكن الهيئة العربية العليا قررت مقاطعتها ٠٠ وقد انتقدت « الجماهير » هذه المقاطعة مؤكدة أن « الاستعمار قد بذل جهده لإبعاد قضية فلسطين عن النطاق الدولى » و « أن فى موقف الهيئة العربية العليا بمقاطعتها لجنة التحقيق تشكيكا صريحا فى هيئة الأمم المتحدة الأمر الذى يؤدى الى تجريد الشعوب العربية من سلاح قوى فى كفاحها ضد الاستعمار ، وهو نقل قضاياها الى المجال الدولى ، وفضح الاستعمار على نطاق عالمى » (٢١) .

وفى عدد تال تقول « الجماهير » : « لقد أصبح من الواجب العاجل فى الوقت الذى تستعد فيه لجنة التحقيق الدولية لوضع تقريرها ورفعها الى الأمم المتحدة أن يتضامن سكان فلسطين تضامنا قويا فى مناهضتهم للاستعمار والتمسك ببنائهم : جلاء المستعمر وإقامة حكومة ديمقراطية » (٢٢) .

أى أن موقف الشيوعيين المصريين كان حتى قبيل قرار التقسيم هو تضامن سكان فلسطين (عربا ويهودا) ضد الاستعمار ومن أجل إقامة حكومة ديمقراطية مستقلة .

وعندما أعدت لجنة التحقيق الدولية تقريرها انتقدته « الجماهير » نقدا حادا قائلا « وأول ما يؤخذ على هذا التقرير دراسته مشكلة فلسطين على أنها مشكلة تسوية علاقات العرب واليهود ، مع أنها أصلا كفاح سكان هذه البلاد ضد مستعمرهم

(٢١) الجماهير ١٦-٦-١٩٤٧ .

(٢٢) الجماهير ٢٣-٨-١٩٤٧ .

ومستغليهم ٠٠ وفد أغفلت اللجنة الدولية المطلب الأساسي للعرب واليهود معا الا وهو جلاء الجيوش الاستعمارية « ويختتم المقال مطالبا الشعوب العربية بالنضال « دفاعا عن حريتها والمطالبة بجلاء الجيوش الاستعمارية عن فلسطين ، واقامة حكومة ديمقراطية فيها تنظر في كيفية حل المشاكل المعلقة بين العرب واليهود » (٢٣) .

وعندما يبدأ الحديث عن الحرب تنتقد « الجماهير » « التحضير لحرب دينية ، حرب صليبية بين العرب واليهود ، وليس حربا تحريرية ضد الاستعمار » وتقول : « ان أجل خدمة تقدمها الحكومة المصرية للاستعمار وللمستعمرين هي صرف أنظارنا عنه ٠٠ عن العدو الحقيقي لنا وللشعوب العربية جميعا وتوجيه اهتمامنا الى حرب دينية لايفيد منها سوى الغاصب ، سوى الاستعمار الأنجلو أمريكي ٠٠ ان تحرير وادي النيل ، وتوجيه ضربة قاصمة للاستعمار البريطاني في مصر ، هو خير مساعدة نقدمها لفلسطين وللشعوب العربية ، فتحرير مصر خطوة هامة وأساسية نحو تحرير الشرق من الاستعمار » (٢٤) .

ويبدأ الصراع حول قرار التقسيم ، وتبدأ الحملة الشرسة ضد الشيوعيين الذين أعلنوا تأييدهم المحدود والمشروط لقرار التقسيم وتصرخ « الجماهير » « ليشهد التاريخ ، ولتشهد الشعوب العربية اننا الوحيدون في مصر الذين نقف باخلاص من أجل تحريرها من ربة الاستعمار ، ومن أجل حياة سعيدة حرة ، ديمقراطية » .

(٢٣) الجماهير ٦-٩-١٩٤٧ .

(٢٤) الجماهير ١٩-١٠-١٩٤٧ .

ثم تعلق فى ذات المقال على اتهامات لأحمد حسين وجهها منتقدا موقف الشيوعيين قائلا : « ان ما يطرب له كل أوربى وأمريكى أن تنتزع فلسطين من يد العرب والمسلمين لتعطى الى اليهود » فتقول : « كلا أيها الفاشى ، اننا لا نريد انتزاع فلسطين من يد العرب لنعطىها لليهود ، اننا نريد انتزاعها من يد الاستعمار لنعطىها للعرب واليهود دولة مستقلة ديمقراطية ، ويجب أن يعلم أحمد حسين وأمثاله أننا لانوافق على مشروع التقسيم الا مضطرين وكأساس لاستقلال فلسطين ، وأمامنا بعد ذلك كفاح ، وكفاح طويل للتقريب بين وجهات نظر الدولتين العربية واليهودية المستقلتين ، وتوحيدهما فى دولة واحدة مستقلة وديمقراطية » .

ويقول : « لقد أيدنا ونؤيد وسنؤيد دائما قيام دولة موحدة عربية يهودية بفلسطين ولكن على شرط ، وشرط واحد .. أن تتمتع بالاستقلال التام والديمقراطية » . ولذلك كنا نهاجم دائما الفاشيين وأذئاب الاستعمار الذين نفذوا أهداف الاستعمار بدقة ، والتي هدفها جعل التعاون بين الجماهير العربية والجماهير اليهودية مستحيلا فى المرحلة الحالية » .

ويشير المقال الى كلمة جروميكو أمام مجلس الأمن التى قال فيها : « اننا أمام أمرين ، اما استقلال فلسطين ، واما ابقاء حالة الانتداب » ويمضى المقال متسائلا « ولكن كيف يتم تحقيق هذا الاستقلال وزعماء العرب وزعماء اليهود رفضوا التعاون ، ورفضوا اقتراح جروميكو الذى يرمى الى انشاء دولة موحدة ثنائية مستقلة » .

وهنا لم يكن أمام الديمقراطيين ومحبى الشعوب وأعداء الاستعمار الا أن يقبلوا حل التقسيم كأساس لاعلان استقلال

فلسطين ، ونحن نعتزف انه حل ردىء ، لكنه الحل الوحيد الذى
يؤدى الى انتهاء الانتداب وعلان استقلال فلسطين « (٢٥) .

•• هذا هو موقف الشيوعيين من قرار التقسيم .

ويبقى بعد هذا ان نسجل أن الشيوعيين قد دفعوا ثمننا غاليا
مقابل هذا الموقف فقد ترتب عليه حملة اعلامية ضارية وجهت
ضدهم ، واتهمتهم تارة بالصهيونية وتارة بالعمالة للسوفييت ،
كما ترتب عليه حملة اعتقالات واسعة تم تبريرها جماهيريا أيضا ،
وترتب عليه كذلك سلسلة من الانقسامات ضد القيادات اليهودية
والأجنبية التى أصبحت بحكم الواقع عبئا على القبول الجماهيرى
للحركة .

•• ثم يبقى أخيرا سؤال مشروع : هل كان صحيحا رفض
قرار التقسيم ؟

وماذا لو كان العرب قد قبلوه ؟

★★★

ثم تأتى ثورة يوليو

وبعد فترة من التجاهل للقضية الفلسطينية ، عادت لتتفجر
من جديد بسبب العدوان الاسرائيلى المفاجئ - وغير المبرر - على
القوات المصرية فى غزة ، ثم سلسلة الانفجارات التى دبرت فى
القاهرة والاسكندرية فيما أسمى بفضيحة لافون .

وبعد فترة من التردد أعلن عبد الناصر موقف حكام يوليو من
مسألة الصراع العربى الاسرائيلى ، فقد أدلى بحديث الى مراسل

(٢٥) الجماهير ٢٣-١١-١٩٤٧ .

النيوزويك الأمريكية أعيد نشره فى جريدة الجمهورية جاء فيه « أعتقد أنه من الممكن أن يكون هناك تحسن فى العلاقات بين العرب واسرائيل ، اذا أظهرت اسرائيل رغبة فى قيام سلام عادل . اننا لانطالب بأن يكون السلام على أساس شروطنا ، ولكننا نتمسك بأن تظهر اسرائيل رغبة طيبة واخلاصا لقبول قرارات الأمم المتحدة » وعندما سأله المراسل عن الشروط التى تؤدى فى وجهة نظره الى السلام بين العرب واسرائيل « أجاب : « ان الشرط الأول هو أن تبدى اسرائيل رغبة صادقة شريفة فى اقرار السلام والتعايش السلمى » وردا على سؤال آخر أجاب « ليست لدينا أية مقاصد عدوانية ضد اسرائيل أو ضد أية أمة أخرى . واننى كجندى أود أن أقول اننى شاهدت كثيرا من ويلات الحرب بحيث أصبحت أشعر بالرغبة المخلصة فى السلام » (٢٦) .

وكان طبيعيا أن يعلن الحزب الشيوعى المصرى الموحد تأييده لهذا الموقف .

كذلك أعلن يوسف حلمى (السكرتير العام للجنة الوطنية المصرية للسلام فى ذلك الحين ، والذي كان هاربا فى باريس وكان وثيق الصلة بالشيوعيين) تأييده لهذا الموقف وأشاد به فى خطابه أمام « الجمعية العالمية لقوات السلم المنعقدة بهلسنكى ١٩٥٥ » .

وأعلن يوسف حلمى صراحة وبشكل مباشر فى خطابه أمام الجمعية « اننا نريد سلاما عادلا بين الشعوب العربية وشعب اسرائيل . . ولقد آن الأوان لكى يأخذ المدافعون عن السلام فى البلاد العربية وفى اسرائيل زمام المبادرة من أجل اقرار سلام بين الشعوب ، سلام شعوبى لا سلام أمريكى » ويمضى يوسف حلمى فى

(٢٦) الجمهورية ٢٣-٥-١٩٥٥ .

خطابه « على الشعوب أن تتحرك .. على أنصار السلام فى اسرائيل وفى البلاد العربية أن يبادروا ويتحركوا ويتجمعوا وينسقوا جهودهم وكفاحهم لفرض السلام الذى تريده شعوبنا العربية وشعب اسرائيل ان السلام بين العرب واسرائيل ضرورى ليس فقط من أجل السلام العالمى ، بل من أجل استقلال وازدهار بلادنا » .

ثم يتساءل : لم لا يعقد مؤتمر بين المدافعين عن السلم فى الشعوب العربية واسرائيل لوضع أسس مبدئية للسلام العادل وللتعايش السلمى ؟ « (٢٧) » .

ثم يبادر يوسف حلمى الى توجيه رسالة الى جمال عبد الناصر رغم ما بينهما من خلاف أدى الى هروبه من مصر بعد فترة طويلة من الاعتقال .

وتبدأ الرسالة ساخنة بلهجة يوسف حلمى المميزة :

« السيد البكباشى جمال عبد الناصر - رئيس مجلس الوزراء » .

لك منى التحية بقدر ما أنت مخلص لقضية الاستقلال الوطنى والسلام العالمى الذى أثبتت الأحداث انهما كل لا يتجزأ كما لعلمك توافقنى « ثم تمضى الرسالة لتشرح وجهة نظر اليسار المصرى فى قضية الصراع العربى الاسرائيلى من بدايتها ثم تتساءل : ماذا سنفعل مع اسرائيل ؟ ويجيب : « سيقول بعضهم وهم موجودون فى معسكرك وحولك ، وفيمن يدعون أنهم رجالك .. سيقول هؤلاء الحمقى أو الجواسيس ان شئت ، أو ان شئت فعملاء الاستعمار ،

(٢٧) كفاح شعوب الشرق الأوسط - نشرة مكتوبة بالآلة الكاتبة ومطبوعة

بالرونيو - صادرة فى باريس عن مجموعة الحزب الشيوعى المصرى الموحد هناك .
مؤرخة نوفمبر ١٩٥٥ (العدد التاسع) .

نلقى اسرائيل فى البحر • ولاشك انك تعى أن أقل ما يستحقه قائل مثل هذا الهذر أن يموت ضربا بالنعال لا بشيء آخر •

واذن •• لا حل الا تنفيذ قرار باندونج : الحل السلمى لمشكلة فلسطين على أساس قرارات الأمم المتحدة « (٢٨) •

ولعلنا لسنا بحاجة الى القول بأن يوسف حلمى قد دفع ثمننا فادحا لهذه الرسالة ذات الأسلوب المميز جدا •

وفى نفس الوقت وجه يوسف حلمى خطابا مفتوحا الى شعب اسرائيل تحدث فيه طويلا عن القضية الفلسطينية واختتمه قائلا : « اننا نريد السلام ، وانكم لتريدونه يا شعب اسرائيل ، فارفعوا فى وجه دعاة الحرب شعارات السلام ، ولندع لعقد مؤتمر دولى يجمع الدول العربية ودولة اسرائيل ودولا أخرى من الشرق والغرب لايجاد تسوية سلمية للمشكلة تعترف للشعب الاسرائيلى بحقه فى دولته المستقلة الديمقراطية وللشعب العربى الفلسطينى بالحق نفسه ليعيش هذان الشعبان مع باقى شعوب المنطقة فى أمن وصداقة ورخاء وسلام » (٢٩) •

•• وبرغم تصريحات عبد الناصر لمجلة نيوزويك السابق الاشارة اليها فقد اعتبر هذا الموقف من جانب يوسف حلمى واليسار المصرى مروقا ، وتعرض أصحابه لاضطهاد شديد ، وظل يوسف حلمى يدفع ثمن هذا الموقف حتى وفاته •

•• ويواصل الشيوعيون دفاعهم عن موقفهم الثابت : دولتين مستقلتين ديمقراطيتين لشعبين •• ولعله من حقنا ان نذكر بأنه ذات الموقف الذى اقترب منه وتبناه الكثيرون •• الآن ، وربما بعد ضياع العديد من الفرص •

• (٢٨) المرجع السابق

• (٢٩) المرجع السابق

وفى ديسمبر ١٩٥٥ تحدد جريدة « كفاح الشعب » لسان حال الحزب الشيوعي المصرى الموحد - ومن جديد - موقف الحزب فى مقال مطول عنوانه « القضية الاسرائيلية » تقول فيه :
ومن الممكن وضع حد لحالة التوتر القائمة بين اسرائيل والدول العربية على أساس من النقاط التالية :

- ١ - تطبيق قرار الأمم المتحدة الصادر عام ١٩٤٧ (قرار التقسيم) .
- ٢ - عودة اللاجئين العرب الى ديارهم .
- ٣ - تشكيل حكومة ديمقراطية عربية فلسطينية ينتخبها الشعب الفلسطينى فى انتخابات حرة » (٣٠) وفات محرر المقال ان يقرر صراحة أن الفرصة قد ضاعت لتنفيذ قرار ١٩٤٧ .



وتحارب مصر . وتهزم وتكون النكسة ، وتبتلع اسرائيل أرضا جديدة وينسى الناس قرار التقسيم ، وتنحدر آمالهم الى تنفيذ قرار ٢٤٢ الذى يتحدث عن الانسحاب من « أراضى » محتلة . . . ويدور صراع عربى مجذب ومثير حول قبول قرار ٢٤٢ .

ويظل الشيوعيون متمسكين بموقفهم الأساسى « تسوية سلمية عادلة وشاملة » و « دولتين لشعبين » وفى هذا الاطار انفرد الشيوعيون المصريون واليسار المصرى عموما بموقف ميزهم عن كل من عداهم من المصريين ، بل وميزهم عن كل الشيوعيين العرب ، وهو أنهم أقاموا جسورا دائمة وممتدة مع قوى السلام الاسرائيلية .

بل ونجحوا فى عام ١٩٧٢ وبمبادرة شخصية من خالد محبى الدين فى عقد مؤتمر دولى فى ايطاليا أسمى « مؤتمر العدل والسلام فى الشرق الأوسط » وفى ظل هذا المؤتمر كان أول لقاء

بين قوى السلام فى اسرائيل وبين ممثلين عن منظمة التحرير الفلسطينية .

وتأتى حرب أكتوبر ، والمباحثات المصرية الاسرائيلية ، ثم زيارة السادات للقدس ، فاتفاقيات كامب ديفيد ويكون غريباً ان ينفرد اليسار المصرى بمعارضتها . . فقط حزب التجمع والحزب الشيوعى المصرى عارضها ودفعا ثمنا غاليا فى معارضتها .

ولعله من الخطأ تصور أن الموقف من كامب ديفيد كان ثنائياً مع أو ضد . وان كان الكثيرون قد حاولوا أن يرجوا لهذا الخطأ . فالحقيقة أنه ازاء كامب ديفيد كانت هناك ثلاثة مواقف :

(أ) أنصار كامب ديفيد .

(ب) أعداء السلام مع اسرائيل .

(ج) المعارضون لكامب ديفيد والمؤيدون للسلام العادل والشامل فى آن واحد .

وكان اليسار المصرى (التجمع والحزب الشيوعى) هم وحيدهم أصحاب الموقف الثالث لقد عارضوا اتفاقيات كامب ديفيد ، وأعلنوا فى ذات الوقت تمسكهم بموقفهم الثابت والدائم بالسعى نحو تسوية سلمية شاملة وعادلة . بل انهم برروا معارضتهم لكامب ديفيد بأن هذه الاتفاقيات تجهض السلام العادل والشامل .

فعقب زيارة السادات للقدس أصدرت السكرتارية العامة لحزب التجمع بياناً جاء فيه « يتطلع الشعب المصرى بكل طبقاته وفئاته الى تحقيق السلام العادل وتجنيب البلاد ويلات الحروب ، وعياً من جماهيرنا بأن السلام هو الاطار الأمثل للبناء والقضاء على الارهاق الاقتصادى ، الذى يئن الجميع تحت وطأته ، ونحن مع شعبنا وأمتنا فى التطلع المشروع الى السلام ، ولهذا فاننا أمانة مع

الشعب وصدقا مع النفس ، وحرصا على مستقبل البلاد نوكد أن ما جرى ويجرى لا يسير بنا نحو السلام الذى ننشده ، السلام الذى يمنع كل الحروب ، السلام الذى يحقق الاستقرار لـ مصر والمنطقة الشرق العربى .

وجاء فيه « أن السكرتارية العامة لحزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى . . ومن واقع تطلعنا الى سلام حقيقى ، نطالب السيد رئيس الجمهورية والحكومة بوقف الاندفاع وراء هذه المبادرات التى عطلت من مسيرة السلام الذى كنا ننشده جميعا ، وأدت عمليا ومهما كانت النوايا الى تسهيل الأهداف الاستعمارية فى القضاء على وحدة العالم العربى وتحرره وتقدمه الاقتصادى والاجتماعى » (٣٠) .

وعندما توقع اتفاقيات كامب ديفيد يعلن التجمع والحزب الشيوعى رفضهما لها على أساس أنها صلح منفرد ، لا يحقق سلما عادلا ولا شاملا . .

ويخوض الحزبان معركة معارضة هذه الاتفاقيات من منطلق مغاير لكل معارضيتها الآخرين ، فالآخرون يرفضون مبدأ السلام مع اسرائيل ، بينما اليسار المصرى يرفض كامب ديفيد لأنها لا تحقق السلام المنشود بل تحقق صلحا منفردا يبقى القضية الفلسطينية ، وقضية الأراضى المحتلة فى الجولان ولبنان بلا حل ، ويدفع باسرائيل الى المزيد من التعنت بعد أن أخرجت مصر بكل ثقلها من ساحة المواجهة . . ولعل كل ما يجرى الآن يؤكد كيف أن الصلح لم يكن سلما لا شاملا ولا عادلا ولا مستقرا .

. . وكالعادة دفع اليسار المصرى ثمنا باهظا من أجل تمسكه بموقفه الثابت من أجل سلام عادل شامل ودائم . .

(٣٠) بيان صادر عن السكرتارية العامة لحزب التجمع الوطنى التقدمى

الوحدوى ٢٨-١١-١٩٧٧ .

قضايا التاريخ في مدريد

د . يونان لبيب رزق

رئيس قسم التاريخ

كلية البنات - جامعة عين شمس

في بهو الأعمدة في قصر الشرق في مدريد ، حيث انعقد مؤتمر السلام الخاص بالشرق الأوسط ، لم تخل كلمة واحدة من مجمل الكلمات التي ألقاها المؤتمر على مختلف مواقعهم ومواقفهم من الإشارة الى تاريخية المؤتمر ، ونظن أن المؤتمرين كانوا يعنون بهذا أن المؤتمر قد انعقد لتسوية « نزاع تاريخي » دام زهاء نصف قرن ، كما نعتقد أن التوصيف قد صدر من أن تاريخ المنطقة يشهد لأول مرة جلوس الجيران الأعداء في مكان واحد لحسم عداواتهم !

وقد أدى طابع المكان .. اسبانيا حيث تجمع هؤلاء الفرقاء ذكريات تاريخية ، وقصر الشرق الذي ينتمي الى القرن الثامن عشر ، الى اضفاء مذاق خاص زاد من انتشار عبق التاريخ في قاعة المؤتمر ، بل وفي كواليسه !

بيد أنه اذا كانت « التاريخية » تضيف على المؤتمر قدرا كبيرا من الأهمية مما يحمل المشاركين فيه مسئولية خاصة ، فهو

بطبيعته فرصة غير مسبقة ولقاء غير متكرر ، فان هذه « التاريخية » نفسها يمكن أن تكون سببا في فشل المؤتمر اذا ما تمسك طرف أو آخر « بموقف ما » صدر عن دعاوى تاريخية أو أمسك طرف آخر « بموقف ما » نشأ في مرحلة من مراحل الصراع الطويل دون أن يدرك أن عجلة التاريخ تدور وأن المتغيرات تملئ تغيير المواقف للحاق بهذه العجلة .

وفي ظننا فيما شاهدناه رأى العين في « بهو الأعمدة » وفيما رصدناه من حركة سياسية خارج هذا البهو أن أغلبية المشاركين في المؤتمر وقعوا أسرى للدعاوى التاريخية في جانب أو تجمدوا عند مرحلة من مراحل الصراع في جانب آخر ، والأسرى والجامدون لا يصنعون السلام !

أسير رقم (١) !

بجدارة يفوز الاسرائيليون باللقب ، لقب الأسير رقم (١) لمقولات التاريخ ، وهي مقولات اصطنعوها وعاشوا عليها .

فقد لاحظ الجالسون في بهو الأعمدة أن زهاء نصف الخطبة التي ألقاها المستر شامير رئيس الوزراء الاسرائيلي كانت استعراضا للتاريخ من وجهة نظره بالطبع ، وهو تاريخ اختلطت فيه الحقيقة بالأسطورة على نحو فاضح .

يدعونا ذلك الى اعادة قراءة المقولات التاريخية التي أطلقها المستر شامير في بهو الأعمدة في تمام الساعة العاشرة من صباح يوم الخميس ٣١ أكتوبر ٠٠

جاء في المقولة الأولى انه يمثل الشعب الذي « عاش في أرض اسرائيل أربعة آلاف عام دون انقطاع ، ونحن الشعب الوحيد

الذى تمتع بسيادة مستقلة فى هذه الأرض باستثناء مملكة صليبية
استمرت فترة قصيرة . !

المقولة الثانية انصرفت الى القدس بقوله : « نحن الشعب
الوحيد الذى كانت عاصمته القدس ونحن الشعب الوحيد الذى
لا توجد أماكنه المقدسة الا فى اسرائيل » ، ولم ينس فى هذه
المناسبة أن يردد بعض الآيات المتعلقة بالقدس خاصة ما جاء فى
المزامير . . « لن أنساك يا اورشليم ولو فقدت يميني !

• ثالث المقولات متصلة بالقبول الدولى لمطالبة اسرائيل بالأرض ،
فيما سجله الجانب من الخطبة الذى جاء فيه . . « وفى عام ١٩٢٢
اعترفت عصبة الأمم بعدالة هذا المطلب وقد فهمت الضرورة
التاريخية الملحة لاقامة وطن يهودى فى أرض اسرائيل وأعادت الأمم
المتحدة تأكيد هذا الاعتراف بعد الحرب العالمية الثانية » .

ولم يكن رجل مثل شامير ولا أى اسرائيلى آخر يمكن أن يفعل
فى هذه المناسبة الإشارة الى ما لقيه اليهود فى ألمانيا فى الحقبة
النازية لا سيما انها حقبة تاريخية قريبة نسبيا ، ويلوح فى مثل
هذه الفرصة بقضية معاداة السامية Anti Semeitism .

ولا يستطيع انسان أن يجزم بالدرجة التى يصدق بها
المستر شامير أو أعضاء الحكومة الاسرائيلية ، أو رجال الوفد
الاسرائيلى الذين كانوا بصحبته فى قصر الشرق . . أن يصدقوا
أنفسهم أو أن يصدقهم الآخرون !

فانه مما يستلقت النظر درجة السذاجة المفرطة التى اتسمت
بها خطبة رئيس الوزراء الاسرائيلى فى جانبها التاريخى ، الى الحد
الذى يصعب معه تصور أن كل الاسرائيليين المعنيين لم يفتنوا
اليها .

فالمقولة الأولى الخاصة « باستمرار التواجد » لأربعة آلاف سنة لا تتناقض فحسب مع الأدبيات الاسرائيلية الخاصة « بالدياسبورا » أو « الشتات » ، بل تتناقض أيضا مع العقائد الدينية التي سجلتها التوراة عما أسمى « بالسبي البابلي » حين ساق نبوخذ نصر العبرانيين الى بابل بعد أن استولى على اورشليم وهدمها وخرب الهيكل ، وانهم في فترات طويلة بعد عودتهم من الأسر استمر وجودهم هامشيا حتى انه لما زار الرحالة اليهودي « جيروندى بتاحيا » القدس فى أواخر القرن الثانى عشر كتب متحسرا أنه « لم يجد فيها سوى يهودى واحد » !

تأتى بعد ذلك مقولة القدس وتبدو طبيعة القراءة المغلوطة للتاريخ بأن شعبا لم يتخذ من القدس عاصمة سوى الاسرائيليين أن الفترة القصيرة « للوجود السياسى » العبرانى فى فلسطين قد بدا فيما يمكن توصيفه بالدولة المدنية City State ، احدهما فى الشمال حول السامرة والثانية فى الجنوب حول اورشليم ، وهو نوع من الدول ظهر بالعثرات فى التاريخين القديم والوسيط . أما باقى الدول التى عرفت تلك العصور ، خاصة فى أواخر التاريخ القديم وبامتداد التاريخ الوسيط فهى من ذلك النوع الذى عرف بالدول العالمية Universal State وهى الدول التى ضمت أقواما وأجناسا متعددة جمعت بينها خاصة فى العصور الوسطى رابطة الدين ، الامبراطورية الرومانية المقدسة فى الغرب ودولة الخلافة الاسلامية فى الشرق ولم يكن من الممكن أن تكون القدس عاصمة لايهما رغم الصراع المرير حولها خلال الحروب الصليبية . . كل ما كان يمكن أن تكونه المدينة المقدسة أن يصبح لها وضع خاص ، وهو ما تحقق فعلا بعد حرب القرم عام ١٨٥٦ حين نشأت « متصرفية القدس » !

ثالثة المقولات التاريخية للمستتر شامير استمدها من التاريخ

القريب ، تلك الخاصة بما لقيه اليهود من اضطهاد تحت الحكم النازى ، ورغم أن كثيرين يحملون سلوك « الجيتو » أو « حجارة اليهود » مسئولية الاضطهادات التى لقوها من كثير من المجتمعات التى عاشوا بين ظهرانيها سواء فى التاريخ الوسيط أو الحديث فإننا نسلم بأنهم قد لقوا بالفعل من الحكم النازى صنوفا من الاضطهاد ، غير أنه يبقى التذكير ان شعوبا أخرى عديدة نقيت قدرا من التنكيل من النازيين ربما يفوق القدر الذى لقيه اليهود ، الا أنهم كانوا أقل ضجيجا وأقل قدرة على الشكوى ، فضلا عن ذلك فان اسرائيل قد تقاضت ثمن اضطهاد اليهود من ألمانيا والعالم الغربى الأمر الذى لم يتح بأى درجة من التكافؤ للشعوب الأخرى .

يصعب اذن على ضوء تهافت دعاوى أسير التاريخ رقم (١) فى بهو الأعمدة تصديق أن يكون مؤمنا بمثل هذه الدعاوى مما يطرح للتساؤل الأسباب التى دفعتة الى اثارتها .

عزا بعض المراقبين هذا الاغسراق فى التاريخ الى طبيعة من يمثلهم المستر شامير ، سواء من الليكود أو من الأحزاب الدينية التى تعيش على تراث الشعب اليهودى بكل ما يحمله هذا التراث من حكايات التاريخ وعقائد الأسلاف ، وانه لم يكن أمامه مع هذا الا أن يقول ما قاله !

عزا البعض الآخر موقف الأسير رقم (١) الى البنية الفكرية التى قامت عليها دولة اسرائيل ، وهى بنية اختلطت فيها الحقيقة بالأسطورة منذ أن نشأت الحركة الصهيونية مما تكشف عنه أوراق مؤتمر بازل الذى انعقد فى سويسرا فى أغسطس عام ١٨٩٧ والذى أسس الحركة الصهيونية الحديثة كما يكشف عنه كتاب مؤسس الحركة المستر تيودور هرتزل الذى وضعه قبل انعقاد

المؤتمر بوقت قصير تحت عنوان « الدولة اليهودية » . وانه لم يكن فى امكان أى ممثل لاسرائيل فى مدريد ، سواء كان شامير أو غيره ، وسواء كان من الحماثم أو الصقور ، أن يتجاهل مثل هذه البنية .

وفى تقديرنا ان مثل هذه التفسيرات ، رغم وجاهتها ، لا تكفى . . . فنحن نعتقد ان سببا أساسيا من أسباب اسراف خطاب المستر شامير فى الجانب التاريخى الرغبة فى أن يحتل الجانب الخاص من الخطاب « بتحديد الموقف » أضيق مساحة ، فالجانب الاسرائيلى كان يسعى لاجتياز المرحلة الافتتاحية فى قصر الشرق بأقل قدر من التعهدات وبأكبر قدر من الغموض باغتراق المشاركين فى المؤتمر فى بحر التاريخ !

ونحن نرى أنه كان يسعى الى جر الآخرين من الأطراف العربية الى لجج نفس البحر ، وهو بذلك يدخلهم فى متاهات طويلة تصرف المؤتمر عن هدفه الأساسى ، وهو الأمر الذى تنبه اليه الطرف المصرى وحذر منه السيد عمرو موسى وزير الخارجية فى كلمته التعقيبية عندما ضمن هذه الكلمة القول بـ « اننا أتينا لنتحدث عن المستقبل » بكل ما يعنيه ذلك من دعوة الى ترك الماضى والخروج من أسر التاريخ !

أسير رقم (٢) !

وكان أسيرا عربيا هذه المرة ، ولحسن الحظ فقد كان موجودا خارج بهو الأعمدة أكثر مما كان موجودا بداخلها !

فباستثناء بعض العبارات التى وردت فى بعض كلمات الوفود العربية داخل بهو الأعمدة فى اشارة الى الأصل التاريخى للنزاع فان التمسك بالتاريخ جاء من قطاعات من الشارع السياسى العربى خاصة تلك التى ذهبت الى طهران تندد بالمؤتمر .

وقد استمر ممثلو هذه القطاعات ينظرون للصراع العربي الاسرائيلي باعتباره صراع حياة أو موت ، وهم في هذا لازالوا واقعين تحت تأثير مقولات تاريخية أطلقت خلال الثلاثينات والأربعينات دونما نظر الى أن عجلة التاريخ قد دارت خلال العقود الأربعة الأخيرة دورات عديدة !

نعم تبقى اسرائيل كيانا عدوانيا يهدد الأمة العربية طالما استمرت تتبنى السياسات القائمة على الغزو والتوسع ، ولكن يبقى الجمود عند لحظة تاريخية معينة بكل مفرداتها ما يعطى هذا الكيان الوقت والفرصة لتحقيق كل مخططاته .

واذا كان « التفخيخ » يمثل عنصرا من عناصر الحرب لدى اسرائيل فنرى ومن خلال قراءة طويلة لسياسات تل أبيب تجاه الجيران العرب ان نصب الفخاخ يمثل ركنا أساسيا من أركانها .

ولعل أهم الفخاخ التي وقعت فيها بعض قطاعات الشارع السياسى العربى فى تعاملها مع الصراع مع اسرائيل بالنظر اليه من منظور دينى ، باعتبار ان هذا الصراع لون من الجهاد ينبغى ألا يتوقف الا بانتصار المجاهدين .

وليس من شك أنه قد قوى من هذا التوجه على الجانب العربى تصاعد قوى اليمين الاسرائيلي صاحبة التوجه ذاته .

قوى منه أيضا ما شهدته السبعينات والثمانينات ، خاصة بعد نجاح الثورة الايرانية ، من ارتفاع موجة المد الدينى فى الشارع العربى بما صاحب هذه الموجة من اصفاء الطابع الجهادى على الصراع مع اسرائيل .

والمشكلة فى ادارة الصراع من هذا المنطلق أنه بينما يمكن أن تتغير المواقف السياسية تبعاً لتغير الظروف التاريخية فإنه يصعب

ان لم يستحل تغيير المعتقدات التي تصل بحكم طابعها الدينى الى حد المسلمات ، ولعل هذا هو المأزق الذى يواجهه المفاوض الاسرائيلى بينما لا يواجهه بنفس القدر المفاوض العربى .

وفى تقديرنا ان الوقوع فى أسر هذا الموقف التاريخى فضلا عن أنه يخرج التحالف الحاكم فى اسرائيل من مأزقه السياسى فانه يعطى لهذا النظام الفرصة لاضفاء الروح الصليبية على الصراع بكل ما تثيره هذه الروح من مخاوف لدى الغرب من ذكريات مريعة تقود الى مزيد من تدفق أشكال التأييد على الاسرائيليين .

ثم ان هذا الموقف من ناحية أخرى يؤدى الى تفريق الشعب العربى خاصة وأن كل دول الطوق المحيطة باسرائيل تتواجد بها أقليات غير اسلامية كبيرة يقلقها بلا شك أن يأخذ الصراع بين أوطانهم وبين اسرائيل مثل هذا المنحى ، ولعل هذا الفهم هو الذى دعا الحركة الوطنية الفلسطينية منذ وقت مبكر الى طرح البديل العلمانى للدولة الفلسطينية فى مواجهة النموذج الدينى الذى تجسده دولة اسرائيل .

أسير التاريخ رقم (٢) الذى جسده المجتمعون فى طهران لم يلقوا بالا الى حجم المتغيرات التاريخية التى عرفتھا المنطقة والعالم خلال العقود الأربعة الأخيرة .

برصد هذه المتغيرات يمكن القول ان الاختيار الأساسى الذى حكم هذا الصراع خلال الفترة بين عامى ١٩٤٨ و ١٩٧٣ كان اختيار الحرب ، فقد شهدت تلك الفترة الحروب العربية - الاسرائيلية الأربع المعروفة .

بيد أنه خلال الفترة بين عامى ١٩٦٧ و ١٩٧٣ بدأ اختيار آخر فى الظهور هو اختيار « الاحرب والاسلام » وأخذ يفرض نفسه على ادارة الصراع بين الجانبين .

بعد عام ١٩٧٣ وعودة شكل من التوازن بين الطرفين أخذ
اختيار ثالث فى التواجد على الساحة وهو اختيار السلام .

وقد أدى عقد المعاهدة المصرية - الاسرائيلية عام ١٩٧٩ الى
التأكيد على امكانية هذا الاختيار ، والحقيقة أن ما جرى فى
الثمانينات ومطلع التسعينات قد ضيق كثيرا من هامش
الاختيارات .

فقد تأكد خلال تلك الحقبة استبعاد اختيار الحرب لحسم
الصراع ، خاصة بعد أن استبعدت مصر هذا الاختيار ، وخاصة
بعد ما أصاب الاتحاد السوفيتى من وهن نتيجة لأزمته الاقتصادية
والسياسية ، وبعد أن انفردت الولايات المتحدة الأمريكية بقيادة
العالم الحر وغير الحر !

لم يبق بعد ذلك سوى الاختيارين الآخرين ، الاحرب
واللاسلام أو السلام وبينما كان يحقق الاختيار الأول مصالح
اسرائيلية مؤكدة فانه كان يقينا يضر بالمصالح العربية عامة
والمصالح الفلسطينية على وجه الخصوص من خلال السياسة التى
استمرت تتبعها اسرائيل . . سياسة القضة قضة للأرض
المحتلة .

واذا كنا لا نريد حرمان أولئك الذين اجتمعوا فى طهران من
بعض قطاعات الشارع السياسى العربى من نبل المقصد ومن انهم
فى رفضهم لخيار السلام كانت لديهم حججهم القائمة على ان استمرار
الكفاح الشعبى هو البديل الوحيد لحالة الاحرب واللاسلام ،
فان نبل المقاصد وحدها لا يكفى ، والجمود عند لحظة تاريخيه
بعينها لن يقودهم ويقود القضية التى يعملون من أجلها الا الى
الوبال .

أسير رقم (٣) !

والأسير هذه المرة مصرى ، أو بعض قطاعات من العاملين فى
الساحة السياسية المصرية .

وتدور معركة غريبة على هذه الساحة حول كامب دافيد فبينما
عاد الكثيرون الى التذكير بها باعتبارها انجازا عظيما فان آخرين
عادوا للتنديد بها ، وقد تناسى هؤلاء وأولئك أنه قد مرت تحت
جسور التاريخ مياه كثيرة خلال الأعوام الثلاثة عشر الممتدة بين
ما جرى فى المنتجع الأمريكى عام ١٩٧٨ وبين ما جرى فى قصر
الشرق الاسبانى عام ١٩٩١ .

فى كامب دافيد كانت كل الظروف مختلفة ..

فالمفاوضات المصرية - الاسرائيلية قد جرت فى نطاق نتائج
حرب أكتوبر عام ١٩٧٣ وما استتبعها من اتفاقيات فض الاشتباك ،
أما مفاوضات مدريد فهى تجرى فى نطاق نتائج حرب الخليج
وما صاحبها من الشعور بخطورة استمرار حالة الاحرب والاسلام
ليس فقط على العرب وانما على المصالح الغربية فى المنطقة .

فى كامب دافيد ورغم سياسة الانفراج الدولى كان لازال
للاتحاد السوفيتى وجوده الفعال على الساحة ، ومن ثم كان
للمنتقدين الحق فى عدم قبول مقولة الرئيس السادات بأن ٩٩ فى
المئة من أوراق اللعبة فى أيدي أمريكا .

فى مدريد كان الموقف دراميا فلم يكن أمام الجميع ، بمن فيهم
الاتحاد السوفيتى ، الا الاعتراف بالحقيقة أنه بعد متغيرات
الثمانينات ومطلع التسعينات أصبحت فعلا ٩٩ فى المئة من أوراق
الحل فى أيدي حكومة واشنطن ، ورغم أن المؤتمر انعقد تحت
رعاية الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى فقد كان الجميع يعلمون

داخل أروقة المؤتمر وخارجه أن هناك مظلة واحدة يجتمع تحتها المؤتمرون هي المظلة الأمريكية !

كامب دافيد على الجانب الآخر لم ترض جميع الأطراف ، فهي قد أعطت مصر سلاما منقوصا كان عليها أن تبجّاهد لعقد كامل حتى تسترد كل أراضيها بعد صدور الحكم في قضية طابا عام ١٩٨٨ ، فضلا عما تضمنته من ترتيبات أمنية في سيناء لم ترض قطاعات من المصريين ، وأعطت إسرائيل سلاما باردا مع مصر ، وأعطت لبعض الزعامات العربية الفرصة سعيا لعزل مصر واحتلال مكانها الزعامي ، وهي المحاولة التي قادت في النهاية الى كارثة الخليج .

يختلف الأمر بالنسبة لمديرد ، فمصر اذا كانت قد خرجت في كامب دافيد من الباب العربي فهي تدلف في المؤتمر الجديد من نفس الباب وان هدفا أساسيا من أهداف « المشاركة » المصرية في مديرد هو دعم الموقف العربي مما كشفتته كلمة مصر التي ألقاها السيد عمرو موسى في أول أيام مديرد .

فضلا عن كل ذلك فان الأداء المصري في مديرد مختلف جد الاختلاف عن الأداء المصري في كامب دافيد ، ليس فقط في اعلان الموقف القومي بكل مفرداته التي لا تفرط فيها ، وانما أيضا من خلال تشكيل وفد وطني كان احدى مفاجآت المؤتمر كما جاء في تعليقات المراقبين ، ولكنه لم يكن مفاجأة للعمل السياسي المصري خلال الثمانينات ، فقد كانت هناك سابقة .

فقد عرفت الثمانينات تشكيل وفد على نفس المستوى أدار الصراع حول طابا وأمكن من خلال هذا الأسلوب أن يصل بالحق المصري الى بر الأمان .

ويختلف مثل هذا الأسلوب في ادارة صراع السلام مع إسرائيل عن أسلوب كامب دافيد حين استأثر الرئيس السادات

ليس فقط بالمبادرة وانما الأهم من ذلك بالبت، دون رأى المستشارين ناهيك عن أخذ رأى ممثلين عن العمل السياسى المصرى ، البت فى كثير من المسائل الخلافية الأمر الذى دعا هؤلاء الى اتهمائه بتقديم تنازلات غير محتملة ودفع ثمن غال للسلام .

باختصار فان الحديث عن كامب دافيد سواء من قبل المؤيدين أو من جانب المعارضين انما يدل على أنه لازال هناك على الساحة المصرية أسرى للتاريخ ، ورغم أنه تاريخ قريب فان سرعة الأحداث قد تجاوزته وجعلت الحديث عنه دخولا فى الذمة . . ذمة التاريخ !

تعليب التاريخ !

محاولة بعث الأسطورة من أكفانها واعادتها حية لتدب بأقدامها على الأرض محاولة لم يبرع فيها شعب بقدر ما برع فيها الشعب اليهودى الذى يمكن توصيفه بأنه ليس الشعب الذى نجح فى صناعة الأسطورة فحسب بل انه الشعب الذى نجح أيضا فى تصديرها !

الصناعة الجديدة التى بدأ الاسرائيليون فى تركيبها منذ عام ١٩٧٧ هى صناعة « تعليب التاريخ » ، وهى صناعة جديدة تنسب لصاحبها المستر مناحم بيجن زعيم الليكود ورئيس وزراء اسرائيل السابق والمفاوض الرئيسى الذى قام بمفاوضة الرئيس المصرى أنور السادات فى المفاوضات التى انتهت بعقد اطار السلام الشهير فى كامب دافيد .

وما نقصده « بتعليب التاريخ » هو أن يقوم شخص ما أو فئة ما باستدعاء واقع تاريخى معين من مرحلة زمنية سابقة ومحاولة فرضه على مرحلة زمنية لاحقة بغض النظر عن حجم

المتغيرات بين الواقعين ، وكان التاريخ يمكن حفظه في معلبات يجرى فتحها واستخدامها في وقت الحاجة اليها ، وهو المستحيل الذي ابتدعه المستر بيجن ، والذي يحاول السياسة الاسرائيليون حتى هذه اللحظة وضعه موضع التطبيق من خلال الرؤية الاسرائيلية لقضية الحكم الذاتي للفلسطينيين .

وتعتمد هذه الرؤية تماما على التجربة التاريخية لليهود في عصر بعينه وفي منطقة بذاتها ، والعصر غير العصر والتجربة غير التجربة ، الأمر الذي يتطلب النظر داخل المعلبات !

الرؤية الاسرائيلية لقضية الحكم الذاتي للفلسطينيين وضعها مستر مناخم بيجن في مشروعه ذي النقاط الست والعشرين الذي قدمه الى الكنيست في ديسمبر عام ١٩٧٧ .

وقبل التعرض لفحوى هذا المشروع ينبغي النظر الى الظروف التي قدمه رئيس الوزراء الاسرائيلي فيها .

١ - أنه قدم مشروعه في أعقاب الزيارة الشهيرة التي قام بها الرئيس السادات الى القدس ، وكان مفترضا أنه سوف تبدأ جولات المباحثات بين الطرفين في أعقاب هذه الزيارة ، وقد أراد المستر بيجن من هذا العمل أن يضع الرئيس المصري أمام الأمر الواقع ، مشروع اسرائيلي متكامل للضفة الغربية وقطاع غزة ، أو يهودا والسامرة على حد تسميته ، مدعوم بقرار من الكنيست ، فقد كان الرجل يعلم أن أصعب موضوعات المفاوضات بين العرب واسرائيل ، كانت وستبقى ، موضوع الأراضي الفلسطينية في الضفة والقطاع .

مساعي السلام - ١٩٣

٢ - أن المشروع تم تقديمه بعد أكثر من عشر سنوات على الاحتلال الاسرائيلي للأراضي الفلسطينية بعد حرب ١٩٦٧ ، خاصة وان تلك الأراضي لم تشهد أى قتال خلال الحرب التالية ، حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، التى اقتصرَت عمليات القتال خلالها على المناطق المحتلة من مصر وسوريا ، فى سيناء وهضبة الجولان. ثم ان الانتفاضة الفلسطينية لم تكن قد هبت بعد مما كان يزيد من الأطماع الاسرائيلية فى ضم الأراضي المحتلة من فلسطين .

٣ - أنه لأول مرة ، وبعد نحو ثلاثين عاما من قيام الدولة ، يتولى فى ذلك العام ، ١٩٧٧ ، الحكم فى اسرائيل تحالف من قوى اليمين يتزعمه رجل متطرف كان هو نفسه زعيم الارجون Irgun فى الأربعينات ، ورئيس جماعة « تحيا » بعد قيام الدولة ، والتى كانت من أكثر الجماعات السياسية تطرفا .

ومثل هؤلاء الرجال فى العادة يصنعون الأساطير وتصنعهم الأساطير فهم يعيشون عليها ويكونون بذلك مؤهلين للوقوع فى أسر التاريخ بكل ما يصحب ذلك من بعد عن الواقع مما لا يخلق فحسب التناقضات بل أسوأ من ذلك يخلق الصراعات والحروب !

٤ - ان مناحم بيجن والرجال الذين تصدوا لقيادة دولة اسرائيل منذ قيامها ، وربما حتى يومنا هذا ، كانوا من ذلك الرافد من المهاجرين الذى قدم من شرق أوروبا ، وهم قد استوردوا تجربتهم التى يحاولون الآن فرضها على العرب الفلسطينيين فى الضفة والقطاع ، مما عانوه وعانته فى المناطق التى قدموا منها .. من مناطق امبرطورية النمسا - المجر ، خاصة من بولندا ، من مناطق روسيا القيصرية ، أخيرا من بعض مناطق الامبراطورية العثمانية .

وتشير فحوى المشروع الى تلك الصلة الوطيدة بينه وبين المناطق التى أتى منها هؤلاء ..

يقضى مشروع بيجن بإلغاء الحكومة العسكرية فى الضفة الغربية ، التى دعاها بيهودا والسامرة ، وقطاع غزة ليحل محلها حكم ذاتى ادارى يدار بواسطة السكان العرب ومن أجلهم والذين ينتخبون مجلسا اداريا يتشكل من أحد عشر عضوا يكون مقره فى بيت لحم ولمدة أربع سنوات .

يكون هذا المجلس مسئولا عن التعليم ، الشئون الدينية ، النقل ، البناء والاسكان ، الصناعة ، التجارة ، الزراعة ، الصحة ، العمل والشئون الاجتماعية ، توطين المهاجرين ، العدل والشرطة المحلية ، على أن تبقى المسئولية عن الأمن فى أيدي الجانب الاسرائيلي .

وعلى مواطني الضفة الغربية وغزة أن يختاروا بين الجنسية الاسرائيلية والجنسية الأردنية ، ومن يقع اختيارهم على الأولى من حقهم التصويت والترشيح للكنيست ، أما من يختارون الجنسية الثانية فيتمتعون بنفس الحقوق فى الأردن ، وأن تتشكل لجنة من الاسرائيليين والأردنيين والمجلس الادارى لتقرر أى القوانين يمكن أن تبقى ليعمل بها وأى القوانين يمكن أن تلغى .

ويستطرد مقترح بيجن فيخول للاسرائيليين الحق فى تملك الأرض والاستقرار فى الضفة الغربية والقطاع على أن يتمتع عرب تلك الجهات الذين حصلوا على الجنسية الاسرائيلية بنفس الحقوق فى اسرائيل (!) أما الهجرة ، بما فيها هجرة اللاجئين العرب فسوف ، تقوم بتنظيمها « بأعداد معقولة » لجنة مشكلة من اسرائيل والأردن والمجلس الادارى . وأن يتمتع المقيمون فى مناطق الاستقلال

الذاتي واسرائيل بحرية التنقل وممارسة النشاطات الاقتصادية في كل مناطق اسرائيل ومنطقة الاستقلال الذاتي . وأن يعد مقترح خاص لضمان حرية الدخول لكل الأماكن المقدسة للمسيحيين والمسلمين واليهود .

وقد قال المستر بيجن في الجلسة التي قدم خلالها هذه المقترحات ان « الاستقلال الذاتي » هو اجراء انتقالي لتوفير الفرصة لعقد معاهدة السلام مع مصر وانه ليس هدفا في حد ذاته . أما البريجادير جنرال أرييه شاليف Shalev الذي وضع دراسة مهمة تحت عنوان « الحكم الذاتي - المشاكل والحلول المحتملة » قدمها لمركز الدراسات الاستراتيجية في جامعة تل أبيب فقد كان من رأيه أن الفترة الانتقالية سوف تمكن من خلق حقائق جديدة في تلك الأراضي كما قد تؤثر على الولايات المتحدة لقبول الوضع الجديد ، وانه بعد الفترة الانتقالية تصبح تلك الأراضي جزءا من الدولة اليهودية .

واذا كان شاليف قد وضع دراسته تلك عام ١٩٨٠ فان اسرائيل قد حصلت على ما هو أكبر كثيرا من الفترة الانتقالية (٤ سنوات) .

هذا هو المخطط الاسرائيلي الذي دخلوا به محادثات كامب دافيد والذي يدخلون به ، بعد خلق مزيد من الحقائق الجديدة في الضفة والقطاع ، في المفاوضات مع الجانب الفلسطيني في المحادثات الثنائية القادمة أو القائمة ، وهو يقوم على فكرة « تغليب التاريخ » !

فهذا المخطط انما يستورد تجربة يهودية حدثت في منطقة معينة وفي مرحلة تاريخية بذاتها ..

أما المنطقة فهي امبراطورية النمسا - المجر ، روسيا القيصريّة ، الامبراطورية العثمانية . . ولنا ملاحظتان على هذه المنطقة :

الملاحظة الأولى : ان هذه الكيانات السياسية الثلاثة كانت تتشكل من اعراق عديدة لها ديانات أو على الأقل مذاهب مختلفة مما كان يدفع حكوماتها الى البحث عن « صيغ للتعايش البشرى » بين أقوامها ودياناتها ، ولما كان اليهود يشكلون دائما جماعة نافرة أو ناتئة في مجتمعات تلك الدول ، فقد كانت حكوماتها تفضل أن تترك لهم « ترتيب » حياتهم بالشكل الذى يرونه داخل الدولة . وان كان ذلك بالطبع لم يقتصر عليهم وانما امتد لجماعات عديدة عرقية ودينية ، وهو ما كان يعرف فى الامبراطورية العثمانية باسم « النظام الملى » القائم على اعطاء كل ملة ، أى طائفة ، حق ادارة شئونها الداخلية .

الملاحظة الثانية : انه اذا كان هذا النظام قد استمر متبعاً فى بعض مناطق أوروبا حتى القرن التاسع عشر ، فقد كانت أكثر المناطق تخلفاً عن الحركة التاريخية والتي كانت تربطها ثمة صلة بالعصور الوسطى ، فالامبراطوريات الثلاث قد انحدرت بدرجة أو بأخرى من تلك العصور ، الأمر الذى دعاها الى استبقاء قدر من أنظمتها .

والمعلوم أن نظام الاقطاع الذى ساد فى تلك العصور كان بالأساس « نظاما طائفيا » من الناحية الاجتماعية مما خلق لونا من ألوان « اللا مركزية الادارية » هو بالضبط ما تريده اسرائيل من نظام الحكم الذاتى المقترح والذى تذهب به الى المباحثات الثنائية بعد تطويره طبعا على ضوء المستجدات التاريخية التى حدثت طوال الأربعة عشر عاما الممتدة بين تقديم بيجن لاقتراحه وحتى يومنا هذا .

ومعنى أن يأتى الاسرائيليون الآن ليضعوا مشاريعهم من خلال تجربة انقرض عصرها بالفعل ، فكأنهم يسعون بالفعل الى اخراج التاريخ من أكفانه ، وهو الأمر المستحيل مهما تسلحوا فى سبيل ذلك بأسباب قوة العصر أو بدواعى تخلف خصومهم عن اللحاق به !

★ ★ ★

لسوء الحظ فان القاموس السياسى العربى احتفظ لنا بتوصيف واحد للحكم الذاتى بينما يحتفظ القاموس السياسى الانجليزى بتوصيفين نشأ كل منهما فى ظرف تاريخى مختلف .

التوصيف الأول هو الأوتونومى Autonomy والتوصيف الثانى هو الـ Self Government .

والتوصيف الأول هو الذى استخدمه الاسرائيليون خلال كامب دافيد ، ولا زالوا حريصين على استخدامه ، وبقينا فانهم سوف يطرحونه فى محادثاتهم القادمة مع الوفد الفلسطينى .

ويشير التطور التاريخى لاستخدام لفظة « الأوتونومى » انها قد استعملت أولا بمعنى الادارة الذاتية ، ثم تحولت بعد ذلك لتصبح « الحكم الذاتى » خاصة خلال النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، وتبدأ فى الاختفاء خلال الحرب العالمية الأولى ليحل محلها التوصيف الجديد الـ Self Government مما يشكل قصة طويلة .

هذا التطور قد حدث نتيجة لمتغيرات تاريخية ، ففى ظل نظام الدولة « اليونيفرسالية » التى عرفتها العصور الوسطى ، والتى كانت تتكون من أعراق وثقافات وأصحاب ديانات ومذاهب متعددة ، بل والأكثر من ذلك أنظمة اقتصادية واجتماعية متفاوتة ، كما سبقنا الإشارة ، كانت فكرة « الادارة الذاتية » لكل فئة من هؤلاء

لها تعنى أن ينصرف الحكم الذاتى للبشر وليس للأرض القائمين عليها .. كانت فكرة مفهومة ومقبولة .

ذلك أنه لم تكن كل جماعة من تلك الجماعات ترتبط بالضرورة بقطعة من الأرض يمكن أن تشكل كيانا سياسيا متمائزا، ولناخذ يهود أوروبا كنموذج على ذلك ..

فقد كان هؤلاء موجودين فى أغلب مدن أوروبا فى حارة خاصة بهمسم هى « الجيتو » المشهور ، ولم يكن معقولا أن تجمع تلك الحارات المتناثرة من قلب روسيا فى الشرق الى الأراضى المنخفضة فى الغرب ليشكلوا فى النهاية كيانا سياسيا متمائزا .

ولنا أن نلاحظ هنا أنه كلما جرت حركة التطور التى تؤدى الى انقراض دولة العصور الوسطى الاقطاعية ذات الطابع اللامركزى وحلول الدولة الحديثة ذات الطابع المركزى أن كان يتآكل هذا المفهوم للادارة الذاتية .

يتأكد ذلك من أن دول غرب أوروبا التى سبقت فى حركة التطور كانت قد اختفت تماما منها هذه الظاهرة .. ظاهرة الادارة الذاتية للبشر التى لم تبق الا فى دول شرق أوروبا التى لم تكن بعد قد شهدت اكتمال النقلة الاقتصادية الاجتماعية السياسية ، بيد أن رياح التغيير لم تتأخر كثيرا عن تلك الدول خاصة خلال قرن الثورات وانتعاش الروح القومية .. القرن التاسع عشر ، فقد شهد هذا القرن تغييرات ظاهرة فى البنيان السياسى لتلك الدول .

الامبراطورية الرومانية المقدسة وريثة تقاليد العصور الوسطى اضطرتها رياح التغيير الى اعادة بناء نظامها السياسى على أساس قومى فأصبح التاج فيها معبرا عن أكبر قوميتين داخلها .. النمسا والمجر .

الدولة العثمانية الوريث الشرقى لتقاليد هذه الغضـور
اضطرت خلال نفس القرن والسنوات الأولى من القرن العشرين
الممتدة حتى قيام الحرب العالمية الأولى الى اعطاء ولاياتها البلقانية
لونا من الحكم الذاتى كان مفهوما أنه يشكل خطوة نحو الاستقلال
فيما حدث لكل من اليونان ورومانيا وبلغاريا وصربيا .

صحيح أن المسألة تأخرت بعض الشيء بالنسبة للجناح
العربى من الدولة ، سواء بحكم قوة الرابطة الدينية التى أخرت
ظهور التمايز القومى ، أو بحكم درجة التخلف فى التطور الاقتصادى
الاجتماعى السياسى ، الا أن فكرة « الأوتونومى » على أساس قومى
بدأت تحتل مكانها فى برامج بعض الجماعات السياسية العربية
خلال الفترة السابقة على قيام الحرب كان أشهرها « حزب
اللامركزية العثمانية » .

وتختلف فكرة « الأوتونومى » على أساس قومى عنها على
أساس طائفى فيما كان قائما من قبل ، فبينما تقتصر الفكرة فى
وضعيتها القديمة على البشر دون الأرض فإنها فى وضعيتها الجديدة
تمتد للأرض التى اكتسبت فحوى جديدة !

ذلك أنه مع نشوء « الفكرة القومية » بدأت تنشأ فى نفس
الوقت فكرة الوطن ، بكل ما يستتبع ذلك من علاقة خاصة بين
البشر والأرض التى اكتسبت قدسية خاصة ، وشاع مع ذلك
تعبير « التراب الوطنى » بكل ما يعنيه التفريط فيه من معان شرقى
الى مستوى الخيانة .

يقودنا ذلك الى التمييز بين « الأوتونومى » فى عصر الدول
الاقطاعية وهو المفهوم الذى يتمسك به الاسرائيليون ، وبين نفس
الفكرة بعد أن دخلت ذات الدول عصرا جديدا هو عصر القوميات ،

وما يريد الم شروع الاسرائيلى من هذا التمسك إنما يشكل لونا من الارتداد بالتاريخ وسعيًا لتحويل الفلسطينيين من شعب الى مجرد « طائفة » وهو ما يمكن أن يرقى الى مستوى المستحيل التاريخى !



نفس الفترة التى شهدت هذه التطورات التاريخية التى غيرت جذريا من مفهوم الأوتونومى على مستوى نمط دول العصور الوسطى التى عرفت هذا المفهوم ، شهدت أيضا وفى نفس المنطقة الهجمة الامبريالية ، وكان لهذه الهجمة فى العالم العربى قسما مختلفة .

فالقوى الامبريالية وجدت فى هذا العالم أوضاعا متميزة عن تلك التى وجدتتها فى قارة كافريقيا مثلا ، فقد وجدت شعوبا كان بعضها قد قطع شوطا طويلا فى طريق بناء الأوطان ، وكانت مصر أظهر النماذج فى هذا الصدد .

دعا ذلك المحتلين البريطانيين الى التحرك بحذر فى ميدان صياغة العلاقة بينها وبين مصر ، فبدأت « بالاحتلال » لما يزيد عن ثلاثين عاما (١٨٨٢ - ١٩١٤) وتحولت بعد ذلك ومع ظروف قيام الحرب العالمية الأولى ، وانضمام تركيا الى دول الوسط ، الى « الحماية » ، وفى هذه المناسبة ظهرت الدعوة الى الحكم الذاتى بمعناه الجديد Self Government .

ففى شهر مارس عام ١٩١٥ ، وبعد نحو ثلاثة شهور من اعلان الحماية البريطانية ، تقدم رشدى باشا والوزراء المصريون بمنح مصر قدرا من الاستقلال فى اطار « الحكم الذاتى » يوفق بين

مصالح انجلترا وأمال المصريين ويعلن أن « مصر دولة ملكية دستورية مستقلة لها حاكم وراثي بشارات الملك المعتادة كالعلم والجيش والعملة وامتيازات الشرف الوطنية وغيرها » .

وقد انطلق الوزراء المصريون في ذلك من نص اعلان الحماية البريطانية على مصر الذي جاء فيه : « وفي عزم حكومة جلالتهم المحافظة على هذه التقاليد ، بل انها موقنة بأن تحديد مركز بريطانيا العظمى في هذه البلاد تحديدا صريحا يؤدي الى سرعة التقدم في سبيل (الحكم الذاتى) -

ويعترف ممثلو بريطانيا في مصر الذين أعدوا نص اعلان الحماية بموافقة ومعاونة دوائر الخارجية البريطانية أنهم قد ضمنوا النص تلك العبارة تهدئة لردود فعل الحركة الوطنية المصرية التي كانت قد تصاعدت على نحو كبير في الفترة السابقة على الحرب ، سواء تمثلت في الحزب الوطنى ذى التوجهات الوطنية الاسلامية مما خشيت معه سلطات الاحتلال من نجاح رجالات هذا الحزب فى اشعال ثورة دينية فى البلاد ، أو فى حزب الأمة الذى كان يضم « الوجهاء المصريين » والذين كان يرضيهم كثيرا التلويح بوعده بدرجة من الاستقلال الوطنى باعتبارهم دعاة للوطنية المصرية .

ورغم أن سلطات الحماية البريطانية لم ترحب بمطلب وزراء مصر بدعوى أن الوقت غير مناسب لهذا المطلب فانها بعد اشتعال الثورة فى أعقاب الحرب (١٩١٩) حاولت احياء مشروع « الحكم الذاتى » وشجعت على اقامة « الحزب المستقل الحر » الذى نادى به ، الا أن الوقت كان بالنسبة للحركة الوطنية المصرية قد فات على قبول هذه الصيغة ، حتى ان دعايتها اتهموا بالخيانة الى

الحد الذى دعاهم الى التخلي السريع عن مشروعهم والانسحاب من ميدان العمل السياسى .



اذن ففكرة الحكم الذاتى Autonomy سواء تلك التى تطورت من تحت عباءة الدولة « اليونيفرسالية » أمام رياح القومية المتعاطمة وأضحت خطوة فى اتجاه الاستقلال الكامل ، أو نفس الفكرة بمعناها الآخر Self Government والتى عبرت عن مرحلة من مراحل الكفاح الوطنى ضد الوجود الامبريالى كانت بدورها تمثل الخطوة الاولى فى نفس الاتجاه . . . اتجاه الاستقلال الكامل ، انما تتناقض مع فكرة الحكم الذاتى بالمفهوم الذى يحاول الاسرائيليون تطبيقه ، وهو مفهوم فقد أى مقوم له منذ نحو قرن وتجاوزه العصر وأصبح نوعا من المعلبات التاريخية الفاسدة لسبب بسيط وهو انها قد تجاوزت تاريخ الصلاحية !

الاطار القانوني لمشروعات تسوية الصراع العربي الاسرائيلي

دكتور عبد الله الاشعل

نائب مدير معهد الدراسات

الدبلوماسية

تمهيد وتحديد :

تهدف هذه الورقة الى تحديد الاسس القانونية التي استندت اليها مشروعات التسوية في الشرق الأوسط ، وتحديد حجم الدور الذي أنيط بالقانون ومدى مراعاة هذه المشروعات للجوانب القانونية للنزاع .

وبعبارة أخرى ، اذا كان الانطباع العام هو أن المشروعات قد تراوحت - من زاوية القانون - بين التوفيق الذي ينشئ بالتسوية قانونا جديدا ، وبين القانون الذي ارسسته مواقف الأمم المتحدة وتمسك به الجانب العربي ، فان هذه الدراسة تهدف الى الكشف عن مدى دقة هذا الانطباع العام من الناحية العلمية . وقد يرى البعض ان هذا التمييز الذي أوردته بين مشروعات التوفيق ومواقف الأمم المتحدة والذي تساقطت في ثناياه عناصر الحق العربي الفلسطيني ، هو تحصيل حاصل ، لكنني أزعّم أن مثل هذه الدراسة

ضرورية وان كانت لا تكلف الباحث الكثير من الجهد ، كما أنها تفيد في الوقوف على مدى فهم المشروعات التوفيقية وتقديرها لدور القانون ، وتعكس أيضا التيارات السياسية التي صاحبت هذه المشروعات .

ولما كان المشروع الصهيوني يستهدف الأمة العربية بأكملها متخذاً قاعدته في فلسطين ، فقد انشغلت شعوب الأمة العربية بتطورات هذا المشروع منذ ظهوره ، وبدأ صراعها معه منذ تبلورت امكانيات تنفيذه في وعد بلفور ، وعهد العصبة وصك الانتداب ولا يزال الصراع محتدماً حتى الآن بما يحمله من مضاعفات جعلت حياة الأمة وعلاقاتها ومواردها رهناً لهذا الصراع وتطوراته . وقد حفل سجل الصراع بالصفحات الدامية ، كما حفل بالمحاولات المستمرة لتسويته وتعددت هذه المحاولات بقدر تنوع مصادرها ودوافعها وشروط وأوضاع التسوية التي تصبو الى تحقيقها .

ولكن هذه المشروعات جميعاً قد قدمت في ظروف معينة تتصل بميزان القوى بين الأطراف ، وعلاقات الأطراف بالقوى الدولية المؤثرة ، ومفاهيم الأطراف الايديولوجية ومواقفها السياسية من فكرة التسوية اصلاً التي ظلت تعنى في الجانب العربي شيئاً مغايراً تماماً لما كانت تعنيه في النظرة الاسرائيلية ، كما تطورت المواقف من فكرة التسوية مبدئياً بفعل المتغيرات والعوامل التي أشرنا اليها .

وقد تغير دور القانون ومفهومه طوال مراحل الصراع في كل من الجانبين العربي والاسرائيلي ، وغيرهما . ومعلوم ان الصراع العربي الصهيوني قد مر بمراحل متعددة ابرزها مرحلة الصراع الفلسطيني اليهودي حتى قيام اسرائيل ، ثم مرحلة الصراع العسكري والسياسي العربي الاسرائيلي حتى ١٩٦٧ ، والمحاولات العربية لاسترداد الأراضي المحتلة والحقوق الفلسطينية عام ١٩٧٣ وما بعدها،

وتحول الصراع العسكرى الى محاولات للتسوية السياسية الصرفة
أو استبعاد الخيار العسكرى من الصراع الذى تأكد نهائيا بحدثين
كبيرين هما المعاهدة المصرية الاسرائيلية ، وضرب حركة المقاومة
الفلسطينية ٨٢ - ١٩٨٧ .

وتنقسم مشروعات التسوية من زاوية اطارها القانونى الى عشر
مجموعات هى (١) :

- ١ - مشروعات التسوية فى اطار الأمم المتحدة .
- ٢ - مشروعات التسوية العربية (والفلسطينية والمصرية) .
- ٣ - المشروعات الاسرائيلية .
- ٤ - المشروعات الأمريكية .
- ٥ - المشروعات السوفيتية .
- ٦ - المشروعات الأوروبية .
- ٧ - مشروع العالم الثالث .
- ٨ - المشروعات الفردية والخاصة .
- ٩ - نظام التسوية فى كامب دافيد .
- ١٠ - مؤتمر مدريد للسلام .

وقبل تحديد الاطار القانونى لهذه المشروعات ، يتعين ابداء
الملاحظات الأساسية الآتية :

١ - تتراوح هذه المشروعات بين الالتزام الدقيق بمفهوم معين
للشرعية ، وبين التسوية الاتفاقية التى تصنع للتسوية باتفاق الأطراف
قانونها الجديد ، وهى تعكس التفاعل المستمر بين القانون والواقع

ومحاولات كل منهما تطوير الآخر ، حتى بدت بعض المشروعات احلاما مثالية بالقياس الى امكانيات التحقيق .

٢ - عكست هذه المشروعات كافة موازين القوة العالمية والاقليمية ، والانقسامات بين العرب واسرائيل .

٣ - تعكس المشروعات العربية والاسرائيلية رغبات الطرفين دون ان تعكس الواقع الذي يظهر بوضوح ان مؤشر الصراع منذ بدايته حتى الآن ، يتجه بالكامل لصالح اسرائيل وضد صالح العرب في كل المراحل لدرجة ان البعض يعتقد ان استمرار هذا المؤشر سينتهي الى تصفية كامل الحقوق العربية وتأكيد المشروع الصهيوني .

٤ - يطلق الصراع العربي الاسرائيلي ومشروعات تسويته في هذه الدراسة على الفترة اللاحقة على قيام اسرائيل واصطباغ الصراع بالطابع الدولي ، دون ان نغفل ان قرار التقسيم لعام ١٩٤٧ الذي نشأت بموجبه اسرائيل عام ١٩٤٨ ، هو الأساس القانوني الراسخ للموقفين العربي والفلسطيني منذ عام ١٩٨٨ ، بعد ان كان الفقه العربي يأخذ بمذهب العدالة المطلقة ويرفض قرار التقسيم وينتقد الجمعية العامة وتجاوزها لأحكام الميثاق ، فلما أرغم الواقع العربي هذا الفقه على التكيف ، تبني بدلا من العدالة المطلقة نظرية (العدالة الوضعية) Positivist Justice أو ما يسمى في الفكر القانوني والسياسي العربي بالواقعية القانونية legal realism .

٥ - هناك تداخل زمني وموضوعي في كل هذه المشروعات ، وهي تمثل لوحة للمفاوضات والحوار من نوع خاص ، ففيها من نقاط الاتفاق قدر ما تظهر من نقاط الاختلاف عبر مراحل ومفاهيم التسوية عند الأطراف .

أولاً : الاطار القانونى لمشروعات التسوية فى اطار الأمم المتحدة :

أصدرت الأمم المتحدة ثلاث وثائق أساسية هى : قرار التقسيم، وقرارى مجلس الأمن ٢٤٢ لسنة ١٩٦٧ ، ٣٣٨ لسنة ١٩٧٣ . صدر قرار التقسيم رقم ١٨١ فى الدورة الثانية للجمعية العامة فى ٢٩/١١/١٩٤٧ وكان أساسا لقيام اسرائيل ، ولا يزال الأساس القانونى لحق الفلسطينيين فى اقامة دولتهم . أما القراران ٢٤٢ ، ٣٣٨ فقد صدرا عن مجلس الأمن عقب حربين الأولى ١٩٦٧ التى انتصرت فيها اسرائيل واحتلت خلالها الأراضى العربية ، والثانية ١٩٧٣ التى مهدت الطريق لدى أطراف الصراع وفى المحافل الدولية لتسوية من نوع مختلف . واعتبارا من عام ١٩٦٧ صارت مشروعات التسوية تعالج أمرين : القضية الفلسطينية كحق للشعب ووضع الأرض ، وعلاقة اسرائيل بالدول العربية من خلال المطالبة بانسحاب اسرائيل من أراضىها . بل وظهرت للأمرين مشروعات مختلفة للتسوية ، وفى اطار هذا التباين برز الخلاف المصرى العربى ٧٩ - ١٩٨٨ .

ولما كان قرار التقسيم هو الحل الذى ارتأته الدولة المنتدبة للصراع ، فاننا نبدى عليه الملاحظة التالية من الناحية القانونية :

١ - ظل الفقه العربى يرفض قرار التقسيم لاعتبارات تتصل بسلطات الجمعية العامة وطبيعتها القانونية (٢) ، وليس قبولنا للقرار سوى موقف يحفظ على الفلسطينيين القسط المقبول دوليا من حقوقهم عملا بالقاعدة الشرعية ما لم يدرك كله لا يترك كله (٣) .

٢ - طلب القرار فى الجزء (أ) من مجلس الأمن حماية مشروع التقسيم واعتباره أى محاولة لتغييره من الأعمال الواردة فى المادة ٣٩ التى تتطلب اتخاذ اجراءات القسر .

٣ - طلب القرار ان يخول المجلس الجمعية العامة سلطة
(اتخاذ اجراءات تمنح لجنة الأمم المتحدة (٤) تمشياً مع المادتين
٣٩ ، ٤١ من الميثاق . سلطة الاضطلاع فى فلسطين بالمهام المنوطة
بها فى القرار) .

والمعلوم انه ليس فى الميثاق سند لتفويض المجلس بعض
سلطاته ، ولم يحدث ذلك الا بعد صدور قرار الاتحاد من أجل السلم
عام ١٩٥٠ لكى تحل الجمعية محل المجلس اذا عجز عن العمل بسبب
الفيتو ، وهو قرار يرى الكثير من شراح الميثاق انه غير قانونى .

٤ - نص القرار فى الفقرة (ب) من الفصل الثالث على انه
يجوز ان يرفع أى نزاع الى محكمة العدل الدولية ، ويكون متعلقاً
بالتوارث الدولى فى فلسطين بعد انتهاء حكومة الانتداب ، ويهد هذا
أساساً قانونياً يخول السعى نحو طلب رأى استشارى من المحكمة
حول تفسير قرار التقسيم وتحديد آثار التوارث منذ لحظة تطبيقه
وحتى الآن .

ونضيف الى ذلك النص الصريح للفقرة الثانية من الفصل
الرابع « يحال كل خلاف متعلق بتطبيق هذا التصريح أو تفسيره
على محكمة العدل الدولية ، بناء على طلب أحد الطرفين ، ما لم يتفق
الطرفان على أسلوب تسوية آخر » .

وهذا النص يعطى للطرف الفلسطينى الحق فى ان يطلب من
المحكمة البت فى الخلافات المتعلقة بتفسير القرار أو تطبيقه ويعتبر
هذا النص منشئاً لاختصاص المحكمة القضائى فى هذا الشأن دون
حاجة الى موافقة اسرائيل ، ودغم تحفظاتها على قبول اختصاص
المحكمة .

وقد تأكد حق الحق فى نص الفقرة ٢١ من الفصل الرابع ،

بشأن انتهاء التعهد وتعديله وتغييره حيث تجيز احوالة كل نزاع متعلق بتطبيقه أو تفسيره وكذلك أية اتفاقية صادرة عنه الى المحكمة .

وقد وضع القرار فى الجزء الثالث نظاما خاصا لمدينة القدس بوصفها كيانا منفصلا ، وألحق بالقرار الملحق (ج) حول النظام الدولى لمدينة القدس تحت ادارة الأمم المتحدة ، وتحت ضمانها وفق أحكام المادة السادسة منه .

وقد صدر قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ فى نوفمبر ١٩٦٧ عقب هزيمة الدول العربية المحاربة هزيمة ساحقة واحتلال سيناء وغزة والضفة والقدس الشرقية والجولان السورية . ويعمد هذا القرار مشروعا بمبادئ التسوية السلمية الواردة فيه التى تفترض قبل كل شىء الانسحاب الاسرائيلى وانتهاء حالة الحرب فى المنطقة ولكن القرار ليس قابلا للتنفيذ بذاته بمعنى انه لا يترتب على عدم تنفيذه أى اخلال أو مسئولية قانونية ، لأنه أوجب فى فقرته الثالثة على الأمين العام (ان يعين ممثلا خاصا يقوم باتصالات مع الدول المعنية بهدف المساعدة فى الجهود للوصول الى تسوية سلمية ومقبولة على أساس النصوص والمبادئ الواردة فى هذا القرار) .

وقد أثارت هذه الجزئية جدلا قانونيا واسعا حول الطبيعة القانونية لهذا القرار ومدى اعتباره ملزما طبقا للفصل السابع أم انه توصية فى اطار الفصل السادس من الميثاق (٥) .

وكان القرار يعكس نتائج الانتصار الاسرائيلى من زاوية أخرى حيث لم ينص أسوة بالحالات المماثلة على الانسحاب الى الخطوط السابقة على بدء القتال فأعطى لاسرائيل فرصة التفاوض بورقة الأرض المحتلة لفرض ارادتها (٦) .

ولقد لوحظ ان القرار خلا من الاشارة الى قرارات الأمم المتحدة السابقة وخاصة قرار التقسيم مما أثار الجدل حول علاقة قرار المجلس

بقرار التقسيم (٧) فاعتبره البعض امتدادا لقرار التقسيم وتأكيده ،
بينما اعتبره البعض الآخر نكوصا عن قرار التقسيم واعترافا بمكاسب
اسرائيل الاقليمية منذ صدور قرار التقسيم .

وكنا قد ناقشنا هذا الرأي في دراسة سابقة (٨) ، ولكننا
لاعتبرات عملية تهدف الى التوفيق بين قبولنا للقرارين نرى ان
قرار مجلس الأمن ٢٤٢ لا يتناقض مع تأكيد قرار التقسيم ، وانه
يعالج آثار حرب ١٩٦٧ دون المساس بإمكانية تطبيق قرار التقسيم
في شقه الفلسطيني . ويقترب هذا الموقف من موقف القائلين بأن
قرار المجلس « يدخل في اطار التزامات المجلس بموجب قرار التقسيم
لتنفيذه حسبما جاء في ديباجة الفقرة (أ) من قرار التقسيم » ،
كما يتفق مع القائلين بأنه استمرار لقرار التقسيم . ومادما قد
حرصنا على انسجام قرار المجلس مع قرار التقسيم فلا بد من التأكيد
على شرعية قرار التقسيم في اطار الوضعية القانونية الجديدة التي
تستند أساسا الى اعتراف الطرفين المعنيين ، اسرائيل والفلسطينيين
بهذا القرار في اعلانات الاستقلال (٩) بعد ان تجاوزنا الوضعية
القانونية التقليدية وفق اجتهادات ماليزون (١٠) ، والموقف العربي
التقليدي الذي يطعن في سلامة القرار من حيث مدى اتفاه مع
الميثاق ، ومدى اختصاص الجمعية العامة باصداره (١١) .

أما قرار مجلس الأمن رقم ٣٣٨ الصادر في ٢٢/١٠/١٩٧٣
عقب حرب أكتوبر فقد استهدف تثبيت مواقع المتحاربين في ذلك
اليوم « وذلك في المواقع التي يحتلونها الآن » . وهو القرار الذي
لم تحترمه اسرائيل في حينه وتقدمت في تعميق الشفرة بعد صدور
القرار ، مما اضطر المجلس الى اصدار قراره ٣٣٩ ، ٣٤٠ في
٢٥/١٠/١٩٧٣ وقضى بانسحاب القوات الى المواقع يوم
٢٢/١٠/١٩٧٣ ويطلب القرار بتطبيق القرار ٢٤٢ بكافة أجزائه ،

« وذلك تحت الاشراف الملازم بهدف اقامة سلام عادل ودائم فى الشرق الأوسط » (١٢) .

وبذلك صار القرار ٣٣٨ اداة لتنفيذ القرار ٢٤٢ ، تحت « الاشراف الملازم » الذى اتخذ تارة صورة المؤتمر الدولى الذى طالبت به الدول العربية تحت اشراف الأمم المتحدة ، أو المؤتمر الاقليمى تحت الاشراف المشترك للدولتين العظميين الذى عقد فى مدريد فى ٣٠/١٠/١٩٩١ حسبما أرادت اسرائيل .

ثانيا : المشروعات والمبادرات العربية (١٣) :

ظهرت من الجانب العربى مشروعات مختلفة نذكر منها قرارات بلودان ومبادرة الرئيس التونسى الحبيب بورقيبة ومشروع المملكة العربية المتحدة ومبادرة الملك فيصل ، ومشروع الملك فهد ثم مشروع فاس ، ومبادرات الرئيس السادات (١٤) ، والاتفاق الأردنى الفلسطينى عام ١٩٨٥ .

أما قرارات بلودان التى اتخذتها الجامعة العربية فى يونيو ١٩٤٦ فهى تدخل فى اطار تنسيق المواقف العربية ازاء تقرير اللجنة الانجلو أمريكية . وقد جددت فى تونس فى ٢١/٨/١٩٨٢ مقترحات الرئيس التونسى التى سبق ان قدمها فى اريحا فى ٣/٣/١٩٦٥ ولقى بسببها هجوما شديدا فى العالم العربى ، وتقوم مقترحاته على الالتزام فى حل القضية الفلسطينية بالشرعية الدولية وفقا لقرار التقسيم ، وهذا ينسجم مع الموقف العربى الفلسطينى اللاحق كما ينسجم مع الوضعية القانونية الجديدة التى أشرنا اليها .

ولا يمكن اعتبار مشروع المملكة العربية المتحدة الذى اقترحه الأردن للاتحاد مع فلسطين مشروعا للتسوية بقدر اعتباره مشروعا

وحدويا بين الأردن والضفة وأية أراض فلسطينية أخرى يتم تحريرها ويرغب أهلها فى الانضمام اليه (١٥) .

ومن ناحية أخرى فان مشروع الملك فهد الذى قدمته السعودية للجامعة العربية فى ١٩٨١/١١/٢١ (١٦) قد طالب بالانسحاب الاسرائيلى من كافة الأراضى المحتلة عام ١٩٦٧ بما فيها القدس العربية ، وازالة المستوطنات وتأكيد حق الشعب الفلسطينى فى العودة أو التعويض وتأكيد حق دول المنطقة فى العيش بسلام وضمان حرية العبادة وممارسة الشعائر الدينية لجميع الأديان بالأماكن المقدسة ، وهذه كلها تنسجم مع مبادئ التسوية فى القرار ٢٤٢ . ولكن المبادرة السعودية تضمنت اقتراح خضوع الضفة وغزة لفترة انتقالية لاشراف الأمم المتحدة لمدة لا تزيد عن بضعة أشهر وضمان تنفيذ هذه المبادئ من جانب الأمم المتحدة أو بعض الأعضاء فيها، وهذا لا يناقض القرار ٢٤٢ . أما اقتراح قيام دولة فلسطينية مستقلة بعاصمتها القدس ، فهو ينسجم مع قرار التقسيم عدا جزئية القدس التى حجزها القرار لتكون عاصمة الدولة الاتحادية اليهودية العربية .

وينصرف التحليل السابق على خطة فاس العربية لعام ١٩٨٢ التى حددت دورا معيناً لمجلس الأمن وهو ان يضع ضمانات السلام مع جميع دول المنطقة بما فيها الدولة الفلسطينية المستقلة ، وأن يقوم بضمان تنفيذ تلك المبادئ (١٧) .

وأما الاتفاق الأردنى الفلسطينى فى ١٩٨٥/٢/١١ فقد استهدف تنسيق العمل بين الجانبين على أساس الأرض مقابل السلام طبقا لقرارات الأمم المتحدة ، وقرار حق تقرير المصير للشعب الفلسطينى، وحل مشكلة اللاجئين وفق قرارات الأمم المتحدة ، وحل القضية الفلسطينية بجميع جوانبها ، على ان تجرى مفاوضات السلام فى

ظل مؤتمر دولي تحضره الدول الخمس الدائمة العضوية بالمجلس
وسائر أطراف النزاع بما فيها منظمة التحرير ضمن وفد اردنى
فلسطينى مشترك .

أما المرجعية القانونية لبنود الاتفاق الذى يعد مشروعاً متكاملًا
للسلام فهى قرارات الجمعية والمجلس حول القضية الفلسطينية .

وأما المبادرات المصرية فلم تتوقف خلال عهد الرئيس السادات
وشملت مبادرة ٤ فبراير ١٩٧١ بوقف إطلاق النار فى حرب
الاستنزاف لمدة شهر لاتاحة الفرصة لجهود السلام الدولية ، وقيام
اسرائيل بسحب جزئى لقواتها من سيناء تتيح لمصر فتح القناة للملاحة
الدولية ضمن جدول زمنى لتنفيذ بقية بنود القرار ٢٤٢ .

ثم كانت المبادرة المصرية خلال حرب أكتوبر التى أبدت فيها
مصر استعدادها للالتزام بقرارات الجمعية والمجلس ، وانسحاب
اسرائيل الكامل تحت اشراف دولى ثم حضور مؤتمر دولى للسلام فى
الأمم المتحدة ، يضم ممثلى الشعب الفلسطينى لوضع ضوابط
السلام فى المنطقة ، ثم تطهير القناة وفتحها للملاحة الدولية . أما
مبادرة السادات فى الكينيسست الاسرائيلى نوفمبر ١٩٧٧ (١٨) ،
فقد تضمنت خمسة مبادئ هى الانسحاب والاعتراف بحقوق
الفلسطينيين بما فى ذلك حق تقرير المصير واقامة دولتهم ، وحق جميع
دول المنطقة فى العيش فى سلام داخل حدود آمنة ضمن اجراءات
يتفق عليها بما فيها تأمين الحدود الدولية والضمانات الدولية
المناسبة ، والتزام دول المنطقة بإدارة علاقاتها وفق مبادئ وأهداف
الميثاق خاصة نبذ استخدام القوة وحل الخلافات سلميا وانهاء حالة
الحرب . وهذه المبادئ الخمسة تتمشى مع قرار التقسيم والقرار
٢٤٢ وأحكام الميثاق .

ثالثا : المبادرات الأمريكية :

برز الدور الأمريكى المؤيد لاسرائيل منذ بدايات الصراع .
ولذلك هدفت المبادرات الأمريكية الى العمل فى اطار هدفين بارزين
هما تأكيد مصالح وأمن ومواقف اسرائيل ، ومناهضة موسكو حيث
تطور الدور الأمريكى من دور منافس الى ان صار دورا منفردا فى
النهاية .

وقد قدمت الولايات المتحدة خمس مبادرات هى مبادرة روجرز،
ومبادرة فانس التى مهدت الطريق الى كامب دافيد والسلام ، ومبادرة
رييجان ، ثم مبادرة شولتز وأخيرا مبادرة بوش ١٩٩١ .

كانت خطة روجرز تهدف الى البحث عن موطئ قدم للولايات
المتحدة فى جهود التسوية بعد أن قدرت ان هزيمة ١٩٦٧ قد عمقت
الاعتماد العربى على موسكو والعداء للولايات المتحدة أما كامب دافيد
والسلام فهى خاتمة نجاح هذه البداية الأمريكية التى انتهت الى
انفراد واشنطن بالتسوية بعد ان كانت تحاول مزاحمة موسكو فى
نطاق التسوية وقد اسهمت مصر بدور ملحوظ فى تمكين واشنطن
من ابعاد موسكو مما انعكس على الخلافات المصرية السورية والعربية
عموما وجلب لمصر بدايات العداء مع ايران . وسوف يلحظ الدارسون
ان هذه السياسة المصرية قد اسهمت فى انهيار الاتحاد السوفيتى
اذ جعلت المواجهة الأمريكية السوفيتية فى المنطقة باهظة التكاليف
بالنسبة لموسكو .

والحق ان المبادرات الأمريكية السابقة على عام ١٩٧٣ كانت
تمثل محاولة أمريكية حثيثة لهزيمة موسكو ومناهضتها فى المنطقة ،
أما المبادرات اللاحقة لعام ١٩٧٣ فكانت فى البداية تبرعا أمريكيا
لجمع العرب جميعا حول واشنطن وصرفها عن موسكو ثم صارت
هبة وتكرما على العرب ، وهو الأمر الذى ظهر فى اتجاهات هذه

المبادرات • حتى كانت مبادرة بوش في مارس ١٩٩١ وهي أساس عملية السلام الحالية •

ونلاحظ على هذه المبادرات بوجه عام ما يلي :

١ - تستند المبادرات الأمريكية في تسوية الصراع العربي الاسرائيلي الى أساس قانوني واحد وهو قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ وترجمته العملية هي مبادلة الأرض بالسلام، ولكن مبادرة ريجان كانت المناسبة الأولى التي نصت على هذه النتيجة اذ قال (اننا نبني موقفنا في صورة متوازنة على مبدأ ان النزاع العربي - الاسرائيلي يجب ان يحل بمفاوضات تنطوي على مبادلة الأرض بالسلام ، وهذه المبادلة منصوص عليها في قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ •• وانه في مقابل احلال السلام تنطبق المادة الخاصة بالانسحاب في القرار رقم ٢٤٢ على كل الجبهات بما في ذلك الضفة الغربية وقطاع غزة •

٢ - وفيما عدا الصيغة العامة للأرض مقابل السلام ، ابتعدت المبادرات الأمريكية بدرجات متفاوتة عن عناصر الصراع الأخرى التي تأكدت بوضوح في قرارات الأمم المتحدة خاصة بالنسبة للدولة الفلسطينية ووضع القدس ومصير وضع الضفة وغزة ، وقضية المستوطنات والأهلية الفلسطينية للمشاركة في المفاوضات والاطار العام للمفاوضات •

٣ - يعد مشروع النقاط العشر أو مشروع روجرز المقدم لمصر في ١٩٦٩/١٢/٩ هو الأساس لاتفاقية السلام المصرية الاسرائيلية عدا ما ورد في المشروع بشأن مستقبل قطاع غزة حيث نص المشروع على (انتهاء قضية غزة بصورة نهائية) دون تحديد • ومعلوم ان القضية الفلسطينية في مشروع روجرز المقدم لمصر قد أغفلت تقريبا اذ أشير اليها في النقطة السابعة على أنها قضية اللاجئين •

٤ - كان الموقف الأمريكى ولا يزال بالنسبة للقدس متفقا مع قرار التقسيم وهو ان القدس وحدة واحدة ليست قابلة للتجزئة ، ان الانسحاب الاسرائيلى من الأراضى المحتلة وفقا لقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ يشمل القدس أيضا (القدس الشرقية) غير ان المفاوضات هى التى تحدد الوضع القانونى للقدس وهذه النقطة لا تتعارض مع قرار التقسيم الذى تصور للقدس وضعاً دولياً خاصاً الى ان تصبح عاصمة الدولة العربية اليهودية الفيدرالية وآخر المواقف الأمريكية فى هذا الشأن هو مقترحات وزير الخارجية الأمريكى الستة خلال جولته فى المنطقة فى أوائل مارس ١٩٩٣ (١٩) وان كان البرنامج السياسى للرئيس كلنتون قد أكد على ان القدس الموحدة عاصمة أبدية لإسرائيل (٢٠) .

٥ - استبعدت المشروعات الأمريكية ضمنا (٢١) ، ثم صراحة (٢٢) ، امكانية قيام دولة فلسطينية ، بينما اقرت بحق الحكم الذاتى للفلسطينيين ، دون ان تتصور بشكل واضح الوضع القانونى النهائى للأراضى الفلسطينية . وهذا الموقف الأمريكى يتنافى مع قرار التقسيم الذى اقترحه بريطانيا وعملت واشنطن على اقراره وتطبيقه .

٦ - تضمنت المشروعات الأمريكية تأكيدا ثابتا بضمان أمن إسرائيل وكان أوضح هذه التعهدات فى صلب المشروعات الأمريكية ما ذكره الرئيس ريجان (ليعلم الجميع ان الولايات المتحدة سوف تعارض أى اقتراح من أى طرف وفى أى مرحلة من مراحل عملية التفاوض من شأنه ان يهدد أمن إسرائيل ، فالتزام أمريكا بأمن إسرائيل التزام راسخ ، كذلك التزامى أنا) (٢٣) . وأما أحدث هذه التعهدات فهو ما أكدته الرئيس كلنتون وإدارته وهو ضمان أمن إسرائيل وضمان تفوقها العسكرى (٢٤) .

٧ - هناك اعتراف أمريكي واضح في جميع المشروعات بأن الأراضي الفلسطينية أراض محتلة . ويترتب على ذلك ان اسرائيل هي مجرد سلطة احتلال وان اتفاقية جنيف الرابعة تنطبق على الأراضي وسكانها وقد اعترفت واشنطن ببعض الآثار المترتبة على الوضع القانوني للأراضي الفلسطينية دون بعضها الآخر وأهم هذه المواقف هو ادانة سياسة الابعاد وانتهاكات حقوق الانسان ووقف المستوطنات وعدم تصور استمرار الاحتلال الاسرائيلي . وهذه المواقف تستند الى قرارات الأمم المتحدة التي ايدتها واشنطن وأهمها قرار التقسيم وقرارات مجلس الأمن ٢٤٢ ، ٣٣٨ ، ٧٩٩ والأخير خاص بضرورة اعادة اسرائيل للمبعدين الفلسطينيين .

رابعاً : المبادرات السوفيتية :

قدمت موسكو قبل انهيار الاتحاد السوفيتي مبادرتين بالاضافة الى الموافقة السوفيتية على مبادرة بوش عام ١٩٩١ وموافقتها على مشاركة واشنطن في رعاية مؤتمر مدريد للسلام . ففي ١٦/٩/١٩٨٢ أعلن الرئيس السوفيتي بريجنيف مبادرة أكدت على الانسحاب الاسرائيلي الكامل من الأراضي العربية المحتلة بما في ذلك القدس الشرقية واقامة دولة فلسطينية مستقلة مقابل انهاء حالة الحرب بين العرب واسرائيل والاحترام المتبادل لأمن واستقلال وسيادة ووجود جميع دول المنطقة وفق ضمانات دولية تحت اشراف مجلس الأمن أو أعضائه الدائمين وتتم التسوية عن طريق مؤتمر دولي .

وينسجم الاقتراح السوفيتي مع قرارات الأمم المتحدة كما يتطابق مع الموقف العربي .

وفي ٢٨/٧/١٩٨٤ قدم الاتحاد السوفيتي مشروعاً جديداً للتسوية اضاف الى نقاط مشروعه السابق تفصيلاً يتعلق بأهداف

المؤتمر الدولى وتنظيمه والمشاركين فيه والتأكيد على اقامة حدود دائمة بين اسرائيل والدول العربية وعلى حق الفلسطينيين فى دولة مستقلة تحدد علاقاتها مع غيرها بشكل حر ، وحق اللاجئين فى العودة أو التعويض .

ويتكامل المشروعان السوفيتيان فى التأكيد على المبادئ الخاصة بالتسوية فى قرارات الأمم المتحدة بشأن الدولة الفلسطينية والانسحاب الاسرائيلى ، والعلاقات السلمية ، واطار التسوية وغيرها من النقاط التفصيلية فى المشروعين (٢٥) .

خامسا : المبادرات الأوروبية :

هناك أربع مبادرات أوروبية (٢٦) هى البيان الثلاثى الأمريكى البريطانى الفرنسى فى ٢٩/٣/١٩٥٠ الذى أكد على ضمان هذه الدول لاحترام خطوط الهدنة ولم يقدم أفكارا للتسوية الشاملة . أما مشروع السلام الرومانى الذى قدم منذ أوائل السبعينات فقد أكد على صيغة المؤتمر الدولى والدولة الفلسطينية والانسحاب الاسرائيلى الكامل مقابل حل مشكلة القدس وضمان أمن اسرائيل .

وأما بيان البندقية فى ١٣/٦/١٩٨٠ الذى أصدرته دول المجموعة الأوروبية فقد استند صراحة الى قراراتى مجلس الأمن ٢٤٢ ، ٣٣٩ والمواقف السابقة للمجموعة مؤكدا على حق جميع دول المنطقة بما فى ذلك اسرائيل فى الوجود والأمن ، والعدل الشامل لكل الشعوب والاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى وان يضمن مجلس الأمن الحل السلمى واشتراك منظمة التحرير فى المفاوضات والاتحل قضية القدس من طرف واحد وحظر المستوطنات وانسحاب اسرائيل من الأراضى العربية .

ولا شك ان بيان البندقية يتمشى مع قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ بل انه دفع شبهة تجاهل القرار لحقوق الفلسطينيين فى تقرير المصير فأكد صراحة على هذه الحقوق . ولما كانت المبادئ الواردة فى البيان تتطلب مشاورات مع كل الأطراف لبلورة مبادرة نهائية ، فقد أكدت على عدم المساس بقضية القدس من طرف واحد وتقصد اسرائيل التى أعلنتها من طرف واحد عاصمة دائمة وأبدية لها .

غير ان المبادرة الأوروبية لم تشر الى موضوع الدولة الفلسطينية وان أكدت حق الشعب الفلسطينى (فى وجوده كشعب له مكانة تخوله ممارسة حقه كاملا فى تقرير المصير بطريقة ملائمة تضبط فى اطار الحل السلمى الشامل) .

وتجدر الإشارة الى ان هذه المبادرة وان قصرت عن الوفاء بكل متطلبات الشرعية الدولية فى القضية فانها اعتبرت حينذاك موقفا مناهضا للتسوية المصرية الاسرائيلية على أساس المبادرات الأمريكية (٢٧) .

وقد صدر بيان بروكسل فى ٢٢/٣/١٩٨٣ مؤكدا على الموقف السابق ، ومؤيدا التسوية على أساس خطة ريجان أما قمة فاس ١٩٨١ فهى تمثل (ارادة سلمية) ، وحث اسرائيل على اظهار استعدادها للسلام بقبول قرارى المجلس ووقف بناء وتوسيع المستوطنات .

وقد أظهرت المجموعة الأوروبية اهتمامها بالقضية أو ببعض جوانبها فى مختلف مراحل الصراع ، كما ان بعض الدول العربية اتخذت مواقف وحاولت ان تلعب أدوارا أكبر ، ومثال ذلك فرنسا التى قدمت مع مصر فى ٢/٧/١٩٨٢ مشروعا مشتركا لمجلس الأمن لتسوية المشكلة اللبنانية والصراع العربى الاسرائيلى . كما عنت المجموعة بقضية المبعدين وسياسة الابعاد الفلسطينية وأيدت الأمم المتحدة فى ذلك .

سادسا : المبادرات الاسرائيلية :

أعلنت اسرائيل ما لا يقل عن عشرة مشروعات للسلام آخرها موقف حكومة العمل حول مختلف جوانب الصراع العربى الاسرائيلى .

والملاحظ ان اسرائيل قد أكدت منذ بدايات مشروعات السلام الاسرائيلية ، وهو مشروع شاريت بعد قيام اسرائيل بقليل ، على رفضها للتفاوض على أساس قرار التقسيم لعام ١٩٤٧ . وأوضح مشروع شاريت رغبة اسرائيل فى الحصول على حقوق العبور التجارى المتبادلة بينها وبين الدول العربية ، واستعداد اسرائيل لتعويض اللاجئين من قرض أمريكى لاسكانهم خارج اسرائيل (٢٨) .

وهذا الموقف الاسرائيلى المبدئى يخالف قرار التقسيم وقرار التعويض رقم ١٩٤ لسنة ١٩٤٩ أما مشروع آلون الذى قدمه عقب حرب ١٩٦٧ (٢٩) ، فقد كان أول من تصور حلا يقوم على الحكم الذاتى المرتبط باسرائيل ، وحل مشكلة اللاجئين حلا اقليميا ودوليا كما يحدث الآن فى مؤتمر مدريد ، وتهويد المناطق الفلسطينية عن طريق انشاء كل أنواع المستوطنات . واقترح المشروع ضم غزة الى اسرائيل .

وأكد آلون انه أسرع بهذا المشروع حتى يحسم التردد الاسرائيلى حول مستقبل المناطق المحتلة وحتى لا تقرر واشنطن لاسرائيل ما سوف تفعله .

ويتضح من مشروع آلون انه طرح بدائل لمصير الأراضى المحتلة ، وكان أحدها إعادة الضفة للأردن دون القدس الشرقية ، حيث أكد آلون ان اسرائيل لن تتنازل عن (القدس الموحدة عاصمة اسرائيل الخالدة) أما قرار التقسيم فقد أوضح مشروع آلون أن

(غزو الجيوش العربية لأرض اسرائيل عام ١٩٤٨ ونتائج حرب التحرير ، قضت قضاء مبرما على الحدود التي أوصى بها مشروع التقسيم الذي أقرته الجمعية العامة عام ١٩٤٧ ، كما ان حربين أخريين خصوصا الأخيرة (١٩٦٧) لم تقطعا دابر مشروع التقسيم وحدوده وحسب ، وانما أيضا اتفاقيات الهدنة (٣٠) ، ومضى آلون يشرح فهمه لقرار التقسيم قائلا : ان المشروع لم يتضمن فى أساسه اقامة جناحين يهودى وعربى فقط ، وانما أوصى أيضا بإطار اقتصادى مشترك بينهما ، وارتباط الضفة الغربية بالأردن ليس وليد مشروع التقسيم ، وانما كان مخالفا لقرار الأمم المتحدة ، لأنه ناجم عن ضم عسكري بالقوة ، وعن اعتراف اسرائيل بهذا الوضع عن طريق توقيع اسرائيل على اتفاقية الهدنة مع الأردن ، ثم حررت اسرائيل هذه المنطقة فى حرب دفاعية ضد العدوان الأردنى ، ففضى على اتفاقية الهدنة وعلى الأساس القانونى لوجودها فى تلك المنطقة وخلص آلون بأن مشروعه المقترح يتمشى مع الفكرة التى يقوم عليها قرار التقسيم .

والطريف ان ما اقترحه آلون بالنسبة لسيناء وشرم الشيخ والمرور فى المضائق قد تحقق فى اتفاقية السلام مع مصر يقول آلون : (مهما كان الحل الاقليمى فى شبه جزيرة سيناء ، فهذه المرة يجب أن نضمن ، ضمن اطار معاهدة سلام ، التجريد المراقب الفعال لشبه جزيرة سيناء من السلاح ، حتى لا تستطيع مصر شن هجوم مفاجئ على اسرائيل ينطوى على أية احتمالات للنجاح) (٣١) .

أما مشروع أبا ايابان (٣٢) ، فقد حدد النقاط الأساسية التى تتضمنها معاهدات السلام بين العرب واسرائيل أهمها حرية الملاحة لجميع الدول وحل مشكلة اللاجئين عن طريق مؤتمر يضم كل دول الشرق الأوسط ، وضمان وضع خاص للأماكن المقدسة غير

اليهودية في القدس ، دون التطرق لموضوع القدس ، والاعتراف المتبادل بين الجانبين بالسيادة ، بحيث تضع اتفاقية السلام حدودا دائمة وآمنة ومعترفا بها وتنظيمات للقوات ، وذلك بدل خطوط وقف إطلاق النار • أى تثبيت هذه الخطوط التى تنطوى على احتلال اسرائيل للأراضى العربية •

أما برنامج حكومة العمال المؤتلف مع الليكود فقد عمد الى بيان خطوات دعم اسرائيل لتحقيق هدفها المركزى وهو جمع شتات الشعب اليهودى فى وطنه ، وتشجيع الهجرة اليهودية واستعادة العلاقات مع موسكو والدول الأخرى التى قطعتها ، وتعزيز قدرات الجيش اسرائيلى •

وأكد البرنامج على استمرار مسيرة السلام مع مصر وفقا لآطار السلام فى الشرق الأوسط المبرم فى كامب دافيد ، ولكن اسرائيل التى تؤيد الحكم الذاتى الكامل وفقا لكامب دافيد تعارض قيام دولة فلسطينية مستقلة (فى المنطقة بين الأردن واسرائيل) ، وترفض التفاوض مع منظمة التحرير • أما وضع السيادة على الضفة وغزة فهى لا تخضع لاية سيادة اسرائيلية أو غيرها •

ويمكن القول ان برنامج حكومة شامير ومقترحاته لا تخرج عن هذه الخطوط الأساسية وهى التى حددت المواقف الأساسية التى انعقد على أساسها مؤتمر مدريد ، فأغفلت مقترحات شامير مثل برنامج الحكومة الائتلافية فكرة الانسحاب ومبدأ الأرض مقابل السلام بشكل عام ، وقد فصل شامير موقف اسرائيل من مختلف قضايا الصراع خلال كلمته فى مؤتمر مدريد فيما يمكن ايجازه فيما يلى :

١ - بالنسبة لقرار التقسيم لم ينكر شامير انه يمثل الشرعية الدولية التى قامت فى ظلها اسرائيل والتى تحددها العرب (برفض

القرار ومهاجمة اسرائيل) فكان الهجوم العربى وطرق قرار الأمم المتحدة لتقسيم البلاد (وكان معناه انه قد ألغى عمليا ان الأمم المتحدة لم تخلق اسرائيل ، لقد قامت الدولة اليهودية وتكونت ، لأن الطائفة اليهودية . . تحت الانتداب . . ثارت على الحكم الأجنبى الامبريالى) ، ومن بداية الصهيونية ومعنا اقتراحات وبرامج للسلام لا حصر لها ولا عدد ولكنها رفضت جميعا) ، وان الجهود الأمريكية التى أثمرت مؤتمر مدريد هى استمرار لمشروع السلام الاسرائيلى لعام ١٩٨٩ (برنامج الحكومة الائتلافية) .

٢ - أسلوب تحقيق السلام الذى انتصر فى النهاية هو المحادثات المباشرة الثنائية مقابل الرفض والحصار العربيين ، وموافقة العرب على هذا الأسلوب تعنى الاعتراف المتبادل .

٣ - بالنسبة لقضية الأرض انكر شامير ان القضية هى وجود اسرائيل بأربعة ملايين مقابل ١٧٠ مليون عربى ، على أرض مساحتها ١٤ مليون كيلومتر مربع مقابل ٢٨ ألف كيلومتر مربع لاسرائيل ، فالمطلوب ليس الحديث عن الأرض وإنما عن بناء الثقة .

٤ - ان صيغة السلام المطروحة هى السلام مقابل السلام وليس الأرض مقابل السلام . ولم يذكر شامير شيئا عن متطلبات قرارى مجلس الأمن ، ولم يعلن استعداداه لتقديم أى تنازل .

ولسنا بحاجة الى التدليل على ان الموقف الاسرائيلى وكافة المبادرات الاسرائيلية والتصرفات الاسرائيلية منافية للشرعية الدولية فى أوسع معانيها بدءا بقرارات الأمم المتحدة ، وأحكام الميثاق ، وأحكام القانون الدولى بأقسامه المختلفة .

سابعاً : - مشروعات العالم الثالث - :

حاولت لجنة الحكماء العشرة الأفارقة بدورها السعى لتسوية الصراع فقدمت مشروعاً (٣٣) في نوفمبر ١٩٧١ لتحريك اجراءات تنفيذ القرار ٢٤٢ ومهمة يارنج وتضمن المشروع التفاوض تحت اشراف يارنج لتنفيذ القرار « ٢٤٢ » ، والاتفاق مؤقتاً لفتح القناة ووضع قوات دولية على ضفتي القناة وابرام اتفاقية سلام تكفل الانسحاب ورسم حدود آمنة ومُعترف بها وحرية الملاحة وضمان الأمم المتحدة لترتيبات الأمن وبينها نزع سلاح بعض المناطق وتواجد قوات دولية بما في ذلك شرم الشيخ . وقد ركز المشروع الافريقي بوضوح على المشكلة بين مصر واسرائيل حين لم يكن الافارقة قد أدركوا أنهم طرف متضامن مع مصر الافريقية ، لذلك رفضت مصر والدول العربية المشروع . ويلاحظ ان هذا المشروع ينسجم في مجال الانسحاب والضمانات والسلام الاتفاقي مع القرار ٢٤٢ ولكنه أغفل المشكلة الفلسطينية . . والطريف ان أفكار هذا المشروع هي صلب اتفاقية السلام . وواضح ان مصر رفضت المشروع رغم اتفائه مع المبادرات المصرية في الكثير من النقاط لأنه أغفل القضية الأصلية وتصور تكريس الاحتلال لسيناء لحين ابرام اتفاقية سلام .

ثامناً : - المشروعات الفردية والخاصة - :

ظهرت مشروعات فردية كثيرة (٣٤) لتسوية الصراع بعضها عربي والآخر أجنبي ومثلها مشروع اللورد كارادون ومشروع معهد بروكنجز للسلام ومشروع لجنة الخدمات للأصدقاء الأمريكان ومشروع موسى العلمي ووليد الخالدي .

ويكتسب مشروع اللورد كارادون أهمية خاصة لأنه صاحب صيغة القرار ٢٤٢ ولأن المشروع مفصل ومنطقي ويعكس الادراك الصحيح لأبعاد الصراع .

فقد حدد المشروع عددا من الموضوعات الأساسية لمعالجتها وهي الحدود الآمنة والمُعترف بها التي ترك للأطراف تحديدها ، ومشكلة اللاجئين التي تصور حلها وفق القرار ١٩٤ أما مشكلة القدس فان حلها في المشروع ينسجم مع المعطيات القانونية والواقعية فتدويل القدس لم يعد ممكنا ، على ان تظل وحدة آمنة وحررة ومضمونة للجميع مع ادارة مدنية عربية ويهودية لشطرى المدينة وهذا أقرب ما يكون للواقع ولقرار التقسيم .

وأكد مشروع كارادون على الأهمية المركزية للقرار ٢٤٢ ، والتسوية من خلال الوسيط المحايد وفي اطار مؤتمر دولي .

ولا يختلف مشروع لجنة الخدمات للأصدقاء الأمريكان لعام ١٩٧٠ عن مشروع كارادون سوى في تفاصيل بعض النقاط ، وفي تصوره وضع الأراضي المحتلة تحت ادارة دولية مؤقتة . وعالج هذا المشروع ما أغفله مشروع كارادون حول حق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم باشراف الأمم المتحدة . وحيث اقترح المشروع الأمريكي مساندة اقتصادية ومالية لعملية التسوية .

وأما مشروع معهد بروكنجز للسلام في ديسمبر ١٩٧٥ والذي كان أساسا فكريا للمشروعات الرسمية الأمريكية خلال حكم كارتر ، فقد أكد على عدد من الحلول الجيدة لمسائل الصراع ، واللازمة لاية تسوية عادلة ودائمة وهي الأمن للجميع بضمانات ، والتدرج في الانسحاب وانشاء العلاقات السلمية ، والانسحاب الى حدود يونيو ١٩٦٧ مع تعديلات مقبولة من الطرفين واجراءات لحماية الحدود تحت اشراف الأمم المتحدة ، وتصور قيام دولة فلسطينية ، أو الاتحاد الكونفيدرالى مع الأردن وحل مشكلة القدس على أساس حرية النقل والوصول الى جميع الأماكن المقدسة وقيام أمريكا والأمم المتحدة بدور هام لمساندة اتفاقات السلام وضمانها .

وقدم موسى العلمي (٣٥) مشروعا يقوم على قرارى التقسيم واللاجئين مع تقسيم القدس الى عربية ويهودية كما كان الحال قبل ١٩٦٧ وقد قدم المشروع شرحا وافيا لتطورات الموقف العربى وقدم مبررات كافية لقبول قرار التقسيم بعد سبق رفضه فى حينه .

وفى يوليو ١٩٧٨ وقبيل توقيع اتفاقيتى كامب دافيد بأسابيع نشر وليد خالدى مقالا فى مجلة الشؤون الخارجية يتضمن اقتراحا بعنوان « التفكير فيما لا يمكن التفكير فيه : دولة فلسطينية ذات سيادة طالب فيه بانشاء دولة فلسطينية بحلول ١٩٦٧ فى سلام متبادل مع اسرائيل وتكون محايدة فى الشؤون الخارجية والدفاع بضمان مجلس الأمن دون نزع سلاحها ، مثل جباد النميسا . وتكون القدس الشرقية عاصمتها . وحل مشكلة اللاجئين بموجب القرار ١٩٤ ، » .

تاسعا : الاطار القانونى :

المؤتمر مدريد للسلام

عقد مؤتمر السلام بعد مساع أمريكية حثيثة أساسها مبادرة الرئيس بوش أمام الكونجرس فى ٦ مارس ١٩٩١ التى تعهد فيها بحل الصراع العربى الإسرائيلى وفق قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ ، ٣٣٨ ، ٤٢٥ بالنسبة للبنان حلا شاملا وعادلا ونهائيا .

وقد تفرع المؤتمر الى لجان ثنائية بين اسرائيل والأطراف العربية الأربعة ، وإلى لجان متعددة الأطراف لقضايا التعاون الأقليمى .

وقد روعى فى تنظيم المؤتمر واجراءاته الكثير من رغبات الطرفين وعلى أساس خطابات الضمان التى قدمتها واشنطن لأطراف الصراع .

ومن الواضح ان الأساس القانوني لعقد المؤتمر هو القرار ٢٢٨ الذي نص على اجراء مفاوضات تحت اشراف مناسب « لاقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط » . ولم يحدد القرار هذا الشكل المناسب من الاشراف ، ولذلك انعقد مؤتمر جنيف ١٩٧٥ ومؤتمر مدريد في هذا النطاق وهذا لا يستبعد عقد مؤتمر دولي موسع لذلك الغرض . وينعقد مؤتمر مدريد تحت الرعاية المشتركة الأمريكية المصرية .

أما المرجع القانوني للمفاوضات حول موضوعات المؤتمر فيمكن تلخيص المواقف بشأنها على النحو التالي :

١ - الموقف الاسرائيلي :

(أ) أوضح شامير في افتتاح المؤتمر ان اسرائيل هي الشعب الوحيد في العالم « الذي عادت له سيادة مستقلة من الماضي بعاصمته اورشليم » .

(ب) ان الأساس القانوني المتين لمنطق الحق التاريخي اليهودي هو نظام الانتداب وقرار التقسيم ولكن انتهاك العرب للقرار أسقط شرعيته بعد ذلك (أي بعد قيام اسرائيل) .

(ج) ان اسرائيل لن تنسحب لانها لم تحتل أرضا أجنبية بل صدت هجوما عربيا لآبادة اسرائيل .

(د) الأسلوب الأمثل هو المفاوضات المباشرة الثنائية والمتعددة لاقرار السلام على هذا الأساس ، وهو في الأصل مبادرة اسرائيلية قدمت عام ١٩٨٩ بلورتها جهود أمريكية وتقوم على تطوير علاقات التعاون المستقبلية دون النظر الى الماضي .

(هـ) الهدف من المفاوضات هو ابرام اتفاقيات السلام والاتفاق على ترتيبات الحكم الذاتي المرحلي وهذا الموقف الاسرائيلي يغفل

تماما اطار الشرعية الدولية الحال والذى يتكون من قرار التقسيم ،
وقرار اللاجئين وقرارات مجلس الأمن ٢٤٢ ، ٣٣٨ ، ٤٢٥ وغيرها
القرارات المشددة على الحقوق العربية ورفض التصرفات الاسرائيلية
فى القدس والأراضى العربية والفلسطينية المحتلة .

٢ - الموقف العربى :

يقوم على أساس القانون الدولى وقرارات الأمم المتحدة السالف
الإشارة اليها بالنسبة للانسحاب والأراضى (قرارات المجلس ٤٧٦ ،
٤٩٧ خاصا بالقدس والجولان) واسترداد الأراضى (أى الأرض
مقابل السلام) وحق تقرير المصير للفلسطينيين وليس مجرد الحكم
الذاتى وحماية الأراضى والسكان الفلسطينيين لحين انسحاب اسرائيل
وتطبيق الحماية القانونية المقررة لهم فى اتفاقية جنيف الرابعة ،
ضد الإبعاد والمصادرة وملاحقة الآمنين وانكار العدالة وقد أكدت
الوفود العربية بوضوح انها تسعى الى تحقيق التسوية العادلة على
أساس القانون والشرعية الدولية على النحو السالف ايضاحه وعلقت
على الموافقة الاسرائيلية .

وتولت الوفود العربية تأكيد أسس الشرعية الدولية
بالتفصيل فقد أشار الوفد السورى مثلا الى التناقض بين رفض
اسرائيل للقرار ١٩٤ بحجة ضيق المساحة بينما تسعى الى استقدام
اليهود المهاجرين اليها .

وأكدت بعض الوفود العربية ان المحادثات المتعددة الأطراف
ليس لها سند فى القرار ٢٤٢ وهى مطلب أساسى لاسرائيل ودعت
ألا تبدأ الا بعد تحقيق تقدم حقيقى فى المحادثات الثنائية .

وأكد لبنان أنه متضامن مع الأطراف العربية فى تنفيذ القرار
٢٤٢ ولكنه معنى بالقرار ٤٢٥ المستند الى حدود ١٩٤٩ والمثبت
الصلة بالقرارين ٢٤٢ ، ٣٣٨ .

وطبيعى ان يجعل الوفد الفلسطينى مطلبه الأساسى إقامة دولة فلسطينية وهى الدولة المفقودة فى الشرق الأوسط على حد تعبيره .

واذا كانت الوفود الأمريكية والجماعة الأوروبية قد أكدت على أن أساس عمل المؤتمر هو القرار ٢٤٢ ، ٣٣٨ وان المحادثات المتعددة الأطراف تكمل المحادثات الثنائية وتعززها فان الوفد السوفيتى برئاسة جورباتشوف والذى كان يعكس الأيام الأخيرة فى حياة الامبراطورية السوفيتية المحتضرة ، لم يحدد موقفا معينا وان فهم انه يوافق على موقف شريكه الأمريكى .

النتائج والخلاصة :

نخلص من دراسة الاطار القانونى لمشروعات تسوية الصراع العربى الاسرائيلى الى ما يلى :

١ - تنقسم مشروعات تسوية الصراع العربى الاسرائيلى من زاوية مراعاتها للقانون الدولى وقواعده واقترابها أو ابتعادها عنه الى مجموعتين كبيرتين :

المجموعة الأولى :

تشمل الأمم المتحدة والمشروعات العربية السوفيتية والأمريكية وبعض المشروعات الأوروبية والفردية وهذه تقوم بشكل عام على مبادئ الشرعية الدولية التى تضم قرارات الجمعية والمجلس منذ عام ١٩٤٧ وحتى الآن ومبادئ القانون الدولى خاصة فى جانبها الانسانى .

المجموعة الثانية :

وتضم المشروعات والمواقف الاسرائيلية التى تصر على انكار كافة مبادئ الشرعية الدولية منذ ١٩٤٧ رغم ان اسرائيل استفادت

من هذه الشرعية في قيامها واستمرارها وانضمت الى الأمم المتحدة بقرار الجمعية العامة رقم ١٧٣ لعام ١٩٤٩ بشروط كثيرة أولها وأهمها الالتزام بالميثاق وقرارات المنظمة الدولية خاصة تلك المتعلقة بالنزاع العربي الاسرائيلي .

٢ - أهم مشروعات التسوية منذ عام ١٩٦٩ هي المشروعات الأمريكية والسبب واضح وهو اعتقاد العالم العربي ان لواشنطن سطوة لدى اسرائيل تجعلها قادرة على الضغط عليها . ولذلك لوحظ ان المشروعات الأمريكية قد أخذت في اعتبارها أولا ان هدفها متغير وتراوح من مزاحمة موسكو في البداية الى الانفراد بالتسوية في النهاية وهذا ما تصوره البداية في مشروع روجرز ١٩٦٩ والنهاية في خطة بوش وخطابه أمام مؤتمر مدريد ١٩٩١ ووضعت في اعتبارها ثانيا تداعى القدرة السوفيتية على الصمود والسيطرة والمساندة للموقف العربي وتدنى القدرة العربية الشاملة سياسيا وعسكريا ، ثم وضعت في اعتبارها أخيرا العلاقات الأمريكية الاسرائيلية المعقدة التى تسهم بلا جدال فى صناعة الموقف الأمريكى فى الشرق الأوسط .

٣ - يتسلح العرب بالشرعية الدولية التى تضم قرارات الأمم المتحدة والتى حرصنا على تحقيق الانسجام بين بعضها دون القعود عن تقديم السند القانونى اللازم للمواقف السياسية المتغيرة من حيث ان السياسة السليمة هى فن الممكن والجهد القانونى السليم وهو الذى يستهدف الحصول على أكبر قدر ممكن من الحق السليب . أما اسرائيل فقد أغفلت كافة جوانب الشرعية وتذرعت بالصدقة المثبتة مع واشنطن ، والدعاوى التاريخية والدينية البالية .

٤ - اذا أخذنا فى اعتبارنا المقارنة بين المشروعات السياسية ورصد المواقف ازاء جوانب الصراع فى الأمم المتحدة لاتضح بعض

الارتباك في الموقف الأمريكي وسبب هذا الارتباك هو حرص الولايات المتحدة على الوفاء بمتطلبات العلاقة الخاصة مع اسرائيل وارضاء بقية الأطراف في الصراع بما يحقق سلاما مستقرا في المنطقة .

٥ - مادام الموقف الاسرائيلي الثابت منذ عام ١٩٥٠ حتى الآن كما عكست المشروعات والمقترحات الاسرائيلية هو الاغفال التام للشرعية الدولية اعتمادا على المساينة الأمريكية فان الموقف العربي يجب ان يزداد تمسكا بالشرعية الدولية والا يمل من اظهار الجوانب القانونية ومحاولة اقناع قوى السلام في الولايات المتحدة والعالم . فالحق العربي لا يفترض التسليم بوضوحه وانما يتعين إعادة التأكيد على الأسانيد القانونية لبدهيته .

٦ - وأخيرا تجدر الإشارة الى دراسة الأستاذ توماس مالىزون أحد كبار الفقهاء الأمريكيين التي عقد فيها مقارنة طريفة بين مشروعات السلام الدولية الرامية الى تسوية الصراع وبين مخططات اسرائيل التي تؤدي الى استمرار الصراع والتي تنكر ان هناك أصلا موضوعا للنزاع مادامت الارض ارضها ردت اليها وان المطالبين بالارض يشيرون للفئنة معتدون اربابيون وان قمع أصحاب الارض والفتك بهم وابادتهم واجب ديني وحق قانوني للدفاع الشرعي عن النفس والبقاء وهذه هي مقومات السلام الاسرائيلي .

وفصل مالىزون جوانب المقابلة بين مشروعات السلام المستندة الى قرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي وبين المخطط الصهيوني الاسرائيلي منذ برنامج بازل ١٨٩٦ ومخطط حزب العمل من ١٩٧٧/٤٨ ثم خطط الليكود (خطة بيجن) وخطة دروبلز ١٩٧٩ وتسوية شارون في لبنان ١٩٨٢ وخلص مع اللورد كاردون بأن الحق (٣٨) بين ولكن التواطؤ الغربي مع التجاوزات الاسرائيلية ضد النظام الدولي هو المشكلة .

هوامش ومصادر الدراسة

- ١ - انظر نصوص هذه المشروعات فى : تسوية النزاع فى الشرق الاوسط ، الأمانة العامة للجامعات العربية / تونس ١٩٨٨ .
- ٢ - انظر للتفاصيل : هنرى قطان :
Palestine & International Law : The legal aspects of the arab-Israeli Conflict, London 1973.
- ٣ - راجع للتفاصيل كتابنا : المركز القانونى الدولى لمنظمة التحرير الفلسطينية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ١٩٨٨ ، ص ١٠٥ وما بعدها .
- ٤ - هى اللجنة المكلفة بتنفيذ قرار التقسيم والتي شكلتها الجمعية العامة فى الفقرة الثانية يوم صدور قرار التقسيم وضمت خمس دول هى بوليفيا وتشيكوسلوفاكيا والدانمارك وبنما والفلبين وتبدأ مهمة اللجنة فور تشكيلها لتشرف على مرحلة انتهاء الانتداب فى التاريخ الذى قرره بريطانيا وهو أول أغسطس ١٩٤٨ انظر نشأة مدة التقسيم ومشروعات التقسيم فى د . عصام سخيني : فلسطين الدولة - جذور المسألة فى التاريخ الفلسطينى ط ، منظمة التحرير الفلسطينية ، نيقوسيا ١٩٨٥ . ص ١١٩ وما بعدها .
- ٥ - انظر تفاصيل هذا الجدل بمناسبة تصريح الأمين العام للأمم المتحدة بأن القرار غير ملزم لصدوره وفقا للفصل السادس : د . عبد الله الأشعل : العالم اليوم ١٩٩٢/٧/١٩ . صلاح عامر الأهرام ١٩٩٢/٧/١٧ .
- ٦ - انظر دراسة شاملة للقرار فى د . عطية الأفندى سلطات مجلس الأمن فى أزمة الشرق الأوسط ٦٧-١٩٧٣ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٦ .
- ٧ - انظر تفاصيل هذا الجدل فى : محمد شوقي عبد العال حافظ ، الدولة الفلسطينية : دراسة سياسية قانونية فى ضوء أحكام القانون الدولى ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٩٢ . ص ١٦٩ وما بعدها .

- ٨ - انظر كتابنا سالف الإشارة اليه ص ١٠٥ وما بعدها .
- ٩ - انظر نص اعلان قيام اسرائيل في محمد شوقي حافظ ص ٢٢٧-٢٢٩ ، و اعلان الدولة الفلسطينية ص ٢٥٨-٢٧١ .
- ١٠ - يرى ماليزون أن سبب شرعية القرار هو صدوره بالأغلبية وتواتر الاعتراف به والإشارة اليه في قرارات الأمم المتحدة ، انظر كتاب ماليسون وسالي : تحليل قرارات الأمم المتحدة ، الرئيسية المتعلقة بقضية فلسطين من وجهة نظر القانون الدولي - الأمم المتحدة - نيويورك ١٩٧٩ ص ٢٩ وما بعدها .
- ١١ - انظر تفاصيل موقف للفقه العربي وكتاب هنري قطان السابق الإشارة اليه محمد شوقي حافظ ، ص ١٦٠ وما بعدها .
- ١٢ - انظر للتفاصيل د . عبد العظيم رمضان ، العلاقات المصرية الاسرائيلية ٤٨-١٩٧٩ الهيئة العامة للكتاب ١٩٩٢ ص ٨٠-٨٤ .
- ١٣ - انظر التفاصيل والنصوص في : تسوية النزاع في الشرق الأوسط مرجع سابق ص ٢٢٥ وما بعدها .
- ١٤ - تفاصيل هذه المبادرات في الكتاب الأبيض - وزارة الخارجية - القاهرة ١٩٧٩ (المبادرات من ١٩٧٧-١٩٧٩) .
- ١٥ - النص في : تسوية النزاع في الشرق الأوسط ، ص ٢٢٢-٢٢٣ .
- ١٦ - انظر تحليلا وافيا للمبادرة السعودية في كتابنا السعودية وقضايا الصراع العربي الاسرائيلي ، جدة ١٩٨٩ ص ٨٢ وما بعدها .
- ١٧ - الفقرتان سابعا وثامنا من خطة فاس - راجع النص في : تسوية النزاع في الشرق الأوسط ٢٢٦-٢٢٧ .
- ١٨ - الكتاب الأبيض لعام ١٩٧٩ ، د . عبد العظيم رمضان ، ص ١١٧-١١٨ .
- ١٩ - انظر هذه النقاط الست ، خاصة النقطة الأخيرة بشأن القدس في الشرق الأوسط ١٩٩٢/٣/٦ .
- ٢٠ - برنامج الرئيس كلنتون : - كلنتون وال جور : برنامج لتغيير أمريكا ، مركز الأهرام للترجمة ، القاهرة ١٩٩٢ اسرائيل الشرق الأوسط ، ص ١٢٤ وما بعدها .

٢١- عالج مشروع روجرز فقط قضية اللاجئين وعمل « على إيجاد تسوية عادلة لها » .

٢٢- تحدث مشروع ريجان عن الحكم الذاتي وقال بصراحة « انه من الواضح لى أن السلام لا يمكن أن يتحقق بإقامة دولة فلسطينية مستقلة فى هذه الأراضى ، النزاع فى الشرق الأوسط ومرجع سابق ص ٢٥٨ ولذا فإن الولايات المتحدة لن تؤيد إقامة دولة فلسطينية مستقلة فى الضفة وغزة » . ان حكومة فلسطينية فى الضفة الغربية وغزة مرتبطة مع الأردن توفر أفضل فرصة لسلام عادل ومتين . نفس المرجع وآخر المواقف الأمريكية التى استبعدت صراحة إقامة دولة فلسطينية هو موقف إدارة كلنتون فى كتابه السالف الإشارة إليه ص ١٢٥ .

٢٣- انظر النص فى : تسوية النزاع فى الشرق الأوسط مرجع سابق ، ص ٢٥٤ .

٢٤- الرئيس كلنتون ، مرجع سابق ، ص ١٢٤-١٢٥ .

تصريح وارين كريستوفر وزير الخارجية ، الأهرام ١٩٩٢/٢/٢٢ .

٢٥- راجع نص المشروعين السوفيتيين فى تسوية النزاع فى الشرق الأوسط ص ٢٦٢-٢٦٨ .

٢٦- التفاصيل فى المرجع السابق ص ٢٧٠ وما بعدها .

٢٧- أحدثت التسوية المصرية الاسرائيلية خلافا حادا بين المواقف الأوروبية والأمريكية اذا أيدت المجموعة الأوروبية الموقف العربى ضد مصر وأبدت تعاطفا واضحا مع منظمة التحرير ولكن ثبت عدم فعالية الموقف الأوروبى ثم ما لبث الموقف الأوروبى أن اعترف فى بيان بروكسل بمحورية الدور الأمريكى فتبدد احتمال اعتباره بديلا للدور الأمريكى .

٢٨- راجع النص فى المرجع السابق ، ص ٢٨٧

٢٩- النص فى المرجع السابق ص ٢٠٨ ، ٢٠٢ .

٣٠- المرجع السابق ، ص ٢٩٧ .

٣١- المرجع السابق ، ص ٢٠٢-٢٠٣ .

٣٢- المرجع السابق ، ٢٠٥ .

٢٢- تكونت اللجنة من موريتانيا / الحيشة / ليبيريا - السنغال - الكامبيرون -
زائير - نيجيريا - كينيا - قزانيا - ساحل العاج - انظر النص في المرجع
السابق ، ص ٢١١-٢١٢ .

٢٤- المرجع السابق ، ص ٢٢٥ وما بعدها .

٢٥- نفس المرجع ، ص ٢٤٤ وما بعدها .

٢٦- نفس المرجع ص ٢٥٢ وما بعدها .

٢٧- انظر كتابنا حول منظمة التحرير . مرجع سابق ، ص ٤٧-٤٨ .

٢٨- نفس المرجع ص ٤٨ - ومقال للورد كاربون .

Looking back and ahead on resolution 242, American Arab Affairs,
Fall 1984, No 10, pp. 28-32.

انعكاسات المتغير السكاني على عملية التسوية السياسية للصراع العربى - الاسرائيلى

عماد جاد

باحث بمركز الدراسات السياسية
والاستراتيجية - الأهرام

فى مطلع الثمانينيات تزايد الحديث عما سسمى « القنبلة الديموجرافية العربية » فى اسرائيل والأراضى الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ . وتعددت الدراسات العربية والعبرية والتي قامت بها هيئات وجهات ثالثة ، التي أكلت نفس المعنى ، والذي قصد به بالأساس أن معدلات الزيادة الطبيعية المرتفعة لدى العرب فى اسرائيل والأراضى الفلسطينية المحتلة سوف تؤدي الى تزايد فى أعداد العرب بمعدلات أكبر من تزايد اليهود ، ووصلت بعض الدراسات الى التأكيد على أنه فى ظل تراجع موجات الهجرة اليهودية الى اسرائيل ، فإن اليهود سوف يتحولون الى أقلية داخل الأراضى الفلسطينية ، وان ذلك سوف يدفع اسرائيل الى التعجيل بالانسحاب من الأراضى الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ ، أو أجزاء كبيرة منها حتى تتمكن من الحفاظ على التفوق اليهودى فى اسرائيل - والمناطق التي سوف تضمها من الأراضى المحتلة عام ١٩٦٧ .

واستمرت نفس التساؤلات مطروحة حتى بعد أن بدأت موجات الهجرة اليهودية من الاتحاد السوفيتى - السابق - الى

اسرائيل ، على أساس أنها موجات محدودة في النهاية ، فضلا عن أن الدوافع البرجماتية - الاقتصادية - لهؤلاء المهاجرين سوف تدفع بقطاعات واسعة منهم للهجرة مرة أخرى من اسرائيل الى البلدان الغربية .

وفي هذا الاطار نجد أن المتغير السكاني يلعب دورا هاما في مسار الصراع العربي - الاسرائيلي سواء في ادارة الصراع أو سبل التوصل الى تسوية سلمية ، انطلاقا من كون الصراع العربي - الاسرائيلي يأخذ كل سمات الصراع الاجتماعي الممتد .

ومن هنا ولكي نحيط بكافة انعكاسات المتغير السكاني على عملية التسوية السياسية للصراع العربي - الاسرائيلي ، فسوف نركز على القضايا التالية :

أولا : الصراع العربي الاسرائيلي كصراع اجتماعي ممتد .
ثانيا : الأوضاع السكانية في فلسطين (اسرائيل والأراضي المحتلة عام ١٩٦٧) .

ثالثا : حدود تأثير المتغير السكاني على عملية التسوية .

أولا : الصراع الاجتماعي الممتد Protracted Social Conflict

من بين مختلف أنماط الصراعات ، يعد الصراع الاجتماعي الممتد أكثر هذه الأنماط خضوعا لتأثيرات المتغيرات السكانية نظرا للطبيعة الخاصة بهذا النمط من الصراعات ، إذ أن المتغيرات السكانية تلعب دورا هاما في تحديد بدء وتطور وانتهاء هذا النمط من الصراعات .

ويقصد بالصراع الاجتماعي الممتد ذلك النمط من الصراعات الذي يتسم بالاستمرارية والامتداد خلال فترة طويلة من الزمن .

وتتميز تفاعلاته العدائية بالكثافة والتكرار والتقلب كما تتسم هذه التفاعلات بالانتشار داخل المجتمع ، أو بين المجتمعات المتصارعة بحيث يصبح الصراع فى حد ذاته مصدرا لمزيد من التفاعلات العدائية ، كما يحدد الصراع الصورة القومية والتماسك الاجتماعى لدى الجماعات المتصارعة . كذلك فان هذه النوعية من الصراعات تتسم بعمق مسبباتها وتستعصى على الحل السريع (سواء المباشر أو بتدخل أطراف خارجية) ومن ثم فان حل الصراعات الاجتماعية الممتدة يتطلب فترة زمنية طويلة نسبيا تتم خلالها تغيرات ذات مغزى فى بيئة أطراف الصراع (١) .

كذلك هناك من يرى أن هذه النوعية من الصراعات تضرب بجذورها فى الانقسامات الاثنية أو القومية ومن ثم فهى ايدىولوجية من حيث الأساس وتنعكس فى أهداف أطراف الصراع والتى تتراوح ما بين طلب الانفصال ، والتحرر الوطنى ، وحق تقرير المصير ، والاستقلال والمساواة (٢) . أيضا هناك من أكد على أن معظم هذه النوعية من الصراعات هى بمثابة ارث للماضى الاستعماري فضلا عن أنها تندلع بالأساس (داخل المجتمع) من التمايزات الهيكلية الحادة فى المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ومن ثم فهى تنوطن أساسا داخل بلدان العالم الثالث .

ولذلك يمكن أن نحدد سمات الصراع الاجتماعى الممتد فى :

- ١ - الاستمرارية والامتداد .
- ٢ - التقلب فى الكثافة والتكرار .
- ٣ - الانتشار .
- ٤ - غياب نقطة محددة لانتهاى الصراع .
- ٥ - ذاتية الحل .

١ - الاستمرارية والامتداد : - تتسم هذه النوعية من الصراعات بالاستمرار لفترة زمنية طويلة نسبيا مقارنة بغيرها من الصراعات ، ففي الدراسة التي قام بها عازار وايكهارت حول الصراعات التي وقعت خلال الفترة من ٤٥ - ١٩٨٠ وجد أن ٦٢ صراعا منها استمر لمتوسط ٣١ سنة وأن ١٥٢ منها (الصراعات الداخلية كالانقلابات والحروب الأهلية) استمرت لمدة ١٦ سنة في المتوسط . أما الصراعات الاجتماعية الممتدة فوجد أن ٥٠ منها استمر لمتوسط يزيد عن ١٣ سنة ومن أمثلتها الصراع العربي الاسرائيلي منذ عام ١٩٤٨ حتى الآن ، الأثيوبي - الصومالي من عام ١٩٦١ حتى الآن ، أريتريا منذ عام ١٩٦١ حتى الآن . الكردي منذ عام ١٩٦١ حتى الآن ، قبرص منذ عام ٦٢ حتى الآن ، تشاد منذ عام ٧٨ حتى الآن ، شمال وجنوب كوريا منذ عام ١٩٤٨ وحتى الآن (٣)، وهكذا نجد أن الصراعات الاجتماعية هي الممتدة لفترة زمنية أطول من غيرها من الصراعات الأخرى وفي نفس الوقت توجد صعوبة كبيرة واختلاف شديد في تحديد زمن اندلاع هذا النمط من الصراعات اذ يظل زمن اندلاع الصراع مسألة خلافية لاسيما وأن هذه الصراعات عادة ما تندلع في مرحلة سابقة على تفجرها الصريح في شكل عنف مفنوح ومنظم . فعلى سبيل المثال فإن الصراع العربي الاسرائيلي لم يبدأ عام ١٩٤٨ بالمواجهة العربية الاسرائيلية الاولى وهناك من يرى أنه بدأ بالصراع العربي الصهيوني في أعقاب مؤتمر بال في أواخر القرن التاسع عشر ، وهناك آخرون يرون أنه بدأ بوعد بلفور ، وفريق رابع يرى أنه بدأ باندلاع الصراعات العربية اليهودية في فلسطين تحت الانتداب البريطاني :

٢ - التقلب في الكثافة والتكرار : حيث تشهد هذه النوعية من الصراعات تقلبا شديدا ما بين الصراع والتعاون ، والعنف الصريح ، والخفي حيث تظهر في خضم التفاعلات الصراعية العنيفة بعض المظاهر التعاونية فيما يتعلق بالموقف من احدي القضايا الثانوية

فى الصراع كاتفاقات الهدنة وتبادل الأسرى ، كما أن هذه النوعية من الصراعات قد تستمر لفترة زمنية طويلة دون أن تشهد صراعا مفتوحا ، ثم فجأة تنفجر الصراعات المفتوحة فى الوقت الذى تكون قد حدثت فيه تراكمات تعاونية وقد يصل الصراع المفتوح الى درجة الحرب الشاملة بين الدول أو الحرب الأهلية داخل الدولة (٤) ، ومن هنا أعطى بعض الدارسين للصراع المستتر نفس الأهمية التى يحتلها الصراع المفتوح (٥) والصراع العربى الاسرائيلى شهد فى هذا الاطار - منذ اعلان تقسيم فلسطين عام ١٩٤٧ وحتى الآن مئات الصدمات العسكرية التى تخللتها فترات عنف خفى وآخر صريح وصل الى الحرب الشاملة (١٩٤٨ ، ١٩٥٦ ، ١٩٦٧ ، ١٩٧٣ ، ١٩٨٢) وقد أدى هذا التقلب فى الكثافة والتكرار ، بالبعض الى وصف الصراع العربى الاسرائيلى بأنه نمط يجمع بين الحرب كحالة قائمة *war as status Quo* والسلم كازمة *Peace as crisis* (٦) .

٣ - الانتشار : ويقصد بالانتشار هنا تعدد الفاعلين . (أطراف الصراع) وتعدد القضايا (محل الصراع) وفى هذا الاطار تنتشر الصراعات الاجتماعية الممتدة فى المجتمعات ويصبح الفصل بين الوقائع الداخلية والخارجية غير واضح وتتورط فى الصراع قوى خارجية سواء اقليمية أو دولية وتشهد هذه النوعية من الصراعات اختراق الحدود الدولية ومن ثم يتعدد الفاعلون .

أما انتشار القضية فمرجه أن هذه النوعية من الصراعات تميل الى أن تكون فى ذاتها مصدرا لمزيد من الصراعات فالصراع الاجتماعى الممتد الذى يدور حول قضية أو أكثر يولد خلال التفاعلات الصراعية مزيدا من القضايا الصراعية الأمر الذى ينتهى بالصراع الاجتماعى الى تعدد القضايا محل الصراع وتشابكها (٧) .

٤ - غياب نقطة محددة لانتهاى الصراع : بنفس منطق عدم وضوح النقطة الحقيقية واللحظة الفعلية لاندلاع الصراع الاجتماعى

الممتد فان الغموض يحيط بانتهاء هذه النوعية من الصراعات بحيث لا يمكن القول بانتهائها لمجرد حل احدى (أو بعض) قضاياها أو التوصل الى سلوك تعاوني ما بين الفاعلين (كاتفاقية هدنة أو معاهدة سلام بين بعض أطراف الصراع) ويرجع ذلك الى العامل السابق والخاص بانتشار الفاعلين والقضايا ، الأمر الذي يعنى مزيدا من التشابك فى سلوكيات الفاعلين ومزيدا من التعدد فى قضايا الصراع ومن ثم فان التوصل الى اتفاق بين بعض الفاعلين ازاء بعض أو كل القضايا أو التوصل الى اتفاق بين كل الفاعلين ازاء بعض القضايا لا يعنى حل الصراع ، اذ أن الصراع قد يعود للتفجر مرة أخرى بين فاعلين آخرين حول قضايا معينة أو بين نفس الفاعلين الذين توصلوا الى اتفاق سابق بصدد بعض أو كل القضايا ولذلك يرى البعض أن هذه النوعية من الصراعات لا تتبع نمط الدوائر الصراعية المشتملة على بداية ونضوج وذبول ثم نهاية للصراع ، اذ أن هذه الصراعات الممتدة يستغرق حلها وقتا طويلا بالمقارنة بغيرها من الصراعات (٨) .

٥ - ذاتية الحل :- نظرا لأن قضايا الصراع تضرب بجذورها فى المجتمع وتلعب المتغيرات السكانية دورا هاما فى تطور وانتهاء الصراع فان حل هذه النوعية من الصراعات لابد أن يتخلق داخل رحم بيئة الصراع ومن هنا كان استغراق الحل لفترة زمنية طويلة ، وكان أيضا فشل امكانية حل الصراع بتدخل أطراف خارجية فاذا نجحت الأطراف الخارجية فى حل بعض الصراع على مستوى فوقى فان الجذور الضاربة فى أعماق المجتمع تظل تنمو حتى تظهر التفاعلات الصراعية مرة أخرى ، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فان تعدد الفاعلين وتعدد قضايا الصراع وانتشارها يزيد من صعوبة مهمة الأطراف الخارجية فى حل هذه النوعية .

ونظرا لذلك أكد البعض (٩) على فشل الطرق المختلفة لحل الصراعات في معالجة هذه النوعية التي تتسم بالامتداد الاجتماعي .

نشوء الصراع الاجتماعي الممتد : أجريت العديد من المحاولات لحصر مسببات الصراع الاجتماعي الممتد ولعل أشمل هذه المحاولات تلك التي طرحها ادوارد عازار (١٠) والذي حصر هذه المسببات في أربعة هي : -

١ - المحتوى التعددي للمجتمعات : حيث تعد التعددية داخل المجتمع من أهم مسببات نشأة الصراعات الاجتماعية الممتدة ولا بد من التأكيد في البداية على أن التعددية في حد ذاتها لا تؤدي حتما إلى نشوب الصراع الاجتماعي الممتد ، إنما المؤدى إلى ذلك هو قيام السلطات الحاكمة في المجتمع التعددي باتباع سياسات تفرقة شديدة بين جماعات المجتمع التعددي وإدراك تلك الجماعات التي تمارس ضدها التفرقة لذلك ، ومن هنا فتعد سياسات التفرقة والتمييز متغيرا وسيطا بين التعددية والصراع (١١) .

وترجع التعددية في المجتمعات إلى عوامل ثلاثة هي :

(أ) الميراث الاستعماري باتباع السلطات الاستعمارية لسياسات تفرقة (في إطار فرق تسد) نجمت عنها تكوينات فريدة من نوعها حيث تكون الدولة مؤلفة من عدة تجمعات (لبنان ، ماليزيا أو تكون الأمة مقسمة إلى دولتين أو أكثر (الصين ، الأكراد ، كوريا ، الصومال) .

(ب) دور الاستعمار في فتح باب الاستيطان أمام جماعات مغايرة للسكان وتدعيم هذه الجماعات ومساعدتها في الهيمنة على سكان البلاد الأصليين (فلسطين ، جنوب أفريقيا) ومن ثم تبدأ الصراعات في أعقاب رحيل الاستعمار التقليدي ، حيث تسعى

الجماعات المسيطرة الى الحفاظ على سيطرتها وتميزها ، وتسعى
الجماعات الأخرى للقضاء على هذه التفرقة ويتوقف الصراع هنا على
عدد من العوامل منها الحجم النسبي للجماعات المختلفة ومدى
التميز ومحتوى القضايا التي يدور حولها الصراع (اجتماعية ،
اقتصادية أو مصيرية) وعلى شبكة العلاقات الاقليمية والدولية لكل
الجماعات المتصارعة .

(ج) حركات الهجرة المختلفة فى الأسباب والدوافع اذ ان
مخترات الحروب والجماعات والاضطهاد وتدنى فرص العمل .. كلها
أسباب تدفع الى هجرة موجات بشرية كبيرة من دولة الى أخرى
وبمرور الوقت تبدأ سمات الصراع فى التبلور ويترتب عليها بعض
سمات الصراع بين الدولة المرسله (دولة الأصل للجماعات) والدولة
المستقبلة (التى استوطن فيها المهاجرون الجدد) .

٢ - الحاجات البشرية : يأتى ذلك من خلال جهود الأفراد
لاشباع حاجاتهم المختلفة وتكوين جماعات متماثلة سواء من خلال
الالتقاء حول مصلحة أو مكونات كالعرق أو اللغة أو الدين .. الخ .
ويعد الالتقاء حول الانقسامات الأولية أكثر أهمية فى نشوب الصراع
الاجتماعى الممتد اذ أن الجماعات المتميزة على أساس الانقسامات
الأولية تتسم عادة بالتماسك والجماعية فى التحرك من أجل البقاء
وبما أن بقاء الجماعات متوقف على القدرة على اشباع حاجات
الجماعات المختلفة أو على الأقل توزيع الموارد النادرة توزيعاً عادلاً
بين الجماعات المختلفة فان الجماعات المحرومة من هذه الحاجات
العضوية عادة ما تتحرك فى اطار جماعى قد يسفر فى النهاية عن
نشوب الصراع الاجتماعى الممتد اذا ما فشلت السلطة القائمة فى
ايجاد حل للمشكلة سواء بالقضاء على مسببات التفرقة أو بتوجيه
ضربة شاملة لتطلعات هذه الجماعات (١٢) .

كذلك فإن الحرمان من الحاجات الأساسية لا يسفر تلقائياً عن الصراع ، إنما التوزيع غير العادل للموارد النادرة وعلى أساس الانقسامات الأولية يجعل هناك باستمرار جماعات مضطهدة أكثر من غيرها ، ومع ادراك الجماعات لهذا الحرمان والاضطهاد تتجه للمتمركز حول مسببات الانقسام (العرق - اللغة - الدين) ومن هنا تبدأ بذور الصراع الاجتماعي الممتد في الانبات (١٣) وتتجه هذه الجماعات الى الاقدام على ردود أفعال تحاول من خلالها تغيير أو تصحيح أو إعادة صياغة استجابات أصحاب القرار . ونظراً لأن صياغة سياسات صنع القرار تعتمد على الاطار الكلي لتوزيع القوة السياسية فإن المواقف الصراعية سرعان ما تنفجر (١٤) وتزداد حدة هذه الصراعات أكثر في حالة الانقسامات الشديدة بين الجماعات من حيث اللغة والدين والعرق إذ أن عملية الحرمان في هذه الحالة تنبع من رفض الجماعة (أو الجماعات) المسيطرة قبول أو الاعتراف بهوية الجماعات الأخرى والتي تبرز في شكل قيم ومعايير وأفكار وعادات (حالة جنوب أفريقيا ، حالة فلسطين داخل الخط الأخضر) ومثل هذا الموقف يؤدي الى استثارة الجماعات المحرومة - التي يرتفع لديها الوعي بالحرمان الجماعي - ومن ثم فإن رد الفعل يميل الى أن يكون جماعياً .

٣ - دور الدولة : حيث تلعب الدولة (السلطة السياسية) دوراً هاماً في خلق وتصعيد الصراع الاجتماعي الممتد ، ومع التسليم بدور القوى الاجتماعية المستفيدة من الأوضاع التمييزية في المجتمعات التعددية ، إلا أن القرار في النهاية هو بيد السلطة السياسية التي تتجه الى الاستخدام « الشرعي » للقوة بحجة الحفاظ على الأمن والنظام وتوفير الحاجات الأساسية . وعليه فإن مستوى الاشباع والحرمان من الحاجات الأساسية يتأثر بدور الدولة . فيمكن أن تكون هناك مساواة في اشباع الحاجات في مجتمعات تموج بالانقسامات الأولية اذا كانت هناك سياسات جادة لتحقيق

التجانس الجماعى والاستقرار السياسى ، واذا كانت هذه صورة مثالية فى عالم اليوم ، فان ذلك لا ينفى احتمالات وجودها بدرجات نسبية ، عموما عالم اليوم يموج بالسياسات التمييزية المستندة الى الانقسامات الأولية ولكن اندلاع الصراعات الاجتماعية الممتدة يظل رهنا بتوافر شرطين :

(أ) جماعية الممارسة التمييزية .

(ب) الادراك من جانب الجماعات التى تمارس ضدها السياسات التمييزية .

وعليه فان الدول التى تشهد صراعات اجتماعية ممتدة تقسم ب : -

(أ) انها غالبا ما تكون السلطة فيها منحازة لجماعة ما بسبب خضوعها لسيطرة تلك الجماعة أو لجماعات متجانسة بالمقارنة بالجماعات الأخرى ، وتميل الجماعة (أو الجماعات) المسيطرة الى استخدام آلة الدولة لتحقيق مصالحها على حساب الجماعات الأخرى (١٥) .

(ب) ان هيمنة جماعة (أو جماعات) ما على آلة الدولة يتبعها تحريف لنمط الحكم لتثبيت الهيمنة والاحتكار مع حرمان الجماعات الأخرى من المشاركة ، وتتبع فى هذا سياسات سلطوية للقمع ، الأمر الذى يؤدى الى تقليص شرعية النظام وتنفجر الصراع .

(ج) ان حدة الصراع الاجتماعى الممتد ترتبط باحكام قيود عدم المشاركة وكذلك بمدى توافر المواد النادرة فى المجتمع فكما ترافق الاحكام مع قلة الموارد ازدادت رغبة الجماعة المسيطرة فى الاستئثار بهذه الموارد ومن ثم تزداد دقة واحكام قيود الموارد النادرة .

٤ - الارتباط الدولي : حيث ان دور الدولة فى الصراعات الاجتماعية الممتدة وآثاره فى خلق واستمرار وتكثيف هذه الصراعات - وان كان فى أساسه نتيجة تفاعلات موضوعية داخلية تجد مسبباتها الأولى فى العوامل الخارجية (الاستعمار والتحركات البشرية عبر الحدود) - يرتبط بنمط العلاقات الخارجية للجماعة المسيطرة فى هذا المجتمع الذى يشهد الصراع الاجتماعى الممتد .

ومن جانبه حدد ادوارد عازار نمطين للارتباط هما : -

(أ) نمط التبعية الاقتصادية للنظام الدولى التى تترتب عليها قيود شديدة على استقلال الدولة وتغير نمط التنمية الاقتصادية بشكل يعيق عملية اشباع الحاجات فى اطار تحالف رأس المال الدولى والمحلى والسلطة .

ب - العمالة السياسية والعسكرية للدولة القومية حيث تقوم الدولة المتبوعة بتوفير الحماية لقيادة الدولة التابعة وامدادها بأدوات القمع (١٦) .

ويمكن أن نضيف لهذين النمطين أنماطا أخرى منها :

(أ) المشاركة فى عوامل الانقسام (عرق - لغة - دين قومية) حيث ان اشتراك الجماعة أو الجماعات المسيطرة فى الدولة التى تشهد صراعا اجتماعيا ممتدا مع دولة أخرى (لا سيما الدول الأقوى) فى أى من عوامل الانقسام هذه ، يدعم من العلاقة بينهما ويساعد الأولى على تلقى المساعدات من الثانية . كذلك يمكن تصور الموقف العكسى بتلقى الجماعات التى تمارس ضدها سياسة تفرقة وتمييز لمساعدات من الدولة أو الدول التى تشترك معها فى أى من عوامل الانقسام السابق ذكرها . وتمثل جنوب أفريقيا الحالة الأولى ويمثل سكان اقليم الأوجادين الحالة الثانية حيث تدعم

بريطانيا وبعض الدول الغربية الأخرى الأقلية البيضاء في جنوب أفريقيا . وتدعم الصومال سكان الأوجادين وأريتريا ذوي الأصل الصومالي .

ب - التحالفات العسكرية التي تنشأ بين الدول التي تتعرض لصراعات اجتماعية إذ قد تتعاون النخب المسيطرة في هذه البلدان لتدعيم أمنها ولا يمكن القول إنها هنا في حالة عمالة سياسية أو عسكرية (التعاون بين جنوب أفريقيا واسرائيل وأثيوبيا) .

ومن هنا يمكن أن نصل إلى صياغة معادلة تتعلق بمحددات الصراع الاجتماعي الممتد كالتالي : -

ص ج م = م (م ت ، ج م ، س ت ج ، و ، ق ، ت خ) .

حيث ان : -

ص ج م :

يعني الصراع الاجتماعي الممتد .

م ت :

يعني مجتمعا تعدديا في العرق ، اللغة ، الدين ، أو أي منها .

ج م :

يعني سيطرة جماعة معينة على الدولة .

س ت ج :

يعني سياسات تفرقة جماعية بالاستناد إلى أسس الانقسام .

و :
يعنى وعى الجماعة التى تمارس ضدها سياسات التفرقة
• بهذه السياسات

ق :
يعنى قهر السلطة •

ت خ :
يعنى التدخل الخارجى سواء لصالح الجماعة (أو
الجماعات) المسيطرة أو لصالح الجماعة (أو الجماعات)
المحرومة •

ثانيا : الأوضاع السكانية فى فلسطين (اسرائيل والأراضى
الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧)

نظرا للطبيعية الخاصة للمجتمع اليهودى فى فلسطين والتي
اعتمدت على تدفق موجات الهجرة اليهودية الى فلسطين خلال فترة
زمنية محدودة لا يمكن تناول خريطة السكان فى اسرائيل اليوم ،
دون استعراض علاقة اليهود بأرض فلسطين ونسبة تواجدهم فى
فلسطين من اجمالى يهود العالم •

١ - اليهود فى فلسطين : -

بايجاز شديد ، نجد أن علاقة اليهود بأرض فلسطين هى علاقة
ترحال وتنقل غير محددة المعالم ، حيث لا يوجد سند تاريخى يؤكد
أن هذه الأرض كانت ذات هيمنة يهودية فى فترات زمنية طويلة ،
انما كانت هناك باستمرار أحداث تتعلق باليهود وقعت فى هذه
الأرض ، ومن خلال التوراة ، نجد أن العبرانيين الأوائل هاجروا الى

أرض كنعان ولم يستقروا فى مكان واحد ، انما داوموا التنقل فى أرض فلسطين . وبسبب عنصريتهم هاجر العديد منهم الى مصر ثم اضطروا للخروج منها بسبب عنصريتهم تجاه أهل مصر (١٧) .

وفى أعقاب الخروج من مصر ، استقر اليهود فى فلسطين حيث تركزوا فى الجزء الداخلى الفقير وأسس داود مملكة يهودية لم تدم سوى ٧٨ عاما ، وفى عام ٩٢٢ ق م ثارت قبائل اليهود الشمالية وانفصلت مطلقا على نفسها اسم اسرائيل وعادت دويلة الجنوب الى اسمها القديم (يهودا) واستمر الصراع بينهما الى أن قضى الآشوريون على اسرائيل عام ٧٢٢ ق م وقضى البابليون على « يهودا » عام ٥٨٢ ق م وحدث أن كان السبى البابلى، وعندما سمح الملك « قورش » لليهود بالخروج من السبى عام ٥٣٨ ق م ، عادت أعداد ضئيلة الى أرض فلسطين بينما خرج العديد الى بلدان أخرى وبقي البعض فى بابل (١٨) .

وعندما استولى الرومان على فلسطين عام ٦٢ ق م ، ثار اليهود ، فكانت المذابح الرومانية وهدم الهيكل اليهودى وارسال الكثير منهم الى روما ، وهروب الغالبية الى مصر والعراق وبعض البلدان الأوروبية ، وقد أسفر ذلك عن بقاء بضعة آلاف من اليهود فى فلسطين .

وعندما انقسمت الامبراطورية الرومانية ، وأصبحت فلسطين جزءا من الامبراطورية البيزنطية كانت غالبية سكان فلسطين من المسيحيين وهو الوضع الذى كان سائدا حتى الفتح العربى لفلسطين عام ٦٣٦ م . وقد استمر الوضع على ما هو عليه فى القرون اللاحقة ، اذ قدر أحد الرحالة اليهود (بنيامين التطلى) عدد اليهود فى فلسطين عام ١١٦٩ م بنحو ألف أسرة فقط (١٩) وقد قدر عدد اليهود فى نهاية القرن الثامن عشر (أثناء غزو نابليون لفلسطين

عام ١٧٩٩ م) بنحو خمسة آلاف نسمة فقط ويعترف الكتاب « السنوى الاحصائى الاسرائيلى » بهذه الحقيقة من خلال استعراضه لتاريخ توزيع اليهود فى العالم حينما أشار الى أن عدد اليهود فى فلسطين عام ١٨٨٢ لم يتجاوز ٢٤ ألفا أو ما يوازى ٣٪ من اجمالى يهود العالم الذين بلغوا ثمانية ملايين فى ذلك العام .

واستمر الوضع كذلك حتى ثلاثينيات القرن العشرين إذ لم يتجاوز عدد يهود فلسطين عام ١٩٢٥ ، ١٣٦ ألفا أى أقل من ١٪ من يهود العالم الذين بلغ عددهم خمسة عشر مليوناً فى ذلك العام (٢٠) .

وقد بدأ الانقلاب السكانى فى فلسطين ، مع اشتعال الحرب العالمية الثانية ، فقفز عدد اليهود فى فلسطين من ٤٤٩ ألفاً عام ١٩٣٩ الى ٦٥٠ ألفاً عام ١٩٤٨ أو ٦٪ من اجمالى يهود العالم ومع قيام اسرائيل تكرر هذا الانقلاب فارتفعت نسبة يهود فلسطين من اجمالى يهود العالم من ٦٪ عام ١٩٤٨ الى ٢٠٪ ثم ٢٨٪ عامى ١٩٧٠ - ١٩٨٨ على التوالي ، وأخيراً الى ٣٠٪ عام ١٩٩٠ .

وهكذا يتضح لنا أنه على مر العصور لم يكن لليهود تواجد دائم ومكثف فى أرض فلسطين ، بل ان تجمعاتهم الماضية فى فلسطين كانت تتسم بالتشردم والتناثر بل والعداء وقد وضع ذلك لدى التجمعات اليهودية فى فلسطين فى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر اذ اتسمت بـ :

انها جاءت فى أغلبها اما لأغراض دينية (زيارة الأماكن المقدسة) أو هرباً من الاضطهاد الذى يتعرضون له فى البلدان الأوروبية .

كما أن هذه التجمعات اعتمدت فى نمط حياتها على المعونات والهبات التى يرسلها اليهم اليهود من الخارج باعتبار أن

مساعدتهم واجب ديني ، أى لم يكن لديهم نمط حياة يعتمد على الاكتفاء الذاتى والاستقرار الدائم .

ولم يكن لهذه التجمعات اسهام واضح فى أى مجال من مجالات الانتاج بل رفضوا الاندماج فى السكان انطلاقا من أن اقامتهم مؤقتة (٢١) .

كما لم يشكل يهود فلسطين فى ذلك الوقت ، مجموعة متجانسة ، اذ كانوا خليطا من الأجناس والقوميات والثقافات واللغات المختلفة (٢٢) .

وقد حافظ يهود فلسطين على علاقاتهم مع بلدانهم الأصلية ، اذ احتفظوا بجنسيتها وكثيرا ما طلبوا تدخل بلدانهم الأصلية فى القرن التاسع عشر (٢٣) .

ونخلص مما سبق الى التأكيد على أن علاقة اليهود بارض فلسطين هى علاقة ترحال دائم ، استقرار مؤقت ثم ترحال وهكذا الى أن أخذت شكل المخطط المحكم فى المؤتمر الأول للحركة الصهيونية عام ١٨٩٧ .

٢ - الهجرة الى فلسطين قبل ١٩٤٨ فى اطار الهجرة اليهودية العالمية : -

يلاحظ أن نصيب فلسطين من اجمالى حركة الهجرة اليهودية ظل حتى عام ١٩٤٢ يمثل نسبة صغيرة من اجمالى اليهود الذين تركوا بلادهم الأصلية واتجهوا الى بلدان أخرى . فعلى سبيل المثال فى الوقت الذى خرج فيه ٢٢١ ألف يهودى من بلادهم الأصلية خلال الفترة من ١٨٤٠ - ١٨٨٠ لم يذهب منهم الى فلسطين سوى ١٠ آلاف أو ٤٥٪ كذلك فى الوقت الذى خرج فيه ٢٤٤١ ر ٦٠٢

يهوديا من بلادهم الأصلية الى بلدان أخرى خلال الفترة من ١٩٠١ - ١٩١٤ ، فانه لم يذهب الى فلسطين سوى ٢ آلاف أو ١٩ر٪ فقط . والفترة التي شهدت استثناء من هذه القاعدة هي فترة صعود نجم النازية حيث ذهب الى فلسطين خلال الفترة ١٩٣١ - ١٩٣٥ نحو ٦١٧ر٪ من اجمالي اليهود الذين تركوا بلدانهم الأصلية خلال تلك الفترة (ذهب الى فلسطين ١٤٧ر٥٠٢ يهوديا بينما خرج ٢٣٨ر٢٥٠ يهوديا من بلدانهم الأصلية) .

وابجلا نلاحظ أنه خلال الفترة من ١٨٤٠ وحتى ١٩٤٢ ذهب الى فلسطين ٣٧٩ ألف يهودي من اجمالي اليهود الذين غادروا بلادهم الأصلية والذين بلغ عددهم ٣ر٩١٧ر٠٠٠ يهودي أي نحو ٩٧ر٪ (٢٤) .

وبالرغم من محدودية وزن المهاجرين اليهود الى فلسطين من بين اجمالي التحركات البشرية اليهودية على الصعيد العالمي (١٨٤٠ - ١٩٤٢) الا أنها ساهمت في وضع بذور اختلال هيكل السكان في فلسطين لصالح اليهود الذين قفزت نسبتهم من اجمالي سكان فلسطين من ٨٪ عام ١٩١٩ الى ١٦ر٨٪ عام ١٩٣١ ثم الى ٢٥ر٣٪ عام ١٩٣٥ وأخيرا الى ٣٧ر٤٪ في مايو ١٩٤٨ - عند اعلان قيام اسرائيل - حيث بلغ اجمالي سكان فلسطين في ذلك العام ١ر٨٧٠ر٠٠٠ نسمة منهم ٧٠٠ر٠٠٠ نسمة من اليهود مقابل ١ر١٧٠ر٠٠٠ نسمة من العرب (٢٥) .

٣ - موجات الهجرة اليهودية الى اسرائيل : -

جاء اعلان قيام اسرائيل الصادر في ١٥/٥/١٩٤٨ ليحدد المفهوم الصهيوني للهجرة اليهودية الى فلسطين . والهجرة حسب هذا المفهوم تعنى عودة مشروعة « للشعب اليهودي » الى أرض اسرائيل « لاستعادة حقوقه السياسية المترتبة على حقه الطبيعي

والتاريخي ومن ثم ارتكزت الهجرة على حق الشعب اليهودي بتحقيق بعثته القومي في بلاده الخاصة به. وذلك حسب ما جاء في ختام المؤتمر الصهيوني الأول . وتحدد الأمر بوضوح في قانون العودة الذي صدر في ١٥/٧/١٩٥٠ والذي نص في مادته الأولى على أن الهجرة إلى إسرائيل هي « حق لكل يهودي بصفته مهاجرا عائدا » وجعلت القيد الوحيد على هذا الحق هو خطورة المهاجر على أمن الدولة أو الصحة العامة (٢٦) .

وقد أخذت الهجرة اليهودية إلى إسرائيل شكل الموجات الكثيفة لا سيما في المرحلة التالية لإعلان قيام الدولة . ثم أخذت في التراجع إلى ما يشبه النضوب في عقد الثمانينيات وأخيرا ومع نهاية هذا العقد وبداية عقد التسعينيات بدأت تظهر ملامح عودة الموجات الكثيفة لا سيما من الاتحاد السوفيتي - السابق - وشرق أوروبا .

وقد توالى موجات الهجرة على النحو التالي : -

١ - الموجة الأولى (الكبرى) من ١٥/٥/١٩٤٨ حتى نهاية ١٩٥١ :

وحملت معها نحو ٦٨٧ ألفا في الوقت الذي كان عدد يهود إسرائيل عند قيام الدولة لا يتجاوز ٦٥٠ ألفا وقد جاءت هذه الموجة من مصدرين هما : -

(أ) هجرة أوروبية من يهود البلدان الاشتراكية وبلغ عددهم ٢٣١٨٢٧ ألف شخص (٢٧) جاء معظمهم من رومانيا (١١٧٩١٢ نسمة) ، وبولندا (١٠٦١٣٦) وتشيكوسلوفاكيا (٢٤٧٣١) (٢٨) .

(ب) هجرة أفرو آسيوية وبلغ اجمالي موجتها نحو ٣٣٠ ألفا ، جاءوا بالأساس من العراق (١٢٣٦٥٢) واليمن

(٤٥٠ر٤٠) وتركيا (٢٤ر٩٢٤) وليبيا (٢٠ر٩٤٢) وايران
(٢١ر٧٨٤) ومصر (١٦ر٦٠٧) (٢٩) .

٢ - الموجة الثانية ٥٢ - ١٩٥٤ :

وقد حملت هذه الموجة معها ٥٤ر٠٦٥ ويرجع انخفاض عدد المهاجرين فى هذه الموجة الى تصفية تجمعات اليهود الذين غيروا أماكن اقامتهم فى أوروبا ونضوب تجمعاتهم فى بعض الدول مثل بلغاريا والعراق واليمن وليبيا ، هذا بالإضافة الى القيود التى فرضتها البلدان الاشتراكية على هجرة اليهود (٣٠) .

٣ - الموجة الثالثة : ١٩٥٥ - ١٩٥٧ :

وقد بلغ اجمالى اليهود الذين جاءوا الى اسرائيل خلال هذه الفترة ١٦٤ر٩٣٦ مهاجرا جاء ٥٦٪ منهم من أوروبا والباقي من البلدان الأفروآسيوية لا سيما البلدان العربية خلال الفترة من ٥٦ - ١٩٥٧ أى بعد العدوان الثلاثى على مصر ١٩٥٦ (٣١) .

٤ - الموجة الرابعة : ٥٨ - ١٩٦٠ :

وقد حملت هذه الموجة معها ٧٥ر٤٨٧ مهاجرا جاءوا بالأساس من بلدان أوروبا الشرقية لا سيما رومانيا ومن البلدان الأفريقية لا سيما الشمال الأفريقى (٣٢) .

٥ - الموجة الخامسة : ١٩٦٠ - ١٩٦٤ :

وقد جاء معها ٢٢٨ر٠٤٦ مهاجرا جاء معظمهم من بلدان أفروآسيوية ومن أمريكا اللاتينية .

مساعى السلام - ٢٥٧

٦ - الموجة السادسة : ١٩٦٥ - ١٩٦٨ :

وقد حملت ٨١٣٢٧ مهاجرا جاءوا بالاساس من بلدان شرق أوروبا وبعض البلدان الأفروآسيوية (٣٣) .

٧ - الموجة السابعة : ٦٩ - ١٩٧١ :

وقد جاء خلالها ١١٦٤٤٨ مهاجرا جاءوا بالاساس من بعض البلدان الأوروبية والأمريكية اللاتينية والولايات المتحدة ، كما جاء من بلدان آسيا وأفريقيا ٢١٠٦٥ مهاجرا أو ٢٦٪ من اجمالي هذه الموجة (٣٤) .

٨ - الموجة الثامنة : ٧٢ - ١٩٧٤ :

وقد حملت معها ١٤٢٧٧٥ مهاجرا جاء نحو ٨٩٪ منهم من أوروبا وأمريكا واسنراليا (١٢٧ ألفا) وجاء نحو ١٣ ألفا من البلدان الأفروآسيوية (٣٥) .

٩ - الموجة التاسعة : ٧٥ - ١٩٧٩ :

وقد حملت هذه الموجة معها ٧٩١٣٦ جاء ٦١٠١٤ منهم من أوروبا وأمريكا واسنراليا (٨٥٪) و ١٨١٢٢ من الدول الأفروآسيوية (٣٦) .

١٠ - الموجة العاشرة : ٨٠ - ١٩٨٤ :

وقد حملت هذه الموجة معها ٨٣٦٣٧ جاء ٦١٠١٤ منهم من أوروبا وأمريكا (٧٣٪) و ٢٢٦٢٣ من البلدان الأفروآسيوية .

١١ - الموجة الحادية عشرة : ٨٥ - ١٩٨٨ :

وقد جاء خلالها ٤٦١٤٦ مهاجرا ٧٦٪ منهم من أوروبا وأمريكا و ٢٤٪ منهم من البلدان الأفروآسيوية (٣٧) . ويلاحظ أن

الموجة الأخيرة (٨٥ - ١٩٨٨) تعد من أقل الموجات حملا لليهود الى اسرائيل .

١٢ - الموجة الثانية عشرة : ١٩٨٩ :

بدأت هذه الموجة بارتفاع أعداد اليهود المهاجرين من الاتحاد السوفيتي حيث خرج في عام ١٩٨٩ نحو ٧١ ألفا مقابل ١٨٩٦٥ عام ١٩٨٨ وقفز العدد الى نحو ٢٠٠ ألف عام ١٩٩٠ وشهد هذا العام تزايد نسبة المهاجرين الى اسرائيل من اجمالي المهاجرين من الاتحاد السوفيتي فارتفعت هذه النسبة من ١٨٢٪ عام ١٩٨٩ الى ٩٢٣٪ عام ١٩٩٠ .

وأدى ذلك الى تزايد أعداد المهاجرين اليهود الى اسرائيل ، فوصل خلال عامي ١٩٨٩ ، ١٩٩٠ فقط ٢٢٣٥٦٦ مهاجرا ، وهو عدد يفوق اجمالي عدد المهاجرين الى اسرائيل خلال السنوات العشر السابقة ٧٩ - ١٩٨٨ والتي شهدت وصول ١٦٧٠٠٥ مهاجرا أو ما يوازي ٧٤٧٪ فقط من اجمالي المهاجرين الذين وصلوا الى اسرائيل خلال عامي ١٩٨٩ - ١٩٩٠ ، وشكل يهود الغرب ٩٦٣٪ من اجمالي المهاجرين في عامي ٨٩ - ٩٠ في حين شكل يهود الشرق ٣٧٪ ويرجع ذلك بالأساس الى هيمنة يهود الاتحاد السوفيتي خلال عامي ٨٩ - ١٩٩٠ (٣٨) .

٤ - السكان في اسرائيل : -

اختلفت الخريطة السكانية في أرض فلسطين اختلافا شديدا خلال فترة محدودة بدأت مع مطلع الأربعينات بحيث أدت موجات الهجرة اليهودية الى ما يشبه الانقلاب الجذري في تركيب السكان وأخذت نسبة اليهود في التزايد على ذلك الجزء من الأراضي الفلسطينية التي حددها قرار التقسيم (١٩٤٧) لاقامة اسرائيل .

عليها . وجاء ذلك على حساب تراجع نسبة العرب داخل الخط الأخضر نتيجة عمليات الترحيل القسوى والطرده الجماعى للعرب .

(أ) اليهود : -

قفز عدد اليهود داخل الخط الأخضر من ٦٥٠ ألفا فى مايو ١٩٤٨ الى ٧٥٨ر٧ ألفا فى نهاية ذلك العام ثم أخذ عدد اليهود فى التزايد بفعل موجات الهجرة المتتالية فارتفع عددهم من ١ر٢٠٢ر٠٠٠ الى ١٩٥٠ الى ١ر٩١١ر٣٠٠ عام ١٩٦٠ ثم الى ٢ر٥٨٢ر٠٠٠ عام ١٩٧٠ أو ما يوازى ٨٥ر٤٪ من اجمالى سكان البلاد ومع نهاية عام ١٩٨٠ قفز عدد اليهود داخل الخط الأخضر الى ٣ر٢٨٢ر٧٠٠ أو ٨٣ر٧٪ من اجمالى السكان واخيرا بلغ عدد اليهود فى اسرائيل عام ١٩٩٠ الى ٣ر٩٤٦ر٧٠٠ نسمة أو ما يوازى ٨١ر٩٪ من اجمالى السكان (٣٩) .

(ب) العرب فى اسرائيل : -

أدت موجات الهجرة اليهودية الى فلسطين ثم اسرائيل ، وموجات النزوح العربى ، الى احداث انقلاب جذرى فى تركيب سكان فلسطين لحظة اعلان قيام اسرائيل ولذلك انخفض عدد العرب من ٦٠٪ من السكان (١ر٣٣٨ر٠٠٠ نسمة) قبل مايو ١٩٤٨ (٤٠) الى ما لا يزيد عن ١٧٠ ألفا (١٣ر٥٪ من سكان اسرائيل) عام ١٩٤٩ . وفى هذا الاطار نشهد تضاربا وعدم دقة فى تحديد عدد من بقى من العرب فى اسرائيل فى أعقاب دولة اسرائيل فعلى حين يقدروهم ويليام برينير بنحو ١٥٦ ألفا (٤١) فان د . شريف كناعنه يقدروهم بما يقارب ١٧٠ ألفا (٤٢) فى الوقت الذى قدرتهم مجلة الأرض الفلسطينية بـ ١٦٠ ألفا (٤٣) وهو التقدير الذى أكدده الباحث شميلن (١٥٩ر٥) ألفا (٤٤) .

ومن هنا يمكن تبني احصاء وسط بين هذه الاحصاءات وهو
١٦٠ ، حيث انه الأقرب الى الاجماع لدى معظم المصادر .

ومن هنا نجد انه تم خلال الفترة السابقة واللاحقة مباشرة
على قيام اسرائيل ترحيل مئات الآلاف من العرب ٧٢٩ر٢٧٢ (٤٥)
الذين توجهوا الى الضفة والقطاع وبلدان أخرى عربية وغير عربية
لا سيما الأردن ولبنان وسوريا ثم الولايات المتحدة وأمريكا
الجنوبية . وقد جاء هذا الطرد العربى نتيجة لاحتلال العصابات
الصهيونية للمدن والقرى العربية وهدم العديد منها وازالته ، حيث
تم فى أعقاب قيام اسرائيل هدم ٥ مدن و ٤١٨ قرية عربية اضطر
سكانها الى الهرب الى الخارج تحت ضغط أعمال الارهاب .

ولذلك أصبح العرب (منذ عام ١٩٤٨) اقلية داخل الخط
الأخضر وقد أخذت نسبتهم فى التزايد التدريجى لا سيما مع تراجع
معدلات الهجرة اليهودية الى اسرائيل ونزوح بعض قطاعات اليهود
من اسرائيل الى الخارج . وقد ارتفع عدد العرب (ونسبتهم) من
اجمالى سكان اسرائيل من ١٦٠ ألفا (أو ١٣ر٧٪ من السكان)
عام ١٩٤٩ الى ٤٢٢ر٣ ألفا (١٤ر٥٪ من السكان) عام ١٩٦٩
ثم الى ٨١٧ر٧ ألفا (١٨ر٢٪) من السكان عام ١٩٨٨ وفى ١٩٩٠
بلغ عددهم ٨٧٥ ألفا أو ١٨ر١٪ من اجمالى السكان . الاحصاءات
الاسرائيلية منذ عام ١٩٦٧ تضيف عرب القدس الشرقية المحتلة الى
اجمالى عرب اسرائيل فارتفعت نسبة العرب من ١١ر٨٪ من السكان
عام ١٩٦٦ الى ١٤ر٢٪ عام ١٩٦٧ . وبلغ عرب القدس
الشرقية عام ١٩٨٨ ، ١٤٤ر٣ ألف نسمة ومن ثم يصل
عدد عرب اسرائيل بدون القدس الشرقية الى ٦٧٣ر٤ أو ١٥ر٠٤٪
من اجمالى سكان اسرائيل فى نفس العام ، وفى عام ١٩٩٠ وصل

عدد العرب في اسرائيل الى ٨٧٥ ألف نسمة أو ١٨٪ من اجمالي السكان ، ثم الى ٧٢٣٩ ألف نسمة وبدون سكان القدس - أو ما يوازي ١٥٠٪ من سكان اسرائيل في ذلك العام حيث بلغ عدد عرب القدس ١٥١ ألف نسمة (٤٦) .

٥ - السكان في الضفة الغربية : -

بلغ عدد سكان الضفة في تعداد عام ١٩٢٢ ، ٣٢٤١٣١ أو ٤٣٪ من اجمالي سكان فلسطين (٤٧) ووصل هذا العدد الى ٣٥٧٧٩٩ عام ١٩٣١ ثم الى ما بين ٤٢٠ - ٤٩٠ ألفا عام ١٩٤٨ (٤٨) ومع قيام اسرائيل ونزوح أعداد كبيرة من داخل الخط الأخضر الى الضفة حدثت طفرة في تعداد سكان الضفة إذ نزح اليها نحو ٢٨٠ ألف فلسطيني ولذلك ارتفع عدد سكان الضفة الى ٧٤٢ ألف نسمة عام ١٩٥٢ (٤٩) ، استمر عدد السكان في التزايد الى أن جاءت حرب يونيو ١٩٦٧ حيث احتلت اسرائيل المنطقة مما أسفر عن فرار حوالي ٣٨٢ ألفا من سكانها (أو ٣٨٪ من اجمالي سكان الضفة في ذلك الوقت) فانخفض عدد سكانها الى ٦٦٤٩٤ في سبتمبر ١٩٦٧ (٥٠) وقد استمر عدد سكان الضفة في الانخفاض نتيجة لاستمرار موجات النزوح العربي فوصل في نهاية ١٩٦٨ الى ٥٨٣ ألف نسمة ثم بدأ الاستقرار مع نهاية عام ١٩٦٨ وقد توزع سكان الضفة عام ١٩٦٧ بحسب الأقضية الثمانية التي تضمها المنطقة توزيعا غير متناسق بحيث تركز ١٤٤ منهم في قضاء القدس الذي كان يشكل ٥٩٪ فقط من مساحة الضفة كما تركز ١٠٩٪ منهم في قضاء طولكرم في حين أن مساحته تبلغ ٥٩٪ فقط من مساحة الضفة في حين تركز ٢٢٩٪ منهم في نابلس التي تشغل ٢٨٪ من مساحة الضفة وتركز ٧٤٪ منهم في بيت لحم التي تشغل نسبة ١٠٣٪ من مساحة الضفة .

وفى أعقاب الاستقرار وتوقف موجات النزوح العربى من الضفة ، بدأ عدد السكان فى التزايد بفعل عوامل الزيادة الطبيعية المرتفعة فارتفع العدد من ٥٨٥٩ ألفا عام ١٩٦٧ الى ١٢٢٦ ألفا عام ١٩٧١ ثم الى ٧٢٤٣ ألفا عام ١٩٨٠ ثم الى ٨٩٥ ألفا عام ١٩٨٨ وأخيرا وصل عدد السكان الى ٩٥٥٠ ألف عام ١٩٩٠ (٥١) .

هذا وقد بلغ عدد اللاجئين فى الضفة عام ١٩٨٦ نحو ٣١٥ ألف ٨٢٦٦ منهم فى مخيمات أبرزها بلاطة (١٠٦٧٨ نسمة) ، وطولكرم (٨٦٣٩ نسمة) وحنين (٧٥٩٠ نسمة) وعسكر (٦٩٩٥ نسمة) (٥٢) .

٦ - السكان فى القطاع :

ارتفع عدد سكان قطاع غزة من ٧٠ ألفا عام ١٩٤٧ الى ٨٨٥٢٠ ألف عام ١٩٥٠ ثم الى ١١٨٧ ألفا عام ١٩٦٠ ، هذا عدا عدد اللاجئين الذين نزحوا من داخل الخط الأخضر خلال الفترة من ٤٨ - ١٩٥٠ والذين وصل عددهم عام ١٩٥٠ الى نحو ٢٠٠ ألف نسمة (٥٣) ثم ارتفع عدد اللاجئين عام ١٩٦٠ الى ٢٥٥٤٢ و ٢٧١٥٣٨ عام ١٩٨١ منهم ٢٠٣٤٨٤ فى المخيمات و ١٦٨٥٠٤ فى أماكن أخرى غير المخيمات (٥٤) وقد برزت سبعة مخيمات كبرى فى قطاع غزة بلغ تعداد بعضها أكثر من ٤٠ ألف نسمة حسب احصاءات عام ١٩٨٦ مثل جباليا (٤٣١٧٨ نسمة) رفح (٤٢٥٩٧ نسمة) ومخيمات أخرى أقل تعدادا ولكنها ذات كثافة مرتفعة مثل الشاطئ (٢٣٥٢٧) خان يونس (٢٩٥٠١ نسمة) والبريج (١٣٠٩٦) (٥٥) .

ومع احتلال إسرائيل للقطاع فى حرب يونيو ١٩٦٧ نزحت قطاعات واسعة من السكان صوب مصر والأردن وغيرهما وقد بلغ

اجمالي عدد النازحين حوالى ١٠٠ ألف نسمة (أو ٢١٩٪ من سكان القطاع فى ذلك العام) (٥٦) ومن هنا وصل تعداد سكان القطاع الى ٣٥٦٨ عام ١٩٦٨ وأخذ فى الارتفاع حتى وصل الى ٤٥٦٥ ألفا عام ١٩٨٠ ثم الى ٦٤٢ ألفا عام ١٩٩٠ (٥٧) .

الزيادة الطبيعية وصافى الهجرة فى اسرائيل والأراضى الفلسطينية المحتلة : -

تمثل معدلات الزيادة الطبيعية الفارق بين معدلات المواليد ومعدلات الوفيات وفى هذا الاطار يتمتع العرب فى اسرائيل والأراضى الفلسطينية المحتلة بمعدلات زيادة طبيعية مرتفعة بالمقارنة بمثيلتها لدى اليهود . وتكمن أهمية معدلات الزيادة الطبيعية فى أنها لا تخضع مباشرة لسيطرة السلطات الحاكمة ، وبمعنى آخر تتقلص قدرة السلطات الحاكمة على التحكم فى هذه المعدلات لا سيما فى المدى الزمنى القصير .

ومن هنا تكمن أهمية ارتفاع معدلات الزيادة الطبيعية لدى العرب فى اسرائيل والأراضى الفلسطينية المحتلة وتزداد أهمية دور الزيادة الطبيعية فى الأوقات التى تتقلص فيها محصلة صافى الهجرة .

وصافى الهجرة هو محصلة الفارق بين التحركات السكانية القادمة والمغادرة للبلاد خلال فترة معينة . وبمعكس الزيادة الطبيعية فان الهجرة تخضع لسيطرة السلطات الحاكمة على الأقل بدرجة أكبر مما هو عليه الحال بالنسبة للزيادة الطبيعية ، اذ يمكن للسلطات أن تدفع بقطاعات واسعة من سكانها للهجرة الى الخارج وتمنع عودتهم أو تفتح باب الهجرة لدخول فئات معينة من البشر دون فئات أخرى .

ونظرا لأن معدلات الزيادة الطبيعية مرتفعة لدى العرب سواء في إسرائيل (حيث تصل معدلات المواليد لدى العرب ٣٥ر٥ في الألف مقابل ٢٠ر٢ لدى اليهود ، في حين تصل معدلات الوفيات الى ٣ر٥ في الألف لدى العرب و ٧ر٣ في الألف لدى اليهود وذلك عام ١٩٨٨) أو في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ (حيث تصل معدلات المواليد الى ٤١ر٣ في الألف في الضفة و ٤٧ر٧ في الألف في القطاع مقابل معدلات وفيات تصل الى حوالي ١٥ في الألف في الضفة والقطاع) ، فان إسرائيل اعتمدت بشكل أساسي على تدفق موجات الهجرة اليهودية من الخارج لضمان استمرار تفوق وهيمنة اليهود في إسرائيل ولاستيطان مناطق محددة في الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين .

وشهدت حقبة الثمانينات تراجع موجات الهجرة اليهودية الى إسرائيل مع بروز ملامح هجرة مضادة - نزوح - لليهود من إسرائيل الى الخارج ، وفي هذا الاطار ظهر الحديث عن « القنبلة الديموجرافية العربية » ووصلت بعض الدراسات التي أجريت حول الموضوع الى نتيجة مؤداها أن تزايد عدد العرب في إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة سوف يؤدي - على المدى البعيد - الى حسم الصراع لصالح العرب ، بعد أن يذوب اليهود في الأغلبية العربية ، وعلى الرغم من تدفق موجات اليهود من الاتحاد السوفيتي السابق في أواخر الثمانينات ، إلا أن تراجع هذه الموجات واستمرار معدلات الزيادة الطبيعية المرتفعة لدى العرب ، أدى الى استمرار النتائج التي توصلت اليها عديد من الدراسات ، وهو الأمر الذي يفسر به البعض اعلان حكومة إسرائيل خلال مارس ١٩٩٣ رغبتها في الانسحاب من قطاع غزة بقرار منفرد .

ومن هنا يثور التساؤل عن حدود الدور الذي يمكن أن يلعبه المتغير السكاني (تزايد نسبة وعدد العرب في إسرائيل والأراضي

الفلسطينية المحتلة) على مستقبل التسوية السياسية للصراع
العربي - الاسرائيلي ؟

ثالثا : حدود تأثير المتغير السكاني على عملية التسوية : -

بعد استعراض طبيعة الصراع العربي - الاسرائيلي باعتباره
صراعا اجتماعيا ممتدا ، الأمر الذي يعلى من دور المتغير السكاني ،
واستعراض الأوضاع السكانية في اسرائيل والأراضي الفلسطينية
المحتلة عام ١٩٦٧ يثور التساؤل : هل يمكن الاعتماد على العامل
الديموجرافي بمفرده لحسم الصراع العربي - الاسرائيلي مستقبلا ؟

ظل هذا السؤال مطروحا بقوة خلال حقبة الثمانينات ، حيث
أكد العديد من الدارسين العرب على أن الزيادة الطبيعية المرتفعة
لدى العرب في اسرائيل والأراضي المحتلة ستؤدي الى تفوق سكاني
عربي ، في مواجهة أقلية يهودية ، الأمر الذي يؤدي على المدى
البعيد - بالتحديد بحلول عام ٢٠٢٥ - الى حسم الصراع لصالح
العرب بعد أن يذوب اليهود في الأراضي الفلسطينية وأكد ذلك أيضا
بعض الدارسين اليهود في اسرائيل وخارجها حيث تحدثوا كثيرا عن
القنبلة الديموجرافية العربية وعن احتمالات زوال الدولة اليهودية
بعد إحتلاع العرب لليهود على المدى الطويل .

الواقع أن الاستنتاج الذي وصل اليه هؤلاء الدارسون العرب
واليهود قد استند الى معدلات الزيادة الطبيعية التي تعمل لصالح
العرب في حقبة شهدت أدنى معدلات الهجرة اليهودية الى اسرائيل
ومن هنا خرجت العديد من التوقعات لمعد السكان اليهود والعرب
في اسرائيل والأراضي الفلسطينية - أو الاسقاطات السكانية - التي
توصلت الى نتيجة واحدة مؤداها أن العرب سوف يتحولون الى
أغلبية في أرض فلسطين في حين أن اليهود سوف يشكلون أقلية
سكانية تتناقص نسبتها من اجمالي السكان بمرور الوقت .

وفي مواجهة هذا الاتجاه كان هناك اتجاه آخر مسلم بدور الزيادة الطبيعية العربية في الضغط على إسرائيل من أجل القوصل الى حل ما للصراع ولكن ليس بالضرورة أن تؤدي هذه الزيادة الطبيعية المرتفعة لدى العرب الى حسم الصراع لصالح العرب أو اجبار إسرائيل على الدخول في عملية سلام تسلم من خلالها بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ، بل هناك من أكد على أن الزيادة الطبيعية المرتفعة لدى العرب يمكن أن تدفع إسرائيل الى محاولة القضاء على القضية الفلسطينية من خلال القيام بعملية « ترانسفير » أو « ترحيل » لجزء كبير من الشعب الفلسطيني باتجاه شرق الأردن (٥٨) ، وهناك أيضا من بين أنصار هذا الاتجاه من أكد على أن التعويل على العامل الديموجرافي أمر ينطوي على خداع للنفس (٥٩) .

إذا كان للعامل الديموجرافي دور هام في مستقبل الصراع الا أنه لا يمكن التعويل على الزيادة السكانية العربية في إسرائيل والأراضي المحتلة بمفردها لاجبار إسرائيل مستقبلا على الرضوخ لحل سلامي عادل للقضية الفلسطينية فمن ناحية نجد أن اليهود - ومن خلال صافي الهجرة ، استطاعوا الحفاظ على نسبتهم المرتفعة في إسرائيل والاستمرار في توطين المهاجرين الجدد في الأراضي المحتلة كما أن الزيادة الطبيعية العربية تتلاشى معظم نتائجها في الأراضي المحتلة بسبب ارتفاع معدلات النزوح الى الخارج .

ومن ناحية ثانية ، فإنه حتى مع استمرار الزيادة الطبيعية المرتفعة لدى العرب ، وفي ظل تراجع النزوح العربي والهجرة اليهودية الى إسرائيل ، فإن الدور الذي يمكن أن يلعبه العامل الديموجرافي سوف يتسم بالمحدودية بل الهامشية اذا تم الاعتماد على مجرد الأرقام فقط أي نسبة الفئات المختلفة من السكان بحسب

العرق ، اللغة ، الدين - فالتجارب التاريخية تثبت قدرة الأقلية على التحكم فى الأغلبية لفترة طويلة جدا ، وان الحل دائما يأتى من خلال تفاعل العامل الديموجرافى مع مجموعة عوامل أخرى سياسية واقتصادية وعسكرية ولذلك فاذا كان هناك من دور للعامل الديموجرافى فى تحديد مسار الصراع مستقبلا ، فان هذا الدور يأتى فى اطار تفاعل العامل الديموجرافى مع العوامل الأخرى السياسية والاقتصادية والعسكرية فى منظومة متكاملة تشكل برنامجا متكاملًا يكون للعامل الديموجرافى فى اطارها دور محدد يتكامل مع الأدوار التى تلعبها العوامل الأخرى .

واذا كان هناك من دور للعامل الديموجرافى فى حل الصراع فى الوقت الراهن ، فسوف يكون قاصرا على تحديد شكل الحل ، أى تحديد المناطق التى ترغب اسرائيل فى تجنب ضمها نظرا للكثافة السكانية المرتفعة وللأنشطة المعادية للاحتلال ومن ثم نجد مصلحة اسرائيل تقتضى عدم ضم المناطق كثيفة السكان بالعرب حتى لا تزيد من حدة مشكلاتها السكانية الخاصة بزيادة نسبة العرب فى اسرائيل والأجزاء التى ترغب فى ضمها من الأراضى المحتلة حيث ترغب اسرائيل لأسباب اقتصادية ، أمنية فى ضم أجزاء معينة من الأراضى المحتلة وفى نفس الوقت لا تتعرض اسرائيل لفقدان صفتها كدولة يهودية أو كدولة ديمقراطية .

الخيارات المطروحة لحل الصراع ودور العامل السكانى فيها :

تتعدد الخيارات المطروحة لحل الصراع العربى - الاسرائيلى وتتراوح ما بين الانسحاب الاسرائيلى التام من الأراضى الفلسطينية المحتلة الى ضم هذه الأراضى مرورًا بالانسحاب الجزئى ، وفى كل خيار من هذه الخيارات يلعب العامل السكانى دورا هاما وسوف نرصد هذا الدور فى كل خيار من الخيارات الثلاثة ، ونركز على

دور العامل السكاني في التوصل الى تسوية سلمية للصراع انطلاقا من الوضع الراهن ثم تحديد ملامح استراتيجية عربية لغرض الحل العادل انطلاقا من توظيف العامل السكاني .

١ - خيار الانسحاب التام والعامل السكاني :

يمكن خيار الانسحاب التام ، اسرائيل من التخلص من مشكلة السكان العرب بحيث يحصرها في اطار محدوده داخل الخط الأخضر وفي هذه الحالة فان اقصى تقديرات لعدد عرب اسرائيل تصل بعددهم عام ٢٠١٠ - وفقا لاسقاطات الكتاب الاحصائي الاسرائيلي لعام ١٩٨٩ - الى ١٥١١ر٧ نسمة او ما يوازي نحو ٢٣٪ من اجمالي سكان اسرائيل في ذلك العام . هذا مع الأخذ في الاعتبار أن هذه الاسقاطات وضعت في ظل صافي هجرة سنوية لليهود يقدر بنحو خمسة آلاف مهاجر في حين بلغ صافي الهجرة عام ١٩٩٠ نحو ١٩٠ ألفا الأمر الذي يقلص نسبة العرب في اسرائيل من اجمالي السكان وهو تقلص مستمر في ظل استمرار تدفق اليهود السوفييت .

ومن ناحية ثانية فان هذا الخيار يوقف عمليات توطين اليهود في الأراضي المحتلة مع احتمالات اعادة توطين المستوطنين الموجودين حاليا في الأراضي المحتلة ، داخل اسرائيل الأمر الذي يقود الى تزايد عدد اليهود داخل اسرائيل ويؤدي الى زيادة الكثافة السكانية حيث مازالت محدودة الكثافة مقارنة بالمناطق الأخرى . فقد بلغت الكثافة السكانية في المنطقة الجنوبية عام ١٩٩٠ نحو ٣٧ر٨ نسمة / كم مربع . ويمكن أن يقود ذلك الى بعض المشاكل والصراعات التي ربما تؤثر على تدفق المهاجرين الجدد لا سيما من الاتحاد السوفيتي - السابق - نظرا لأن هؤلاء المهاجرين يفضلون الاستيطان في المناطق الوسطى التي تتسم بالتكديس السكاني مثل تل أبيب التي وصلت كثافة السكان فيها عام ١٩٩٠ الى ٦٤ر٣٩٤ نسمة / كم مربع وحيفا التي بلغت كثافتها السكانية ٧٦٨ر٤ نسمة

/ كم مربع والمنطقة الوسطى التى بلغت كثافتها ٨٢٠ر٧ نسمة /
كم مربع ، وسوف يأتى ذلك على حساب الأوضاع المعيشية للعرب
الذين يتركزون بالأساس فى المناطق الشمالية (٤٧٪ عام ١٩٩٠)
وحيث (١٥ر٨٪ عام ١٩٩٠) والوسطى (٩ر٦٪ عام ١٩٩٠) نظراً
لأن السلطات الاسرائيلية سوف تسعى لاستيعاب اليهود على حساب
العرب وربما يطرح ذلك فكرة نقل أكبر عدد ممكن من عرب إسرائيل
الى الضفة والقطاع فى اطار اتفاقات السلام التى ستنظم الانسحاب
الاسرائيلى من الأراضى المحتلة .

كذلك يمكن القول ان الانسحاب الاسرائيلى التام من الأراضى
الفلسطينية المحتلة ، وان كان يساعد اسرائيل على التخلص من
مخاطر الزيادة السكانية العربية ، الا أنه لا يمكننا القول انه يمكن
أن يدفع - فى حد ذاته - باسرائيل الى قبول فكرة الانسحاب
التام .

حيث ان خيار الانسحاب التام للقوات الاسرائيلية من الأراضى
المحتلة عام ١٩٦٧ ، والعودة الى حدود ما قبل الخامس من يونيو
١٩٦٧ ، هو خيار مرفوض بشكل قاطع من قبل القوى السياسية
الفاعلة فى اسرائيل حيث يرون أن هذا الخيار يحمل مخاطر شديدة
للأمن الاسرائيلى ولا يشكل العامل السكانى ضغوطاً كافية لحمل
اسرائيل على الانسحاب من الأراضى الفلسطينية المحتلة .

٢ - خيار ضم الأراضى المحتلة والعامل السكانى :

قيام اسرائيل بضم الأراضى المحتلة يعنى ضم نحو ١ر٦ مليون
عربى واعطاءهم حقوقاً مدنية كاملة وهو ما يعيد الحديث عن احتمالات
الانقلاب الديموجرافى فى أرض فلسطين ، حيث سيكون الحديث هنا
عن نحو ٢ر٥ مليون فلسطينى فى مواجهة نحو ٣ر٨ مليون يهودى ،

أى أن العرب سوف تتزايد نسبتهم بين اجمالى سكان اسرائيل من ١٨٪ قبل الضم الى نحو ٤٠٪ بعد الضم .

وكذلك يعيد هذا الضم الحديث بقوة عن ضرورة ترحيل قطاعات واسعة من فلسطينى الاراضى المحتلة خارج ديارهم أو فكرة « الترانسفير » ونظرا لأن « الترانسفير » فكرة أصيلة لدى زعماء الحركة الصهيونية ومازالت تحظى بتأييد العديد من القيادات السياسية فى اسرائيل ، فاننا نؤكد أن اللجوء الى خيار الضم لابد أن يسبقه أو يعقبه مباشرة القيام بعملية ترحيل لقطاعات واسعة من الشعب الفلسطينى ، حيث عن طريق الترانسفير وحده يمكن تجنب كافة النتائج السياسية والاقتصادية والأمنية المترتبة على خيار الضم وهو ما أكده خبراء اسرائيليون فى احصى دراساتهم من سيناريوهات حل الصراع العربى الاسرائيلى وذلك بعد دراسة مستفيضة حيث أكدوا على أنه لا ضم بدون « ترانسفير » (٦٠) . ويرون أن هذا الترانسفير يمكن أن يحدث بالاقناع ، الضغط ، فى اطار اتفاق سلام أو بالقوة المسلحة .

الضم بدون ترانسفير !

إذا كان هناك اتفاق عام بين أنصار ضم الاراضى المحتلة على أنه لا يمكن أن يكون هناك ضم بدون ترانسفير ، فان مرجع ذلك بالأساس هو الخوف من تحول اليهود على المدى البعيد الى أقلية ذلك لأن الضم بدون ترانسفير يرفع عدد العرب فى اسرائيل الى ٢٤٧٢ مليون نسمة أو ما يوازى ٣٨٪ من اجمالى سكان أرض فلسطين التاريخية وهى نسبة سوف تتزايد باستمرار لارتفاع معدلات الزيادة الطبيعية لدى العرب بالمقارنة باليهود . فضلا عن احتمالات انحسار الهجرة اليهودية التى يقتصر دورها على تأجيل مؤقت لدور الزيادة الطبيعية العربية فى تحقيق التفوق العددي على المدى البعيد .

كما تظهر الاسقاطات السكانية المختلفة ، كذلك فان قيام اسرائيل بضم الاراضى المحتلة سوف يخلق مشاكل هائلة بعد أن يصبح عرب هذه الاراضى مواطنين اسرائيليين يجب أن يتمتعوا بالمساواة فى ظل مجتمع يعلن أنه ديمقراطى . ومن هنا تظهر معضلة اسرائيل فى التعامل مع هؤلاء السكان فاما أن يصبحوا مواطنين اسرائيليين على قدم المساواة مع اليهود وهنا يفقد اليهود هيمنتهم على الدولة ، واما يتم تطبيق سياسات تفرقة عنصرية وفصل عنصرى ، فتفقد اسرائيل طابعها الديمقراطى وتدخل فى مرحلة من الصراع الداخلى بين العرب واليهود الى الدرجة التى يمكن أن تشهد حربا أهلية بين العرب واليهود . وما يفاقم المشكلة بالنسبة لاسرائيل أن معدلات الزيادة الطبيعية المرتفعة لدى العرب تجعل المجتمع العربى فى اسرائيل فتيا بالمقارنة بالمجتمع اليهودى ، وفى عام ١٩٩٠ بلغت نسبة من هم دون الخامسة من العرب حوالى ١٥٪ من اجمالى العرب ، فى اسرائيل مقابل ٨ر٩ لليهود ، كما بلغت نسبة من هم دون الخامسة عشرة من العرب ٥ر٤١ مقابل ٩ر٢٨٪ لليهود فى الوقت الذى بلغت فيه نسبة من هم فوق الخامسة والستين ٣٪ من العرب مقابل ٣ر١٠ لليهود ، وفى الاراضى المحتلة ترتفع هذه النسبة ، وفى الضفة الغربية يشكل من هم دون الخامسة من العمر - عام ١٩٩٠ - نحو ٧ر١٩٪ من اجمالى السكان ، ترتفع الى ٥ر٢١٪ فى قطاع غزة . أما نسبة من هم دون الخامسة عشرة فتصل الى ٥ر٤٧٪ فى الضفة والى ٩ر٤٪ فى القطاع ، والمؤكد أن ارتفاع نسبة صغار السن فى المجتمع العربى تعنى مزيدا من القوة لهذا المجتمع ومن ثم مزيدا من المطالب الأمر الذى يتطلب تنمية حقيقية لهذه المناطق مع ارتفاع احتمالات الصدام مع السلطة .

وبالنسبة لدور صافى الهجرة فيلاحظ أن هذا الدور قد اختلف من فترة لأخرى بحسب اعداد المهاجرين الجدد والنازحين من اليهود ،

فبينما ارتفع دور صافى الهجرة فى بعض الفترات مثل السبعينات - حيث شكل صافى الهجرة نحو ٢٩٪ من اجمالى الزيادة السكانية اليهودية عام ١٩٧٠ - فان هذا الدور تقلص فى حقبة الثمانينات حيث وصل الى ٥٥٪ من اجمالى الزيادة السكانية لليهود عام ١٩٨٠ وكان سلبيا عام ١٩٨٥ حيث وصل الى ٠٠٧ ر (حيث هاجر الى اسرائيل فى ذلك العام ١٠٦٤٢ ر وغادرها ١٠٩٦٢ ر فى حين بلغ اجمالى الزيادة السكانية ٤٤٢٠٠ نسمة) وأخذ دور صافى الهجرة فى الارتفاع التدريجى ليصل عام ١٩٨٨ الى ٧٢٪ من اجمالى الزيادة السكانية لليهود ثم الى ٢٧٪ عام ١٩٨٩ وأخيرا قفز الى ٨٣٪ عام ١٩٩٠ - حيث هاجر الى اسرائيل ١٦٥١٦ ر وغادرها ٨٨٥ ر فى حين بلغ اجمالى الزيادة السكانية لليهود فى ذلك العام ٢٢٩٥ ألف نسمة) وهى نسبة يتوقع استمرارها حول نفس المعدل بسبب تدفق اليهود السوفيت ، ومن هنا فصافى الهجرة بالنسبة لليهود كان باستمرار مكونا رئيسيا فى الزيادة السكانية الاجمالية ، أما بالنسبة للعرب فينعدم دور صافى الهجرة بالنسبة للعرب فى اسرائيل أما بالنسبة لسكان الأراضى المحتلة فان صافى الهجرة يلعب دورا سلبيا ، اذ هناك نزوح باستمرار من الأراضى المحتلة الى الخارج (سواء للدراسة أو للعمل مع عدم عودة قطاعات معينة لا توجد احصاءات دقيقة بصدها) وفى هذا الاطار غادر الضفة الغربية خلال الفترة من ١٩٦٨ - ١٩٨٩ حوالى ١٦٨٩ ألفا أو ما يوازي ٣٤٪ من اجمالى الزيادة الطبيعية للسكان والتي بلغت خلال نفس الفترة ٢٧٢٦ ألفا أو نحو ٢٨٪ من اجمالى الزيادة الطبيعية للسكان خلال نفس الفترة والتي بلغت ٣٦٨٩ ألفا .

وفى عام ١٩٨٩ غادر الضفة ١٣١ ألفا أو نحو ٣٨٪ من اجمالى الزيادة الطبيعية والتي بلغت ٣٣٧ ألفا كما غادر

مساعى السلام - ٢٧٣

القطاع ٦٧ ألف نسمة فى نفس العام أو نحو ٢٣ر٢٪ من اجمالى الزيادة الطبيعية فى ذلك العام والتي بلغت ٢٨٧ ألف نسمة .

ومن هنا فان دور العامل الديموجرافى - وان ظل فى صالح العرب على المدى الطويل - فانه فى الوقت الذى يميل فيه لصالح اسرائيل كالوقت الراهن بسبب تدفق موجات المهاجرين الجدد - لا يمكن التعويل عليه كثيرا فى تغيير التركيبة السكانية الى الدرجة التى تحسم الصراع وهو ما يؤكده ، نائب رئيس مركز « يافا » للدراسات الاستراتيجية بجامعة تل ابيب الذى أكد ان مشكلة اسرائيل السكانية ستظل قائمة ولن تنجح الهجرة فى حلها وانما ستنتج فى تأجيلها ، فهى مشكلة بنيوية لا يمكن حلها الا عن طريق الابداء أو التهجير (٦١) . وقد أكد نفس المعنى الديموجرافى الاسرائيلى سيرجو ديلا برجولا بقوله : ان دور الهجرة يؤجل التعادل السكانى ولا يحل المشكلة ، فكل ١٠٠ ألف مهاجر يهودى يؤجل التعادل بين العرب واليهود لمدة عام (٦٢) .

وفى نفس الوقت لا يمكن التهوين من شأن دور الهجرة فى تكثيف الاستيطان اليهودى فى الأراضى المحتلة وخلق حقائق سكانية على أرض الواقع تغير من تركيب وتوزيع السكان فى الأراضى المحتلة هذا بالاضافة الى ما تضيفه الهجرة من قوة بشرية واقتصادية وعسكرية تفيد اسرائيل على المدى الطويل .

نخلص مما سبق الى التأكيد على أنه لن يكون هناك قرار اسرائيلى بضم الأراضى المحتلة ما لم يسبقه أو يتزامن معه أو يليه مباشرة ترحيل - ترانسفير - لمئات الآلاف من العرب خارج الأراضى المحتلة .

خيار الحفاظ على الوضع الراهن والعامل السكاني : -

يحقق خيار « الوضع الراهن » العديد من المزايا الديموجرافية لاسرائيل فبقاء الأراضي المحتلة دون ضم قانوني يعنى عدم تمتع سكانها بالجنسية الاسرائيلية ولذلك يبقى العرب فى اسرائيل اقلية لا تزيد عن ١٨٪ من اجمالى السكان وهو ما يحافظ لاسرائيل على طابعها اليهودي ويتيح استمرار الوضع الراهن لسلطات الاحتلال الفرصة لتنفيذ « الترانسفير » عندما تحين الظروف الملائمة لذلك حسبما ترى القيادات الاسرائيلية ويذكر ان سلطات الاحتلال الاسرائيلي ترى فى الترانسفير الحل النموذجي للتخلص من الكثافة العربية المرتفعة فى الأراضي المحتلة أو على الأقل أجزاء رئيسية منها . وتتم عمليات التوطين فى الأراضي المحتلة انطلاقا من الايمان بأن الترانسفير سوف ينفذ ان عاجلا أو آجلا ومن ثم فلا داعى للخوف من الكثافة العربية المرتفعة . وقد أعلن ذلك صراحة وزير المواصلات الاسرائيلي فى ١١/١٠/١٩٨٢ أثناء افتتاح احدى المستوطنات الجديدة بضواحي نابلس مخاطبا المستوطنين « لا تقلقوا من الكثافة السكانية العربية فى تلك المناطق فحينما ولدت فى بتاح تكفيا - داخل الخط الأخضر - كانت تحيط بنا أيضا قرى عربية ثم اختفت كلها بعد ذلك (٦٣) » .

وفى الوقت الراهن تعتمد اسرائيل على عمليات الخنق الاقتصادي والاجتماعي والأمنى (أى الترانسفير الاضطرابي) وكذلك الابعاد (الطرد) من أجل دفع سكان الأراضي المحتلة الى الرحيل ، بل هناك اتجاهات فى اسرائيل ترى أن تقوية نفوذ الجماعات الدينية الاسلامية الأصولية فى الأراضي المحتلة فى الوقت الراهن يفيد فى دفع المسيحيين الذين يتركزون بالأساس حول مدينة القدس الى الهجرة خارج الأراضي الفلسطينية (٦٤) ومن هنا كانت تغذية حركة « حماس » وتدعيم نفوذها الذى حقق

هدفا آخر لسلطات الاحتلال وهو ضرب التيار العلماني في الأراضي المحتلة ومن ثم الوحدة الوطنية وأيضا نفوذ وقواعد منظمة التحرير الفلسطينية في الأراضي المحتلة .

وتستغل سلطات الاحتلال أعمال المقاومة الوطنية في الأراضي المحتلة لتمارس أعمال القمع والارهاب ونسف المنازل ومصادرة الأراضي والسجن والاعتقال بل والابعاد الذي هو الهدف النهائي من وراء كافة الأعمال الارهابية . وخلال السنوات الثلاث الاولى من عمر الانتفاضة الكبرى سقط آلاف الفلسطينيين ما بين شهداء وجرحى عـدا المعتقلين والمبـعدين كما يظهر من الجدول التالي : - (٦٥)

العدد	م
١٠٦٥	شهداء
٥٨٠٠٠	جرحى
٦٢٠٠٠	معتقلون
٦٤	مبـعدون
٣٠٠٠	هاربون
١٣٣٤	اغلاق منازل
٤٠٠٠	احراق اشجار
١٠٠٠٠	سيارات

كذلك تهدف سلطات الاحتلال من وراء الحفاظ على الوضع الراهن لأطول فترة ممكنة الى استغلال هذا الوقت في استيعاب وتوطين أعداد كبيرة من المهاجرين الجدد القادمين من الاتحاد السوفييتي السابق لا سيما حول وعبر مناطق التجمعات السكانية العربية الكثيفة في محاولة لاختراق هذه التجمعات وتمزيقها . وعلى الرغم من المزايا الديموجرافية التي تجنيها اسرائيل من وراء

الحفاظ على الوضع الراهن ، الا أن هذه المزايا يمكن أن تنقلب الى مخاطر فى حالة تصعيد أعمال المقاومة المسلحة بكثافة فى الاراضى المحتلة وبالتحديد ضد المستوطنات الامر الذى يهدد أمنها وتصبح طاردة للسكان .

خلاصة : -

يمكن القول ان تأثير المتغيرات السكانية يتزايد ويلعب دورا كبيرا فى اطار نمط محدد من هذه الصراعات وهو الصراع الاجتماعى الممتد Protracted Social Conflict وذلك نظرا للطبيعة الخاصة لهذا النمط من الصراعات الذى يتسم بالاستمرارية والامتداد خلال فترة طويلة من الزمن وتتميز تفاعلاته العدائية بالكثافة والتكرار والتقلب ، كما تتسم هذه التفاعلات بالانتشار داخل المجتمع أو بين المجتمعات المتصارعة ، بحيث يصبح الصراع فى حد ذاته مصدرا لمزيد من التفاعلات العدائية والصراعية ، كما يحدد الصراع الاجتماعى الممتد ، الصورة القومية والتماسك الاجتماعى لدى الجماعات المتصارعة ، أيضا فان هذا النمط من الصراعات يتسم بعمق المسببات مما يجعله يستعصى على الحل السريع ، فالصراع الاجتماعى الممتد يضرب بجذوره فى الانقسامات الاثنية أو القومية ، الامر الذى يعطى للمتغيرات السكانية تأثيرا أكبر على مسار هذا النمط من الصراعات .

والصراع العربى - الاسرائيلى هو صراع اجتماعى ممتد اذ يتسم بكافة سمات هذا الصراع وهى الاستمرارية والامتداد ، التقلب فى الكثافة والتكرار ، الانتشار ، غياب نقطة محددة لانتهاء الصراع ، وأخيرا ذاتية الحل .

ومن هنا فان العامل السكانى يلعب دورا رئيسيا فى تحديد مستقبل الصراع .

وفيما يتعلق بحدود تأثير المتغيرات السكانية على مستقبل عملية التسوية للصراع العربي - الاسرائيلي ، يمكن أن نسجل النتائج التالية : -

أولا : على الرغم من الدور الهام الذي تلعبه المتغيرات السكانية في تحديد مسار ومستقبل الصراع العربي - الاسرائيلي باعتباره صراعا اجتماعيا ممتدا ، إلا أن هناك العديد من القيود التي تحد من تأثير هذه المتغيرات وتقود الى تهميش دورها في تحديد مسار ومستقبل الصراع ومن أبرز هذه القيود : -

١ - الانخفاض المستمر في معدلات الزيادة الطبيعية العربية في اسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ ، فعلى الرغم من أن معدلات الزيادة الطبيعية تظل من القضايا الخارجية - الى حد كبير - عن سيطرة السلطات ، إلا أن معدلات المواليد تقلصت لدى عرب اسرائيل من ٥٥ر٢ في الألف عام ١٩٦٠ الى ٣٥ر٥ في الألف عام ١٩٨٨ ، كما انخفضت في الضفة من ٤٣ر٩ في الألف عام ١٩٦٨ الى ٤١ر٣ في الألف عام ١٩٨٨ ، ووصلت في القطاع المحتل الى ٤٧ر٤ في الألف عام ١٩٨٨ .

٢ - على الرغم من أن معدلات الزيادة الطبيعية لدى العرب في اسرائيل والأراضي المحتلة مازالت مرتفعة بالمقارنة بمثيلتها لدى اليهود ، إلا أن تأثيرها محدود في المنتج النهائي نظرا لأن النزوح الفلسطيني من الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ يلتهم معظم صافي الزيادة الطبيعية ، ويظهر ذلك من وصول معدل النمو الحقيقي للسكان العرب خلال الفترة من ١٩٦٧ - ١٩٨٢ الى ١ر٤٪ في الوقت الذي بلغ فيه المعدل ٤ر١٪ ، وبلغت نسبة النازحين خلال الفترة من ٦٨ - ١٩٨٩ نحو ٣٤٪ من اجمالي الزيادة الطبيعية في الضفة الغربية

و ٢٨٪ في قطاع غزة ، ووصلت هذه النسبة عام ١٩٨٩ الى ٣٨٪ في الضفة و ٢٣٪ في القطاع .

٣ - على الرغم من تدنى معدلات الزيادة الطبيعية لدى اليهود مقارنة بالعرب ، حيث بلغت معدلات المواليد عام ١٩٩٠ ، ١٩ر٤ في الألف ، الا أن صافي الهجرة كان باستمرار المكون الرئيسي للتجمع اليهودي على أرض فلسطين ، حيث شكل صافي الهجرة نحو ٦٦٪ من اجمالي الزيادة السكانية اليهودية خلال الفترة من ٤٨ - ١٩٦٥ ، ونحو ٨٣٪ خلال عام ١٩٩٠ ، وذلك بسبب تزايد أعداد اليهود المهاجرين من الاتحاد السوفيتي - السابق - حيث استقبلت اسرائيل خلال ذلك العام نحو ٢٠٠ ألف مهاجر ، وبلغ اجمالي المهاجرين اليهود الى اسرائيل خلال الفترة من ١٩٤٨ - ١٩٩٠ نحو ١٩٥١٩ر٣٣٠ر٢٠ مهاجرا . ومن هنا فان صافي الهجرة المرتفع لدى اليهود يساعد اسرائيل على تحييد فروق الزيادة الطبيعية المرتفعة لدى العرب ، هذا بالاضافة الى ما سبق الاشارة اليه من أن صافي الهجرة لدى العرب في الأراضي المحتلة ظل باستمرار سلبيا .

ثانيا : ان تأثير المتغيرات السكانية على مستقبل الصراع العربي - الاسرائيلي ، لا يتوقف عند حدود محدوديته ، وهامشيته بل يظل الرهان على دور العامل السكاني محفوفًا بالمخاطر انطلاقًا من امكانية قيام سلطات الاحتلال الاسرائيلي بعملية ترحيل - ترانسفير - واسعة النطاق للعرب من الأراضي الفلسطينية المحتلة ولا سيما وأن فكرة الترانسفير فكرة أصيلة في الفكر الصهيوني ، نجحت اسرائيل في تنفيذها اثناء بعض جولات الصراع المسلح ، حيث قامت العصابات الصهيونية بترحيل نحو ٧٥٠ ألف فلسطيني خلال حرب ١٩٤٨ وما بعدها ، ونحو ٣٠٠ ألف آخرين خلال عدوان

يونيو ١٩٦٧ ، كما يتحدث قادة اسرائيل صراحة عن الخطأ الاسرائيلي لعدم استغلال حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، لترحيل قطاعات واسعة من العرب خارج الأراضي الفلسطينية المحتلة على غرار ما حدث عامي ١٩٤٨ و ١٩٦٧ . ويتحدث بعض رموز اليمين الاسرائيلي المتطرف - حزب موليديت مثلاً - عن خطط جاهزة لاستثمار أى حرب عربية - اسرائيلية جديدة أو حتى مجرد اتساع نطاق أعمال الانتفاضة ، أو بمبادرة من جيش الاحتلال لطرد ما بين ٧٠٠ - ٨٠٠ ألف فلسطيني من الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ .

ثالثاً : عدم صحة الأفكار التي تحاول بعض الدراسات ترويجها عن امكانية استغلال الخلافات بين يهود الشرق - السيفارديم ويهود الغرب - الأشكيناز ، والتي تذكر بعض الدراسات أنها يمكن أن تقود الى صراع وربما حرب أهلية داخل المجتمع الاسرائيلي ، فالمؤكد أن التفرقة ضد يهود الشرق وان كانت لا تخلق من سياسة تمييزية من جانب يهود الغرب ، إلا أنها استندت في البداية الى أسس موضوعية مؤداها تخلف يهود الشرق مقارنة بنظرائهم من الغرب ، كما أن السياسات التمييزية ضدهم في تراجع ، كذلك فإن يهود الشرق لم يبادروا بأى عمل من أعمال العصيان والتمرد المسلح ضد سيطرة يهود الغرب منذ قمع حركة الفهود السود في مطلع السبعينات حيث اتجه يهود الشرق الى المطالبة بتحسين أوضاعهم من خلال القنوات الشرعية .

لكل ما سبق يتضح عدم دقة الاستنتاج الذي وصل اليه بعض الدارسين العرب - وبالغ في الحديث عن نتائج دارسون يهود - من أن الزيادة الطبيعية المرتفعة لدى العرب في اسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ ستؤدي الى تفوق سكاني عربي يؤدي على المدى البعيد الى حسم الصراع لصالح العرب ، بعد أن يذوب اليهود في الأراضي الفلسطينية . وهذا الاستنتاج استند الى معدلات

الزيادة الطبيعية المرتفعة لدى العرب فى حقبة شهدت أدنى معدلات الهجرة اليهودية الى اسرائيل ، وهى الحقبة التى شهدت أيضا أعداد الاستقطاب السكانية التى يؤدى التحليل الظاهرى لأرقامها الى الخروج بنتيجة واحدة مؤداها أن العرب سوف يتحولون الى أغلبية فى أرض فلسطين فى حين أن اليهود سوف يشكلون أقلية سكانية تتناقص نسبتها من اجمالى السكان بمرور الوقت .

فالمؤكد أن الدور الذى يمكن أن يلعبه العامل السكانى يتسم بالمحدودية بل والهامشية اذا تم الاعتماد على مجرد الأرقام فقط ، أى نسبة الفئات المختلفة بحسب العرق ، الدين ، اللغة ، اذ هناك كيف بجانب الكم ، فضلا عن أن التجارب التاريخية أثبتت قدرة الأقلية على التحكم فى الأغلبية لفترة طويلة جدا ، هذا بالاضافة الى القيود والمخاطر التى تحيط بوجود الأغلبية العربية فى الأراضى الفلسطينية المحتلة .

رابعاً : مع أخذ كافة المتغيرات الأخرى فى الاعتبار ، فإن الخيار المفضل لدى اسرائيل هو الحفاظ على الوضع الراهن اذ أنه يحقق لاسرائيل مزايا التعامل مع البعد السكانى ناهيك عن الابعاد الأخرى الاقتصادية والأمنية والسياسية ، فبقاء الاراضى المحتلة دون ضم قانونى يعنى عدم تمتع سكانها بالجنسية الاسرائيلية ، ومن ثم يبقى العرب فى اسرائيل أقلية لا تزيد نسبتها عن ١٨٪ من اجمالى السكان ، وهو ما يحافظ لاسرائيل على طابعها اليهودى ويتيح لها امكانية تنفيذ الترانسفير عندما تحين الظروف الملائمة لذلك من وجهة النظر الاسرائيلية .

خامساً : اذا كان هناك من دور للعامل الديموجرافى فى حل الصراع العربى - الاسرائيلى ، فإن هذا الدور يأتى فى اطار تفاعل العامل السكانى مع مجموعة أخرى من العوامل السياسية والاقتصادية والعسكرية فى منظومة متكاملة تشكل برنامجا متكاملا

يكون للعامل السكاني في اطارها دور محدد يتكامل مع الأدوار التي تلعبها العوامل الأخرى ، ويمكن استغلال العامل السكاني في اطار استراتيجية عربية متكاملة تبدأ برفع ثمن خيار الحفاظ على الوضع الراهن بالنسبة لاسرائيل .

ويشتمل دور العامل السكاني في اطار الاستراتيجية العربية على : -

١ - تصعيد أعمال المقاومة في الأراضي المحتلة ، أى العمل على توسيع نطاق أعمال المقاومة ضد قوات الاحتلال وضد تجمعات المستوطنين اليهود حفاظا على عروبة الأراضي المحتلة ، فتوسيع نطاق أعمال المقاومة يساهم في خلق مشاكل عديدة لقوات جيش الاحتلال فضلا عن عرقلة اتمام عمليات توطين المهاجرين الجدد لا سيما القادمين من الاتحاد السوفيتي - السابق - إذ أن هؤلاء المهاجرين يبحثون عن الأمن والاستقرار ، ولا تحظى القضايا الايديولوجية لديهم بأولوية - هذا بالإضافة الى أن توسيع نطاق أعمال المقاومة يدفع بقطاعات من الرأي العام الاسرائيلي ، بل والمسؤولين الى المطالبة بالتوصل لحل سلمي للصراع حماية للأمن الاسرائيلي ، هذا ناهيك عن توجيه الاهتمام الدولي الى هذه المنطقة سواء من قبل الرأي العام العالمي أو المنظمات الدولية أو الدول الكبرى .

٢ - خلق جسور للتنسيق مع عرب ١٩٤٨ ، لا سيما وأن من بينهم فئة مازالت تحتفظ بهويتها الفلسطينية وترفض الاندماج في المجتمع الاسرائيلي ، ولا تعترف بحق اسرائيل في الوجود ، ويمكن استخدام هذه الأقلية في ممارسة الضغوط على الحكومة الاسرائيلية سواء بالدعوات للتفاوض من أجل الحل السلمي أو من خلال القيام بأعمال المقاومة ضد الجيش

الاسرائيلي ، ويمكن أن يتم تقسيم العمل للتحرك على هذين الصعيدين في آن واحد .

٣ - الحفاظ على معدلات الزيادة الطبيعية المرتفعة لدى العرب ، اذ تظل معدلات الزيادة الطبيعية هامة على المدى البعيد لاسيما اذا ما تراجعت الهجرة اليهودية سواء باستنفاد الراغبين في الهجرة من الخارج ، أو بآثار تصعيد أعمال المقاومة في الأراضي الفلسطينية المحتلة ، فيظل اليهود باستمرار أقلية وسط أغلبية فلسطينية في أرض فلسطين ، بالاضافة الى وجود المحيط العربي .

٤ - التمسك بالأرض والحد من نزوح الشباب الفلسطيني ، ويقتضى ذلك اعداد وتنفيذ خطة حقيقية لتنمية الأراضي المحتلة ، وهو ما يتطلب قيام الدولة العربية - لاسيما النفطية - بالوفاء بالتزاماتها من أجل هذه التنمية .

٥ - تدشين أسس الاستقلال الاقتصادي والسياسي والاجتماعي الفلسطيني على أرض الواقع ، وهو ما أثبتت الانتفاضة امكانية تحقيقه ، في ظل دعم اقتصادي عربي ، حيث يصب في النهاية في رفع ثمن خيار الحفاظ على الوضع الراهن بحرمان اسرائيل من المزايا الاقتصادية التي تجنيها من احتلال الأراضي الفلسطينية .

٦ - التمسك بالوحدة الوطنية الفلسطينية لاسيما في الأراضي المحتلة والابتعاد عن اثاره قضايا هامشية لن يستفيد من طرحها سوى اسرائيل .

★★★

هوامش الدراسة

- ١ - Nadia Farah, Population Trends and Protracted Social Conflict, Unpublished Manuscript, p. 3.
- ٢ - Ibid, p. 3.
- ٣ - Edward E. Azar and Nadia Farah, Political Dimensions of Conflict, In : Nazli Choucri (ed.) Multidisciplinary Perspective on Population Conflict, New York, Syracuse University Press, 1984, pp. 158-159.
- ٤ - Edward Azar, Paul Jureidini and Ronald McLaurin, Protracted Social Conflict : Theory and Practice in Middle East. Journal of Palestine Studies, 5. 1 (1978), p. 47.
- ٥ - ادوارد عازار ، الصراع الاجتماعي الممتد والنظام الدولي ، ترجمة حمدي عبد الرحمن ، المجلة العربية للدراسات الدولية، السنة الأولى ، العدد الثاني ، حيفا ١٩٨٨ ، ص ٨ .
- ٦ - Edward Azar and S. Colen, « Peace as Crisis and War Status Quo, The Arab-Israeli Conflict Environment, International Interactions, 6-2 (1979), p. 159.
- ٧ - ادوارد عازار ، الصراع الاجتماعي الممتد والنظام الدولي مرجع سابق ، ص ٢٤ .
- ٨ - المرجع السابق ، ص ٢٤ .
- ٩ - المرجع السابق ، ص ٢٥ .
- ١٠ - المرجع السابق ، ص ١٨ .
- ١١ - Nadia Farah, op. cit., p. 32.

- ١٢ - ادوارد عازار ، الصراع الاجتماعى والنظام الدولى ، مرجع سابق ، ص ١٨ .
- ١٣ - Nadia Farah, op. cit., pp. 39-32.
- ١٤ - ادوارد عازار ، الصراع الاجتماعى الممتد والنظام الدولى ، مرجع سابق ، ص ١٩ .
- ١٥ - المرجع السابق ، ص ٢٠ .
- ١٦ - المرجع السابق ، ص ٢١ .
- ١٧ - وليم فهمى ، الهجرة اليهودية الى فلسطين ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٤ ، ص ١٠ .
- ١٨ - المرجع السابق ، ص ١١ .
- ١٩ - المرجع السابق ، ص ١٢ .
- ٢٠ - Statistical Abstract of Israel 1989, p. 43.
- ٢١ - د . اسماعيل راضى الفاروق ، أصول الصهيونية فى الدين اليهودى ، معهد الدراسات العربية العالمية ، القاهرة ١٩٦٤ ، ص ص ٣٢ - ٣٣ .
- ٢٢ - د . فؤاد حسنين على ، المجتمع الاسرائيلى منذ تشريده حتى اليوم ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ١٩٦٧ ، ص ٤٧ .
- ٢٣ - وليم فهمى ، الهجرة اليهودية الى فلسطين ، مرجع سابق ، ص ١٥ .
- ٢٤ - المرجع السابق ، ص ص ٥٩ - ١٠٢ .
- ٢٥ - المرجع السابق ، ص ٣٥ .
- ٢٦ - المرجع السابق ، ص ١٣١ .
- ٢٧ - Calvin Goldscheider, The Demographic Embbedness of the Araz-Jewish Conflict in Israll Society, Middle East Review, vol. xxi, No. 3, Spring 1989, p. 18.

- Statistical Abstract of Israel, 1989, p. 150. — ٢٨
- ٢٩ — وليم فهمى ، الهجرة اليهودية الى فلسطين ، مرجع سابق ،
ص ص ١٠٤ — ١٠٨ .
- Statistical Abstract of Israel, 1985, p. 150. — ٣٠
- Statistical Abstract of Israel, 1989, p. 150. — ٣١
- Calvin Goldscheider, op. cit., p. 18. — ٣٢
- ٣٣ — وليم فهمى ، الهجرة اليهودية الى اسرائيل ، مرجع سابق
ص ص ١١١ — ١١٧ .
- Statistical Abstract of Israel, 1985, p. 151. — ٣٤
- Ibid, p. 151. — ٣٥
- Ibid, p. 151. — ٣٦
- Statistical Abstract of Israel, 1989, p. 167. — ٣٧
- Statistical Abstract of Israel, 1991, pp. 42-43. — ٣٨
- Arnon Soffer, Projection for the Land of Israel, Middle
East Review. Vol. 29, Issue No. 4, Summer 1988, p. 44. — ٣٩
- Statistical Abstract of Israel, 1991, pp. 42-43.
- ٤٠ — كمال ربحى ، العرب فى الاراضى المحتلة عام ١٩٦٧ ، بدون
دار نشر ، بدون تاريخ ، ص ١٠ .
- William M. Brinner, The Arabs of Israel : The Past — ٤١
Twenty Years, Middle East Review, Vol. xx, No. 1, Fall
1987, p. 13.
- ٤٢ — شريف كناعنة ، العرب فى اسرائيل : التغير والاستمرارية
دراسات فى تأثير الاحتلال على المجتمع العربى الفلسطينى
جمعية الدراسات العربية ، القدس ، ديسمبر ١٩٨٣
ص ١٠٩ .

- ٤٣ - عرب الأرض المحتلة عام ١٩٤٨ تحت الاحتلال الاسرائيلي ،
الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، مجلة
الأرض ، العدد ١٦ ، ١٩٨٤/٤/٧ ، ص ٢٣ .
- ٤٤ - O. U. Schmelze, Modern Jerusalem's Demographic
Evaluation, The Jerusalem Institute for Israel Studies, Jeru-
salem, 1987, p. 66.
- ٤٥ - د . نظام محمود بركات ، الاستيطان الاسرائيلي في فلسطين
بين النظرية والتطبيق ، مركز دراسات الوحدة العربية
بيروت ، فبراير ، ١٩٨٨ ، ص ٨٠ .
- ٤٦ - Calculated from : Statistical Abstract of Israel, 1989.
pp. 37-41.
- ٤٧ - هاني نايف مقبول ، الأوضاع الديموجرافية في الضفة
الغربية ، ص ٤٥ .
- ٤٨ - المرجع السابق ، ص ٤٩ .
- ٤٩ - المرجع السابق ، ص ٤٩ .
- ٥٠ - The Significance some West Bank Resources to Israel,
Amman, Royal Scientific Society, 1977, p. 11.
- ٥١ - Statistical Abstract of Israel, 1991, p. 710.
- ٥٢ - غازي السعدى (محرر) تقرير الأرض المحتلة الى المجلس
الوطني الفلسطيني في دورته الثامنة عشرة ، دار الجليل
للنشر ، عمان ، ١٩٨٧ ، ص ١٤ .
- ٥٣ - د . بركات أحمد الفرا ، اقتصاديات الزراعة في قطاع غزة
معهد التخطيط القومي ، القاهرة ، ابريل ١٩٨٦ ، ص ٨ .
- ٥٤ - الخبراء العرب في الهندسة والادارة ، الرعاية الاجتماعية
في الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين : المؤسسات
والخدمات ، نوفمبر ١٩٨٥ ، ص ٨٢ .

- ٥٥ - غازي السعدى (محرر) ، مرجع سابق ، ص ١٤ .
- ٥٦ - The Significance some West Bank Resources to Israel,
op. cit., p. 11.
- ٥٧ - Statistical Abstract of Israel, 1991, p . 710.
- ٥٨ - جورج القصيفى ، الهجرة اليهودية الى فلسطين ٤٨ -
١٩٨٩ ، مجلة العلوم الاجتماعية ، الكويت ، المجلد الثانى
عشر ، العدد الثانى ، صيف ١٩٩٠ ، ص ٣٠ .
- ٥٩ - Z'EEVSCHIFF, Security for Peace : Israel's Minimal
Security Requirement in Negotiation with the Palestinians.
The Washington Institute for Near Policy, 1989, p. 9.
- ٦٠ - Jaffee Center for Strategic Studies, The West Bank
and Gaza. Israel's Options for Peace, Jerusalem, 1989, p. 69.
- ٦١ - د . عبد الوهاب المسيرى ، هجرة اليهود السوفيت ،
دار الهلال ، القاهرة ، ديسمبر ١٩٩٠ ، ص ٢٢٠ .
- ٦٢ - المرجع السابق ، ص ٢١٩ .
- ٦٣ - أريك رولو ، الفلسطينيون من حرب الى أخرى ، ترجمة
الهيئة العامة للاستعلامات ، سلسلة كتب مترجمة (٧٩٠)
القاهرة ، د . ت ، ص ١٤٣ .
- ٦٤ - Jaffee Center for Strategic Studies, op. cit., p. 23.
- ٦٥ - ايفى نيباهو ، الخسائر المترتبة على الانتفاضة بعد مرور
ثلاث سنوات ، على همشمار ، ١٩٩٠/١٢/٧ .

★★★

الفهرس

صفحة	الموضوع
٥	مقدم د. عبد العظيم رمضان
	المفهوم الصهيونى للاتفاق بين العرب واليهود قبل قيام دولة اسرائيل
١١	بقلم د. محمد عبد الرؤوف سليم
	على هامش مفاوضات صدقى - بيفن . . مهمة الياهو
	ساسون فى القاهرة ١٩٤٦
٢٢	بقلم : د. أحمد عبد الرحيم مصطفى
٢٧	الملاحق
	مبادرات السلام الأمريكية فى الخمسينات أثناء ادارة ايزنهاور وعوامل فشلها
٣٦	بقلم : محمد عبد الوهاب سيد أحمد
	المساعى الأمريكية - البريطانية لتحقيق السلام فى الشرق الأوسط ١٩٥٤ - ١٩٥٦
٤٩	بقلم : د. فادية سراج الدين
	مبادرة يارنج بين السلام والحرب
٩٥	د. عبد العظيم رمضان
	معاهدة السلام المصرية الاسرائيلية فى مجال التطبيق
١٠٩	اعداد د. / صلاح العقاد
مساعى السلام - ٢٨٩	

الصفحة

الموضوع

١٢٩	• • • • • حركة السلام الآن في اسرائيل د • رشاد عبد الله الشامي
١٥٧	• • • • • ائيبار المصرى والصراع العربى الاسرائيلى د • رفعت السعيد
٢٠٥	• • • • • الاطار القانونى لمشروعات تسوية الصراع العربى الاسرائيلى د • عبد الله الأشعل
٢٣٩	• • • • • انعكاسات المتغير السكانى على عملية التسوية السياسية للصراع العربى - الاسرائيلى بقلم : عماد جاد
٢٨٤	• • • • • هوامش الدراسة

● صدر من هذه السلسلة :

- ١ - مصطفى كامل فى محكمة التاريخ
د. عبد العظيم رمضان
- ٢ - على ماهر
اعداد : رشوان محمود جاب الله
- ٣ - ثورة يوليو والطبقة العاملة
اعداد : عبد السلام عبد الحليم عامر
- ٤ - التيارات الفكرية فى مصر المعاصرة
د. محمد نعمان جلال
- ٥ - غارات أوروبا على الشواطىء المصرية فى العصور
الوسطى
عطية عبد السميع
- ٦ - هؤلاء الرجال من مصر ج ١
لمعى المطيعى
- ٧ - صلاح الدين الأيوبى
د. عبد المنعم ماجد
- ٨ - رؤية الجبرتى لأزمة الحياة الفكرية
د. على بركات
- ٩ - صفحات مطوية من تاريخ الزعيم مصطفى كامل
د. محمد أنيس
- ١٠ - توفيق دياب ملحمة الصحافة الحزبية
محمود فوزى
- ١١ - مائة شخصية مصرية وشخصية
شكرى القاضى

- ١٢ - هدى شعراوي وعصر الثنوير
د. نبيل راغب
- ١٣ - أكذوبة الاستعمار المصري للسودان
د. عيد العظيم رمضان
- ١٤ - مصر في عصر الولاة
د. سيدة اسماعيل كاشف
- ١٥ - المستشرقون والتاريخ الاسلامى
د. على حسن الخريوطلى
- ١٦ - فصول من تاريخ حركة الاصلاح الاجتماعى فى مصر
د. حلمى أحمد شلبى
- ١٧ - القضاء الشرعى فى مصر فى العصر العثمانى
د. محمد نصر فرحات
- ١٨ - الجوارى فى مجتمع القاهرة المملوكية
د. على السيد محمود
- ١٩ - مصر القديمة وقصة توحيد القطرين
د. أحمد محمود صابون
- ٢٠ - المراسلات السرية بين سعد زغلول وعبد الرحمن فهمى
د. محمد انيس
- ٢١ - التصوف فى مصر ابان العصر العثمانى ج ١
توفيق الطسويل
- ٢٢ - نظرات فى تاريخ مصر
جمال بدوى
- ٢٣ - التصوف فى مصر ابان العصر العثمانى ج ٢
توفيق الطسويل

- ٢٤ - الصحافة الوفدية
د. نجوى كامل
- ٢٥ - المجتمع الاسلامى
ترجمة : د. عبد الرحيم مصطفى
- ٢٦ - تاريخ الفكر التربوى فى مصر الحديثة
د. سعيد اسماعيل على
- ٢٧ - فتح العرب لمصر ج ١
ترجمة : محمد فريد أبو حديد
- ٢٨ - فتح العرب لمصر ج ٢
ترجمة : محمد فريد أبو حديد
- ٢٩ - مصر فى عهد الاخشيديين
د. سيدة اسماعيل كاشف
- ٣٠ - الموظفون فى مصر
د. حلمى أحمد شلبى
- ٣١ - خمسون شخصية وشخصية
شكرى القاضى
- ٣٢ - هؤلاء الرجال من مصر ج ٢
لمعى المطيعى
- ٣٣ - مصر وقضايا الجنوب الافريقى
د. خالد الكومى
- ٣٤ - تاريخ العلاقات المصرية المغربية
د. يونان ابيب رزق
- ٣٥ - اعلام الموسيقى المصرية عبر ١٥٠ سنة
عبد الحميد توفيق زكى

- ٢٦ - المجتمع الاسلامى والغرب ج ٢
ترجمة : د. أحمد عبد الرحيم مصطفى
- ٢٧ - الشيخ على يوسف
تأليف : د. سليمان صالح
- ٢٨ - فصول من تاريخ مصر الاقتصادية والاجتماعى فى
العصر العثمانى
د. عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم
- ٢٩ - قصة احتلال محمد على لليونان
د. جميل عبيد
- ٤٠ - الأسلحة الفاسدة ودورها فى حرب ١٩٤٨
د. عبد المنعم الدسوقي الجمعى
- ٤١ - محمد فريد الموقف والمأساة
رفعت السعيد
- ٤٢ - تكوين مصر عبر العصور
محمد شفيق خيرى
- ٤٣ - رحلة فى عقول مصرية
أبراهيم عبد العزيز
- ٤٤ - الأوقاف والحياة الاقتصادية فى مصر فى العصر
العثمانى
د. محمد عفيفى
- ٤٥ - الحروب الصليبية
تأليف : وليم الصورى
ترجمة : أ. د. حسن حبشى

- ٤٦ - تاريخ العلاقات المصرية الأمريكية ١٩٣٩ : ١٩٥٧
تأليف : د. عبد الرؤوف أحمد عمرو
- ٤٧ - تاريخ القضاء المصرى الحديث
تأليف : د. لطيفة محمد سالم
- ٤٨ - الفلاح المصرى
تأليف : د. زبيد عطا
- ٤٩ - العلاقات المصرية الاسرائيلية
تأليف : أ. د. عبد العظيم رمضان
- ٥٠ - الصحافة المصرية والقضايا الوطنية
تأليف : د. سمير اسكندر
- ٥١ - تاريخ المدارس فى مصر الاسلامية
اعداد : د. عبد العظيم رمضان
- ٥٢ - مصر فى كتابات الرحالة والقناصل الفرنسيين فى القرن
الثامن عشر
تأليف : د. الهام محمد على ذهنى
- ٥٣ - أربعة مؤرخين وأربعة مؤلفات من دولة المماليك
د. محمد كمال الدين عز الدين على
- ٥٤ - الأقباط فى مصر فى العصر العثمانى
تأليف : الدكتور محمد عفيفى
- ٥٥ - الحروب الصليبية ج ٢
ترجمة وتحقيق : د. حسن حبشى
- ٥٦ - المجتمع الريفى فى عصر محمد على
د. حلمى أحمد شلبى

- ٥٧ - مصر الاسلامية وأهل الذمة
د. سيدة اسماعيل كاشف
- ٥٨ - أحمد حلمي سجين الحرية والصحافة
د. إبراهيم عبد الله المسلمي
- ٥٩ - الرأسمالية الصناعية في مصر
د. عبد السلام عبد الحليم عامر
- ٦٠ - المعاصرون من رواد الموسيقى العربية
عبد الحميد توفيق زكي
- ٦١ - تاريخ الاسكندرية
أ. د. عبد العظيم رمضان
- ٦٢ - هؤلاء الرجال من مصر ج ٣
لمعي المطيعي
- ٦٣ - موسوعة تاريخ مصر عبر العصور
أ. د. سيد اسماعيل الكاشف
- ٦٤ - مصر وحقوق الانسان
د. محمد نعمان جلال

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

رقم الايداع بدار الكتب ١٩٩٣/٩٢٨٠

ISBN — 977 — 01 — 3537 — 2